

المجلد الأول

العاملات المالية بين الحلال
والحرام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختارات من
ملفات التيار الاسلامي
(١)

المعاملات المالية بين الحلال والحرام
المجلد الاول

اعداد مركز المحرسة للمعلومات
٣٧٤٢٠٣٣ ت ٩ ب المعادى ش ٤

المعاملات المالية بين الحلال والحرام

١	قضية الربا... بين مجمع البحوث ... ودعاسة الهدم ... (١)	الدعوة / يوليو ١٩٧٨	يوسف كمال	١
٢	قضية الربا بين مجمع البحوث ... ودعاسة الهدم ... (٢)	الدعوة / أغسطس ١٩٧٨	يوسف كمال	٤
٣	الاسلام والمضاربة والربح	الدعوة / مارس ١٩٧٩	حمزة جميعي	٨
٤	محاولة اباحه سعر الفائدة لحسن لما يسترو واحد... في اماكن مختلفه	الدعوة / سبتمبر ١٩٧٩	يوسف كمال	١٤
٥	الربا حرام كله	الدعوة / سبتمبر ١٩٧٩	د. محمد انيس	٢٠
٦	بنوك الادخار المحلية نظام اسلامي رائد... اين هي الان ؟	الدعوة / ديسمبر ١٩٧٩		٢٥
٧	اوراق... الربا حرام	اخبار اليوم ١٩٨٧/١/٧	صلاح حافظ	٢٩
٨	فوائد البنوك حرام... لانها عين الرب	النور ١٩٨٧/١/١٨		٣٠
٩	فروع المعاملات الاسلامية للبنوك التجارية غير اسلامية	الوفد ١٩٨٧/٢/٧	مصطفى عبدالرازق	٣١
١٠	بنك ناصر الاجتماعي الاسلامي يتعامل بالفائدة الربوية	الامة ١٩٨٧/٥/١٤		٣٢
١١	الربا حرام ... الربا حلال	وطني ١٩٨٧/٥/٢١	الانباغريغوريوس	٣٣
١٢	عائد البنوك ... ارباح وليس فائدة	الاخبار ١٩٨٧/٧/١٢	مصطفى بلح	٣٥
١٣	فوائد القروض محرمة شرعا	الوفد ١٩٨٧/٧/١٧		٣٦
١٤	حوار حول فوائد البنوك	الشعب ١٩٨٧/٧/٢٠	محمد عبدالله الخطيب	٣٧

١٥	حول تحديد ربح القرض والوديعة الاستثمارية	الوفد ١٩٨٩/٧/٢٣	د. احمد النجار ٣٩
١٦	هل التعامل بالفائدة .. حلال	الوفد ١٩٨٩/٧/٣٠	علي خميس ٤١
١٧	اجتهاد العلماء	النور ١٩٨٩/٧/٥	د. محمد سيد احمد ٤٤
١٨	تحريم فوائد القروض معلوم من الدين بالضرورة	النور ١٩٨٩/٧/٥	د. علي الثالوث ٤٧
١٩	رأي اسلامي موحد تجاه فوائد البنوك والمعاملات المصرفية	الاخبار ١٩٨٩/٧/١٠	٥١
٢٠	محاولة لتوريط المفتي في اباحة فوائد البنوك	الشعب ١٩٨٩/٧/١١	٥٢
٢١	حول تحديد ربح القرض والوديعة الاستثمارية	النور ١٩٨٩/٧/١٢	عبد السميع المصري ٥٢
٢٢	لبنها الدفع القانونية والشرعية لتأكيد عدم دستورية الفوائد الربوية	النور ١٩٨٩/٧/١٢	حمدي البصير ٥٥
٢٣	الدين ليس حكرا على الفقهاء	الجمهورية ١٩٨٩/٧/١٣	٥٦
٢٤	حوار حول : الفائدة والربا	الاقتصادي ١٩٨٩/٧/١٧	السيد علي عبد الحق ٦٢
٢٥	فتاوى تحريم فوائد البنوك	النور ١٩٨٩/٧/١٩	د. علي السالوسي ٦٧
٢٦	اباحة الفوائد المصرفيين الاجتهاد الابيض والفتاوى السوداء	الشعب ١٩٨٩/٧/١	د. زكريا مصر ٧٢
٢٧	فوائد البنوك .. حرام حرام	النور ١٩٨٩/٧/٢	٧٤
٢٨	ربح القرض ربا محرم .. يادكتور النمر	النور ١٩٨٩/٧/٢	د. موسى شاهين ٧٥
٢٩	المفتي يستند الى سببين جديدين في اباحة ربا الفوائد	النور ١٩٨٩/٧/٢	محمود ابو سريع ٧٩
٣٠	فوائد البنوك .. ربا محرم وعناصره السبعة بعيدة عن الواقع	النور ١٩٨٩/٧/٢	د. علي السالوسي ٨٠

٢١	يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم	النور ١٩٨٧/٧٢	الحمزة دعيبس ٨٦
٢٢	عقد مؤتمر يجمع بين رجال الفقه والشرعية وخبراء البنوك للوصول إلى رأي حاسم في قضية الفوائد	الاهرام ١٩٨٧/٨٤	سيد ابو دومة عبدالمعطي احمد ٨٩
٢٣	فوائد البنوك - حلال - حرام ؟	النساء ١٩٨٧/٨٤	سيد جاد ٩١
٢٤	دعوة حق... الفوائد المصرفية بين التحليل والتحرير	الوفد ١٩٨٧/٨٤	د. عبدالغفار عزيز ٩٤
٢٥	انهم يورطونك بإفضلة المفتي	الشعب ١٩٨٧/٨٨	عادل حسين ٩٥
٢٦	الفوائد المصرفية ربا محرم	الشعب ١٩٨٧/٨٨	عبدالفتاح فايد ٩٨
٢٧	علماء الدين والاقتصاد يحذرون المفتي من الفسخ...	النور ١٩٨٧/٩٩	١٠٣
٢٨	قضية الربا محسومة بنص الكتاب والسنة	اللقاء الاسلامي ١٩٨٧/١٠	محمد الشندويلي ١٠٧
٢٩	المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام ؟	الاهرام ١٩٨٧/١١	سيد ابو دومة ١١١
٣٠	دعوة حق... فوائد البنوك بين التحليل والتحرير	الوفد ١٩٨٧/١١	د. عبدالغفار عزيز ١١٤
٣١	فوائد البنوك اسوأ من ربا الجاهلية	الوفد ١٩٨٧/١١	د. علي السالوسي ١١٥
٣٢	د. محمد علي محبوب : لا ترجيه من الدولة باصداً رقتوى عن فوائد البنوك	النساء ١٩٨٧/١٢	نادر عمارة ١١٦
٣٣	بيان لعلماء الامة لحسم قضية ربا البنوك	الشعب ١٩٨٧/١٢	د. يوسف القرضاوي ١١٧
٣٤	اخر حوار مع المفتي قبل صدور الفتوى الشعب	١٩٨٧/١٢	احمد السيوفي ١٢٤
٣٥	المضاربة الشرعية واعمال البنوك	الاخبار ١٩٨٧/١٤	مصطفى بلح ١٢٦
٣٦	قرآن وسنة	الجمهورية ١٩٨٧/١٤	د. عبدالجليل شليبي ١٢٧
٣٧	الدولة ملتزمة بتنفيذ فتوى فوائد البنوك	الجمهورية ١٩٨٧/١٤	مجاهد خلف ١٢٨
٣٨	الفرق بين فوائد التأخير الربوية والتعويض	مايو ١٩٨٧/١٤	زكريا عامر ١٢٩

٤٩	هل يواجه مفتي مصر كل الجامع والمؤسسات الفقهية التي افتتحت بحرمه ربا البنوك	الشعب ١٥/١٩٨٧	احمد السيوفي ١٣١
٥٠	علماء الدين والاقتصاد والقانون يؤكدون ربا البنوك الحديثة أسوأ من ربا الجاهلية	الشعب ١٥/١٩٨٧	١٣٤
٥١	مفاجأة في قضية فوائد البنوك	النور ١٦/١٩٨٧	محمود ابو سريع ١٣٨
٥٢	المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام (٣)	الاهرام ١٨/١٩٨٧	احمد ابراهيم البعشي ١٤٠
٥٣	شيخ الأزهر يحسم في كلمة قاطعة قضية الفوائد	الاهرام ١٨/١٩٨٧	١٤٣
٥٤	فوائد البنوك بين فتوى المفتي و اعتراض العلماء	الوفد ١٨/١٩٨٧	د. عبدالغفار عزيز ١٤٤
٥٥	فوائد البنك للفرد العاجز عن استثمار ماله حلال	الوفد ١٨/١٩٨٧	د. محمد عبدالمعلم ١٤٥
٥٦	البنوك تساهم في الشركات بنسبة القروض المستحقة لها	اخبار اليوم ١٩/١٩٨٧	محمد عمر ١٤٧
٥٧	الفرق بين الفوائد المصرفية و ربا الجاهلية	السياسي ٣٠/١٩٨٧	ابراهيم ابو داه ١٤٨
٥٨	نظام المشاركتي يكون بديلا لسعر الفائدة	الاهرام ٢١/١٩٨٧	محمود صدقي مراد ١٥٠
٥٩	البنوك... والاستقرار السياسي في مصر الاقتصادي	٢١/١٩٨٧	سيد ابو الليل ١٥١
٦٠	البديل عن سعر الفائدة	الاقتصادي ٢/١٩٨٧	د. محمد رشدي ١٥٤
٦١	بعد كل مانشر عن الفوائد: السياسة والاقتصاد	الشعب ٢٢/١٩٨٧	د. محمد سليمان عوا ١٥٧
٦٢	الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية	الشعب ٢٢/١٩٨٧	جمال البنا ١٦٠
٦٣	الفوائد المصرفية وبدعة مخالفة السنة لمسايرة العصر	الشعب ٢٢/١٩٨٧	د. احمد عبد الرحمن ١٦٢

٦٤	هذه الزبيعة .. حول فوائد البنوك (١) الأهرام ١٩٨٧/٨/٢٣	د. احمد كمال ١٦٦
٦٥	الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليست تعويضاً عنه	النور ١٩٨٧/٨/٢٣
٦٦	التحليل .. والتحرير	النور ١٩٨٧/٨/٢٣
٦٧	علماء الاسلام يشهدون ببيان شيخ الأزهر	النور ١٩٨٧/٨/٢٣
٦٨	هذه الزبيعة حول فوائد البنوك (٢)	الأهرام ١٩٨٧/٨/٢٤
٦٩	المعاملات المصرفية بين الحلال و الحرام (١)	الأهرام ١٩٨٧/٨/٢٥
٧٠	بإفضيلة المفتي: ما بني على الباطل فهو باطل	الوفد ١٩٨٧/٨/٢٥
٧١	في ندوة حول الفوائد البنكية	القبس ١٩٨٧/٨/٢٥
٧٢	اعش فوق الاشواق	اخبار اليوم ١٩٨٧/٨/٢٦
٧٣	قراءات	اخبار اليوم ١٩٨٧/٨/٢٦
٧٤	الربا والفائدة .. والجرأة على الفتنة	الشعب ١٩٨٧/٨/٢٩
٧٥	فوائد التأخير كفوائد البنوك ربا محرم بالقرآن والسنة والاجماع	النور ١٩٨٧/٨/٣٠
٧٦	المعاملات المصرفية بين الحلال و الحرام (٥)	الأهرام ١٩٨٧/٩/١
٧٧	الحلال بسلا شبهات	الجمهورية ١٩٨٧/٩/١
٧٨	ثقافتنا الدينية .. فوائد البنوك التقليدية لمن عجز عن استثمار أمواله بنفسه ليست من الربا	الوفد ١٩٨٧/٩/١
٧٩	نعم تحديد ربح القرض حرام في كل صورة بالنسب والاجماع	الوفد ١٩٨٧/٩/١
٨٠	فوائد البنوك بين التحليل والتحرير	الوفد ١٩٨٧/٩/١
٨١	الربا حرام .. ولكن مالربا ؟	الصور ١٩٨٧/٩/١
٨٢	علامة استفهام .. هل نصمت ؟	الإذاعة والتلفزيون ١٩٨٧/٩/٢
		د. محمد عبد المنعم ٢٠٤
		د. علي السالوسي ٢٠٥
		د. عبد القفار عزيز ٢٠٦
		د. عبد المنعم النمر ٢٠٧
		٢١٠

٢١٢	عثمان حسين	الشعب ١٩٨٧/٧٥	٨٣ فواشيد البنوك
٢١٥		الشعب ١٩٨٧/٧٥	٨٤ تحذير
٢١٦	د. علي السالوسي	الفور ١٩٨٧/٧٦	٨٥ تعقيب على ندوة جمعية الاقتصاد الاسلامي
٢٢٣		الاهرام ١٩٨٧/٧٨	٨٦ بيان الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية
٢٢٨		الاهرام ١٩٨٧/٧٨	٨٧ بيان للمفتي في مؤتمر صحفي
٢٢٩		الاخبار ١٩٨٧/٧٨	٨٨ بيان هام لدار الافتاء
٢٣١		الاخبار ١٩٨٧/٧٨	٨٩ بيان هام لدار الافتاء
٢٣٧	مجاهد خلف	الجمهورية ١٩٨٧/٧٨	٩٠ مفتي الجمهورية: شهادات الاستثمار وستاديق التوفير حلال
٢٤٠	سيد جاد	المساء ١٩٨٧/٧٨	٩١ اكثر من فتوى في الموضوع الواحد لماذا ؟
٢٤٤	د. محمد عبد الملعم	الوفد ١٩٨٧/٧٨ /	٩٢ شبه المعارضين لفواشيد البنوك
٢٤٥	محمود الشاذلي	الوفد ١٩٨٧/٧٨	٩٣ شهادات الاستثمار وستاديق التوفير حلال
٢٤٦	محمود الشاذلي	الوفد ١٩٨٧/٧٨	٩٤ مفتي الجمهورية يعلن رأي الدين في شهادات الاستثمار
٢٥١		القبس ١٩٨٧/٧٨	٩٥ مفتي مصر: شهادات الاستثمار حلال
٢٥٢	كمال عبدالرؤف	اخبار اليوم ١٩٨٧/٧٩	٩٦ قراءات
٢٥٣	سوسن الدويك	الاذاعة والتلفزيون ١٩٨٧/٧٩	٩٧ نحن نفتح هذه القضية للمناقشة
٢٥٩٠	ابراهيم ابوداه	السياسي ١٩٨٧/٧١٠	٩٨ البيع بالتقسيط ليس محرماً... وزيادة السعر ليس رباً
٢٦١	احمد البلك	اكتوبر ١٩٨٧/٧١٠	٩٩ المفتي: شهادات الاستثمار وارباحها حلال شرعاً
٢٦٢	علي المغربي	الاخبار ١٩٨٧/٧١١	١٠٠ ماذا يقول رجال البنوك بعد بيان دار الافتاء



المصدر: الدعوة

التاريخ: يوليو ١٩٧٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أضواء
على الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر

فضيلة الربا .. ودعاة الهدم !

والم جميع المحرمات الإسلامية كالدخول في طاعة الله تعالى سنة ١٩٦٥
تاريخ الرأيا القليلة مسودة في اليوم الرابع من هذا لم يقع التمسك بقراراتها
التي كانت عليه ليخرجوه عن موقفه ... واستمر ذلك حتى اليوم .



المصدر: الموسوعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: يوليو ١٩٧٨

باعطاء القليل حكم الكثير سببا للفوائد واغلاقا للباب بالثرة ، وهي قاعدة غير صحيح عليها .

والربا الوارد تحريمه في القرآن هو ربا المسينة الخاص بالقروض ، ويشمل الزيادة اليسيرة ، ولا يقتصر على التضاعف الفاحش ، والربا الذي حرّمته السنة خاص بالبيع كما بينا ويشمل الزيادة في التبادل للمشتري وهو ربا الفضل والزيادة في الاصل وهو النسيء ، ومن ثم فإن وصف الزيادة الفاحشة في القرض بأنها ربا النسيئة ، والزيادة البسيطة بأنها ربا الفضل قول لا أصل له .

وهنا يكون القول بأن مكرّم لاداه هو الربا الفاحش الضاعف ، وهو الذي لا يسبح الا للضرورة ، وإن الزيادة البسيطة محرمة سببا للضرورة ، وتباح للمصلحة نتيجة فاستمؤسسة على قول لا أصل له .

والربا لذلك قل أو كثر على القروض استهلاكية واستثمارية ، لذلك لا يباح الا للضرورة التي يكون دونها الهلاك . وذلك بالنسبة للحاكم والحكوم سواء .

لنبحث بقية

وسائل التهرب بالتفاضل على التعامل الربوي الى التعامل النقي الحديث .

وهذا النوع من الربا السلمي محرم سببا للضرورة ربا القروض الجبل المحرم لذاته ولهذا يباح للمحاجة . نرى ذلك في ترخيصه صل الله عليه وسلم في الحرية وهو شراء الرطب على التخييل بالتمر خرصا (تقديرنا) حين شكنا رجس من الاصدار انه لا نقصد لديهم لشراء الرطب كما ذكر الشافعي رضي الله عنه .

ومن هنا توهموا أن الربا لفظ مجمل بينه حديث ربا البيوع فلا يكون الربا لا في البيوع ، ولهذا يكون النفع المصين للشرط في القرض ليس من الربا

المخصوص عليه ، لأن الربا يتحقق في البيوع لا في التبرع ، حتى أن بعضهم قال أن الربا لا يتم الا في النسيء والتضاعف الورودين في الحديث . واليكنوت بذلك لاتباع فيه زكاة ، لانه ليس مالاني ذاته .

ومن ثم لا تجرى عليه قاعدة الربا . والقول بأن لفظ الربا في الآيات مجمل قول ضيف مرجوح ، وأكثر علماء

الامة المجتهدين والتفسيرين الى المذهب المشهورة على خلافه ، وعلى فرض كونه

بيانا له لأن هذا الحديث في الضرر وما في معناه ، ولا تنطبق عليه نصوص الآيات في احكامها ولا حكمتها ولا في تحليلها

ولا في وعيدها فهو قد خرج بها عن موضوعها من كل وجه . وجمهور علماء السلف والخلف على أن الربا في جميع

الآيات مراد به ربا الجاهلية وأنه كل تأخير في الدين المؤجلة فإن شمل غيرهما فإنه يشملهم بموجب اللفظ .

٢ - تحاليل

وحاول آخرون التحاليل على الربا بطريق آخر فقالوا أن الربا الذي حرّمه القرآن هو الربا التضاعف ، لأن الآية التي ورد فيها التهرب ذكر فيها التضاعف فربا الجاهلية إنما هو في نظرهم ربا النسيئة المضاعف ، أما الذي ليس فيه تضاعف كما يحدث في القرض بفائدة قليلة ، ومصاديق الادخار وشهادات الاستثمار لا يؤخذ تحريمه من القرآن وإنما أخذ من القاعدة الاصولية القاضية



المصدر: **الدمعة**

التاريخ: **أغسطس ١٩٧٨**

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

أضواء على الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر

هؤلاء الذين أباحوا الربا للمصلحة
لهم عيب .. كيف يكون !!
هل سلك السبل فلم يجد هناك طريق
إلا الحرام !!
إن معنى المصلحة قد زيف .. فالاصل
حيثما وجد التمس توجد المصلحة، وإن لم
يوجد فالمصلحة شرع لله ، قد انقلب
حيثما وجدت المصلحة - بتقدير البشر
فيها - فتم شرع لله وإن عارضت نصا،
فتمثلوا بذلك شرع الله بحجة مطلية
واضحة القلال .

بدرست كمال

قضية الربا
بين
مجمع البحوث
ودعاة الدم





المصدر : آية الله العظمى

التاريخ : أغسطس ١٩٧٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والغنم بالغرم « تنفى المائدة الربوي »
وتفصيص القرآن المحرمة للربا ذكرت
الموسر بأن كلفته بالا يأخذ إلا رأس الماله
وذكرت المصريحين نصحت بالنظره الى
ميسرة ، يقول الأستاذ ابو زهرة : وأن
فرض أن العرب ما كان يقترض منهم إلا
الفسخ وما كان القسري فيهم إلا
للاستهلاك لا للاستثمار .. يفرض على
التاريخ من غير مسند تاريخي يؤيده ..
وقد تضاعفت الإخبار وجاء النص القرآني
بأن قريشا في مكة كانوا يتصرفون في
تجارة عالية وكانوا وسطاء التجارة بين
اليمن والشام وبالأحساء بين الفرس
والرومان أيام كان الانتقال على البر دون
البحر . ولقد صرح القرآن بهذا الاتجار
اذ قال : « لا يلاف قريش ايلافهم وحيلة
الشتاء والصيف » فقد كان قريش اذن
تجارة وكان منهم من يقدم ويصطلي ماله
لفرضه ليعمل فيه كاسباً . على أن يكون
الربح بينهما أو يكون قريشا بفائدة ،
وبأن ذلك ليس فرضاً عقلياً بل حقيقة
تاريخية واقعية . ألم يمي في كتاب
السيرة عند الكلام في غزوة بدر الكبرى
أن عيا لقسريش خرجت فارادها النبي
صل الله وسلم عندما حوت بيدر ، فأوسل
أبو سفيان بن حرب يستنفض قريشا
لنكساية ماله وقد ذكر أن لم يكن بيت من
قريش إلا له فيها .

والم يذكر القرآن في اليهود في جعلهم
عن ذبا الاستثمار لا ذلك بأنهم قالوا انما
البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم
الربا (١) ولن يكون جعلهم بحال مقارنة
البيع . ربيا الاستثمار .

١ - مخالفة ..

ويحاول البعض تخريج الربا عن أنه
من قبيل الماملة التي كانت موجودة في
عهد نزول التشريع الاسلامي والتي
كانت معروفة باسم القراض وباسم
المضاربة وهي جائزة شرعا بالإجماع
وما يقتضى به من اشتراط الآلة في
صحة القراض أن يكون نصيب كل من
المامل وذب المال من الربح جزأ معلوما

ان هناك طرقا مفتوحة متمارنا عليها
حتى في اعتبار المول الربوية .. فالإسهم
تصرفها بجانب السندات والمشاركة بالربح
والخصاصة تقوم بجانب الربا في مجتمع
اليوم . فلهذا نرغم أنفس انفس على
الحرام ؟

وفي المجال السابق عدنا شبهتين
تؤولان الذين يبيعون اكل الربا وهما -
١ - القول بأن تلف الربا يجعل بيعه
حديث ربا البيوع ليجعله في البيوع
فحسب ليخرجوا ربا القروض وهو قول
مخالف للتلف والنقل ٢ - القول بأن
الربا الذي حرمه القرآن هو الربا المتضاعف
في الآية ليخرجوا أسرار الفائدة من
الحرام .

ان التضاعف ورد على مسبيل
التربيح لا التقييد . والربا كله حرام
لهذا أمر القرآن برد أي زيادة عن رأس
ثالث مهما كانت قليلة فقال الله تعالى :
« فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا
تظلمون » .

والربا يتضاعف فعلا بالتأخير - ان
أعنا النظر - وإن قل . والمائدة المركبة
التي تتعامل بها اليوم تتضاعف وان قلت
النسبة .. وليحسبوا أن آزادوا .
وقواعد اللغة العربية لم تجعل كلمة
« اضما » في الآية وصفا لا توحيه
وهو رأس المال ، وإنما وصفا لا يؤول
اليه الربا أي نسبة سمر الفائدة ، ولو صح
ما قلناه لا حرم إلا الفوائد التي تصل
بالاضافة لضاعفة ال ١٠٠٪ أما مادونها
فحلل .. هكذا اذا سرتا على قواعدهم
ولا حول ولا قوة الا بالله .

٣ - قول بلا دليل

ومنهم من قال ان الربا المتضاعف
بالتحريم هو ربا الاستثمار لا الاستثمار
وأنه كان المقترض في الماضي يقتضى
للاستهلاك وهو الجانب الضعيف .
أما اليوم فإن المقترض لرأس المال
الاستثماري يمثل الجانب القوي .
وليس يعرف أحد من أين أتوا بهذا .
وما هو دليلهم وقواعد الاسلام تنطق
بخطئهم . فتاعدة الاستثمار للمشاركة



المصدر: الدعوة

التاريخ: أغسطس ١٩٧٨

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات



بالنسبة إلى أصل الريح كالنصف أو الثلث - فإن كان ممرا مينا لأحدها كان فاسدا - فإنها أقوال نقلت عن بعض الصحابة ويست نصا في كتاب أو حنة فليست شرطا تمهيدا وإنما شرط اجتهدى مرتبط بصورة بدائية في التعامل لا تشبه بحبال التعامل مع الوحدات الاقتصادية البديرة أو العمومية التي تتم فيها المضاربة بطرق علمية معروسة تنفذ فيها الحسارة فينتفي للفرق الذي كان عليه الفقهاء في القديم ليجتهدوا جدا الاجتهاد - وذلك لله بناء على الأصح وهو الأياحة - وهنا المفارقة ليس لبقاء القرض حياة خاصة تحميه من منع التعامل بالربح وإذا كان الأصل في العتود الأياحة فإنها مقيدة بالأ تصرف إلى حرام وعلى رأسه الربا - فإذا تناسينا ما ورد من نصوص تعدد المشاركة كطرفين للنشاط الاقتصادي ما ورد في حديث (الخراج بالظمان) فكيف نتناسى تعريف الربا الذي ينطبق على هذا الحال - فضلا عن أن التصاريح المصر الحديث لا تعرف للفرق بين القرض والاستثمار - لأن أغلب الاستثمار يتم بالقرض ذات الأجل المتعددة عن طريق البنوك وبيوت التمويل والأفراد - وعموما فإن التسمية لا تمينا لأن الحكم الشرعي يتعلق بصفات أفعال العباد لا أسيانها واشتراط ربح معين هو عين الربا الذي يمثل أي عقد لاحتمال الخسارة مهما كانت الدراسة العلمية وقوة القترض لأن ذلك في علم الشيب الذي لا يعلمه إلا الله .

• - تردد •

التفضيل الزمني هو القائمة السائلة في السوق .. فهل تخضع هذه الصيغة العلمية والتي لا تنطوي على أي فرض ودفع فوائد لنفس الجسم ؟ واجب أن أحصى في أذهن أن سعر الفائدة يتذبذب في عتول المضاربين حين تقديره والمضاربة على أسعار السندات عن طريق تخيل ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث فليس الريح وحده هو المتباين أو الذي يخمن تقديره في شمع الشيب . ولكي نفهم لماذا تمارت المجتمعات الربوية على مفهوم القيمة الحالية باستخدام سعر الخصم ، علينا أن نتضح في ذهننا حقيقة عامة -

إن علم الاقتصاد تقيم الاستثمار على الربا لهذا كان لابد أن يستثمر أن يستثمر في أي مشروع استثماري بين وجهه المستقبلي - أي من ثلاثة إلى التسع - رأس مال المشروع - ما يعود عليه من ربا إذا القرض - باله - لهذا ظهرت فكرة القيمة الحالية لتعبر الأرباح للوفية إلى قيمتها الحالية بسعر الخصم لتلتك بين رأس المال للفرق والربا للربح بين نهاية المشروع لتعرف قيمة الربح الحالية أو الخسارة بالحالية بعد طرح الربا الذي يبلغ حين الاقتراض أو يؤخذ حين الإقراض . أما المجتمعات الإسلامية فإن علمه المشكلة في قائمة في حساباتها ابتداء لأنها لا تصرف بالربا الزائدا أو القرائن - ولهذا فلا وجه جسات للكتابة .

يتسلم وزير مالية دولة عربية في التوسم الثاني الأول للجامعة العربية أكتوبر ١٩٧٧ بقوله (وتطور في أعضا كسالات ، تسعر الفائدة يستخدم في الحياة الحديثة لاستخدمات متعددة فهو ثمن يدفع مقابل القرض لأجل ولكن أيضا كوسيلة معينة للحساب عند اختيار المشروعات - فهذا لا تكون بصدد قرض وله ثمن وإنما بصدد إجراء مقارنات لترشيح قرارات - الاستثمار • وفي أغلب الأحيان - ليس دائما - يكون سعر



المصدر : الدعوة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : أغسطس ١٩٧٨

وفي هذا مرة حافلة لدينا نجد في الجنيحات
الربوية نتيجة حصول مسي النظم والفائدة يمانه
الربا وجود طائفة عاملة وموارد عائلته يمكن أن
تدوم وسطا لا يمكن تشييعها لما قل دبرها من جد
القائمة السائدة فلا كان مسر القائمة ٦/ كانت
لل مشاريع التي تدوم دبرها أقل من ٦/ لا تسلم.
يربسا كل هذه المشاريع تسلم في ظل تحرير الربا
والا كان لزاما أن نرد أرباح المشاريع إلى القية
الحالية للفائدة يمانه لمساعدة لاستخدام متوسط
الربح ليقيم يمانه في صناعة يمانه أو على مستوى
الصناعات طية .

سنن من قبلكم

وأخيرا لقد ناقشنا النبي صلى الله
عليه وسلم قائلين أن الربا كالبيع وكان
رد القرآن حاسما . **فذلك بانهم قالوا انما
البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم
الربا** . وكان ذلك يفتينا وحده عن هذا
النقاش . ومن المضحكات المبكيات أن
ما فعله المسلمون اليوم هو ما فعله
النصارى حينما غزاهم اليهود برصاص .
فالصروف أن الكنيسة لم تحرم الربا
وحده وإنما حرمت حتى التجارة . . ثم
أخذت الآراء باسم التطور والحاجة تميز
الربا سواء من البروتستانت أو الجوزيت
وتأويلات وتحليلات ، وما أن قامت الثورة
الفرنسية احتضنت المذهب وجعلته
مبدأ رسميا . ثم أقرت الكنيسة
الكاثوليكية تصالحي الربا بشروط
ومواصفات مجيزة له . وإن تصب فاعجب
حين نسمع أن منتسكيو وكالفن ، كانوا
يميزان ربا الإنتاج والاستثمار ويعرمان
ربا الاستهلاك .

وصدق رسول الله صلى الله عليه
وسلم : **« ليتبين سنن من قبلكم شيئا
بشبر وذراعا بطواع »** أو دخلوا حجر
غيب لاختصوه . **قالوا يا رسول الله
اليهود والنصارى ؟ قال : نعم »**
رواه البخاري ومسلم .

ولم يثبت بالتحقيق الاقتصادي العلمي
أن هناك ضرورة للربا أو حتى مصلحة ،
بل فليعلم التوهم حتى يستيقنوا .
والمقلدون حتى يتحرروا أن الاقتصاد
النقدى الحديث يشن من الربا وترفع
صباحات المفكرين الكبوته تحت سطوة
جباية المال اليهود تطلب الخلاص . .
وهذا موضوع تفصيله فيما بعد .



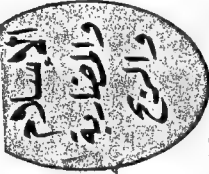
المصدر : الدعوة

التاريخ : مارس ١٩٧٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٠٠



قال الدكتور أحمد شلبي رئيس
قسم التاريخ الإسلامي بكلية دار العلوم
جامعة القاهرة بالعدد الأول من مجلة
البنوك الإسلامية التي تصدرها الأعداد
الأول للبنوك الإسلامية عن المضاربة
ما على :
« والراي السائد انه لا يجوز تحديد
ربح معين للمالك / فان حدد ربح معين
فسد عقد المضاربة ، ولكن يفسد المصلحة
للمتدبرين أيا حراً ذلك وادوا فيه وسيلة
تتوسط التعامل وحرمه لينتج ويحسمه
بال أن كل الربح سيؤول اليه بعد التقدير
والى عدد للمالك ، كما رأوا في ذلك
وسيلة لتجميع المال على تقديم ياله
للمضاربة إذ أنه تحديد الربح امن على
ماله وضمن له ربحاً متوقفاً ومن هؤلاء
العلماء الأستاذ العالم الشيخ محمد عبده
... ومن هؤلاء العلماء كذلك الأستاذ
عبد الوهاب خلاف ... »

صاحب المال " في المضاربة
يخضع بيماله للمخاطرة
كما يخضع لها العامل بعمله

٠٠٠٠



المصدر : الدعوة

التاريخ : صفر ١٩٧٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرأي الثاني : يجب تحديد ربح معين لصاحب المال لتنشيط العامل (المضارب) وتنشيط المسالك على تقديم ماله المضاربة .

وقبل ان أبين أي الرأي عندي هو الصحيح أذكر قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه عندما سئل عن الكلالة : « أقول فيها رأيي فإن يكن صوابا فمن الله وإن يكن خطأ فمني وأستغفر الله » بعد ذلك أذكر ما قاله الشيخ الإمام « ابن رشد » في بداية المجتهد الجزء الثاني من القراض وهو المضاربة ونصه كما يلي : - « ولا خلاف بين المسلمين في جواز القراض (المضاربة) وأنه مما كان في الجاهلية فآقره الإسلام وأجسره على صفته أن يعطى الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان فبما يتفقان عليه قلنا هو وما هو تصفا وإن هذا مستثنى من الإجارة المجبولة وإن الرخصة في ذلك إنما هي لوضع الفرق بالناس »

وبناء على ذلك يجب - ابتداء - أن تفرق بين أمرين :

الأول : إذا كان تحديد ربح معين لصاحب المال في عقد المضاربة بنسبة معينة من الأرباح المحققة فعلا كربحها قلتها أو تصلها على التسامع بحيث يزرع الإرباح التي يحققها المشروع في نهاية السنة طبقا لنسب التوزيع المتفق عليها بالقدح بين صاحب المال والعامل بشرط أن تكون حصة كل منهما شائعة فهذه صحيح لا يخار عليه وهو الرأي الأول .

ويرى الدكتور محمد يوسف موسى أن الأخذ بهذا الرأي لا يكون مطلقا .. ولكنه يسود فيوافق على ذلك في المشروعات الكبيرة والمؤسسات العامة التي تقوم بها الدولة وتصدر من أجلها سندات بفائدة مضمونة . ويذهب الدكتور أحمد شلبي على ما تقدم بقوله : « ويمكن أن ترجع رأى الجمهور مادامت الثقة مكتوبة في إخلاص العامل وجه وأمانته » ، أما إذا لم تكن الثقة كاملة فلا بأس أن نحتاج للمالك حتى لا يتردد في المساعدة في هذه الصفقات التي تعود على العامل وعمل المجتمع بالنفع . على أي في هذه الحالة أحب أن أضيف أن يكون في المالك وعي الإسلام وتعلقه بأن يثق به بعد يرقب حسنه المعمة التجارية أو الصناعية التي أسهم فيها بماله فإن رأى المضاربة حلت دون أعمال

أو تفريط فإنه أميل إلى أن يلتزم بأن يتنازل عن الشرط الذي اشترطه لتحديد ربح له . بل إن يسهم في هذه المضاربة الطائفة : ونحن بذلك نجعل الشروط وسائل للصالح العام لا ليودا تكيل الناس »

وختم حديثه بقوله : « وعلى كل حال فالرأيان موجودان وليس من الحكمة قتل أحدهما وليس من الحكمة كذلك أن يتحصب ذو رأى لأراه » . بل يكفي أن يشرحه ويدلل عليه على أن يترك لصاحب الرأي الآخر نفس الحق »

والإيمان

ويمكننا أن نخلص هذين الرأيين - بناء على ما تقدم - فيما يلي :
الرأي الأول : أنه لا يجوز تحديد ربح معين للمالك (صاحب المال) فإن حدد ربح معين فسد عقد المضاربة .



المصدر : الدعوة

التاريخ : مارس ١٩٧٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتقرر حسب أن الإسلام جاء بهذه العقيدة منذ أربعة عشر قرناً ودعا إلى الإخاء والاقتصاد الحركي لما فيه من ربح حلال فقال تعالى : -
- « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور »

(١٥ سورة الملك)
وقال جل شأنه : فلما قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا لله كثيرا لعلكم تفلحون «
(١٠ الجمعة)

أكثر من أمر الخالق ببارك وتعالى للأنسان بالحركة والانتقال من مكان إلى آخر لتجصيل الرزق اللازم لامتداد حاجاته وحاجات غيره .

لا يجوز إذن في الإسلام أن تتصل المواهب والنفقات والاستعدادات وبسائر الامكانيات التي يمتلكها الإنسان بل يجب عليه أن يستعملها بنفسه في الانتاج حتى ولو كان صاحب مال مادام قادرا على ذلك .

قال الرسول صلى الله عليه وسلم :
« من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليزرعها لغيره »

قدم الرسول عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث الأمر لما لك الأرض بأن يزرع أرضه على الأمر بإعطائها لأخيه ليزرعها وبذلك جعل الأولوية في استغلال الأرض لما لكها أولا حتى لا يستغل على الغير في استغلال ماله دون غير إلا أنه مالك . إن الملكية لا تبرز البطالة بل يجب أن تدفع صاحبها إلى استثمارها بنفسه ولا يلجأ للغير إلا عند الضرورة وفي الحدود المقررة شرعا .

الاقتصاد السائد

ثانيا : أما الأنشطة الثانية في كل حالة من الحالات سالف الذكر وهي إحصاء الأرض وفائدة النقود والأجر والترتب فيطلق عليها الاقتصاديون الاقتصاد السائد لأنها كمثل للمالك والعامل والمنظم لا تتعرض لتقلبات أو تقلبات مستقبلية بسبب تحديد مفعما بقدر معين من المال دون نظر إلى نتيجة المشروع الذي تستثمر فيه الأرض أو النقود أو المسا .

الثاني : أما إذا كان تحديد ربح معين لصاحب المال في عقد الضاربة بنسبة معينة من رأس المال الذي أعطاه للعامل (المضارب) أو ببمبلغ - معين من الربح يلتزم المالك بسداده للمالك قبل الربح أو كثر وأيا كانت النتيجة الفعلية للمشروع في نهاية السنة فهذا ما يضطرني إلى ابتداء الرأي عنه لا فيه من تناقض ومجانبة لقيادة الإسلام وأحكامه حسب التفسير التالي :

أولا : قال علماء الاقتصاد في بيان مصلح الأنشطة الاقتصادية أن : -

- ١ - تلك القطعة الأرضي
أما أن يستغلها بنفسه أو يعطيها للغير لاستغلالها مقابل جزء من الربح .
- ٢ - تلك الأبلغ من النقود
أما أن يستثمره بنفسه أو يعطيها لآخر مقابل فائدة محددة عن كل فترة زمنية .

٣ - العامل

أما أن يعمل في مشروع خاص به أو يعمل بالغير في مشروع مملوك للغير .

٤ - التظيم

أما أن يعمل في مشروع خاص به أو يعمل بمرتب في مشروع مملوك للغير .
ويطلق الاقتصاديون على الأنشطة الأولى في كل حالة من الحالات السابقة الاقتصاد الحركي ويشمل كما هو واضح المشروعات التي يقوم بها الإنسان كنظم سواء كان مالكا أو عاملا أو منتجا لحسابه الخاص وعلى مستورتيه وتعرض فيها - وسط عالم كله حركة ونشاط - للمخاطرة بسبب ما يطرا على الحياة الاقتصادية من تقلبات وتقلبات يتحمل التنبؤ بها مقدما ويمكن بالرغم من ذلك - بكتساته - من تأليف بين عوامل الانتاج بحيث ينتج بأقل تكلفة ممكنة ويبيع بنفس السعر الذي يبيع به غيره وبذلك يحقق أكبر ربح ممكن .

ومن هنا عرف الاقتصاديون الربح بأنه الدخل المضاف للنظم مقابل ما يتعرض له من مخاطرة - أو ببساطة أخرى هو ثمن المخاطرة .



المصدر : الدعوة

التاريخ : مارس ١٩٦٩

وتقرر حسب أن الإسلام جاء بهذه الحقيقة منذ أربعة عشر قرناً ودعا إلى الأخذ بالاقتصاد الحرى كما فيه من ربح حلال فقال تعالى : -
« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فطعنوا فى منابها وكفوا عن ذلك وإلى التشود » (١٥ سورة الملك)

وقال جل شأنه : فلما قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا لله كثيراً لعلكم تفلحون (١٠ الجنة)

أكثر من أمر الخالق ببارك وتعالى للإنسان بالحركة والانتقال من مكان إلى آخر لتجصيل الرزق اللازم لامتداد حاجاته وحاجات غيره .

لا يجوز إذن فى الإسلام أن تمتثل الواجب والنفقات والاستعدادات وسائل الإمكانات التى يملكها الإنسان بل يجب عليه أن يستعملها بنفسه فى الإنتاج حتى ولو كان صاحب مال مادام قادراً على ذلك .

قال الرسول صلى الله عليه وسلم :
« من كانت له أرض فليزرعها فإن لم يزرعها فليزورها أخاه »

قدم الرسول عليه الصلاة والسلام فى هذا الحديث الأمر لملك الأرض بأن يزرع أرضه على الأمر بإعطائها لأخيه فليزرعها وبذلك جعل الأولوية فى استغلال الأرض لملكها أولاً حتى لا يستغل على الغير فى استغلال ماله دون غيره إلا أنه مالك . إن الملكية لا تبرز المطالبة بل يجب أن تدفع صاحبها إلى استثمارها بنفسه ولا يلجأ للغير إلا عند الضرورة وفى الحدود المقررة شرعاً .

الاقتصاد السكان

ثانياً : أما الأنشطة الشائنة فى كل حالة من الحالات سالفة الذكر وهى إيجار الأرض وفائدة النقد والأجر والربح فيطابق عليها الاقتصاديون الاقتصاد السكان لأنها تدخل للمالك والمامل والمنظف لا تعرض لتقلبات أو تغيرات مستقبلية بسبب تحديد مقياسا بتقدير معين من المال دون نظر إلى نتيجة المشروع الذى تستثمر فيه الأرض أو النقد أو العمل .

للتشر والخدشات الصدفية والمعلوبات

الثانى : أما إذا كان تحديد ربح معين لصاحب المال فى عقد المضاربة يقتضى معينة من رأس المال الذى أعطاه للمامل (المضارب) أو يبلغ - معين من الربح يتوزم المامل يسدده للمالك قبل الربح أو أكثر وأياً كانت النتيجة الضمنية للمشروع فى نهاية الحصة فهذا ما يضطرني إلى إبداء الرأي عنه كما فيه من تعارض ومغايرة لمبادئ الإسلام وأحكامه حسب ما نرى فى التالى :

أولاً : قال علماء الاقتصاد فى بيان مجال الأنشطة الاقتصادية أن :

١ - للمالك لتغطية أرضه
أما أن يستعملها بنفسه أو يعطيه للغير لاستغلالها مقابل جزء من الربح .

٢ - للمالك ليبلغ من النقد

أما أن يستثمره بنفسه أو يعطيه للآخر مقابل فائدة محددة من كل فترة زمنية .

٣ - العامل

أما أن يعمل فى مشروع خاص به أو يعمل للغير فى مشروع مملوك للغير .

٤ - المنظم

أما أن يعمل فى مشروع خاص به أو يعمل للغير فى مشروع مملوك للغير .

ويطلق الاقتصاديون على الأنشطة الأولى فى كل حالة من الحالات السابقة

الاقتصاد الحرى ويسمى كما هو واضح المشروعات التى يقوم بها الإنسان

كنظم سواء كان مالكا أو عاملا أو منتظما

لصاحبه الخاص وعلى مسئوليتة ويخضع فيها - وسط عالم كله حركة ونشاط -

للمخاطرة بسبب ما يطرا على الحياة الاقتصادية من تغيرات وتقلبات يضطر

المتنظم بها مقدما وتحسناً بالرغم من ذلك - بتكليفه - من تأليف بين عوامل

الإنتاج بحيث ينتج بأقل تكلفة ممكنة ويبيع بنفس السعر الذى يبيع به غيره

وبذلك يحقق أكبر ربح ممكن .

ومن هنا عرف الاقتصاديون الربح بأنه الأجل الصافى للمنظم مقابل ما يتعرض له من مخاطرة - أو مبالغة - أخرى هو لمن المخاطرة .



المصدر : الدعوة

التاريخ : مارس ١٩٧٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

وقد أوشح العلماء من رجال الدين ورجال الاقتصاد رايهم في كل حالة من هذه الحالات نوجز فيما يلي ما يتعلق بالمضاربة :

لكن : لكي تستمر الحياة وتنمو وتتكلم يجب على كل فرد أن ينتج من الأموال الاستهلاكية والانتاجية ما تسمح به قدراته واستعداداته وموارده . ويتوقف الانتاج - كما ونوعا على عوامل الانتاج وفرعه وعلى المشروعات التي تقوم بها سواء كانت فردية أو جماعية ويتوقف قيام هذه المشروعات ونموها وتكسها :

١ - على ما يحتاج لها من موارد التمويل وذلك في مسئولية اصحاب الأموال .

ب - وعلى ما تحققه من أرباح سنوية وتلك هي مسئولية المخطط . ولو أن نشاط مئة المشروعات انحصر على انتاج السلع الاستهلاكية لتوقفت عن انتاج بمرور الزمن اذا لم يتناول نشاطها انتاج السلع الانتاجية التي تعانق على استمرار الانتاج وتزيده كلما زاد التكوين الرأسمالي لهذه المشروعات .

كذلك الأفراد اذا انفقوا كل دخلهم على سلع الاستهلاك فقط ما تبقى لأحد منهم من دخله فائض يدفعه وما وجدت هذه المشروعات التمويل اللازم لانشائها وإدارتها .

ومن ذلك يتضح أن انتاج السلع عموما يتوقف على الادخار .

حواشٍ للاذخار ومع أن الإنسان يميل عادة إلى الادخار تأمينا لمستقبله ومستقبل من يحول أو حيا في المال إلا أن هناك حوافز خارجية على الادخار أهمها : -

١ - نجاح المشروعات في تحقيق أكبر ربح ممكن ورغبة المستثمرين لهذا في استثمار مخرجاتهم فيها أملا في زيادة دخلهم .

٢ - إتاحة الفرصة لجميع المشروعات مهما قلت لتساهم في رأس مال هذه المشروعات عن طريق إصدار الاسهم بأقل قيمة ممكنة .

٣ - التجاع هذه المشروعات والبنوك والحكومات في سبيل الحصول على هذه المخرجات كقروض إلى رفع سعر الفائدة .

وقد سيطرت الفائدة على النشاط الاقتصادي وأصبحت أشد الحوافز تأثيرا على اجتذاب المدخرات بسبب ميل Keynes ولقد عرف الاقتصاد كينز المخبرين إلى الاقتصاد الساكن .

الفائدة بأنها تمن السيولة أي تمن النقود . ويتحدد سعر الفائدة كأي ثمن آخر يغل قانون العرض والطلب ، فالنظم (المضارب) وهو في سبيل التواء المشروع وإدارته يحتاج إلى نقود لتكوين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول وهذا يمثل الطلب على النقود ومالك المال (المصرف) وهو في سبيل البحث عن أكبر ثمن لنقوده يمثل عرضها . ويغل العرض والطلب يتحدد ثمنها وهو سعر الفائدة .

فإذا كان المروفي من النقود أقل من المطلوب زاد سعر الفائدة كما هو الحال في الدول المتخلفة .

وإذا كان المروفي من النقود أكثر من المطلوب سبط سعر الفائدة كما هو الحال في الدول المتقدمة .

ولما كانت الفائدة عامليا تكلفيا للانتاج يجب أن يحل بها حساب الإرباح والخسائر في نهاية السنة المالية كأي نفقة أخرى من نفقات الانتاج كالإيجار والاجور والمياه والنور . . .

ولما كانت الإرباح الصافية عبارة عن زيادة الإيرادات عن النفقات فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الإرباح الصافية وهذا بدوره يؤدي إلى التكاثر حجم الاستثمار والميربوط الدخل القومي وتوقف التكوين الرأسمالي عن النمو . وبالعكس يؤدي ميوط سعر الفائدة إلى ارتفاع الإرباح الصافية وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي وزيادة الدخل القومي تبعاً لذلك ، وهذا هو ما يصفه إلى تحقيقه الاقتصاد الإسلامي للصحة العامة الشاملة للفرد وللأمة في آن واحد



المصدر : الدعوة

التاريخ : طبرستان ١٩٧٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

وذلك عن طريق ألفاء سر الفائدة
نابانيا باتباع الاتي تنفيذا لامر الله عز
وجل :

١ - الفضل على الاكتناز فيقول تبارك
وتعالى :

« والذين يكتزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها في سبيل الله فيحرمهم
يقلب اليم يوم يحسب عليهم في نار
جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم
وطهورهم فلما كثرتم لانفسكم
فلووا ما كنتم تكفرون »
(٢٤ . ٢٥ التوبة)

٢ - الاعتدال في الانفاق فيقول
تبارك وتعالى :

« ولا تجعل يدك مفلولة الى عنقك
ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما
محسورا »

(٢٩ الاسراء)
« والذين اذا انفقا لم يسرفوا ولم
يقتروا وكان بين ذلك قواما »

(٦٧ الفرقان)
بذلك يجب على كل مؤمن الا يستهلك
كل دخله ليعقبى منه فانفس كما يجب
عليه الا يكتنز هذا الفائض بل يرضه
للاستثمار .

فاذا كان هذا هو سلوك كل فرد
وكل جماعة وكل وحدة اقتصادية أو
اجتماعية زاد المروفي من رأس المال
عن المطلوب للاستثمار وعيد سر
الفائدة حتى الصفر وتخلصت الدولة
من القروض والاعانات ورأس المال
الاجنبي .

٣ - تحريم الربا
قال تعالى : « وأحل الله البيع وحرم
الربا »
يعني الآية الكريمة حرم الله تعالى
الربا وهو في اوسع صورته عبارة عن

الزيادة (الفائدة) التي يأخذها صاحب
المال علاوة على القرض الذي يعطيه للغير
مستفلا حاشته اليه في الاستهلاك أو
الانتاج أو عجزه عن السداد في تاريخ
الاستحقاق .

والربح - عند علماء الحاشية -
ربحان : الاول هو الربح الاجسالي
والثاني هو الربح الصافي وهو عبارة
عن زيادة الربح الاجسالي عن كافة نفقات
الانتاج ومن أهمها : الايجار ، الفائدة ،
الاجور ، الربيات وهي - كما سبق أن
بينا - عائد أنشطة الاقتصاد السكان
التي لا تنضج للمخاطرة .

والربح الصافي هو عائد المنظم
يوصفه منظما أو مخاطرا وهو وحده
الذي يعتبره علماء الاقتصاد ربعا إذ
أن الربح منظم هو الذي ينتج من
المخاطرة التي لا وجود لها الا في
الاقتصاد الحر الذي يتعرض فيه
لتنظيم مستقبلا لتغيرات وتقلبات في
وسائل الانتاج ومستلزماته أو في
طريق النقل ومصادره أو في عدد
السكان وحاجاتهم بسبب ما قد يطرا
من تحسينات أو اختراعات أو حوادث
طبيعية أو اجتماعية يتحدر التنبؤ بها
مقعدا ويستحيل لذلك تمييز الربح الذي
سيحققه المشروع في نهاية السنة
المالية مقدما .

يتضح مما تقدم الاتي :
١ - أن الفائدة تقع خارج الاقتصاد
الحر الذي يفضله الاسلام ويدعو
اليه .

٢ - أن الفائدة عبارة عن جزء معين
من الربح الاجسالي ويجب ان يعمل بها
حساب الارباح والخسائر حتى ولو أدى
ذلك الى خسائر فعلية .

٣ - تمييز أي قدر من الربح لصاحب
المال مقدما عليه من المخاطرة وهي البرر
الوحيد للربح البحت فضلا عن أن هذا
التمييز يحفز حقه فيه مومسا كانت
نتيجة المخاطرة في نهاية السنة المالية .



المصدر: الدعوة

التاريخ: مارس ١٩٧٩

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين
فإن لم تفعلوا فاذنوا بحسب من الله
ورسوله وإن تبتم لكم ربوس أموالكم
لا تظلمون ولا تظلمون » وقال الرسول
صل الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار »
وقال عليه الصلاة والسلام : « الحلال
بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات
لا يملكها كثير من الناس فمن اتقى
الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن
وقع في الشبهات وقع في الحرام »
٧ - بناء على ما تقدم أرى - والله
أعلم - أنه لا يجوز في المضاربة تحديد
ربح معين لما لك المال . فإن حدد ربح
معين له متقضا فسد العقد . وهو والحد
قد أرى السائد »

٤ - يرتب على هذا التبيين أن يكون
ما يأخذه مالك المال على هذا الأساس
بغير مقابل وما يؤخذ بغير مقابل يحرمه
الإسلام لأنه باطل وظلم وفي ذلك يقول
الإمام محمد عبده نفسه : « إن الله
تعالى جعل طريق تعامل الناس في
معاشهم أن يكون استفادة كل واحد
من الآخر بعمل ولم يجعل لأحد منهم
حقا على آخر بغير علة لأنه باطل لا
مقابل له »

(تفسير المنار جزء ٢ في شرح
الحكمة تحريم الربا)

٥ - أن جعل مالك المال إذن في
المضاربة هو أن يخضع بماله للمضاربة
كما يخضع لها العامل بماله وإن يوزع
بينهما ما يتحقق منها من ربح طبقا
للتسبب كالتفريق عليها على الشيوع والا
وقع على العامل ظلم إذا لم يتحقق
المضاربة ربما اجتمعا بما دل : -

١ - لا قدر المدين منه للمالك مقدما
بالعقد .

٢ - مرتبة الذي كان من الممكن أن
يأخذه لربما لو عمل في مشروع مملوك
للغير .

٣ - كافة نفقات الإنتاج الأخرى
كالأجور والأجور والمياه والكهرباء... الخ
٤ - الربح الصافي المقابل للمضاربة
كل ذلك يقع ظلم على مالك المال إذا
كانت حصته في الربح الصافي طبقا
للنتيجة الفعلية للمضاربة في نهاية
الفترة المالية أكثر مما عين له متقضا من
ربح بمقدار المضاربة .

٦ - إن القضاء على الظلم هو هدف
أصل للإسلام ، ومن أجل منع الظلم
نهائيا في المعاملات حرم الإسلام الربا
والفرو وغيرها من الأعمال الفاسدة .
وإن الآيات والأحاديث التي تؤكد ذلك
كثيرة المذكر منها هنا قوله تعالى :



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الزم

التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٨٩

المصرف واشتراط المودع لفائدة كبيرة او يسيرة تطوير الاجل

واكن هذه الصورة ليست واقعية تماما فالصير يودع ماله في المصرف للحفظ انتظارا لوقت افضل لاستثماره وكذلك للربح من ورائه . وهو لا يملك ان يشترط على المصرف فائدة معينة بل ان المصرف لا يملك بقر مقدار الفائدة بآراة واحدة وحده فهذا كله يخضع لنظام قانوني واقتصادي متكامل . وللتعامل لا يقبل على ذلك في الغالب الا لانه يضمن رأس المال ويثق في المصرف واشراف الدولة عليه ومن حله ذلك .

والمصارف كما ذكرنا تستثمر جانبا من المال في انشطة تجارية او زراعية او صناعية كثيرة العدد ومتنوعة وربما يكسب بعضها ويخسر الآخر او يال ربحه وتضع المصارف أسسا وعناصر توزع بعقدهاها مبالغ معينة على المودعين وربما لتسهيل الأمور يتخذ رأس المال والاجل عنصرين ثابتين لتسهيل الفائدة وهذا مايقربنا ويوصلنا الى الربا المحرم مع ان النظام المصرفي يقوم في أساسه على القوانين ولوائح ونظم ولا يقوم هذا النظام في مجمله على التعاقد الفردي الذي تنص فيه النيات وتغير فيه الشروط وتختلف فيه المعاملة عن غيرها - ولاشك ان تصوير العلاقة بين العميل والمصرف على انه قرض هو القرب تصوير من ناحية الصياغة القانونية ومن ناحية الشرع أيضا .

تبعات الحسم

ماهي التبعات القائمة في حسم هذه المسألة وهل حسبمت بقرآن مجمع البحوث السابق ؟

من العوامل التي تثار في بحث المسائل الفقهية في هذا العصر عدم الانام الكامل بالواقع أو التهاون في تقدير المسائل أو الفهم التي تتخلل بينات الملايين أو التعميم في الأحكام أو ربط الرأي بالمطروح بقلته وليس بموضوعه وقيامه العلمية في ذاتها - والاشمة النظام اعطونا أمثلة عظيمة في تقدير حرية الرأي والابداع العلمي وتقدير مصالح الناس بحسب الزمان والمكان . والغاية هي ازالة حكم الشرع الذي لا يشرع على واقع يحدث في حكمه الذي يدخل تحت حكم الشرع أو يخرج من حكمه والواقع قد توجد متشابهة لدى النظر المتعمق أو عدم الانام بدقة بالقياسات المصرفية مثل عملية الحسم أو خطابات الضمان وتلك صور جديدة لمعاملات يلزم دراستها ثم اقرار الحكم الشرعي عليها ولايجوز مايعتد من اقتراح مايعطها متلفة مع هذا الحكم .

واخالف . ان قرار مجمع البحوث الإسلامية الصادر عام ٦٥ بتحريم الفائدة على القروض مازال صحيحا لانها ربا حرم ولكن المشكلة في اعتبار معاملة معينة هي قرض مع ان الطرفين - المودع والمصرف - لا يقصدان عقد القرض ولا يتكلمان شريطة وأنه نظام كامل يسرى دون مناقشة وأن المودع لا شأن له بتحديد الزيادة والمصرف وانته ليست له حرية كاملة في تحديد ذلك لانه خاضع لنظام معين كما ان المصارف كما يعلم المودع تستثمر الأموال المودعة وتحقق ربحا .

اما المصارف الأجنبية فهي تتعبد أساسا الربح من التجارة في ذلك وهو أمر حرم ولا يمكن الافتراض انها تشارك في التنمية الوطنية كالمصارف الوطنية والمخاضد معتبرة في المعاملات .

تطوير المصارف ؟

مسألة كيف تطور المصارف ناصها للاقترب من حكم الشرع فأجاب :

ان المصارف تستطيع ان تبتكر صورا جديدة للمشاركة التي يدعو اليها الشرع الاسلامي وتجهيزها كالراقية والدراسة والاشراف وبيع التأمين العلمي للمشروع وغيرها من الصيغ التي تقي حقيقة المشاركة وتحمل المسؤولية كما يمكن ان ينص على ان مايقدمه العميل للمصرف فن مالى يعتبر يحكم القانون مساهمة في تجميع رأس المال اللازم للتنمية والاستثمار في المجالات التي تمددها الدولة ويشترها المصرف وان الربح الاجمال يحدد المصرف بحسب نتائج اعماله ويصوب اشراف الدولة على هذه الاعمال وقد تكون هذه الصيغة اقرب للواقع وتكون متلفة مع حكم الشرع لان وصف ابداع المال لدى المصرف بأنه قرض بين المودع والمصرف هو وصف يتوقف على عناصر عديدة بعضها والآخر وبعضها قابل للتغيير والتفسير المقصود أساسا هو منح الفرصة للملايين التي تريد الاستثمار وهي في جعلتها مؤثرة وإذا احسن استثمارها تؤدي الى نفع الناس جميعا والمصارف مطالبة بان تنهج بقوة الى المشاركة في التنمية بصور مختلفة وصيغ جديدة وعليا ان نحقق مصالح المسلمين دون ان نتركه الفرعية أو نخرق القواعد الشرعية .



المصدر: الدعوة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: سبتمبر ١٩٧٩

محاولات إبادة سمر الفاضلة في ملايشترو واحد في أماكن مختلفة

لست أدري كم تدبرها مايو التي وراء اهتمام مجلة الامم المتحدة للاتصال بشي
المحاولات الرامية الى إبادة سمر الفاضلة في الملايشترو واحد في أماكن مختلفة
تذكر في نفس الوقت ونفس الاسلوب في بلد الملايشترو واحد . مكانا كمن يعرف
في أماكن مختلفة ونفس واحدة طاعة كسما مايشترو واحد .



المصدر : الموسوعة

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• يوسف كمال •

البنوك الإسلامية أصلها مشرق لاكتساح الربوية وأسلوبها

من الذهب أو الدرهم من الفضة على القيمة الحقيقية للدين فيكون الولاء بالمعد فيه عين على الدائن وكسب لامبرور للدينين ومن ثم فإن الولاء يكون بالفوز، ولا جدال فإن النقد الورقي الحالي ليس مما يؤخذ أويكاله، فالظاهر والله أعلم أنه خارج أصلاً عن تعريف الأموال الربوية ١٠٠٪ ولكن كانت أوراق النقد لا تفقد شيئاً من وزنها بتآكلها نتيجة التداول في الزمن الطويل ٠٠ إلا أن تناقص قيمتها الحقيقية إثر قوتها الترابية يتسبب آخر ما لوف نتيجة الظاهرة التي يسميها الاقتصاديون التضخم النقدي - بناء على ذلك دعا إلى عدم الاندفاع في تقديم مشروعات بقوانين لتعديل القانون المدني تمت وهم أن القوائد هي من الربا المحرم ٠ وأن إلغاء القوائد ضرر جسيم على الاقتصاد الإسلامي وإعداد مصالح جماعة المسلمين في عالم أصبح لا يتعامل إلا بالنقد الورقية وأصبحت القوائد جزءاً لا يتجزأ من نظامه الاقتصادي ٠

ومما كله لم يؤخذ رأى المثني فيه وأما في الذهب، واكتفى الكاتب بتسليم الفتوى من الذهب إلى النقد ؟

في مصر :

في عدد أول يوليو سنة ١٩٧٩ -
وليس حله من المرة الأولى - نشر
الإهرام الاقتصادي موضوعاً عن سعر
الفائدة - والكتاب هذه المرة هو الدكتور
جمال مرسي يترجم بالامانة الصامة
للأهم المتعلقة وسبب اهتمامه بهذا الموضوع
طلب من جامعة نيويورك بالقاء محاضرة
عن التطور التاريخي للفقه الإسلامي ٠

وللتألي صناع بطريقة تدل على المعاء
فهو سؤال لفظة المثني وجواب منه
داخل موضوع يراد الإيهام بالفتوى إليه
٠٠ والسؤال هل رد القرض بالدنانير
الذهبية أو الدراهم الفضية يشترط فيه
الوزن أو المعد والأجابة بالطبع يشترط
فيه الوزن بصرف النظر عن المعد لاحتلال
نقص السكة أو التآكل أو الفس - وإلى
هنا والكلام سليم ولكن وضع السؤال
والجواب داخل إطار يفرض أن العملة
التعددية الحديثة التي ليست ذهباً ولا
فضة وحدها التي تزل فيها تحريم الربا
تتناقص قيمتها بالتضخم وماسم الفائدة
الا تسويها من ذلك ، فلماذا توصف
الزيادة العددية هنا بالخرمة ولا توصف
في الذهب ؟

وهي عودة مرة أخرى لأسلوب الحواجة
الذي سأل محمد عبيد عن المضاربة أو
القراضي هل هي حلال أم حرام يقول
للناس أن الشيخ قد أفتى بحل التأمين
التجاري ٠ والفتوة مرفوعة والناس اليوم
في حيرة أفتى الشيخ بذلك أم لا ؟

وبهنا أن تشير بتقليل من التفصيل
إلى ما أحاط به الفتوى فهو يقول :
الظاهر والله أعلم أن تحريم الربا في
الذهب والفضة لا يرجع إلى كونها نقداً ،
بل إلى كونها مما يؤخذ حتى إن المعاملات
جرت - كما تنطق الموسوعات الفقهية
على وزن الذهب والفضة عند وفاة الدين
وليس عد القطع المسكوك منها ؛ وذلك
حتى لا يؤثر تآكل قطع النقد بطول
التداول أو انقراض الحاكم لحقوى الدينار



لنشر والخدات الصحفية والمعلومات

المصدر : المذوعة

التاريخ : ديسمبر ١٩٧٩

في السويان :

وفي زيارة لام درمان في موسم جامعتها الإسلامية الثقافي وجدت عند أستاذنا مدير الجامعة صحيفة تار بها نفس المسألة . وفارس العلية هو الدكتور أحمد صفى الدين عوش بشيعة الاقتصاد بجامعة الخرطوم وقد ألقى بحرية الصحافة في ٣ يوليو ١٩٧٩ أن الفائلة التي تتعامل بها البنوك في يومنا هذا حلال لو أخذنا بنحسب التصانيف واستمر في دعواه في عدد ١٠ يوليو ١٩٧٩ . فيقول (لقد أجمع الفقهاء على أن الإنسان صنفان فقط وهي الذهب والفضة وهما نفود بالخلقة . . . والثاني أثمان بالاصطلاح وهي الفلوس وكل ما يتعامل به الناس من غير الذهب والفضة . . . وأجسوا أيضا أن الربا ينوعيه أي ربا الفضل وربي السئنة . . .

في الصنف الاول . لم يختلفوا في جريان الربا في الصنف الثاني . فقال جمهورهم لا ربا فيه لأن الملة هي الثمنية بالخلقة . وقال الباقر . فيه الربا لأن مجرد الثمنية تكفي مع الزواج . . . والنقود الورقية من الصنف الثاني ويجري عليها نفس الأحكام . . . إيجري على الفلوس . . . وقد نقل عن كتاب الفقه على المذاهب الإريمية للجزيزي ج ١ ص ٥٠٦ والدين الخالص للسيد محمّد خطاب ج ٨ ص ١٤٨ أن الحنابلة قالوا . . . بنم وجود زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة لتجب فيه شروط الزكاة . . . واستشهدوا بقول أن نكر كرم من حيث كبار العلماء بالسعودية امتنع عن تأييد رأى الأكثرية التي يحرم الربا في النقد السعودي . . . وأشار إلى اعتباره تمويضا عن تحوّل القوة الشرائية للنقود نتيجة التضخم . . .

ومتفق على الربا أنه لا ربا اليوم
فالتعامل بالذهب ناديا ما يحدث بعد

أن جعلت النقود ملة ولا حرج على أخذ من مفسطر لو قادر ولا حرج على مفسطر الزيادة وليس هناك باب آخر تنزيها .

الربا بين العموم والإجمال :

أن القول بأن لفظ الربا يجعل أي لا ينهم المراد منه ويقتصر على بيان . هو الذي سبب لبسا في أذهان البعض حين تناسى ربا القروض الأصلي وجعل الربا في البيوع فحسب لأن الحديث الذي اعتبر مبيها للربا هو قوله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأبى بالبر والسميع بالسميع والنسر بالنسر والمثلح بالمثلح مثلا بمثل . . . يد بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمطى سواء) وهو الحديث الذي يمنع دخول الربا الأصلي في عمليات البيوع .

وهنا تحول الفرع إلى الأصل ورغم ذلك كان يكفي الحديث باعتبار الذهب والفضة هي النقود إلا أن الرخص قام باسم عدم المراد التقياس أو بعبارة أن الذهب والفضة اثنان بالخلقة والنقود بالاصطلاح . . . والحق أن لفظ الربا عام ينهم المراد به ويصل على عمومته حتى يأتي ما يخصه .

يقول الجصاص في كتابه أحكام القرآن ج ١ ص ٥٢٢ (والربا الذي كانت السرب تصرفه وتعلمه إنما كان قرض الدوام والمناخير إلى أجل بزيادة على مقدور ما استقرض على ما يترافون به . . . فاقبل الله قسالي الربا الذي كانوا يتعاملون به وأبطل خروبا لشري من التبايعات وسماها ربا . . . فأنظم قوله تعالى



للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

في حرم الربا ، تحريم جميعها لشوق الاسم عليها عن طريق الشرع

وقد ذكر الشوكاني انه لا مجال فيها له مسمى لغوي ومسمى شرعي كالصوم والصلاة عند اليهود اذ يجب الحيل على المعنى الشرعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت لبيان التشريعات لا لبيان معاني الألفاظ اللغوية (إرشاد المصول الى تحقيق الحق من علم الأصول ص ٧٢)

ويقول القليل : لأن ابن العربي في كتابه أحكام القرآن ج ١ ص ٢٤١ (والصحيح أنها عامة لأنهم كانوا يتبايعون ويرون وكان الربا عندهم مسروقاً يبايع السرجل الرجل الى أجل فإذا حل الأجل قال - اتقى أم ترى - فحرم الله تعالى الربا وهو الزيادة) ولو رجعنا الى الفقه والفقهاء لوجدنا ان الربا الاصلي هو ربا القروض وهو عندهم كان من المصليات التي لا تحتاج الى نقاش وإنما فصلوا في ربا البيوع الذي تفرع عنه ليجلو مشكلته - وذلك واضح في قوله صلى الله عليه وسلم (اما الربا في التسيئة) أي بضم الربا وألفظه كقوله صلى الله عليه وسلم (الحج عرفه) - وهذا فانه الاصلي الذي بني عليه كل هذا الرأي كما رأينا هروب وتحيل لا يبراه الحق والواقع ولو تأملنا قوله القليلين : بأنه مجمل لوجدنا ما قصده غير ما قصده هؤلاء

الربا والزكاة :

وسواء كان هؤلاء المبيحين للربا يتصورون بالظاهرة الذين يتلون القياس فتخرج التلوه عن الذهب والفضة أو من الدين يستترون وراء رأى الشافعي في تقسيم الإنسان بالخلقة وهي الذهب والفضة واثمان بالاصطلاح وهي الفلوس أو التلوه فان ذلك يقتضي الى عدم استحقاق الزكاة في تقود اليوم أيضاً - وهذا خطب غسيلان أغلب الزكاة فيها اليوم - - - - - يعترف اعترافاً صريحاً بتعطيل أحد أركان الإسلام وهو الزكاة وإلى ضياع حق الفقراء -

المصدر : الدعوة

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٩

ولكن على الصلة بين الزكاة والربا ؟ الحق ان هناك ارتباطاً عضوياً بين الأمرين ، وبذلك في آيات القرآن ومنها : (وما آتيتكم من ربا لم يربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المفلضون) - أو كان ذلك في الواقع : لاقتصادى لأن الربا يدفع حسب التحليل الاقتصادي التفاضلي للمسلم به للناس لينتقلوا عن الاكتناز لذا لم يريدوا استثمار أموالهم مخافة الرفع والخسارة - ولا يمكن منع الربا إلا بمنع الاكتناز - والاكتناز لا يمتنع فرصة على المستلذذ وإنما يتصم خطر فرصة حل رأس المال لتفدي كان أم مبيحة لمنع التهرب - وعلمه في الزكاة التي لم يربها العالم الى اليوم وإن كانوا يبحثون عنها في مناقشاتهم العلمية -

ولهذا كان من الأصغر والسبق العظيم مأثور عن بعض التايبيين أنه اعتبر في الربا الاجناس التي يجب فيها الزكاة وعن بعضهم الانتفاع مطلقاً أى المالية وهو ملحق بدين المايثيون - (بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١١٠) وقد احتج الدكتور أحمد صبحي الدين بأين حرم في الملح ج ٨ ص ٤٦٩ بقوله - وقالت طائفة هي - (أي علة الربا) وجوب الزكاة - - فنظرت في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل وبشدة الملح لا زكاة فيه - والربا يقع فيه بالنسبة فيبطل -

ومنه مسألة تحتاج لبعض التعميم فلم يرد نهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع أحد الزكاة من الملح الذي له قيمة بعد صنعه لا للملح الخام الوجود كالأه - ويشمل عموم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك : فيما رواه أبو داود (حاتراً ربع عشر أموالكم) والتفاصيل بعد ذلك تطبيقات لأحوال عند السلف يستجد عليها ما يكتشفه الخلف أما اذا لم تكن لها قيمة تستدعي ملكيتها فهي تدخل في حديث وسوق الله (الناس شركاء في ثلث الماء والنسور والكلا) رواه أبو داود وعن أبيه بن حنبل للمؤني انه استقطع رسول الله



المصدر : الدعوى

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٩

والدروس للأسعار النسبية للنقد
والسلع باعتبار عصر النبوة أساسا يجد
الاختلاف بعده فلم يجد الدينار يساوي
خمسه دواهم ولا القرس أربعين دينارا
ولا الشاة خمسة دراهم .

ومن الذي قال ان الفوائد القانونية
سبب وجودها التضخم . ان هذه
مخالطة منطقية وتاريخية وتشريعية ولا
صلة اطلاقا حتى من الناحية الاحصائية
بين نسبة الفائدة ونسبة التضخم .
ثم اين عدالة قاعدة الفهم بالغرم اذا
يجتنبنا عائدنا من فوائد عوامل الانتاج وهو
رأس المال مثلا في تقوده وتركنا بقية
العوامل تتحمل وحدها عبء المخاطرة
وبما وخسارة ؟

ان الآية الكريمة حددت الربا الحرام
بانه ما يزيد عن رأس المال لكل زيادة
مهما قلت زيا وكسب خبيث . ولهذا
قال سبحانه (فان تبتم فلکم رؤوس
أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) وفي
خطبة الوداع قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم (.. وربيما العاجلية موضوع
وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد
المطلب ، فانه موضوع كله) رواه مسلم
.. ولم يكن للعبة الزمنية واختلاف
الاسعار وقيمة النقود دخل يسمح
بالاستثناء أو التبرير .

ان تقسيم الاثمان الى خلقية واصطلاح
تقسيم تجريبي لا يمكن ان ينتهي بنا
الى هذه النتيجة الخطيرة لنحل بها
حراما هو الربا ونمطل بها فريضة هي
الزكاة . ويكفي ان نعرف ان هذه النقود
ممكن تحويلها في لحظة الى ذهب وفضة
.. فهل تتصك بالشكل وتترك الجهر
كما فعل الفرنسيون ولعب بالبحر
الفقهية لنحجب للقاصد الشرعية ؟

انه من المجيب ان تتمسك اليوم
بتقسيم بشري للنقد الى خلقية واصطلاحية
وهو تقسيم لاصلة له باي نص من الكتاب
والسنة وتعبد بالقياس عليه حتى تجاوزنا
التحريم الصريح للربا في الكتاب والسنة
دون ان يفرق بين النعم . ونحن
يرفض مناقشة الامر بحجة انه تخلى
للمشافي قد صرنا شرا من المقلدين الذي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صلى الله عليه وسلم للتح الذي يبارب
نقطته له . قال فلما دلى قيل لرسول
الله صلى الله عليه وسلم : اتدري ما قطعت
له ؟ اما قطعت الماء البعد . (يعني
الدماء الذي لا ينقطع وشبهه للتح بالاء
البعد لعدم انقطاعه وحصوله بفكر كيد ولا
عناء قال : ترجمه عنه) . (الاموال
أبو عبيد ص ٢٧٦ / ٢٧٧) وحيث يكون
التملك كذلك فلا ربا فيه ولا ذكاه لانه
لا حاجة اليه : صلا . اما ان كان له قيمة
يصير بها حالا يملك فان الربا يجري فيه
والزكاة تجري عليه . كما قال العلماء
ان الماء اذا حيز في اوعية بيع بما تكلف
فيه .

الربا والتضخم

الفرق الذي دعا الى الورود في صفة
الذهب والفضة انها لها قيمة في ذاتها
فهي سلعة تباع وتشترى بينما العملة

المصاروة تستمد قيمتها من الزلم الدولة
بيها . ولكن الاكثين يستعملون بقبول
الجمهور أي الرواج . فالورود يتصل
بصفتها السلعية لا بصفتها النقدية .
فالاصل الماتلة في الاخذ والمطاء لا
الوزن الذي هو وسيلة لهذه الماتلة .

وإذا كانت العملة الورقية اليوم
يعتريها النقص من التضخم فانها عرضة
أيضا لان تعتريها الزيادة بالانكماش .
فهل يا ترى يدور اصحابنا الى نقص
قيمتها عند التسليم .

ثم اذا كان التضخم غير مستقر ويزداد
او ينقص في كل لحظة فهل يا ترى
سيستبدل به سعر الفائدة ارتفاعا
وانخفاضا لان ذلك مقتضى العدالة ان
أردنا الا تقع في الربا فيما يزيد عن
التضخم أو الظلم ان قل عنه . وهذا
أمر ان يطيقه أحد . ولا يمكن طبعه
نظريا ولا عمليا حتى ولو كان القياس
بالارقام القياسية للأسعار سنويا .

ثم ألم يكن الذهب والفضة عرضة
لزيادة العرض بزيادة الانتاج وانخفاض
القيمة او زيادة النسيان مما ينقص
قيمتها بالاحتك أوبعضا بزيادة العروض
من السلع والخدمات وهو أمر لا يختلف
عما نسميه تضخم وانكماش في النظام
النقدى المعاصر .



المصدر : الرسالة

التاريخ : سبتمبر ١٩٧٩

النشر والأخذاءات الصحفية والمعلومات

والتضخم في الاسعار فهو اضراء بالباطل ولا بد من منته وحماية الناس منه لا ابتغائه مع اباحة الربا ، كما يقولون .

وما أظن الذين يقرؤون بين الذهب والفضة والتقود المعاصرة من ناحية العملة الا انهم لن ينتهوا فقط الى اباحة الربا البتة وإنما الى منع الزكاة في هذه التقود بل وتحريم المضاربة فيها أيضا قياسيا على الفلوس وما قيل فيه من بعض الفقهاء قديما في ظروف وملايسات واسباب غير ما نحن فيه .

لا نعلم اجابة

حودة الى مجلة الاحرام الاقتصادي وإلى السؤال الوجهة للفتي . . اذا كان السؤال للمعلم وليلم الكافة الحلال من الحرام ، فلماذا حصر المسائل بسؤاله في الذهب والفضة ؟ ولماذا لم يسأل فضيلة المفتي عن الأوراق المالية ؟ ولما قلنا الاجابة من فضيلة المفتي ، لانه لم يقتصر على ما تلقاه من اجابة ؟ وما الذي حمله على الاستطراد مستنجا فتحت عن الأوراق المالية قياسا ؟ وهل توافرت في المسائل مقومات القنطرة على القياس في المسائل الفقهية ؟ بل ، وهل توافرت اركان القياس عنده حتى يقاس ، ولماذا يوضع الاستنتاج في إطار يجلب نظر القاري اليه ؟ ولماذا الحصر على الحاجة في اس حلاله بين وحرابه بين ؟ ولماذا تصمد علمه الأساليب التي تفسح الجلبلة في تقدير المسائل ، لما هو حلال وما هو حرام ؟ ولماذا لم يكن وراء هذه الاسئلة هدف صريح فلماذا الاعادة والتكرار فيها ؟ ولماذا كان وراءها هدف فلماذا لا تكون لنا الجراحة الاسلامية ، في الانصاح عما نريد ؟

كل علم الاستلة ، دائمة لتتعدد على الخاطر لا توجهها ونحن نعلم اجابة ، ولكنها توجه ليعرف فليسلمون ملاا يراد بهم ؟ وكيف يكون التنظير لهذا الامر الراد ؟ وصحبت الله ونعم الوكيل .

عدوا المتون وتسبوا النص وعلته وحكمته ففتلوا الاجتهاد . ولم يصمهم هذا التصب ان يقعوا في تحريم الربا كما فعل البعض اليوم او حل الحرام كما فعل الآخرون .

ان رجلا كائشافي وصل بصقريته مسيرة عن الواقع الى تحديد علة الربا في التقدين بانها قيم للاستهاء لا تصور كيف تستشهد به اليوم لتبيح الربا في التقود وهي وحدها اليوم قيم الاشياء . . وما ذكر من اقوال عن الفلوس ضلينا ان تعلم ان العملة السائفة وقت ذلك كانت الذهب والفضة وهما لهما قيمة في ذاتهما قبل استخدامهما وسيلة للمبادلة . وظل للذهب والفضة السيادة الكاملة في التعامل حتى مطلع هذا القرن . . ولم تكن الفلوس الا وسيلة التعامل بين المحتاجين ومن لا يملكون النصاب ولم تكن وسيلة ادخار أو تكوين اموال ولهذا سمي الفلوس مفلسا . ورغم ذلك كان لها قيمة وان كانت تافهة لانها تصنع من النحاس . اما تقود اليوم فتستمد قيمتها ابتداء من التزام الدولة بها مما ترتب عليه نتيجة القول العام وليس العكس كما في الذهب والفضة والفلوس .

والحقيقة اننا نخلط حين نمقد صله بين التضخم والربا فهذه قضية وهذه قضية . . والتضخم ليس حقيقة مقصودا على التقود الورقية الزامية فان الذهب والفضة تعرضا لذلك بزيادة العروض منها وسعرها اليوم يتذبذب مسجودا مربوطا لنا رأينا احدا من السلف والحلف يدعو الى تعويض ذلك .

واستخدام التقود الورقية الزامية كان ضروريا لزيادة الانتاج وقلة المدينين وعدم كفايتها كوسيلة للتبادل . فهي وظيفة مفيدة ماكان الاسعار مرتبطا بقيمة الانتاج . فهي حودة جديدة واباء جديدة غير الفلوس وما قيل فيها تنما .

ولكن استخدام الاسعار التقدي كوسيلة لزيادة الايراد وما يليه من الاضرار بالناس وانخفاض قيمة التقود



المصدر: الدعوة

التاريخ: سبتمبر ١٩٧٩

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

الربا حرام كله

تلقت « الدعوة » ردا من الدكتور محمد اليس عبادة
الاستاذ بجامعة الأزهر على موضوع « كيف تطهى المالحة
من جامعة الأزهر لمن يبيع الربا » والذي نشرته الدعوة
في عدد سابق لكاتبه يوسف كمال .
وها نحن ننشر رد الأستاذ الدكتور عملا بعبارة الرأى
والى جواره لننشر تطبا للأخ يوسف كمال ...

رد يوسف كمال :

أكتوبر في ١٦/٧/١٩٧٨ ومجلة الاتحاد
الدول للبنوك الإسلامية ذو القعدة سنة
١٣٩٨ لثرى ذلك . ولا أستم سرا حين
اقول ان معرفتي بالرسالة كانت بالصدفة
حين استشارتني إحدى الهيئات الدولية
الإسلامية في نشرها ولم أجد بها مالا ذكرت
من تحفظات . كل هذا استغل فيه اسم
لفضيلتكم ووطنيتكم الإشرافية على أوسع
نطاق . ولقد أرسلت الى سيادتكم مع
الأخ الدكتور محمد العظيم المظني مقالا
يخط صاحب الرسالة رسالة تدافع فيه عن
الموقف الذي تفكره لفضيلتكم وتدعى أن
ما انتهيت اليه من البحث والدراسة يبين
أن الاجل مجردا ليس هو الفصل في
التفرقة بين الزيادة في الربا والزيادة
بغيرها وكل ما تفضلت به علينا هو تأجيل
الدفع اذا وجدت خسارة وكأنها لم تقرأ
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
« انما الربا في النسبة » وقد نشر ذلك
المقال في مجلة البنوك الإسلامية شعبان
١٣٩٩ العدد السادس فليرجع اليه ان
أراد .

وكان أملنا في استاذنا الكبير أن
يرفض نهائيا الاشتراك في هذا حين

ليسمح لي استاذنا الفاضل أن استغل
حلمه في مواصلة الحديث . . . فالرسالة
قدمت في جامعة الأزهر ولم تقدم في
جامعة أخرى فلا بد أن يكون هدفها
إسلامي . ثم أن الرسالة كلها صليها
وحواشيها تدعى بأعلى صوت أنها مساعدة
إسلامية فكيف ننسبها الى التجارية وهي
لم تقدم شيئا في هذا المجال الا نقولا
واستفسادات . ولم تدع أنها جاءت
بجديد في هذا المجال . انما ادعت أنها
إسلامية . ومن هنا فان تغيير عنوان أو
كتابة إقرار لا أظن أحدا يعتقد أنه يحسم
الموضوع .

وأما ما ذكرتموه برفضكم الاشتراك
في المناقشة لأن الرسالة قامت على
استحقاق رأس المال فالثمة قبل العمل
وشرطه ان تكتب صاحب الرسالة
في نسختها التي يبدعها مع موافقة المشرف
(أن هذا هو رأى التجار . . . أما
الشرعية الإسلامية فلا تجيز ذلك)
فحسبي أن أذكر سيادتكم بالحيلة
الإعلامية التي تلت هذه الرسالة وتقدمها
على أنها إسلامية ولك أن تعود الى مجلة



المصدر : **الكلمة**

التاريخ : **سبتمبر ١٩٧٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تبيين له خطأه ، حتى لا يمتثل اسمه
بهذه الصورة لأباحة العرام .

أصول الاجتهاد

ولم نناقشك يا صاحب الفضيلة فيما
أوردته من أصول الاجتهاد إلا في أشياء
منها :

قولك أن الرسول « اجتهد في مواقع
كثيرة وأصاب واجتهد في مواقع كثيرة
وأخطأ » وأريد يا سيدي أن تبيين لنا من
أي مرجع استقيت هذا القول والذي
أومن به أن ملازم من القرآن من تصحيح
لاجتهادات رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانت مواضع محدودة للغاية
وليست كثيرة كما قلت (ما كان لدى
أن يكون له أسرى) « عفا الله عنك لم
أذنت لهم » « عيسى وتولى » .. وهذا
يؤكد عصمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
الأسوة الحسنة ، لأن هذا التصحيح
الالهي يؤكد المثل الأعلى ولزوم الأسوة
الحسنة التي نهلتها من من سنته صلى الله
عليه وسلم سواء كان الأمر تمديدا أو
اقتصاديا (لقد كان لكم في رسول الله
أسوة حسنة من كان يرجو الله واليوم
الأخر وذكر الله كثيرا) .

وقولك ياسيدي (أما أموز الحياة !
وما أكثرها فقد عهد اليهم بها بل صرح
لهم بأنهم أعلم منه بأمر دينهم وأنهم
لذلك في حل من الأخذ بما يقيد وترك
ما يصلح لهم فيه . وإن اجتهداته التي
قام بها وأصاب في البعض وأخطأ في غيره
إنما هو طريق لتحقيق عصوم الشريعة
الإسلامية التي صدرت إليه أوامره به .
ويستل هذا أن النصوص الكلية تتضمن
مبادئ عامة وأصولا شاملة)

وهذا قول يحتاج المزيد من التوضيح
والإيضاح . هناك فلسفة قائمة اليوم
يذهب إليها من يسمون أنفسهم المصلحين
لاستبعاد دين الله من النظم السياسية
والاجتماعية والاقتصادية فيحلون الربا
والتأمين ويشعرون بأنفسهم الاشتراكية
والليبرالية . ولا يتصورون القبول على
الفنون الصناعية والزراعية والطبيعية
كتأثير النخل وإنما يتجاوزونها إلى نظم
الحياة وكثيرا ما أهدروا باسم المصلحة
التي تتوخها عقولهم ويفرضها واقعهم
نصوصا صريحة بحجة أنها ليست قطعية
ويكتفون بالصعوبات والمبادئ المسامة
يؤولون بها كتاب الله حسب هواهم .



المصدر : **الدعوة**

التاريخ : **سبتمبر ١٩٧٩**

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

• د. محمد أنيس عباد • أستاذ بجامعة الزنهر

للأجبال - فلا اعتقد أن هذا هو المزم الذي تحرك بالقلم واللسان لنشكك فيهم وتحلهم الآكام

والأمر بيني وبين الأخ يوسف كمال - هو تصحيح الموقف بالنسبة لعني الاجتهاد والتصد من كتابته وعصيته. والتصويب على عباراته العلمية .. ثم علاقة ذلك برسالة الباحثة السيديتخان النجار واباحة نوع من الربا كما قال في مقاله .. ثم أقسام الربا الاصطلاحي

بين الاستهلاك والاستثمار - وبين ربا الفضل ورضا النسبة - التأخير .. وأبدا لأطمئنه وأطمئن المسلمين في كل مكان - ونزيل أي ليس أوجت به مقالة السيد يوسف كمال بأن الربا شرعا كما عرفته من أئمتنا ومن كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو فضل مال خال عن عوض - وهو حرام كله سواء كان ربا فضل يزيد فيه أحد الوضعتين عن العوض الآخر - أو ربا نسبية وهو التأخير - وأن كل فرض جز نطقا فهو ربا وحرام وأنا لا أعرف نوعا من الربا يوسف بالحل - وآخر يوسف بالحرقمة .

كتب الأخ يوسف كمال في مجلة الدعوة تحت عنوان « كيف تعمل المالية من جامعة الأزهر لن يبيع الربا » صحتين أبدى فيهما غيرته على الدين نقلوا قرائ الإسلام وحملوا مناورته .. والمقال يربط بين معنى الاجتهاد (عرض الدكتور انيس عباد آرايه الماصر في الاجتهاد لمجلة البنوك الاسلامية العدد الثالث الصادر في شهر ذي القعدة سنة ١٣٩٨ هـ وبين رسالة في كلية البنات الاسلامية . وأن المقال يؤسس لهذه الرسالة التي قال انها تبين الربا الاستثماري الخ .

غرة حميدة

وقبل المنول في التفاصيل أقول للأخ الكاتب : ان رجال الأزهر يحدون لكل غيور على الإسلام غيرته . واهتمامه بالدفاع عن الإسلام والتصديق لكل من يعرف قضاياه أو ينحرف عن الطريق السوي . وهو بما كتب يمد نفسه من أهل هذه المهمة ونحن نشكروه على ذلك .. ولكنه لا يخالفني في أن هذا المجهود يجب أن يوجه إل من جعلوا صهم النيل من الدين ومن حملوا قرائه وسط الصور المظلمة .

أما التصديق لن شاء الله تعالى لهم أن تكون حياتهم وجودهم التحدث بالإسلام والحفاظ على قواعد وقضاياه - وببائنا



النشر والخدسات الصحفية والمعلومات

معنى اجتهاد

وإن الاجتهاد له معناه الذي ذكره علماء أصول الفقه وهو بذل الجهد لاستنباط الحكم الشرعي من الأدلة الشرعية - وليس للاجتهاد معنى يوصف بالمصرية - وإن هذا هو الاجتهاد الذي عرفته - وكتبته في مقال لجلة البنوك الإسلامية أو في دوروس التي أقيمت على طلاب الدراسات الإسلامية في الجامعة في مراحلها المختلفة .

ولم أتجاوز في المقال الذي كتبت له لجلة البنوك الإسلامية هذا المعنى المعروف للاجتهاد عن أئمتنا - بل هو المعنى الذي كتبه أساتذنا ووالدنا الشيخ محمد نور الحسن في المجلد الأول لمجمع البحوث الإسلامية في أول اجتماع لمجمع البحوث الإسلامية - وأنا اعترى بها أقمه أو أقراء أو أكتبه عن أساتذتنا - وأرجع إلى المجلد الأول للمجمع من ص ٢٠ إلى ص ٥٠ لتتأكد من الاجتهاد الذي كتبت معناه - ولقد أشار إلى الاجتهاد في مقاله أولا بدون وصف المصرية - والظاهر أنه رأى أن المعنى الذي يريد بها لا يروجح عدم وصف المصرية - كتب بعد ثلاثة

أسطر « عرض الأستاذ أنيس عياده لرايه الماهر في الاجتهاد » فلماذا يطوع ويزيد على مجرد الاجتهاد وصف « المصرية » أنه يدخل بذلك مخرجا خطيرا وأوقع نفسه في جرم التحريف والتضليل في اصطلاح علمي ، تزيد فيه بهواه فقال : لرى كيف أمكن الوصول إلى هذه النتيجة في الرسالة التي حصلت على العالمية .

والواقع أنني لا أعرف ما هي الصلاة بين مقال في الاجتهاد لم يدع صاحبه أنه عنده فضلا عن عصره وبين رسالة علمية مقدمة إلى كلية البنات الإسلامية .

وأسلوب المقال يربط بين المعنى المصري للاجتهاد وبين الرسالة - أي أنني كتبت مقال الاجتهاد لتجد الرسالة

المصدر : الدعوة

التاريخ : ديسمبر ١٩٧٩

طريقها إلى حل الربا - فهل هذا من النقد البناء الذي يلتزمه السيد يوسف كمال ؟ كيف ربط الأمرين ببعضهما .

ولو فرض المستحيل لكان من اللازم أن أكتب في الاجتهاد بمعناه المصري أولا ثم يأتي دور الرسالة - والواقع أن أمر الرسالة كان قد انتهى منذ زمن .

ثم طلب مني أحد شهود المناقشة وهو السيد - فؤاد عبيدة - وهو من أسرة

مجلة منبر الإسلام مقالاً في الاجتهاد لجلة البنوك الإسلامية - باعتبار أنها نافذة من النوافذ التي تطل على القراء باسم الإسلام لكتبت له المقال الذي حدد موضوعه ، وقد تعرف بي في جلسة المناقشة .

والواقع أنني سررت بوجوده في جلسة المناقشة لأنني كنت حريصاً على نقل الرأي الإسلامي في بعض فقرات الرسالة - وحين جادني يطلب مقال الاجتهاد كتبت له بالمعنى التقليدي الذي

تعرفه - مرة أخرى أقول له - كيف مهدت للرسالة بالمقال وكيف خلعت على معنى اصطلاحى علمي لا يعرفه إلا أهل التخصص معنى المصرية

قصة الرسالة

وأما الرسالة : فقصتها باختصار أنها سجلت في موضوع من مواضيع التجارة وبما أن صاحبها والشرف عليها جلا العنوان « تكلفة رأس المال على ضوء الشريعة الإسلامية » - وقد جرت العادة بأن كل ما يتعلق بالإسلام في الكلية بجميع أقسامها يأتي دور الفقه والتشريع بالمناقشة مع الموضوع الخاص بالموضوع الملحق الخاص ، وفي هذه الحالة جرت العادة بأن يكون للشريعة الإسلامية دور



المصدر : الدعوة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ديسمبر ١٩٧٩

اما في المشاركة في الاشراف او المناقشة
.. فهذا ما دعاني الى ان اكون عضوا في
المناقشة ولا وجدت الاصطلاح التجاري
في « تكلفة رأس المال » يتنافى مع
الشرعية بخصوص استحقاق رأس المال
فائداً قبل العمل - وفقدت الاشتراك في
عدم الحالة وشرطت ان تكتب صاحبة
الرسالة في نسختها التي بيدها مع
موافقة المشرف « ان هذا هو رأي التجار
أما الشرعية الاسلامية فلا تجيز ذلك »
وقد استجابت صاحبة الرسالة، والاستاذ
المشرف على هذه الاضافة ، علاوة على اني
في جلسة المناقشة أكدت على هذا
الامر وكررت . وكررت الاستجابة الكافية
مع السيد الدكتور محمّد عبد العزيز
عبد الكريم واظن ان هذا التصحيح الذي
أشرت به . واستجابت اليه الباحثة
والاستاذ المشرف كل ذلك كان كالنار
لأن يعلم السيد يوسف كمال ان الامر
لم يمنع العالمية الا لباحثة استجابت الى
ما طلب منها من التصحيح والرجوع عن
هذا الاصطلاح الذي كان مرفوضاً عندهم
ويهمني بصفة خاصة ان اتيه الى ان
يجي هذا الذي كان مصطلحاً عليه عندهم
رجعوا عنه الى غيره .



المصدر: الدعوة

التاريخ: ديسمبر ١٩٧٩

للنشر والأبحاث والصحفية والمعلومات



تنظيم الإسلام في الحضارة الإسلامية

أول رسالة ماجستير فريدة من نوعها حصل عليها محمد عبد الله الطويل بناد
الأطراف من بيوت الأوغاد من خلال تجريد عليها بنفسه في بيوت أطوار مدينة فينت
غور وانضم إل أن يشترك الأديار التي لا تتعلم بالرب أو القسائنة في تطبيق
أسلمى نتائج تجسم الشخصية الإسلامية بينما عن الشرق أو الغرب .
عما الباحث بتفصيل بين أبحاث الإسلام دين الله إلهامه جاء للتأني ٢٠٠٠ ، لم يأت
بأنس دون جنس ، وعلى ذلك فهو صالح لكل زمان ومكان ، وقد أعزنا الله بالإسلام
فيهما طلبنا الفزة بغيره اللتا لله ، فهو المستور الكامل الذي لا يأتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه ، وهذا المستور استهدف القلة الحية الإنسانية الرفيعة
التي يجر فيها العمل والسير ، كيرثف الإسلام جعلنا نحو كل ما يستند الفرد
.. الحضارة ..



تجربة البحوث في الاقتصاد

وقد قام الباحث باختصار تجربة وعرضت في فترة معينة ، ثم خرجت ، ولقد كان السبب في اختيار هذا البحث ، هو ممارسة الباحث لتطبيق العمل لهذا النموذج الذي نجح نجاحا لا يماثل فيه إلا كل جاهد ، وإن السلاج الجليل للاقتصاد الإسلامي هو السلاج الناجح لجراح الأمة الإسلامية .

وقد قسم الباحث بحثه الى مقدمة وثلاثة أبواب :

تحدث في المقدمة عن التصور والاقتصاد الإسلامي وبين أن الإسلام أعطانا خططا عريضة في الاقتصاد الإسلامي وترك التفاصيل والمفردات تكفي بحسب الزمان والمكان .

والأبواب الثلاثة الباحث الى ثلاثة فصول :

تحدث في الفصل الأول عن العمل في الإسلام ، لأن العمل أصل في الاقتصاد الإسلامي .

وتحدث في الفصل الثاني عن المال والتمويل ، لأن المال أصل في الاقتصاد الإسلامي .

وتحدث في الفصل الثالث عن التجارة والحرارة ، لأن التجارة أصل في الاقتصاد الإسلامي .

وتحدث الباحث في الفصل الثاني عن الملكية في الإسلام ، وبين أن الإسلام يقر الملكية الفردية ، ويمنع كل مجتهد جزاء اجتياحه ، ويساير بذلك الطبيعة البشرية التي فطر الله الناس عليها .

وفي الباب الثاني تحدث الباحث عن حالة تطبيقية من وضع بعض المساهمين الاقتصادية الإسلامية موضع التطبيق ، عاصرهما الباحث ، واشترك في تأليفها وهي تجربة بنك انداز حيث عُمر (بنوك الإصدار المحلية) في أوائل الستينات .

وقد قسم الباحث هذا الباب الى أربعة فصول :

تحدث في الفصل الأول عن فلسفة البنوك ، بأنها تطبيق لتوجيهات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ، وبين الباحث أن المسلم حينما يمارس الإصدار يحقق تلبية الله في أن يكون وسطا عدولا وليس له لا ينظر فائدة إذا أودع أمواله لدى البنك ، ذلك كان أهم عنصر في فلسفة بنوك الإصدار المحلية بُدئ بسير

القائمة ، والله القائمة يغني عن دور المصارف الحديثة ، ويترج منها قدرتها على اقتناص الجزء الأكبر من ثروة البلاد

العمل لسائر الكسب

وحيث يمارس الإسلام دوره ، ويمل بدله نجد أن الأساس العادل للكسب

هو العمل والجد ، إذ أن المال لا يلد المال فالتقوى ليست آلا أو يتشأ فيه منة ، ومنه القناعة يخرج عن هذا الأساس

المال لأنه كسب دول عمل . ما يبعد التواضع عن وطنيتها الإسلامية . وأما القناعة يمنع العائن من القيام بأى عمل ، وسيمتد الإشتغال بالتجارة أو التمسك أى مهنة أو حرفة لا يمر بمصالح الخسيس ، لأن العايش لا يمكن أن يحقق تقصا دون حرفة أو تجارة أو فن .

والاعمال المصرفية في عهد الإمام الأئمة

عن كونها اقراض مال بالقائمة ، ولذلك نجد فلسفة بنوك الإصدار المحلية تختلف عن مثيلاتها في الشرق أو الغرب ، وبنوك الإصدار تظهر الى الأعمار على أنه عملية تجارية وليه كبح لجراح كثير من الفزائر والفسادات .

وقد جاء نظام بنوك الإصدار لأول مرة في التاريخ غير مبتد على سبيل القائمة ، فديننا من دين الكفاية والميل ، ويؤكد ديننا الميثاق أن العمل وحده هو المصدر الحقيقي لتلبية التروات لا الاحتكاك ولا الاستغلال ، مما نظام فريد يتخلص من تقليد القرينة ، ولا يأخذ بسبيل القائمة ، بل فروع المائدة على المستثمرين

وحيث تصبغ المصانع والتاجر والهيئات



إن بنوك الادخار المحلية من خلال الاستثمار ، إنما تشجع وتقرر مبدئها عاما ، وهو أهمية العمل كمصدر للكسب ، إن الاسلام يأمر صاحب المال بأن يكون شريكا في تجارة يقسم الربح والخسارة مع الدين ، إن الرأسمالية الحديثة توجد عدواة وبغضاء بين التاجر وصاحب المال ، ولقد وضع الاسلام التاجر وصاحب رأس المال في مستوى واحد فالتف بين مصالحهما ، وهذا هو الاسلوب السليم الذي يحيله الاسلام لتحقيق التعاون بين المال والتجارة القائمة على التراضي وليس هناك استغل واستغل .

الالهوية ..

وقد تحدث الباحث عن النظامين اللذين يسودان العالم ، وكيف أن كليهما يتقودان العالم نحو الهوية .

ففي النظام الرأسمالي نرى القلق يعطل من عيونهم والاتساع يتفتش فيهم وهم غشام المفسرط ، أما النظام الماركسي فالإنسان لا روح فيه يملا الحقد لفراده الداخل فهو مرقق بالعمل يلهث باستئراء وراء لفحة العيش لا يحركه إلا السوط أو الخوف .

فأين الخلاص وما المخرج ؟ الاسلام هو المخرج فهو عقيدة سماوية جاء بها الوحي مصمومة من كل خطأ ، أما التيارات الفكرية فتتساج بشرى قاصر ، متقلب ومتناقض .

توجهات

وفي نهاية البحث وجه الباحث بعض التوجيهات التي يرجو أن تكون محل اهتمام من الجهات المختصة وأهمها :

- لابد من التركيز على تشجيع ما أصاب صورة البنوك
- الوسيلة السريعة والفعالة لتنمية القرية وعلاج مشاكلها ومواجهة تسيار الهجرة منها ، هو بنوك الادخار المحلية ، لقد قيل في أوائل الستينات (إن أسطر مشروعين في مصر هما بنوك الادخار المحلية ، والسد العالي)

الاقتصادية شريكة للمصارف لا مدينة لها ، فإن تعاونها مما يكون ذا أثر فعال في رخاء الإنسانية ورفاهيتها ، بدلا من أن تكون المصارف دائنة ، وبذلك تنمو النقود في مسارها الطبيعي وتقوم بوظيفتها الأساسية في المدد والتراضي .

وكان العمل على إقامة ركن الزكاة هدفا من أهداف البنك الرئيسية ، فكانت النقود ميسولة عن تعطيلها ولا حق له في حبسها عن المجتمع ، وهو كمن عطل آلة نافعة عن عملها ، وفلسفة الزكاة تتفق مع فلسفة البنوك من حيث محليتها فهي قائمة على أساس لا مركزي ، ومن فلسفة البنوك تدعيم المحليات فمساهمة السكان المحليين في رسم تنفيذ المشروعات التي تخصهم مما يكون سببا في تفاعلهم مع مجتمعاتهم ، وتخفيف العبء على المراكز .

العمل بعيدا عن الروتين

وفي الفصل الثاني بين الباحث كيف أن بنوك الادخار المحلية كانت تمارس العمل مع العملاء بطريقة جديدة بعيدة عن التقيد والروتين ، ثم أنها بدأت بحسابات مبسطة يستطيع أن يمارسها الصغير والكبير بنفس راضية ، إذ لم يعد البنك لا يعرف إلا أصحاب الاموال الضخمة إذ المهود أنه لا يدخل شواذع البنوك إلا الأغنياء ، ولذلك قيل (أن البنوك لا تتعامل إلا مع الأغنياء) .

راحة للنفس

وفي الفصل الثالث تكلم الباحث عن البنوك في مجال التطبيق ، وتبين الإحصاءات كيف حقق التطبيق ما تصبو إليه النفس ، ويرتاج له الضمير ، لقد وصلت نسبة ادخار الطلبة في بعض البنوك إلى ٧٥ ٪ . وذلك بفضل التخطيط السليم السليم وكفاءة المصنر البشري ، الذي وضع أمامه هدفا كان لا بد من الوصول إليه ، بنق الانفس ، وهو أن الادخار عملية تربوية ، وأنه لا علاقة بين الدخا . وكون الله مددنا .



المصدر : الدعوة

التاريخ : ديسمبر ١٩٧٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● في هذه الايام تدعم الدولة المحلية باعطاء سلطات مطلقة للمحافظين وهذه انصب فرصة للاعتياد على التنوير المحل عن طريق بنوك الاخبار المحلية فهي تعتبر (المؤسسة الاسلامية للتنمية الوطنية) مما يغف على التنوير المركزي .

● ابعاد اصحاب النفوذ والسلطان ، فكم من مشروعات ولدت ميتة أو ماتت وليدة بسبب تدخل قيادات جماعات الضغط والمصالح ؟؟

● وضع خطة بعيدة المدى من أجل التنفيذ على خطوات مرحلية متتالية لا تحيد عنها مهما حاولت قوى الشر أن تجذبنا اليها . وهذا يحتاج الى الجهد والعرق ، ورجال مؤمنين (صدقوا ما عاهدوا الله عليه) مع ترك الجهود الفردية العشوائية لا بد من تكوين هيئة شرعية عليا ، أو مجلس استشاري يجمع بين رجال الدين والاقتصاد والمربين باتجاهاتهم الاسلامية ، فما زلنا نفتقر الى الرجل الموسوعة ، تجتمع في فترات دورية ، لتذويب المشاكل التي تقابل البنوك عند التطبيق .

● لا بد من الشاء معاهد يرمى فيها الجيل المسلم الذي سيفطلع بهمة العمل في هذه البنوك مستقبلا .

وهكذا ترى أن بنوك الاخبار المحلية التي انشئت في اوائل الستينات بمدينة ميت غير قد خرج عن النطاق المألوف للمصارف ، واصبح مركزا اجتماعيا ، وقوة في تركيز الوعي ، بل انه ثروة في النظم المصرية جعلت للبنك نشاطا ترويا لتثيت دعائم الاخبار كمادة وفضيلة في النفوس ونشاطا سياسيا هو تدعيم اللامركزية والحكم المحل .

اننا نأمل . والله من وراء القصد ، أن نرى البنوك الاسلامية ، وقد غمرت أنحاء المعمورة - تعمل لخير الانسانية (اثم يروته بعيدا .. وتراه قريبا)

(ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا) .



المصدر: الأوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧ فبراير ١٩٨٩

فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية .. غير إسلامية ! عدم الاستقلال المحاسبي للفروع الإسلامية .. يبعدها عن قواعد العمل الإسلامي



د. أباظة أحمد أبو اسماعيل

تحقيق:

مصطفى عبدالرازق

من البنك لأن البنك يقوم بذلك بشراء التسلطة من السوق مع حصوله على ربح لمصلحة الضراء .
ويوضح الغريب نغصير ، أنه حتى يسمى البنك نفسه فلهذا أنه يفرش لعمله في الكسرة في حالة ما ثبت أن التسلطة ترجع لتكصير من جانب صاحب المشروع الذي شارك البنك في تمويله ، فمن المعروف أن الكسرة لا إلا إذا ثبت أن الكسرة ترجع لتكصير وإعمال رسوم إدارة الشركة ولتعدد ذلك حيث تحكم بنص عليها في العقد أو جانب عرضها على هيئة الرقابة الشرعية ، فلو لم يتغير الظن الواقع على البنك وتوقيعه وتوقيعه . وهذا قد يكون الموضع أكثر من الغدرة . وهذا أيضاً تاني شيء أن التمسك مع البنوك الإسلامية لا يختلف من البنوك العادية ، وإنما هو تكلف ما هو أكثر من الغدرة العادية التي تتكلفها البنوك غير الإسلامية .

وهكذا فإن فروع المعاملات الإسلامية تعتبر لنفسها ركاباً للموجة الإسلامية . ولكن من الصعب فرضها على أمل أن وجودها قد يساعد في دعم النظام الإسلامي . وهناك أمور عديدة تعمل على عدم خروج فروع المعاملات الإسلامية في صورتها الإسلامية الحقيقية . حيث توجد أيود كلية

وتكوي للموجة الإسلامية . ويؤكد هذا المعنى الدكتور إبراهيم السدوسي أباظة مستشار الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية فيذكر أنه أيود حرصاً على الإسلامية الحقيقية ، للفرع التبعي لبنك يتعامل معاملة ربوية من أن يصدر قراراً بتخصيص رأس مال للفرع مستقل ، وذلك لاستبعاد شبهة الربا في معاملات الفرع الإسلامي ولكن نجد أنه مع انتشار ظاهرة البنوك الإسلامية والقبول الواسع عليها

التفتت البنوك الإسلامية في تلك الأوجع في مختلف الدول الإسلامية ، ومنها مصر ، انتشاراً كبيراً ونجحت في جذب الكثير من رؤوس الأموال التي هربت إليها بحثاً عن الربح الخال من شبهة الربا ، وينجح هذه البنوك ظهر ما يسمى بفروع معاملات إسلامية لبنوك تجارية ، فما هي محل المعاملة على الإسلامية هذه الفروع حتى تكون صورة مثيرة للعمل الإسلامي ؟ وماذا اشملت البنوك الإسلامية للعمل المصري ؟ وهل تجمت في ذلك ؟ هذا ما نتناول في هذا التحقيق .

ويوضح الغريب نغصير ، خير يبرز من الاقتصاد الإسلامي أن فكرة البنك الإسلامي هي نفس فكرة البنك التجاري . كجهاز يملك الأموال ويجمع تمويلها ، ولكن يتميز البنك الإسلامي ، بتحديد طبيعة العمل من هذه الأموال ، فإذا كان الودعون يسمعون أموالهم في البنك بهدف الحصول على عائد ، وهذه هي الغاية ، فليكن تعاملهم معهم يؤول هذه الأموال ولوضع في حساب يسمى الاستثمار . وهذا كله نقطة الاختلاف مع البنوك العادية ، حيث تتم المعاملة على أساس المشاركة في الربح والخسارة الفعلية ، وهذا يعني على قدر شرعي يسمى عقد المشاركة في العقد الإسلامي ، وأما جانب ذلك هناك ما يسمى بحساب استثمار مخصص وهو عبارة عن دخول البنك كمكون لمؤامره شرية في مشروع معين أو برنامج استثماري ، وفي هذه الحالة فإن أرباح وخسائر هذه الوديعة ترتبط بخسارة ودراج المشروع وتوزيع الأرباح .

جميع المعاملات الإسلامية كما نرى متعددة ولكنها لا تأتي احتياطاً وإنما تؤسس على علم من المعرفة الشرعية القوية المختبرة ، ولا يجوز لأي بنك إسلامي أن يبدع صيغة تختلف الضوابط العامة للتعامل في تلك المعاملات الإسلامية .

أما جانب ما سبق هذه صيغة تسمى الجارية وهي نوع من التبرع يحصل فيه البنك على ربح فوق تكلفة التسلطة ، فلا فإن هناك عمل يريد شراء سلعة معينة بشيول

حرصاً على الابتعاد عن المعاملات الربوية للبنوك العادية ، عملت البنوك الربوية على الاستفادة من هذه الظاهرة لأسباب البساطة من تحت إداره البنوك الإسلامية أو على الأقل ويكوي للموجة كما يقال ، ولكن غان لا بد لنا أن نتناول الفرع الإسلامي خرج من حساب بنك تقليدي أن تكون مقره له خاتمة ولكنه لعدة أسباب منها عدم خالط كواير هذه البنوك - التقليدية - على المعاملات الإسلامية

تدعيم التجربة الإسلامية
أما الدكتور أحمد أبو اسماعيل رئيس مجلس إدارة بنك هوليغ جورج - القاهرة - فيذكر أن البنوك الإسلامية تقوم بمعاملاتها على أساس المشاركة وهو أمر لا يعتبر ربا ، وفي إطار هذه المعاملات قد يدخل البنك مشاركة لتكصير في مشروع على أساس أن يكون له نصيب في الربح أو يكون الوضو المعكس بمعنى أن يقوم البنك بالمشروع مع إعطاء العميل ربحاً معيناً أو حسب وضع المشروع . ولكن قد يفسر المشروع الذي يقوم به العميل نتيجة إعمال منه أو عدم إعماله على المشروع بما يتطابق مع ما يتطلبه البنك كله من رأس المال دفعه على أساس أن التسلطة تعود لتكصير لإعمال العميل وهذا يكون من قبل البنك . لكن المشكلة تظهر عندما يتطلع البنك الإسلامي في تقديم التحويلات الواجب وأن في هذه قد تكون حالات تفرقة لا يجب أن تتخذ منها سبيلاً لتقويض العمل الإسلامي في مجال البنوك . ويؤكد الدكتور أحمد أبو اسماعيل أن البنوك الإسلامية سزالت في بدايتها ويجب مساعدتها على التكيف مع العمل كما يجب وبما يتوافق مع الأصول الإسلامية التي قامت عليها .



المصدر : الأمانة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ مايو ١٩٨٩

بنك ناصر الاجتماعي الاسلامي يتعامل بالفائدة الربوية

٣٦٪ الفائدة لراغبى التسييط
و ١٠٪ فائدة « مصاريف ادارية للفقراء »

أكد المتعاملون مع بنك ناصر الاجتماعي الاسلامي من المتزوجين حديثا والشباب والحرثين وأعضاء النقابات المهنية والأزامل والمنظمات أن البنك الذي يدعى أنه إسلاميا يتعامل بالربا والفائدة العالية ... التي تصل عند التسييط أكثر من ٣٦٪.



ناصر تهاوي

وقالوا إن البنك خرج عن الخط الذي رسم له لمساعدة الفئات الاجتماعية غير القادرة وأصبح يمثل بنكاً من البنوك التجارية العادية ويحصل عليها في زيادة الفائدة بها ... وأكد رئيس البنك ناصر تهاوي أن البنك لا يعمل بالتسييط وأنه بنك إسلامي وما يتم تحصيله عبارة عن مصاريف إدارية ..

وقال صلاح الدين إن لصرحات رئيس البنك ناصر عن حقيقة ما يدور داخل بنك ناصر الاجتماعي حيث تصل المصاريف الإدارية « الفائدة » حوالي ٧,٥ إلى ١٥٪ مستوي أعلى أية مبالغ حتى ولو كانت لمساعدة الفقراء المتزوجين حديثاً أو الأزامل والمنظمات ... وأن ما فعله البنك أخيراً مع إحدى النقابات المهنية في شراء سيارات ويبيعها بالتسييط رفعت قيمة التسييط ثلاثة أضعاف وحصل البنك

على فوائد في كل سيارة ما بين ٤ و٦ آلاف جنيه .

قال صلاح الدين أن تجربة البنك مع الحرثين مبررة لقد بذلت التضامن معهم بالمشاركة ثم المراجعة ورغم ذلك فإن الخلافات مستمرة وقد حوّل البنك على أموال الجمعيات الخيرية مما جدها بالأفلاس ..



المصدر : وثائق

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقام الانبا

غريغوريوس

استق عام للدراسات العليا اللاهوتية والثقافة القبطية والبحث العلمي

أوجد عبداً من رفاقه كان ديناً له . . .
عاشه والخ فخاله قال : (سعد
لي ما لي عليك . غير العبد وليقب
من قدمه وترسل اليه قال : أهلي
باسدك لك الدين كله . فلم يقل وأنها
يحيى والقي به في السجن حتى يموت
يا عليه) (ج١ : ٢٤ : ١٨ - ٢٥) .
علي أن البشر ونفوس إلى نوع آخر
من الربا ، فيه غير وليس فيه شر .
هو ربح لكذلك وأخمين بها ، لأنه ربح
من قرى إنتاج : يلفظ فرد أو جماعة
من الناس مالا من فرد أو مجموعة
فرد ، ليقبوا به مشروعاً تجارياً

وجاء في القانون السابع عشر من
نواين مجمع نيقية في عام ٣٢٥ م :
- بما أن كثيرين ممن انظفوا في
السلك الكثري قد تناسوا عن طمع
رشوة للربح ، ما جاء في الكتاب
الأولي - ونفسته لم يطمعوا بالربا -
- سبرو : ١٤ - ٥ - فلذا افترضوا
أعدا انظرطوا عليه دفع ربح معلوم
بالخط ، فأجمع الكبير القديس يرى أن
العقل يأمر بأن أي كثري ، بعد
صدور هذا القانون ، يقبل ربا على حال
في معاملة مالية سرا ، أو علنا ، كان
يطلب المبلغ كالمبلغ مع زيادة عليه مقدار
صفه ، أو بأسلوب آخر للحصول
على ربح نبيح ، فيستلزم من السلك
الكثري ويبلغ اسمه من القانون
وجاء في القانون الخامس من نواين
جمع قرطاجنة - سنة
٤١٩ م :

- إذا كان نقاش الربا محرماً على
العالم ، فيالأمر أن يكون محرماً على
الكثري - .

المبدأ السادس :

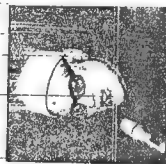
في كل مرة يعب الكتاب القديس من
الربا ، كان الربا من قرى استهلكه
لا من قرى إنتاج . فلان المؤسسة
أرادت أن يشغل الإنسان على أخيه
الإنسان ، الإنسان القدير الذي يقضى
من آخر مالا أو عينا يبدد به حاجات
الحياة الضرورية من طعام أو شرايب
أو كساح أو مسكن . وقد يقضى للفقير
أن يبدد للفقير قرشه أو دينه ، من
دون أن يضطر إلى أن يدفع للقرى
ربحاً . أما إذا نصر القرى على أن
يدفع له الدين ربها أو مباحة كان
في هذا الأمر نقسة ، بل وسلب وشرب
بالشرب ، وهو أهم خطيئة كبيرة وفيها
أثراً للقرى على حساب الفقير والمؤمل
والدين .

ذلك هو الربا الهرام لأنه ربا عن
لرض استهلكه ، وهو الربا الذي كان
ممنوعاً في القديم سبيلاً لأفراد
الدائنين على حساب المدينين أو
المديونين ، ونفسه كبير من ضرر
القسوة والظلم من الأذل والاستعباد .
ولقد قدم المسيح له المجد في تعمله
صورة لما كان يقاتل الدين من قسوة
وعنت ، قال : ملك (ج١ : ١٢ : ١٢)
عليه له عشرة آلاف ولفة من النقصة .
وإذا لم يكن لديه ما يفي بالسداد أمر
تسده بأن يباع هو وزوجته وابنتاه
كل ما يملكه سداً للدين) . وآخر

ربها ، أو يؤسسوا شركة أو
مصنعا أو مؤسسة خاصة أو عامة
تغل فائدة لجميع المساهمين ، والمبرم
من تنفع المؤسسة بجهودهم في مابداً
لجور تعمله لهم .
فربا الإنتاج هو غير ربا الاستهلاك .
لي ربا الاستهلاك الزاد للقرى على
صاحب القرى أو المدين أو
المستهلك . أما ربا الإنتاج فيفسد
غير لكذلك مما . ومن هذا ربا الإنتاج
صالح وحلال ، وظله الربا من الأوال
التي يودعها الأفراد أو الهبات في
مستلزمات القرى بالبريد أو بالمصارف
(البنوك) أو في الشركات المساهمة ،
ذات المسؤولية المحدودة ،
أو الشركات الصغيرة الخاصة .
من فردين أو أكثر ، وما إليها ، حيث
لا يلفظ بالقرى فيها ظلم أو حيف .
ويبدو أن هذا النوع من ربا الإنتاج
كان معروفاً أيضاً في القديم . ولقد
اشترى الربا السيد المسيح له المجد كرسية
بشرطه للربح المطلق والتمل الخير
بالخير والبركة . فلان له المجد على
بذل الزينات ، وبطاح العبد الذي طهر
نفسه سيده ولطفاً على الأرض (الربا)
العبد الشريف والكسلان . . . كان الجور
به أن تفسد لخصي هذه السيارة
على إذا جلت أذى مالي مع ربصة
ربا ، ٢٥ : ٢٦ : ٢٧ ،
لوقا ١٩ : ٢٢ ، ٢٤ .

THE
LIFE
OF
J. G. B. J.
J. G. B. J.

قلت فقلنا لخصمنا الدكتور عبد النعم النعم عن قوله (البنوادي مدابة السب ان
احسن الناطق ان يروح النبوة ذاته ان فطنته ليست عليها واحدا) أما هي زبده
عن اهل الكرمه والابن النبوة فبذلك عن معتات النبوة فبذلك عن معتات النبوة فبذلك
شتم عن النبوة والابن النبوة فبذلك عن معتات النبوة فبذلك عن معتات النبوة فبذلك
فقدت ضلع النبوة واما هي فتعجب عبايت حقائق ربحا ومن هنا نقول : الرباح



الدكتور عبد المنعم النمر

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مصطفى بلح
مصر - الدائى



المصدر: الوفا

التاريخ: ١٧ يونيو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- فوائد القروض محرمة شرعا

أكد زكريا عيسى، مدير قضايا جامعة
الازهر ان فتوى الاذهر الشريف مقدمة
للمحكمة الدستورية في يناير ١٩٧٩ .
تفيد بان فوائد القروض لها حكم الربا .
وا انه محرم ولا فرق في ذلك بين القرض
الاستهلاكي او الاستثماري . ويطلب
مجلس البعثة المجلس الاعلى للازهر
بمسح الشهادات العلمية من الدكتور
جمال عيسى بن . اسئلة الطريقة
الاسلامية بجامعة نيويورك .



كوار حول قواعد الشريعة

بقلم: محمد عبدالله الخطيب

الحكمة تملكت، وأهبطت لذلك أمثلة أن القرآن حدد الفلحة من الصوم فقل، لحكم تتقون، فلو جاء انسان وقال انا اتقى الله واخشاه فلا حاجة لي إلى الصوم فهل نواله على ترك الصيام؟ ايذا ؟؟
والصلاة للحق القبولية والطاعة ولكن الله عز وجل، فلو قل شخص اتنى عليه الله وطلعت له ومستحضر لتكره، ولا حاجة بي إلى الصلاة، فهل يغفل منه هذا الكلام؟

إن القضية هنا أن الله تعالى يريد أن يخلق سواء ظهرت الحكمة أم لم تظهر، فلذا يخلقنا في حالات الربا كلها سواء كانت بين افراد أو مع مصارف، فلابد أن نجد قلما واحدا سواء على البيت أو على الكودع، وإلى أقصع بين أيدي الفراء هذه المطلق في موضوع الربا.

أولا: أن موضوع الربا من أخطر الموضوعات في جوانب الحل والحرمة أو جوانب الحرمة باعتقاد لفق أكثر الله في كتابه، مما يلزم من يتعرض لهذا الموضوع أن يكون على أعلى درجات الحذر، حتى لا يغفل في أمر فيه شبهة فيقع تحت وعيد الله عز وجل، فإن لم نطعموا فاندنا بحرب من الله ورسوله، والويل كله لمن يعاصيه الله ورسوله، أين يلجا وابن يذهب؟

ثانياً: نذكر الشطة الفخيلة التي وضعها اعداء الإسلام وهي ايها، فإن علم بين الجماهير فحواه، أن النظام الربوي هو النظام الطبيعي للحياة، وهو يمثل وحدة الأساس الصحيح لنموها، ثم خطوا خطوة أخيت من هذه، فحاولوا أن يعضوا كل الإبداع الحدي في جانب، والإسلام في جانب آخر لم يقلوا للناس عليكم أن تفتقروا بين الرفاعية والتقدم والرفي أو الإسلام، وكان الإسلام هو الحق الأول لحيث الحياة. قل لهدم: اريد أن أدخل في الإسلام، ولكني اريد أن أسكن في الرقي الفائق، وأرغب الطلقات، وأنتع بالحياة، فلما فهم أن الإسلام لا يمنعه من الطيبات وأن القرآن ينطق بصراحة، قل من حرم ربة الله التي أخرج لعبد والطيبات من الرزق، عذبة أريد الربل مدى الأكثير التي يسعها من أهداء الإسلام أنتع الناس من المدخل فيه.

ثالثاً: لتسأل عن الس في عملية في أعتق النصوص، وتاويلها سراً حتى تبرز ملفو واللع فعلاً؟

طرح الأستاذ الدكتور عبدالمنعم النمر على صفحات الأهرام عدد أول يونيو ١٩٨٩ للنقطة، موضوع تحديد ربح القرض أو الوديعة، إذا كان معددا بنسبة ٩ أو ١٠٪ وطلب من العلماء والاقتصاديين إبداء الرأي حول ما طرحه، وفي بداية كلامه قرر: أن علمائنا جميعا متفقون على تحريم هذه العملية، بسبب تحديد ربحها كما يقولون أن التحديد جعلها ربا محرماً، ثم قل أيضا، وهم - أي العلماء - يأخذون من هذا من أنه حين حرم الله الربا، كانت الفقد في معددة من الدائن على المقرض للتجارة مثلا، وقد لا يربح فحصل بضائع جهده، ويأتي الدائن مع ذلك فيطلبه بسداد الربح الذي فرسه عليه وهو لم يربح شيئا فيحصل بقرائنين ضماح جهده، وسداد الربح، وهذا ظلم لا تفرقه الشريعة، ولذلك كان التحديد حراما، ثم انتقل إلى سؤال محدد:

هل هذه قاعدة مطردة ويكون تحديد الربح سببا في حرمة العملية سواء كتلت مع افراد أو مع مؤسسات مالية، كالمصارف حين أضع فيها أموال، وسواء كان الدائن هو الذي حدد ربحه، أو عدهه كأمين - المصارف - ويأتي في رايه أن أن ظروف الافراد غير ظروف المصارف، لأن المصارف ضامنة، عندها ظروف التعامل مع الافراد لا يصلح أساسا لتحريم التعامل مع المصارف لعدم وجود أي ضرر عليها منه، هذه خلاصة للرأي الذي طرحه الدكتور للنقطة، ثم جاء يوم ٥ يونيو في جريدة الأهرام أيضا تحت عنوان «حكم الشرع في فوائد القروض والودائع المصرفية»، مقل للدكتور جمال مرسى بدر ما يليق الموافقة على ما أبداه الدكتور النمر، وفي المقال اقتراحات للوصول لنسب النتيجة، وهو ضرورة استخدام الحكمة في تطبيق الشريعة، أو عدم تطبيقها جائز، وكلام من هذا القبيل، مما سطر عليه أن شاء الله.

ورأي في هذا الموضوع الذي ذكر به فضيلة الدكتور عبدالمنعم النمر حفظه الله، والدكتور جمال بدر، أن الحكم لا يدر مع الحكمة، ولذلك لا يصح أن نقول هنا إذا وجد الضرر فلتع، وأن لم يوجد فليجوز، ولا يصح أن نقول بأن الظواهر قلوا بغيره من أجل النص القطع الضمر، وإنما قلوا بغيره من أجل النص القطع الصريح قل تعال، وأحل الله البيع وحرم الربا، سورة البقرة، وقوله تعال، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بى من الربا إن كنتم مؤمنين، سورة المصارف، وهو حرام سواء تحلقت الحكمة بمفهومها، أم لم تحلق، فلهذا على رأس المسألة نتيجة الأجل من أي جهة كتلت في ربا النسبة، وهو الذي حرمة القرآن والسنة، فلهذا حدد أشياء وقال أنها حرام فلا يصح أن تأتي نحن ونقول هنا الحكمة كذا لأن هذا حلال، لأن



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩ يونيو ١٩٨٩

المصدر: الشرح

ونصها: ١ - الفلقة على أنواع القروض كلها ربا محرم . لا فرق في ذلك بين ما يمسى بالقروض الاستهلاكية . وما يسمى بالقروض الإنتاجية . وكثير الربا وقيله حرام . والأقراض بقرينا محرم كذلك . لا يربط الله إلا إذا دعت إليه الضرورة . وكل امرئ مسؤول كنيته في تقدير ضرورته .

٢ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية . وصرف الشيكات . وخطابات الاعتماد . والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل . كل هذه من المعاملات المصرفية الجائزة . ومليؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

٣ - وأن الحسابات ذات الأجل . وفتح الاعتماد بغفلة وسائل أنواع الأقراض بغير غفلة . كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .

وهناك مؤتمرات لتبنيح المقاتل لغيرها . أصدرت قراراتها بالإجماع على حرمة جميع أنواع الربا . في مكة وفي الرياض . وفي الإسراة . وفي السودان . والقول للتكثير جمال بدر الذي طلب منا أن ننقل الله لأننا نريد أن نحمي الفوائد بدعوى أنها من الربا المحرم .

نقول له ما حكم الله به قضية الربا في سورة البقرة الحلال :

« واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظنون » آل بقره ٢٨ : اللهم فاشهد .

يقول لعد المبرزين لمربا . يمكن القول بأنه إن تكون هناك قوة إسلامية بدون قوة اقتصادية . وإن تكون هناك قوة اقتصادية بدون بنوك . وإن تكون هناك بنوك بدون فوائد . مجلة أكتوبر العدد ٩٢ مارس ١٩٨٨ هذا القول خطير على فلكته من ناحية العقيدة . فهناك استحالة عقيدية أن يحرم الله امرأ . لا تقوى الحياة والاقتصاد البشرية إلا به . كما أن هناك استحالة عقيدية أن يكون هناك أمر خبيث . ويكون في الوقت ذاته حتميا لغرام الحياة وتقدمها . إنها هزيمة لنفسية أمام الحضارة الغربية والدينيات الضلعة تحت إلى هذا السوء من القصور .

رابعا - هناك بدائل إسلامية ومحاولات مستمرة لرفع الأثم عن المسلمين . لقد تقدم المسلمون خطوات . وعلقت المؤسسات الإسلامية والبنوك الإسلامية في العلم العربي والإسلامي . ورغم التشويش عليها والحرب المستمرة . لكنها تزيح وتتقدم . وتقيم المؤتمرات ويقدم العلماء فيها البحوث الشرعية والاقتصادية . وأصبح الأمر واضحا . وبدأت حرمة الربا واضحة ظاهرة من الناحية الاقتصادية البحتة . ومن الناحية الأخلاقية والدينية . لماذا لا يسمع العلماء هذه البديلات . ولماذا لا تقبّل عن جوانبها المظفرة الصحف والمجلات ؟ لماذا هذا التعميم ؟ ؟

خامسا - المحدث له أن كل المحاولات التي بذلت لتحليل الفلقة إلى الآن محاولات فريضة .

هذه فتوى جماعية لا اجتهادفراد . يقول بها كل داعي إلى تهكيم دينه وإنقاذ وصفياء . والعودة بهذه الأمة إلى شريعة الإسلام . ورد الأمر إلى الله ورسوله . تقول فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي :

« الواقع أن النص القرآني المحرم للربا . جاء مطلقا من التقيد بأي أمر . وكل زيادة تؤخذ من الدين فوق رأس المال ربا محرما . سواء كان الدين ناشئا عن قرض . أم عن أي سبب من أسباب الدائنة المشروعة . فإذا حدث الثمن ذلك . فإن أي زيادة على رأس المال . وهو مبلغ القرض . أو مبلغ الدين في المعاملات المالية الأخرى . اعتبره القرآن ربا حراما . وأنه ظلم ومحرمة لله ورسوله . وإن الزيادة واجبة الرب إلى صاحبه . بعد التقابل الدائن على رأس ماله . وإن ذلك جاء قوله تعالى : وأحل الله البيع وحرم الربا . وقوله : وإن تيمم فكم بمرس أمواتكم . لا تظلمون ولا تظلمون . البقرة . سلسلا : وهذه فتوى أيضا لجميع علماء المسلمين الذين اشتركوا في المؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية بالعقارة . حيث صدرت فتاواهم بالإجماع بعد أن بحث المؤتمر أعمال البنوك - وهي في الحرم ١٣٨٥ - حضر المؤتمر وفود ثلاثين دولة .



حول تحديد ربح القرض والوديعة الاستثمارية

يقدم : د. أحمد النجار

الأمين العام للاتحاد الدول للميثوق الإسلامية

طرح أسئلة الجليل فضيلة الدكتور عبد المصطفى عبد المصطفى في هذا الموضوع في عدد الأرقام بتاريخ ١٩٨٩/١/١ البحث وأبداء الرأي فيه مبدئاً أن تحديد ربح القرض بقضية المعسر والمشتغل من تحديد ربح القرض بقضية المعسر والمشتغل. الأرقام. حيث أن المصارف شائعة ٢٩٩٠٩ وأصناف الدين الإسلامي المقررة دون أن يشر ذلتها كما يشر الأرقام. وأدب فضيلته أنه إذا كانت هذه تعزيم تحديد ربح القرض والوديعة من القرض فإن هذه اللغة غير موجودة بقضية المعسر. وبالتالي فإن الأرقام في المصارف وتقرير ربح معين مقدماً حلال فماتت تستمر. والأموال في أصل جائزة شريعة.

وإذا كان فضيلة الدكتور العالم الجليل يطرح هذا السؤال على الفقهاء والاقتصاديين. فليس على من يفتح أنه. كما تعلمه عن فضيلته. طرح هذا السؤال من باب العرض والغيرة على مصالح الدين ومصلحة مصر واستقلال الأجيال.

ويجيبه من يأنها إلهام البروصور هورست الناج استل الاقتصاد وإدارة الأعمال وطرق المؤسسات المالية التي تعمل وفق مبدأ المشاركة بدلاً من مبدأ الربح المحدد مقدماً.

قال سيديته. أن نهضة أوروبا وتكوين

فانضحت الاستثمارية والصناعية قامت أساساً.

على مبدأ المشاركة. ولدين هذه النهضة أن

الأموال المشاركة التي ساهمت في تمويل

تحتاج المخترعات التي يرتزها حول

المخترعين في مرحلة الثورة الصناعية.

وكانت هذه الأموال مخصصة لدى التجار أثناء

عصر التجار. ويبحث عن مجالات

للاستثمار والتشغيل في الصناعة خاصة وأن

الكنيسة كانت تحرم العمل بالقدرة مما

أل مقارها خريماً قطعاً وبأساً.

ولم يكن للميثوق التجاري التي لتاجر في

الأموال حلياً دور أساسي في تكوين النهضة

رواقية. وإنما نشأت لاستغلال حاجة

الإنسان الصناعية من الأموال ففتحة أرجاء

تحويل احتياطات مؤلفه. وعلى الرغم من

تعميم القضية. طوال ألف سنة. التحويل

بالقرض المحدد العائد. إلا أن النصارى تولد القضية وفتح تجار الأموال وانتهازم

فرص الاحتياطات الخاصة للمصانع والانشآت القائمة لأموال قصيرة الأجل لكثيرة مطلب

مؤقتة. ساعد على انتشار تجار الأموال في دورة البنوك التجارية الموجودة حالياً.

ولذلك ساهمت هذه المؤسسات. أو هؤلاء التجار في تشكيل عقلية غير مخاطرة كما

ساهمت في إنباح روح وفكر عصر الأجل. وبذلك حررت المجتمع من جانب هام من

الاضطراب العزلة التي تدن أوروبا في نهضتها إلى الانشغال. وهي فضيلة المشاركة

والإقدام والمخاطرة في مجال الاستثمار.

ويستشهد البروصور هورست الناج ١٩٥٠ إذا كانت إحدى سمات الدول النامية.

سيرة العقلية القصيرة الأجل والعقلية التجارية التي نهض بطريق السريخ. والافتقار

إلى تنمية عقلية من رجال الأعمال الذين يشتمون بروح الإقدام والمخاطرة في ولوج المجهين

الاستثمارية. فإن سعي بعض هذه الدول إلى إنباح مؤسسات تعمل على تعويد الشعب

على مبدأ المشاركة وتربيع وتعميق هذه القضية. يعني أن هذه الدول قد وضعت يداه

أضداد هذه الروح والارتفاع عنصر المخاطرة والإقدام من مواطنيها وبك تنوسيع نشاط

البنوك التجارية التي تعتمد في نظامها على مبدأ تحديد الربح مقدماً

ثم يحذر البروصور هورست الناج في نهضة حضارته أنه إذا لم تنسج أوروبا جيداً إلى

مشر مؤسسات التمويل بالمشاركة ودعمها فإن أوروبا تكون قد وضعت نفسها على أبواب

مرحلة الكهوف والسقوط. حين تكون الدول النامية المهتمة بمبدأ المشاركة قد وضعت

نفسها على أبواب بيلم الصعود نحو التنمية والنهضة الاقتصادية



المصدر: المؤلف

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٨٩

للشعر والخدمات الصحية والمعلومات

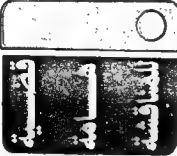
ولعله من الأجدى أن الشرح أن حقيقة راسية ينبغي أن تكون عشفا حيث أن لها دلالة كبيرة في مجال موضوعنا هذا
في سنة ١٩٨٦ بلغ عدد المؤسسات والمصانع التي انضمت في ألمانيا خلال ذلك العام ٢٨٩٩٨٧ في حين وصل مجموع المنشآت والمصانع التي انضمت وانهارت ٢٥٢٢٤١ في نفس العام.
له يرجع انجذاب المصانع والمنشآت إلى أسباب عديدة ينقل الجميع على أن من بينها الدور الهام في أسلوب تمويل البنوك التجارية الذي يعتمد على الربح المحدد مقدما، ولكن النقطة التي تلف اهتمامها بأعجاب هي الروح التي تلف في راء المنشآت الجديدة روح حبس نموذ على تحمل المخاطرة والإقدام وأعياء المشاركة
نحن في أسس العملية أن هذه الروح وغرسها في مجتمعاتنا المختلفة. وهذه الروح لم توجد بين يوم وليلة وإنما ينبغي الاعتماد بالوسائل والمؤسسات التي تعمل على إيجدها وغرس هذا التفكير بين المواطنين من أجل إعادة صياغة الأفراد ليكونوا قادرين على إعادة بناء مجتمعاتهم.
وفي رأي أن أسلوب تحديد الربح من أكثر عوامل هزيمة هذه الروح بل هي لتعميل لبرائة السلبية والخشوع والافتقار واللامبالاة وتغلب أمراض اجتماعية وسلوكية نحن في اند المصاحبة إلى التخلص منها من أجل التنمية.
ويشعر أن يكون مثالا لمن أن البنوك لا تستثمر إنما هي لتكسب في الأموال. ولا تروج من نشاط استثماري وإنما تروج من الانجاز في الأموال. والذي يقوم بالاستثمار هو الشخص الذي يقع ضمن النافوس مقدما بغض النظر عن نتائج الاستثمار.
وإذا كان لمصلحة الحكم الجليل له وضع حافلات لعل أن المعاملة تكون حلالا لمعاداة الأموال تستثمر في أعمال جادة شرعا فإلنا تتعامل، ونطرح السؤال على فضيلة ونشعره أيضا أمام التعليم والطهارة هل الانجاز في الأموال جائز شرعا، حتى وإن كان مشرا اقتصاديا ونظفيا؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٨٩

المصدر: الوفاء



هل التعامل بالفائدة.. حلال؟!!

المؤيدون لا يرون الفائدة حراما.. مادامت مصلحة الدولة تقتضي ذلك

المعارضون يؤكدون

الحكومة وراء إثارة القضية
لجسّد ١٨ مليار
جنبيه من المائدين
من الخارج

فجر الدكتور عبدالمعزم النور، قضية من أخطر القضايا التي تشغل بال المسلمين اليوم، عندما أعلن أن التعامل بالفائدة مع البنوك لا يعد من الربا المحرم، إذ أن هذه البنوك تستثمر أموال العملاء وتضخم عائداتها بنسبة تصل إلى ٩٩٪، وأن هذا الوضع يختلف عن نظام الإقراض بين الأفراد، والذي يشوبه الحذر والخوف، وقد أدى هذا الرأي إلى انقسام العديد من علماء الدين ورجال الاقتصاد إلى فريقين، أحدهما يرى أن التعامل بالفائدة لم يعد من قبيل الربا المحرم معاداة مصلحة البلد تقتضي ذلك..

والآخر يعارض هذا الرأي بشدة، ويرى أن الصبر وراء إثارة هذه القضية، في هذا الوقت بالذات، أن هناك ما يقرب من ١٨ مليار جنيه - هي حصيلة أموال المصريين المائدين من الخارج - تبحث عن منافذ استثمارية بعيدا عن بنوك الحكومة، بعد أن أطلحت الحكومة بشركات تمويل الأموال.

وحتى نضع حدا قطعيا لهذه المسئلة المزعمة، تعرض «الوفاء» من خلال هذه الحملة، آراء علماء الفريقين، والبراهين التي يسوقها كل فريق لتدعيم وجهة نظره.



للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٨٩

المصدر : المؤلف

أقترح الدكتور محمد سيد عطشوى، على الجمهورية على الجهات المستولة، ضرورة اجتماع عدد من فقهاء الدين وخبراء الاقتصاد لدراسة موضوع المعاملات المصرفية، والبث فيه بأسرع وقت لنص هذه القضية الهامة. وذلك في الوقت الذي دعا فيه بعض رجال الدين العلم والفقهاء والاقتصاد، لدراسة النصوص المتعلقة بهذه القضية، وذلك على ضوء ما تقتضيه الحقيقة، وتعديل ما يمكن تعديله بما يتفق مع مصلحة الدولة. ولا ريب في هذا الرأي الآخر، اعتراضا لعدد من جانب الكثيرين من رجال الدين، الذين يرون أن هذه القضية حسست منذ عهد بعيد، وأن مجمع البحوث الإسلامية سبق أن أصدر بشأنها القرارات في مايو ١٩٦٥ تحت على.

إن الفائدة من أنواع القروض، كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الإسلامية، وما يسمى بالقروض الائتمانية، لأن نصوص الكتاب والسنة الفاعلة في تحريم الربح.

— كتبه الربا والمصلحة حرام، كما أن الاقتراض بقربا حرام، ولا تسقط حجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كالكاف، ولا يبرئ منه إلا إذا دعت إليه الضرورة.

وهذا أجمع فريق من علماء الفقه الإسلامي، وعلماء الاقتصاد على أن المصلحة والضرورة الآن، تقتضي التعامل بالفائدة. ولكن ما هي عبرات هذا الفريق؟

ما هو الربا؟

يضع الشيخ عبدالله الخليل، رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، أمامنا تصورا واضحا لهذه القضية الشائكة، فيؤكد أنه كان ينبغي عرض رأي الدكتور النور، أولا على جميع البحوث الإسلامية، لأن الإنسان لا يستطيع أن يأتي في هذا الأمر إلا ولا للنصوص القرآنية والتي تقول: «أحل الله البيع، وحرم الربا»، وفي نفس الوقت يقول الله تعالى: «وإذا فعلت لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه»، ومعنى هذا أنه عند الضرورة يجوز التعامل بالفائدة؛ وذلك انطلاقا من قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، كما أن الحاجات تنزل منزلة الضرورات. والضرورات هي ما يكون في الحفاظ على النفس والعقل والدين والمال والنسب، والحاجات هي ما يلزم من عدم استعمال الحرم، وبناء عليه يجوز التعامل بالفائدة عند الضرورة وعند الحاجة.

ولكن ما هو الربا؟ الربا هو زيادة مالية مشروطة بإبداء «معرفة سببا» لصالح الدائن على الدين، لقاء الأجل، بغض ضرورة ولا حاجة، وإذا طبقا هذا الوضع على شهادات الاستثمار، بـ ج. نجد أن التعامل بالشهادات، أ. ب. في رأي الشيخ الخليل، يعد من قبيل الربا، لأنه صدر باستعمالها القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥، ونص على أن الشاهد، أ. ب. قرش بفائدة، أي أنها زيادة مالية معروفة سببا لصالح الدائن. أما الشهادة ج. فليس هناك اتفاق بين الدولة والبنك على زيادة مالية، وإنما تجري بالقرعة. والقرعة جائزة، لأنها عبارة عن منحة من الدولة للمتعاملين معها. لأنه إذا دفع الدين للدائن كليا من المال سواء كان عينا أو نقدا، فلتدبرا لما قدم إليه دون شرط مسبق جاز ذلك، لأن الشيء عليه الصلاة والسلام، كان يستقرض ويرد القرض بالفضل منه، ويقول: خيركم المسلم قضاة، ابن الزيادة عند السداد، بغض الضرورة سببا، جائزة لأن الشيء فعلها، إلا أن بعض العلماء يرى أن الزيادة غير المشروطة عند السداد، إذا كانت معروفة ومشهورة تكون حراما. ولو أن الأمر كان كذلك لما فعله الشيء عليه الصلاة والسلام، حيث كان معروفا أنه يرد القرض بالفضل منه.

المعاملات البنكية.. ليست حراما

ومن بين الآراء التي تطالب بضرورة مسايرة الإسلام للظروف العصر ومتطلبات الأمة الإسلامية بما يساهم في رفاهية الأمة، رأى الدكتور محمد عبدالمعتم البري... استلذا بكلمة الدعوة الإسلامية بالأزهر، حيث يقول: إن أسلامنا عطاء، وعقل. وقد أكد هذا المعنى الإمام سعيد بن المسيب رضي الله عنه، حينما قال: إنما الفقه رخصة من الله، أما التشديد فمجيده كل الناس. وقضية التعامل مع البنوك لها زوايا مختلفة، وهناك رأي لبعض الفقهاء المعاصرين، من ذوي الفهم والدين يقول: بأنها خرجت عن دائرة الحكمة الأصلية لتحريم الربا في الإسلام، حيث إن البنك يمثل الحكومة والدولة، ومضاربه الاستثمارية مضمونة، وما يقدمه من أرباح لنا هو جزء، وبما كان ضئيلة منها، أما استغلال الفخر في ساعة الشدة والحاجة، فلما يوجب في سلطة المعاملات البنكية المعاصرة، وعلى ضوء هذا راعوا الحذر الشرعي عن المعاملات البنكية البعيدة عن الاستقلال، ومنع دماء المحتاحن

لما الفريق الآخر، فيجانب نفسه عنه البحث والتحقيق في مختلف هذه القضايا، ويأخذ بالأحاطة والإسليم، وهو القنوت الاقتصادية للمعاملات المختلفة في البنوك المعاصرة، وكلمة حرام يجب ألا تطلق هكذا، لأن لكل حرام قاعدة وأصول، ولابد أن تتضح هذه القاعدة بصورة واضحة بعيدا عن الحكم العشوائي وأسوق مثلا، الفيلة في نهري رمضان تعتبر عملا واحدا، ولكن يختلف الحكم الشرعي فيها، كما أوصى الرسول عليه الصلاة والسلام، فيمنع من الزواج بغيره، وبالنسبة للعقال الذي يملك أربه، ويفعلها في سبيل الملاحظة والرحمة لزوج له بأس بها، والنكح هنا مختلف لاختلاف الظروف.

ويضيف الدكتور البري، بأن الرسول ﷺ كان إذا اقترضه القرض بالفضل منه، والإسلام يحثنا على التكريم ومجالاته المعروفة بالفضل وأحسن منه، لا سيما في المعاملات المختلفة بين المسلمين، ومن ثم لا بد من التأليف بين وجهات النظر لتفتح الباب أمام المشروعات الإسلامية، حتى لا يقع المجال لاعداء الإسلام في التواء على الاقتصاد، وتكيل الحركة الاقتصادية الإسلامية على أرضها، مع ملاحظة أن المعاملات والنقد المحلية، لا تعتبر عملة الشرعية فلهذه مغزاة، لأن لابد من توحيد المعيار الإسلامي حتى تخرج عملة الاقتصاد من التردى وراء الخضم والذهب بالبورصات، ولابد أن نعلم أن تعديل أسس الاقتصاد من النظام الرأسمالي المعاصر إلى النظام الإسلامي الشفيع لا يأتي بطفرة واحدة، بل لابد فيها من اعتبار كل الزين والنظير، حتى لا تحدث كلفة.

ويقدم الدكتور عبدالمعتم البري،



تحقيق:

على خميس

استلزام التفسير بكتابة أصول الدين بالأحرار، وجهة نظر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، ويقول: إن جميع البحوث الإسلامية قرر، في إحدى نواتها، أن شهادات استنصار المجموعة ج حال أو المخالفات وليس على نظام الفلانة المحددة، أما معاملات البنوك في باقي أنواع شهادات الاستنصار أو الإيداعات بالفلانة فهي حرام، والحكمة تأتي من تقاطعهما - تحديد نسبة الفلانة، وتثبيت هذه النسبة وهذا التحديد حده الأدنى ضمان عدم الضسارة في حين أن الاستنصارات يجب أن تتوافر فيها روح الضمانية، أما أغلب الاستنصارات الحالية، سواء أكانت من دولة لواء، أو من شخص ليك، فهي من قبيل الحرام، والحكمة هنا تكون على الطرفين، اللهم إذا أذا وجدت الضمانة للضرورة العامة، كان يتقضى ضمان بطلانها لإتمام أولاده، أو لبقاء مسكن ضروري، أو لغير ذلك من ضرورات الحياة المحمّلة... لا نقول إن الربا هنا حلال، أو لا نقول أنه لا ربا..

وإنما هو سلك سلك المضطر، وإذا كان الإسلام يبيح للمضطر أكل الميتة أو الدم، أو شرب الخمر إلا لأم، فهذا أيضا لا أثم عليه، ولكن تحريم الربا باق، والحكمة بالية، ولكن على من أحمى، إذ الضرورة متغلغة من جانبيه، والفول بيان الحزمة تستطع من اللوالة، فمماثل

المصلحة والضرورة

تقتضي ذلك، فهذا امر غير وارد إلا إذا استعملت الأموال كل البعدائل المصلحة، وفصلت، ووصلت إلى حد الاستطرار، وهذا الضمان عيال، لأننا نعلم علم اليقين وأمره العقول وإشباع حقول الإنتاج التي تقضي من

الجهود إلى حمة التجميع ووجدة الخلف وديانة الربا.

ويؤكد الدكتور «الفرمولى» بأنه لا صحة لما يتروى بأن الناس طفت الفلانة لا بنوك القطاع الخاص وشركات تمويل الأموال، ولأنهم قدوا الفلانة فيمن يملك ضرب القطاع الخاص ويملك القطاع العام، وهي الحكومة، وقد أصبحت في وضع حرج، وأصبحت كل السياسات

الخاصة بزيادة الاستنصارات، ككتابة وإن تلصق الشككة الاقتصادية الرأسمالية، ومن ثم فلابد من تهئية المناخ للاستنصار، والأمان على الاستنصار، وأن يكون هذا الأمان أبدا لا باستقلالا عن الاقتصاد الصهيوني، القائم على المراء الفنى لحد الشككة وإفقار القطاع لحد الحامة الفلانة المحرمة.. وغير المحرمة

ويطرح الدكتور إبراهيم دسوقي ابتكعة استلزام الاقتصاد واستنصار العديد من البنوك الإسلامية، القضية من أكثر من زاوية علمية، حيث يرى أن القضية ملزات موضع خلاف لم يحسم إلى يوم، على الرغم من أن هناك كثرة غلبة من الفقهاء المعاصرين يذهبون إلى

القطع بأن جميع أنواع الفلانة التي تتصلح بها البنوك هي من قبيل الربا المحرم شرعا، إلا أن هناك نفا من مزالل يريد التسائل التالي: ما معنى الربا الذي حرمة القرآن الكريم، والنسبة المحمّلة؟ اليس هو زيادة في المال التي لا يبررها مير من عمل أو جهده، وإذا كان الأمر كذلك فإن تطبيق هذه القاعدة على بعض معاملات البنوك، يجنبها شبهة الربا في رأي هذا البعض من الفقهاء، مادام هناك عمل يبدل في مقابل الفلانة، ومماثل ما تقوم في شأنها بشبهة

استغلال، وأوضح أن كلا الرأيين، الكفرية والاقتية، يضمنان حجبا متبينة، فإلى الأولى - وهو رأي الكفرية - يهتجر جميع أنواع الفلانة محرمية، بينما يذهب الرأي الشك من الفقهاء المعاصرين إلى أن علة تحريم الربا هو استغلال الإنسان للإنسان، وعلى ذلك إذا ما انتقلت العلة انتفى المعلول، أي أن هذا الرأي يفرق بين الفلانة التي تلحقها خدمة ما، والفلانة الربوية التي لا يلقىها عمل، أو التي تتجاوز قيمتها قيمة العمل المبذول من أجلها.

ويمكننا فهمنا على ذلك، ووفقا للرأي الأول تحريم شهادات الاستنصار أجمالا، ويمكننا بالقضية للرأي الثاني إباحتها أجمالا؛ لأنه لا تقوم في شأنها شبهة الاستغلال، لأن المقرض «المستفيد» يبدل جهدا في استثمار قيمة الوديعة، ويقابل هذا البنك بحرم صلبه المال من ماله خلال مدة الاقتراض، ومماثل البنك قد حقق كسبا من استثماره، لأن صلبه المال يستحق جزءا من هذا الكسب، والرأي عند الدكتور إبراهيم دسوقي لينتلك، أنه يعد مجازلات فقهية طويطة، وبعد العديد من المؤتمرات العلمية

التي جمعت بين فقهاء الدين وشعراء الاقتصاد، وخاصة الاقتصاد الإسلامي، لقد بدأ واضحا أن هناك مواءمات لاهضة في حدود الفكر الشرعي، والفكر الشريعة، وغيره الاقتصاد بين أهل «المكتنيز»، الخاص بالاقتصاد الحديث، وفي التعريف الدقيق على وظيفة النقود في الاقتصاد الحديث، لقد أصبح هذا «المكتنيز» اليوم معدا، وأصبحت النقود تلعب أدوارا عديدة، تختلف تماما من الدور الذي كان لها منذ ١٠٠٠ عام أو أكثر، وأن لها طامعا في حلجة إلى تصحيح الشككة أو الاقتصادية الحديثة حتى يستخلصوا الكثير من الفيلسوف التي قد تلبي عنهم، فعلا: ما العمل في مشكلة التوازن الاقتصادي، وما يؤدي إليه هذا الاختلال من تشويه، وما يقوم المعلوم أن التضخم يؤدي إلى هبوط في قيمة النقود..

ونفترض أن استلزام المقرض مبلغ ١٠٠ جنيه، ثم أراد أن يردده في نهاية العام، وخلال نفس العام وقع تضخم نسبته ٢٠٪، فلذا لزم يرد نفس المبلغ والذي يقدر بـ ١٠٠ جنيه، فكانت في الواقع قد قلص المقرض لأن قيمته في ظل هذا التضخم أصبحت ٧٠ جنيها فقط فكان المقرض المقرض مالا منذ عام ثم استخدمه في تجارته وبيع فيه، ثم رده المقرض في نهاية العام، فانهما: إن يجب أن يبعد الفلانة الإسلامية مخرجا لتطبيق التضخم، ويجب أيضا أن يبعد مخرجا في التعامل بالفلانة في المعاملات الدولية أيضا، وعطاء، إذ أن الفلانة تعتبر جزءا من التضخم المصري الحالي، من أجل ذلك نرجو ضرورة دراسة هذا الموضوع دراسة متعمقة والتعاون بين الفقهاء ورجال الاقتصاد الإسلامي لموسول إلى حلول علمية، لا تتعارض مع أحكام الشريعة.

إذا كان هذا هو رأي الفريق الأول - الذي يطالب فيه بضرورة دراسة هذه القضية دراسة متعمقة وعلمية، في ضوء النظرة الحديثة للاقتصاد العالمي، فما هي مبررات الفريق الآخر المتخذة هذا مسطرته «الوالة» في الحلقة القادمة بطلب الله.



المصدر: **الأنوار**

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتهاد

العلماء

الفقه الاسلامي شروة فكرية فذة نضج بها ونفاخر. وقد حفظ لنا دراسات وقدم حلولاً للقضايا المسلمين على مدى القرون الماضية. وقد سبق الفقهاء زمانهم وتصوروا مسائل كانت في وقتهم خيالاً ثم أصبحت واقعاً بعد اجيال... واجتهاد العلماء قائم على اخلاص الطوية وصدق النية وسلامة المنهج. ولذا كان من اصول الفكر الاسلامي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله اجران وإذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر».

ورسالة العلماء هي تقديم الاحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها حتى تستقيم عليها الامة، وتصحح سلوكها وفق دينها وتتعبد لله تعالى على بصيرة.

وليس من رسالة العلماء ان يبرروا واقع الناس او يدافعوا عن اوضاع مشبوهة او ينزلوا لدى سلطة او سلطان... وصدق الله حيث يقول: «وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق». لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن ليلبثكم فيها اتاكم فاستيقوا الخيرات. أهواءهم وأحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك. فان تولوا فاعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيرا من الناس لفاسقون. فاحكم الجاهلية يبعثون. ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون. [سورة المائدة ٤٨ - ٥٠]

لو ادرك العلماء حقيقة هذا التوجيه الالهي وما فيه من حق وعزة، وسعادة وقوة ما زاح البصر وما طغى..



المصدر: **الأسبوع**

النشر والبيانات الصحية والمعلومات التاريخ: يوليو ١٩٨٩

مقسما على مدى خمسين عاما بدون أية فائدة .
٣ - يتم دفع ثلث الدين بالعملة الوطنية أو بقيمة من المنتجات المحلية وفق اتفاق يتم بين الطرفين .
٤ - تقدم الدول المتقدمة خبراتها الفنية والتكنولوجية وتخصص مقاعد معلومة من جامعاتها الصناعية العليا ومراكز التدريب الانتاجي فيها الى الدول الحديثة مجانا بدون مقابل .
وفي حالة رفض البنك الدولي والدول الدائنة واصرارها على استيفاء ديونها كاملة بالقسطا وفوائدها وفي مواعيدها المحددة فلا يبقى امام الدول الحديثة سوى حل واحد وهو الاستئجار عن دفع الديون شريطة ان يتم ذلك بقرار جماعي او بالاطارية يتخذها مؤتمر

يدخل الفرد في بعض الدول الحديثة .
انه ليس من مصلحة الدول المتقدمة ان تنهار الدول المتخلفة وتنجوع شعوبها تحت وطأة الديون الباهظة بسبب اصرار الدول الدائنة على استيفاء ديونها في مواعيدها بالقسطا وفوائدها لان ذلك سوف يزيد من حدة البطالة ومن ثدى مستويات المعيشة ويؤدى الى اعمال العنف المؤسفة ..

انه مما يتعارض مع المنطق والعدل وحقوق الانسان تجاه اخيه الانسان ان تصبح الشعوب الحديثة اشبه باللاجئين المقيمين الذين يعملون لئلا تهل فذهب جهودهم ونيرات سميهم الى صناديق الدول الدائنة سدادا للقسطا وفوائدها الربوية ..

ان اصرار صندوق النقد الدولي على فرض اصلاحات اقتصادية صارمة وقاسية من اجل المرافعة على اعادة جدولة الديون سوف يجراه الى الشعوب الحديثة ذات المستوى المتدنى من المعيشة - عوامل الرفض المتغلطة في العنف المدمر الذي لا تنفع لزامه عبارات الاسى والحزن .

اقتراح لحل المشكلة

ان مجلس المنظمات يدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الدائنة ان تبحث الموضوع بعمق وتعالج مشكلة الديون بروح انسانية وتطلع واع الى مستقبل التضامن بين الشعوب ..

وزاء ذلك فان المجلس يقترح الحل التالي لمشكلة الديون الدولية عسى ان يكون مدار بحث ومناقشة :

١ - إلغاء الفائدة على الديون واحتساب ما تم دفعه من الفوائد جزءا من رأس مال الدين سواء كانت ديونا بين دولتين أو من البنك الدولي .

٢ - يسدد رأس مال الدين

ولست أدري لماذا يحاول بعض العلماء تبرير الفوائد اسلاميا ومنحها جواز مرور شرعي مع انه واضح جلي كيف نشأت البنوك على الربا وقامت على سوءاته . وقد عانت مصر في اول عهدها بالبنوك الأجنبية من ويلات حالات بالافراد نتيجة الديون والربا المضاعف ففقرت بيوت وفشرت أسر . وذل كرماء نتيجة الضغوط الربوية على الديون التي قدمتها البنوك .

وما تكن يجري شلعا على الافراد يجرى الآن على الدول النامية التي اقلت كواعها بدون الدول الفنية والربا المضاعف . الامر الذي جعل العقلاء يتكلمون بتخفيض الربا أو إلغائه . ولا يخالوا اجتماع قمة بين رئيسين من رؤساء الدول الا ومشكلة الديون والربا نصيب الاسد من المباحثات .

وقد اصدر مجلس المنظمات والجمعيات الاسلامية بالاردن بيانا وزعه على دول العالم والمؤسسات المالية الدولية يعالج فيه موضوع الديون على العالم الثالث جاء فيه : (كما نشر في جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٠)

نتيجة حتمية

درس مجلس المنظمات الاسلامية آثار الديونية الدولية على العالم الثالث من جميع جوانبها سواء كانت ثنائية بين دولتين أو كانت من صندوق النقد الدولي ، والتي سقط في حيلاتها كثير من الدول العربية والاسلامية ودول افريقيا وعدد من دول امريكا اللاتينية واصبحت تضغط اشد الضغط على مستوى معيشة تلك الشعوب الحديثة ، وتقودها الى الجاعة والعري بينما تتضخم خزائن الدول الصناعية وتزداد ثراء على ثراء ، حتى اصبح مستوى الدخل للفرد الواحد في بعضها اكثر من مائة ضعف معدل



المصدر: **السنور**

التاريخ: **١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم الدكتور:

محمد سيد أحمد الميسر

تملّقه الدول الدينية، وليحدث ما يحدث فالإنسان هو الأصل، وهو مدار العناية والرعاية ومن أجله خلق الله الأشياء، وليس المال إلا وسيلة لخدمته وليس وسيلة لاستعباده وفقره - أمه - وعندما قرأت هذا البيان أدركت مدى التخطيط الرهيب الذي يديره العالم الأول والثاني للقضاء على العالم المسمى بالثالث، وهو إعادة للصورة الجاهلية الأولى التي كانت تدل الإنسان وتستعبده عندما يعجز عن سداد دينه نتيجة تراكم الربا ..

فوائد البنوك

انني أسألك هؤلاء العلماء الذين يجاهدون لتحليل فوائد البنوك: ألم تسمعوا في دينكم عن الورع وترك الشبهات وهو ألق ما يمكن أن توصف به هذه

الفوائد ١١٩

وأقروا معي هذه المواقف والأحاديث النبوية

عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمون كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتفع فيه إلا وأن لكل ملك حمى، إلا وأن حمى الله محارمه، إلا وأن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» متفق عليه.

وعن عقبة بن الحارث رضي الله عنه أنه تزوج ابنة أبي إهاب بن عزيز فأنته امرأة فقلت: اني قد أرضعت عقبة والتي قد تزوج بها فقلت لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني فركب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل؟ ففارقها عقبة وتحت زوجها غيره، رواه البخاري.

وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم «دع ما يريبك أني ما لا يريبك» رواه الترمذي.

وعن عطية بن عروة السعدي الصحابي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا يبلغ العبد أن يكون من الحقيق حتى يدع ما لا بأس به حراماً مما به بأس» رواه الترمذي.

أن ما يقضى به بعض العلماء من حل لفوائد البنوك يدخل في باب الحيل، والله تعالى لا تخفى عليه خافية.

ومن العجب العجيب أن يدافع هؤلاء عن أوضاع بدأت تنهار، وتقدم ذهيلة علينا، وينتقد تمؤسس على التقوى من أول يوم وإنما قلعت أساساً باسم الربا ومن أجله ..

فلماذا لو أسلمت البنوك؟

اننا امام واقع القصدى اسلامي جديد بدأ يشق طريقه صلياً قوياً، ويبحث فاعليته ويتحدى ويؤتي ثماراً طيبة مباركة. فالويل للعلماء المظلمين ان يفتكروا بالاصلاح وتوطيد اركان المنهج الاسلامي والتوسع التدريجي في الانتشار به.

ولماذا عليهم لو أسلمت البنوك؟ اننا حين ننشأ بالانتماء الاسلامي والبنوك الاسلامية فلن نلذذ يعني:

١ - عدالة اقتصادية للذائل وللعلم.

٢ - وفرة في الربح يستفيد منها المودع.

٣ - طهارة في استثمار المال فلا يورث في صناعات للشعر ولا تفتح به مواخير ولا ينفق في معصية لله.

٤ - دعوة الى العمل الشريف والتخلص من الخسوف وتشجيع المخدرات وجذب رؤوس الاموال المعلقة على تفتي فضل الله في الزني الحلال.

ان العودة الى الاسلام لها وروحا قريبة جدا وسيلق للحالدين موناوا بغيتكم .. ومن يثق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومن يتوكل على الله فهو حسبه.



المصدر: النور

التاريخ: يوليو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معلومات من الدين بالضرورة



المصدر: الزوم

التاريخ: ١٩٨٩ م

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات



بإسم الدكتور: علي الثالث

استاذ الفقه والأصول بكتبة
الشريعة/ جامعة قطر وخبر الفقه
والاقتصاد بمجمع الفقه بمنظمة
المؤتمر الاسلامي.

منذ بضع سنوات حاول فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر أن يحل فوائد
شهادات الاستثمار ففرجها على أنها قراض - أي مضاربة اسلامية - وليست
قرضاً ومعلوم ان القروض من العلود النافذة للملكية - وذلك مسلم به فلها
والتقوى فالتقراض ضمان للقروض وله الغنم وعليه الغرم - وعليه ان يرد مثل ما
اقتضت الزيادة المشروطة في العقد لمقابل الزمن تعتبر من ربا الديون المحرم
والذي كلن في الجاهلية.

اما شركة التضامنية قيد العامل على المال يد امانة لامك - ولذلك ليس بضامن
الا اذا فرط او قصر او خالف الشروط او خائن وله نسبة شائعة من الربح فلن لم
يتحقق فلا شيء له والضمانة من رأس المال.

وكتت احد الذين تصدوا للرد على فضيلة الدكتور النمر حيث كتبت بحثا
عنوانه - حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار في الفقه الاسلامي - فطبعته
مجلة الاظهر في ملحق خاص مرتين واقيت تحريم فوائد البنوك وشهادات
الاستثمار - ا - ب - ج - حيث ان ودائع البنوك عقد قرض فلها وقلتونا ومثلها
شهادات الاستثمار وبيئت ان المضاربة بشروطها ثابتة بالفقه والاجماع ثم
توسعت في الموضوع وريدت ايضا على الدكتور احمد ضلمي وغيره في كتاب
يقترب من خمسمائة صفحة وهو المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه
الاسلامي طبعة دار الاعتصام

وتفريخ معاملة معاصرة ومعرفة التكليف الشرعي لها امر ليس سهلا ويكثر
فيه الخطأ ولذلك راينا الاتجاه الالاتحاد الجماعي وهو ستة السلف الصالح
ومعني انضمت الرؤية واستقرت الفتوى يجب نولف الفتاوى الحربية ولكن
فضيلة الدكتور النمر لم يتوكل بل رزأنا بكثرة اكبر حيث طرح للمنظمة
موضوعا ثبت تحريمه بالكتاب والسنة والاجماع واصبح من المعلوم من الدين
بالضرورة !!



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: يوليو ١٩٨٩

المصدر: الأور

يذكر أن البنك لا يستلم وإنما يقرض برياً وأنه من الممكن أن يحول إلى منتج إسلامي يتفق مع شروط المضاربة

وفي سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م كان المؤتمر الثاني لجميع البنوك الإسلامية وشركاء فيه كبار علماء من خمس وثلاثين دولة إسلامية وضم المؤتمر الفقهاء والاقتصاديين للتحقق من الرؤية وبالإجماع تم بالاجماع إصدار الفتوى بأن فوائد البنوك من الربا الحرام

وتلاه مؤتمرات كثيرة استهدت في الفتوى ذاتها وبعض هذه المؤتمرات غلب عليه طابع الفقه ودعى إليه رجال الاقتصاد وبعضها غلب عليه طابع الاقتصاد ودعى إليه رجال الفقه وانخر من هذه المؤتمرات على سبيل المثال المؤتمرات العلمية للاقتصاد الإسلامي وجميع الفقه التابع لإقامة العالم الإسلامي وجميع الفقه المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي وتكررت نص فتوى هذه المؤتمرات في الطبعة الثانية من كتابي المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الإسلامي أن الموضوع ليس جديداً فقد بحث وحسم خلال ربع القرن الأخير فعلاً بآثار من جديد وهو يتعلق بكثير العناوين من السبع الموبقات وكيف يبقى المسلم ربه إذا ترك فتاوى هذه المؤتمرات والتفتوا إلى مجتمعهم وأخذ برأي فرد كلانا من كان ثانياً : سبب التحريم

قال فضيلته أن علمائنا جميعاً متفقون على تحريم هذه المعاملة بمسبب تحديد ربحها وتعلقون بالتحديد جعلها ربا محرماً قلت من الذين أجمعوا واتفقوا أن سبب التحريم هو مجرد الزيادة أو المنفعة المشروطة على عقد القرض سواء أكانت الزيادة محددة أو غير محددة وكلام الجصاص يبين هذا ومازكريه أين دأمة وابن المنذر والرامزي واضح كل الوضوح في تحريم أي زيادة أو عدية ولو بقصة علف أو حبة واحدة فضلاً عن ٩ % أو ١٠ % وما الربا الحرام أن لو كانت هذه النسبة زيادة في القرض في مقابل الزمن حلالاً غير حرام ؟؟ وابن قدامة بعد أن ذكر إجماع الأمة بغير خلاف قال أن شرط أن يؤجره داره بقال من

والدنانير إلى أجل بزيادة مقدار ما استقرض على مئذراضون به . وقال في موضع آخر ١/ ٤٦٧ معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضاً مújلاً بزيادة مشروطة فكانت الزيادة بدلاً من الأجل فليقله الله تعالى وحريمه وقال الفخر الرازي في تفسيره ٤/ ٩٢

« ربا النسبية هو الأمر الذي كان مشهوراً متعارفاً في الجاهلية وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدر ما سمينا ويكون رأس المال بقالياً ثم إذا حل الدين طلبوا المدينون برأس المال » (وهذا ما نراه ضمناً في الودائع ذات الرأبب الشورى

والسنة المطهرة بينت أن من زاد أو استزاد فله الربوي ونهت عن قرض جر منفعة

وأما الإجماع فهو ثابت قال ابن دأمة في المحلى ٤/ ٣٦٠ كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف قال ابن المنذر أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أو عدية ففسل على ذلك أن أخذ الزيادة على ذلك رباً وقال القرطبي في تفسيره ٣/ ٢٤١ أجمع المسلمون نقلاً عن نعيم صلي الله عليه وسلم أن اشتراط الزيادة في السلف رباً ولو كان قبضة من علف كما قال ابن مسعود أو حبة واحدة

وتحريم فوائد القروض يعتبر من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة فكيف يكون عنواناً لموضوع يطرحه لأخذ الرأي ؟ وقد قال ربنا عز وجل وما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم

وأما فوائد البنوك فكان الاختلاف حول حكمها قبل ربع قرن حيث لم يدرك بعض الفقهاء طبيعة عمل البنوك حديثي فضيلة الشيخ سيد سابق موضوعاً موقفهم فقال أنهم يتناول فتاواه على أساس أن البنك يستثمر بطريقة دافئة محسوبة أمكن معها حساب نصيب صاحب رأس المال ولم

على جريدة الإهرام يوم الخميس ٢٧ من شوال ١٤٠٩ هـ - ١/ ٦/ ١٩٨٩ م كتب فضيلته كلمة تحت عنوان « حول تحديد ربح القروض والربوية الاستثمارية » وبعد مقدمة استغرقت ثلاثة أرباع الكلمة طرح موضوعاً للرأي والمقدمة تتصل بالاجتهاد ولترديد أن نتناقلها هنا وإنما نقل عند الموضوع الذي طرحه

وحتى نوجز إيجازاً شديداً أحد النقاط الرئيسية التي انشأها وهي أولاً : الموضوع الذي طرحه لإبداء الرأي

ثانياً : سبب التحريم ويرى أن مرده إلى تحديد الفوائد وأن الدلائل هو الذي يحدد وأن المقرض قد يبحر ولا يحق ربحاً من القرض يقع عليه الظن من المقرض

ثالثاً : سبب التحريم لا ينطبق على البنوك وأبداً المتكاملة مستعجلاً بقله غرر

أولاً : الموضوع

الموضوع الذي طرحه فضيلة الدكتور الشرنوبليس جديداً فحكم فوائد القروض استقر منذ أربعة عشر قرناً وفوائد البنوك استقر حكمها أيضاً ولكن منذ ربع قرن فقط ففوائد القروض محرمة بالكتاب والسنة والإجماع

فإن زيادة على رأس المال يحرمها قوله تعالى : وإن شئتم فكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، ونلاحظ أن هذا الحكم للمدين المؤس أم المدين المعسر فيبين حكمه قوله تعالى وإن كان لو عسرة فظفرت إلى ميسرة وعند قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بلى من الربا أن كنتم مؤمنين

رؤى الطبري عن السدي قال : « زلت هذه الآية في العباس بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة كذا شريكين في الجاهلية يسلفان في الربا إلى الناس من ثليف » انظر تفسيره ج ١ ص ٧

وقال الجصاص في أحكام القرآن ٤٦٥/ ١

« الربا الذي كانت العرب تعمله وتقلعه إنما كان قرض الدرهم



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٨٩

المصدر: ١٢ وفد

اجرتها او على ان يستاجر دار المقرض
بكثر من اجرتها او على ان يهدي له
هبة او يعمل له عملا كان ابلغ في
التحريم .

وقال فضيلته ايضا ان التحريم هو
الذي فرضه الدائن على الدين ليتنبى
بعد هذا الى ان التحريم لو كان من
الدين فهو حلال

قلت : عندما بقي شيء من الربا على
الفيصل لا الافراد وحرمه الله تعالى
على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم
الكان الرسول يسأل أولا من الذي
حدد الفائدة فلان كان المقرض حرما
وان كان المقرض احلا تفرقة عجيبة
لم يقل بها احد من قبل وانما كما قال
الخصاص انما على ما يتراضون به
فالمقرض الى يحدد ويرضى المقرض
والمقرض قد يبدأ هو بالتحديد
فيرضى المقرض وكل منهما يرضى بما
يراه محققا لمصلحته ومع هذا يؤمن
كل منهما بحرم من الله ورسوله
ويبقى هنا معلقة فضيلته من ان
التحديد الذي فرضه الدائنون قد
يفعل الدينين ويصمم قانونهم ويتنبى
بعد الى ان علة التحريم هي الضرر
ومضى اتفقي الضرر فلا تحريم

قلت العلة وصف ظاهر متضبط
وهي هنا الزيادة المشروعة التي سبق
ببناها اما الضرر فلا يصح علة البتة
لتحريم الربا لقضير حرام وان لم
يكن من الربا لاضرر ولا ضرار والربا
محرم وان لم يؤد الى الضرر وكثير من
ربا الجاهلية المحرم كان لا يؤدي الى
ضرر بالمقرض لمعلم الفروض كان
يستخيم في التجارة الدولية بالمعلوم
الحدوث حيث كان التجار الكثير الذين
يذهبون الى الشام واليمن يتوسمون
في تجارتهم عن طريق الفروض ان لم
يرغبوا في الفروض اى شركة المضاربة
وعلى هذا قد نجد صاحب الملايين
بالمقرض من صاحب الملت وقد يكسب
أضعاف اضعاف الفوائد الربوية
كما ان هذا التحليل يتناقض مع لغة
النصوص فلو كان الامر هكذا فكيف
تتحقق الفائدة المقرض ويستوى مع
المقرض ؟

حيث لعن الرسول صلى الله عليه
وسلم كل الربا وموكله وكاتبه
وشاهديه وقال هم سواء كما جاء في
الحديث الصحيح المشهور وفي حديث
صحيح اخر فمن زاد او استزاد فقد
اربنى الاخذ والمعطي فيه سواء

لثنا قوله : لا ينطبق على البنوك !!
قال فضيلته ان التحديد الذي
اعتبرناه علة لتحريم التعامل مع
الافراد لا يصح اساسا لتحريم
التعامل مع المصارف لعدم وجود اى
ضرر عليها منه !!

ومما زاد علة التحريم في التعامل
مع الافراد - وهي الضرر غير
موجودة في التعامل مع المصارف
فيكون الازدياد في المصارف واشباهها
من المؤسسات وتقدر ربح منها محدد
مقدما حلالا غير حرام مادامت تستثمر
الاموال في اعمال جائزة شرعا

قلت : يبحث من قبل علة التحريم
وليست هي التحديد ولا الضرر
ولكن تلقى هنا عند ختام حديثه
فكلمة المقييس والشروط والمعامل التي
ذكرها هو نفسه تعتبر الفوائد التي
يحددونها البنك في حالة الافراض
ويأخذها من الافراد المقرضين من
الربا المحرم شرعا واليك كما عرله
الاقتصاديين هو المنشأة التي تتاجر

في الدين فهو بالمقرض بفائدة حددها
بالمقرض بفائدة اكبر حددها البنك
ايضا وليس المقرض من الافراد
ولولا الفائدة التي يأخذها لا
استطاع ان يحدد الفائدة التي
يعطيها
والمقرض ان لم يربح يعطيه البنك
بالدين والفوائد وإذا تأخر عن موعد
الاداء يطبق عليه القاعدة الجاهلية
المشهوره اما ان تقضى واما ان ترضى
وإذا اقترض الافراد للاستهلاك
الضروري للتجارة يلزمون بالمقرض
ولوائده

وإذا نظرنا الى الميزانية الختامية
لاى بنك نجد ان دخله اساسا من
الفرق بين فوائد القروض التي
يأخذها والفوائد التي يعطيها بل نجد
البنوك بعد ان وصلت الى ما يعرف
بمرحلة خلق النقود تقرض مالا لا
وعلا وجود له وتأخذ فوائد عليه فهي
تقرض اكثر مما لديها من ودائع وهذا
امر يعرفه رجال الاقتصاد ولذلك فإن
الفوائد التي تأخذها البنوك اسوأ من
ربا الجاهلية بكثير

ولو سلمنا بان علة التحريم الضرر
او الظلم الذي يلحق المقرض فلن هذا
الظلم واقع في حالة الازدياد في البنك
اى الافراض بفائدة ربوية وليس
الظلم واقعاً على البنك فكيف هو
المقرض الفعل وانما الظلم واقع من
البنك نفسه فهو الوسيط بين المقرض
والمقرض ويشترط الموعد اى المقرض

معه في الظلم والاضرار بالمقودم والبنك
فللآن للمقرض ويقول العمالة
الاستاذ الدكتور اصدق الشيرازي
والقول بان اخذ الربح الفائدة من
المصارف ليس فيه ظلم لاحد خطأ كبير
بيان ذلك ان المصارف التي بعد زيدا
باعتلله اخر السنة ١٠ ٪ من الخطة
جنه التي الرضه اياها يقترض بكرة
هذه الخطة التي أخذها من زيد بفائدة
قربها ١٥ ٪ في السنة يأخذ المصارف
منها ٥ ٪ ويعمل زيدا ١٠ ٪ فالمصارف
لم يفعل شيئا اكثر من قيامه بالوسيلة
بين زيد المقرض ويكر المقرض
الطبعي من زيد وان يكون بكرة هذا في
حاجة الى ماله القرضه لا تلافى في ماله
او سسته فيكون المصارف قد ظلم بكرة
بأخذ الفائدة منه وظلم زيدا وخدعه
ان كان زيد لا يعلم ما يفعله المصارف
اما ان كان يعلم فهو شريك للمصارف
في ظلم بكرة فيشاركه في التلمعة انتهى
كلام الدكتور الشيرازي

والوسيلة الربوية للبنك واضح
تحريمها كل الوضوح فكيف يقول
فضيلة الدكتور الضرر مادامت علة
التحريم في التعامل مع الافراد وهي
الضرر غير موجودة في التعامل مع
المصارف والشبابها من المؤسسات
وتقدر ربح منها محدد مقدما حلالا
غير حرام مادامت تستثمر الاموال في
اعمال جائزة شرعا !!

فاى استثمار هذا فيمكن ان تكون

الوسيلة الربوية استثمارا في اعمال

جائزة شرعا وكيف يصدر هذا بعد

معرفة عمل البنوك الربوية ؟ ان

استثمار الاموال في اعمال جائزة شرعا

ينطبق على البنوك الاسلامية فقط

اما البنك الربوى الذي حدد

الفائدة للمقرض فقد استطاع ان

يحدد فائدة اقل بكثير للمودع ولألمان

له بالاستثمار الذي ينطق مع شريعة

الله عز وجل



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٠ يوليو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الأوقاف في معسكر أبي قير رأى إسلامي موحّد تجاه قوائد البنوك والمعاملات المصرفية

كتبت فاطمة عبدالجبار

أكد الدكتور محمد علي محبوب وزير الأوقاف أنه شخصياً وكافة علماء مصر سيواصلون الحوار مع الشباب بكل المصالحات بهدف توعيتهم وتفسيرهم بالمخاطر التي تهددهم كتطوُّب الفكر والادمان الذي يؤدي إلى الضياع والإجرام.



د. محمد علي محبوب
مواصلة الحوار

أن الذين سارعوا إلى الدخول في الإسلام هم الشباب.

وقد شارك اللواء عبدالوحد اسماعيل مساعد وزير الداخلية ومدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في هذا اللقاء حيث قام بالتطبيق على بعض الأنلام التي عرضت على الشباب وتسبب في إضطرار المخدرات والسموم وأشر ذلك على المدمر منها وبطسها وبخسرة المخدرات والادمان على الشباب والاقتصاد والمجتمع.

وأضاف وزير الأوقاف: أن الطمس برحمن بالحوار الذي يقوم على المنطق والعقل والحكم... ويؤكد وزير الأوقاف اعتناق الفسائل وأن توجه الشباب إلى بناء مجتمعهم بعيداً عن الجهل الذي يؤدي إلى الفشل.

جاء هذا أمس في اللقاء الذي عقد بمعسكر أبي قير للشباب وحضره عدد كبير من الشباب والعلماء ودجال الدين.

وقال وزير الأوقاف: أنه بدأت منذ أسبوع بدار الافتاء اجتماعات ولقاءات مشتركة تضم علماء الاقتصاد والشرعية الإسلامية لمناقشة مواقف الإسلام من الفوائد والمعاملات المصرفية للسجود إلى رأي موحّد يتفق عليه في هذا الشأن جسماً للخلاف والجدل بها ينتج عن المتعاملين مع البنوك المصرفية في إطار من المرونة والبس الذي قام عليه التشريع الأساسي المستقيم.

وقال الدكتور سيد خطاطوي مفتي الجمهورية: أن الإسلام حيوس على أن يجمع الشباب بين قوة الروح وقوة الجسد... وأضاف: أن الشباب في الأمة هم عصب حياتها وعندما دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى عبادة التوحيد تجسد



المصدر : الشرق

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٥٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محاولة لتوريث المفتى في أباحة فوائد البنوك

تجرى الآن محاولة لتوريث الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية لاصدار فتوى بأباحه ريا البنوك التجارية واعتبار عمليات البنوك من قبيل الحسارية .

فقد تمت في الايام القليلة الماضية لقاوات أعد لها أحد كبار المستنشرين الاقتصاديين في دار الافتاء وجميع لها عددا من كبار رجال الاقتصاد والبنوك ورجال الشريعة لاصدار فتوى باباحة تعاملات البنوك التجارية إلا أن عددا من رجال الاقتصاد تصدوا لهذا الاتجاه حيث طرحت عدة أسئلة الاجابة عليها بحيث لا تخرج الاجابات عن اتجاه الاباحة .

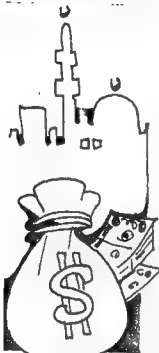


المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩ - ١٠ - ١٩

حول تصعيد ربح القرض والوديعة الاستثمارية



طرح فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر على صفحات الإهرام يوم أول يونيو ١٩٨٩ رأيه في هذه القضية ودعا أخوانه من العلماء والاقتصاديين لإبداء الرأي في الموضوع .
وقد طرح هذا الرأي بعد تقديم للمدربين والبنكرين وحظهم على تحريك عولهم وغريبة الآراء الموجودة في الكتب الموروثة .
فضيلة الدكتور النمر صديق عزيز أعرفه من سنين عدة ولكن له كل ود وهو يعرف ذلك جيدا .. لكن الحق أعلى وأعز .
ولا أعرف لماذا يصرف صديقي على إثارة هذه المشكلة من وقت لآخر بما تنبئ به من تشكيك في عقيدة الناس وقلق في حياتهم ؟ .. ويعالته قد اتفقا بجديد في ملكه الجديد بل هو يعيد إيقاله السلفية ويردد نفس ما قاله الشيخ محمد عبده منذ تسعين سنة نسبيا للتجديد الذي بدعونا إليه .
وقد رأى الشيخ محمد عبده صياغتها في سؤال يكاد لا يختلف في شيء عما يردده الدكتور . قالوا له عن فوائد صندوق توفير البريد الحكومية أن الحكومة تجمع أموال هذه الصندوق لتتاجر فيها وتربح وتقدم للمودعين جزءا من هذا الربح فكان جوابه « إن هذه الخسارية جائزة » .
وفي ذلك الوقت كانت الحكومة تدفع ١٠ ٪ فوائد لودائع صندوق التوفير التي تجمعها لتتسرى بها في لندن سندات على خزينة الحكومة البريطانية لتحصل على فائدة ٣٠ ٪ أي أن العملية فوائد من فوائد .. فإين الخسارية وإين الربح الحال ..

بقلم :
عبد السميع المصري
المستشار بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

فيها ..
والنتيجة النهائية لهذا الخطأ الواقعي أن التصعيد الذي اعتبرناه علة التحريم في التعامل مع الأفراد ليصلح أساسا لتحريم التعامل مع المصارف لعدم وجود أي ضرر عليها منه .
وما دامت علة التحريم في التعامل مع الأفراد وهي الضرر غير موجودة في التعامل مع المصارف فيكون الإبداع في المصارف وإشباعها من المؤسسات وتقليد ربح منها محدد مقدما ، خلال غير حرام ما دامت تستثمر الأموال في أعمال جائزة شرعا .
وتريد بداية أن نحدد وظيفة المصرف التجاري كما حددها قانون البنوك أن المصرف التجاري وسيط مالي يعمل في إطار علاقة الدائن والمدين والاقتراض والاقتراض بسعر فائدة .. أي ليس من علة التجارة بين المودعين حرصا عليها من تقلبات

والله قليل دائما ، إن الحكم على الشيء فرع من تصوره ، فهل تصور فضيلة الدكتور النمر أن عمل البنوك كما يقول « إن المصرف يعرف وضعه وتصرفاته التي تجني له الربح وهو الذي يحدد للدائن على أساس حساباته جزءا من هذا الربح والجزء الباقي لمصاريف الربح بقصره للمساهمين وفي أيجاد هذا المصرف للاحتياطي .. بحسب المصرف هذا كله وهل أساسه يقوم ويتعامل مع دائنيه وفلانيا ويضيق ٩٩ ٪ لا يضره خسرانا كليا بل قد يضر في صفقة ويكسب في صفقات .. وثاني ميزانيته آخر العام وفيها كسب وفقد .. يعطى المودع جزءا يسيرا منه .
فتصور المصارف الآن غير ظروف الافرا .. كل المصارف ضامنة ٩٩,٩ ٪ لإعطاء الدائن النسبة المقررة المحددة له دون أن يضر ذلك بها .. فهل يمكن أن يقال ويقرر بسهولة أن مجرد تصعيد الربح من المصارف بنسبة معلومة من رأس المال يقسم ظهر البنك ويقلصه كما يحصل للأفراد المدينين
إن البنوك لا تتصرف بتصعيد الربح بل أنها تأخر المودعين بزيادة نسبة الربح أو المائدة ليقبلوا على الإبداع

الأسواق وإحتمالات الخسارة .. هكذا فرض عليه القانون .
بل إن كل الدراسات الاقتصادية البحتة إن أكثر من تسعين بالمئة من أرباح البنوك التجارية هو الفرق بين سعر فائدة الاقتراض والاقتراض .
فإين هي الأعمال الجائرة شرعا التي تقوم بها البنوك .. لتعطي جزءا من أرباحها للمودعين ؟ وهي التي ترهن تسعين بالمئة من أراض مصر الزراعية عام ١٩٣٠ نتيجة الفوائد الضخمة التي تتقاضاها - وكانت تتخذ الإجراءات لاستيلاء عليها - نزع ملكيتها - وكانت كلها بنوك اجنبية
أم ترى أن الدكتور يريد أن ينضم إلى جملة المخدعين الذين خدعوا الشيخ محمد عبده عندما أقاموه أن الحكومة تتاجر في ودائع التوفير ليستصمروا فتواء بكل الفوائد ؟ ؟



المصدر: الأنوار

التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولذا يريد الدكتور النمر أن يهتد
أجماع الأمة والأجماع أحد الأسانيد
الشرعية ؟
الم يجتمع من انحاء العالم
الإسلامي ملكتان وسبعون علما من
علماء الدين والاقتصاد بمصر علم

١٩٩٥ في مؤتمر مجمع البحوث
الإسلامية لبحث موضوع فوائده

البنوك واعلنوا قرارهم بالإجماع انها
حرام ولا فرق بين قرض استهلاكي ولا
قرض انتاجي ولا وديعة لاجل ولا
صندوق توليد فكلها حرام ... ؟
الم يكن في ذلك الكفاية لحسم هذا
الموضوع حتى تنفي وتشكك المسلمين
في معاملاتهم بعد ربع قرن من صدور
هذا الاجماع ؟

ولقد انضم الى هذا الاجماع اجتهاد
هيئة كبار علماء السعودية التي
بحلت وضع البنوكوت وقاتل بتحقيق
الربا فيه للثبوت العلة وهي الممنوعة .
ولذا نهى صريح النص انه قال
لفهؤلاءنا (لا اجتهاد مع نص) وهل
هناك قول المانع من قوله تعالى
« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا
ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان
لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله
ورسوله وان كنتم فلكم رؤوس
امواتكم لاتظلمون ولا تظلمون »
وهكذا لم ياذن المولى عز وجل بای
زيادة فوق رأس المال .. ولا ربيع
بالفائدة ... ؟

ام ترى يعلم الدكتور ان شهادات
الاستثمار التي يصدرها البنك الاهلي
لصالح الحكومة تسمى الحكومة بها
تجارتها ؟ ... ام هي تشترى
بخصيلتها لمحا وسلاها او قد تدفع
اجورا ؟ ... وتتحمل اليوم عليها فوائد
١٦,٢٥ ٪ ...

من اين تدفع الدولة هذه
الفوائد ؟ ... ليس من الضرائب ؟ ...
ومن اين تأتي الضرائب ؟ ... ليست
من القوات الشعب المحطون ؟ ... فابن
الحلال في ذلك يكتسب ؟ ... واين
الاستثمار ؟ ...



المصدر: **الأنوار**

التاريخ: **١٩ أيلول ١٩٨٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس القضاة بجامعة الأزهر: لدينا الدفوع القانونية والشرعية للتأكيد عدم دستورية الفوائد الربوية

كتب حمدي البصير:

أقرت المحكمة الدستورية العليا تأجيل النطق بالحكم لأكثر من أشهر حيث كان مهلاً له يوم السبت الماضي وتم تأجيله إلى جلسة ١٠ نوفمبر القادم كما أقرت المحكمة إعادة المرافعة في القضية مرة أخرى.

أشار زكريا عاص مدير قضايا جامعة الأزهر إلى أنه سيقيم إلى المحكمة في جلسة إعادة المرافعة يوم ١٠ نوفمبر دليكين جديدين يضمنان الفصل في القضية نهائياً . أولهما الحكم الذي أصدرته محكمة النقض في ٢٣ يونيو ١٩٧٥ والذي نصت فيه على أن « إذا خالف الحكم نصاً من القرآن أو السنة أو الإجماع فإنه يبطل ، وإذا عارض على من أصدره يبطله ، وإذا عارض على غيره أعفده » ، أما الدليل الثاني فيتمثل في وجود المادة رقم ٦٣ فقرة ٢ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧ التي تمنعني من تنفيذ حكم يخالف الإسلام في جامعة الأزهر الإسلامية .

أكد محامي جامعة الأزهر - من جديد - أنه لن يتلذذ حكماً يدفع فوائد ربوية .



المصدر : الجمهورية

١٣ يوليو ١٩٨٩

التاريخ :

للنشر والذمات الصحفية والمعلومات

الدين ليس حكرًا على الفقهاء المفتي

الشيخ
سيد
طنطاوى
مفتي
الديار
المصرية
يتحدث
للجمهورية



ليس قاضيًا

ورأيه غير ملزم للدولة

أنا ضد الحجة على الراى

و ضد الراى الذى لا يحترم الأديان

ليس بالانتخاب وحده يتحقق استقلال المفتي ونزاهته

التكفير الجزافى للناس

• غير جائز •

المكرفون.. للأذان الشرعى فقط



التاريخ : ١٣ نوليه ١٩٨٩

للقه رد على مشاكل العصر الحديث ؟

●● أجاب : من المعروف أن شريعة الاسلام صالحة لكل زمان ومكان . والمشكلة إذا لم تأت بنصها فهذه ما يسمى بالفتوى . لأن مصادر الشريعة تتمثل أولاً في ركنين أساسيين هما القرآن والسنة . بعدما ينسج مجال كبير أمام الإجماع والقياس .

٢٠ سألناه : ما هي شروط الإجماع والقياس ؟

●● أجاب : الإجماع معناه أن يجمع علماء المسلمين على أن هذه المسألة حلال . أما القياس فهو عملية تقيس فيها ما لم يصدر به حكم على ما صدر به حكم لتتلاقط الطقة .

تعددوية الفتوى

٢١ سألناه : من القواعد التي نلاحظها حالياً تعدد وجهات الفتوى ، أو تعدد الأشخاص الذين يعطون للنسج حق الإفتاء في شئون الدين والدنيا . ومن هؤلاء أشخاص ليسوا من رجال الدين ، ووجهتهم أن الدين ليس احتكاراً لطعام الأئمة وأن الاسلام لا يعرف لكهانة ولا يعترف بالكهنة . ما رأى فضيلتكم في ذلك ؟

●● أجاب : هذا كلام صحيح من الوجهة العلمية . لكنني أعتبره في الحقيقة وفي حالات كثيرة كلام حق يرد به باطل . فمن سيعفون عني أن الذين ليس ملكاً لأحد . هو ملكه لمن يرضى التغيير عنه . لمن يعرف أحكامه وأدابه . فإذا قل : أن الدين ليس حكراً على الفقهاء . قلنا : نعم . لكنه حكر على من يلهونه . ونحن يدورون نساء : ألسنا في عصر تخصصي الدقيق ؟ وإذا كان من غير المنطقي أن يلقى المهندس مثلاً في التفسير !! . بالمختصر .. إننا عندما نقصر الفتوى على فقهاء معينين مؤلفين - حتى لو كانوا يمارسون مهناً أخرى كالطب أو الهندسية - فإني بفرض قول الحق لا يفرض من الاحتكار .

احتكار علم الشخص

سألناه : تحدثت فضيلتكم عن التخصص . باعتباره شرطاً للاحاطة بمقومات مجال

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كثرت الفتاوى .. وتضاربت في الفترة الأخيرة . كما كثرت جهات الإفتاء وتوعدت « اجتهداتها » . وفي ظل هذه « التعددية » ألقى البعض بأهادر دم الكتاب نجيب محفوظ : وألقى البعض الآخر بقتل مرضى الإيدز ! وقبل هؤلاء وأولئك ألقى بعض ثالث بأن

أعمال البنوك حرام وأن إيداع الأموال في شركات التوظيف « إياها » حلال .. حلال .. حلال !! وفي مواجهة كل « فتوى » من هذه « الفتاوى » خرجت فتاوى مضادة .. حتى اختلط الحابل بالنابل وغامت الرؤية أمام المواطن البسيط .

وإذا هذه الصورة التي اختلطت فيها الأوراق .. كان طبيعياً أن تلوذ بأفضلية مفتي الديار المصرية ، الشيخ سيد قطاوى . ليس فقط بحكم المنصب الجليل الذي يشغله ، وإنما أيضاً لما لمسه الجميع من رحابة صدره ، ورجاحة عقله .

□ سألناه : من له حق الفتوى ، بأفضلية الشيخ ؟

●● أجاب : الفتوى مسألة . وهذه المسألة يجب علينا أن نكون أولياءها في أدائها . بمعنى أن المفتي لا يقضى إلا بشرطه . والذي يقرأ القرآن الكريم يجد أنه حذرنا في كثير من المواضيع من الفتوى بدون علم . فلتدلى له حق الفتوى هو من يملك الوسائل العلمية السليمة الثابتة التي تجعله أهلاً لهذه الفتوى .

فمثلاً .. فيما يتعلق بالقلة يجب أن يقضى في المشاكل العلمية من له تمام تام بالقلة ، وهم الفقهاء . ومن يقضى في المسائل الطبية هم الأطباء . ومن يقضى في المسائل الاقتصادية هم المتخصصون في الاقتصاد . ومن يقضى في المسائل القانونية من درس القوانين ويعرف ظواهرها وبراهينها وهم القانونيون . وليس « أهل الفكر » الذين أشار إليهم القرآن الكريم إلا المتخصصون المتمكنون من علومهم ، والمؤمنون بقولياتها ، والصابرون لأغوارها .

إن فإن الإفتاء من المسائل الهامة التي يجب ألا يقدم عليها إلا من يحسنها ويجهدها وعنده الأجدية الشافية لما يسأل عنه .. وإلا كان ممن يفترون على الله الكتاب إذا ألقى بفكر علم أو فهم

□ سألناه : هل يجوز الفتوى لرجل تطابق عليه الشروط المناسبة أن يقضى في مشاكل العصر ؟ وبعبارة أخرى : هل



التخصص ومن ثم لحق الألفاء فيه . لماذا يفتي رجال الدين في

اشترك
في
الحوار

محمد الخوان

محمد أبو الحديد

عبد اللطيف فايد

حسن عامر

يسدوي محمود

سمية عبد السرازي

محمود نافع

زينبات ابراهيم

مجاهد خلف

أعدده للنشر

سعد هجرس

مسائل خارجة عن نطاق تخصصهم الديني ويصدرون الفتاوى في مجال الفن والاباح في مسائل طبية هي كما تضمنت ولغت من اختصاص الاطباء ؟

● اجاب : عندما تحدث قناتا اتحدث عن نفسي واتحدث عما اعتقده . وقد يخالفني البعض كمثلتي رسمي للدولة . لكنني لست احترم نفسي فإنتي لا تأتي إلا في الشيء الذي في حدود تخصصي من الناحية الدينية . فإذا سللت في الطب أو الهندسة أو القانون أو أي مسألة لست متخصصا بها فإنتي أرجع إلى المتخصصين قبل أن أفتي . أسأل الخبيب فيما يتعلق بالطب ثم أبدأ رأيي بعد الاستماع إلى رأيه لكي أؤمن رأيي على حكم صحيح . والسبب في ذلك غاية في البساطة .. وهو أن قائد الشيء لا يعطيه .

مرضى الأبي

□ سألناه : وما رأي فضيلتكم بالمسألة - في الفتوى التي اجازت قتل مريض الأفيون ؟

● اجاب : الدين لا يبيع قتله حتى ولو كان مملوكا من شفعة . لا يجوز ذلك مطلقا لأن القتل لا يكون إلا لإنسان ارتكب جريمة تستوجب قتله . ومن العظم النين الفتوى بقتل مريض ميوس من شفته لأنه لا يد له في علته ومرضه ، حتى لو كان علاجه خارج قدرة الاطباء .

□ سألناه : ولكن إذا كانت إصابة هذا المريض بالأفيون جاءت نتيجة لإجرائه الجفلي .. ألا يطبق عليه حد الزنا ؟

● اجاب : هذه مسألة لا يستطيع الحديث فيها إلا بعد أن أسع كلمة الطب . وحتى لو قال لي الطبيب أن المرض قد جاء نتيجة للإجرائه الجفلي متكرر فإنتي لا تستطيع أن أفتي بقتله تلقائيا . قد أوصي بهزله مثلا أو بما وراء الألفاء ناهيا . أما تطبيق حد الزنا عليه فإنه لا يوقع عليه إلا إذا أعترف أو ثبت عليه الزنا بالدليل القطع والقران القاطن .

صيانة الفتوى

□ سألناه : هل الفتوى التي تصدرها فضيلتكم اجتهاد شخصي لك أم أنها رأي رسمي لدار الألفاء بإجماع كل العلماء العاملين بها ؟

وما هي صيانة الفتوى قبل أن تخرج للناس ؟

● اجاب : معظم الفتوى التي تصدر عن دار الألفاء تكون فتاوى مكتوبة ومعددة . لكن إذا كان هناك إيمان متحول بريد فتوى سريعة بالتاليون - مثلا - فإنتا أريد عليه زنا تعتقد أنه صواب . لكن الحق - كقاعدة عامة - لا يأتي وحده . ومنذ توقيت تنصبي لم أفرده بحق الألفاء . وعندما تأتينا الأسئلة يعرضونها على وأقوم بتحويلها إلى المتخصصين . فإنتا جهاز يضم باحثين بعضهم مستشارين ورؤساء محاكم . ويوافقني أن أحول الفتوى إلى الشخص المناسب . ثم بعد ذلك تنصم الفتوى إلى أقسام : فتوى تستلزم أن تجتمع جميعا لكي ندرسها دراسة مستفيضة . وقد تختلف . لكن التهمة الأخيرة تكون للمفتي الذي يتمل

المسئولية . وهناك فتاوى روحانية لا خلافات عليها كالبركات مثلا وهذه أشجع فيها للرأي من شخص واحد لفظ . وهناك فتاوى أكثر روحانية تحتاج إلى رأي اثنين أو ثلاثة من العاملين معي . □ سألناه : من هي الجهات التي تنصمكم ؟

● اجاب : جهات متعددة ، وأفراد من المسلمين والمسيحيين . □ سألناه : وماذا للمسبيين ؟

● اجاب : لانهم يطبقون أحكام الشريعة الإسلامية في بعض القضايا كالبركات .

نقص المع

□ سألناه : وما هي نوعية الأبيطة التي تأتكم من الجهات الرسمية ؟

● اجاب : على سبيل المثال أرسل لنا محافظ الجيزة منذ سنة مثلا يفتي بعض أصحاب المصارات الذين يبيعون طوايق أكثر من المرسوم لهم بربانها . وبخيرا لأن القراشات لم تجد في حل هذه المشكلة لأن المحافظ سألنا عما إذا كان الذين يبيع مصاراة الطوايق مخالفة للتعليمات .

هذه مسألة دقيقة بحثناها وبحثنا بالرء .

□ سألناه : وماذا كان ردكم ؟

● اجاب : إذا أعطيت الرخصة لشخص بمواصفات معينة ونعمه بالانتماء بها لم مخالفا فإن هذه المخالفة تقضى في مصاراة الشراء المخالف .

□ سألناه : التصاراة أم الهدم ؟

● اجاب : الهدم يؤدي إلى التلاص المبلى وإلى أضرار أموالنا تصالح صندوق الإسكان .

□ سألناه : ما هو الأساس الديني لهذه الفتوى ؟

● اجاب : الأساس هو أن من أخذ الرخصة لنقص حيد ؟

□ سألناه : كيف لهدم الطوايق المخالفة لدر عرض لأرواح السكان للخطر ؟

● اجاب : طبعيا إذا قال المتخصصون أن بقاء تلك الطوايق المخالفة يسرع حياة السكان للخطر فإنتا تهتم في هذه الحالة .



١٣ يوليو ١٩٨٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفتى .. والتشريع

□ سألناه : هل القوانين التي تعرض على مجلس الشعب يؤخذ فيها رأى دار الافتاء .. أم أن مولاهم من قضية شرعية التكررات كان تلوحا ؟

● اجاب : القوانين لم تعرض علينا قبل عرضها على مجلس الشعب . وربما كان السبب أن بالمجلس لجنة دينية مختصة تستطيع ان تعرض أى مشروع قانون تراه مخالفا للشرعية الإسلامية . لكن وزارة العدل إنها مشروعات القوانين التي ترفع لتطبيقها . وعلى سبيل المثال فإنها بحثت إينا بمشروع قانون المصبرات وأخذت رأيها فيه . وأصلأ قراءه وأصلأ إله ما تراه مناسباً .

□ سألناه : ماذا لو تعرض رأى إيفضلتك . مع رأى اللجنة الدينية بمجلس الشعب ؟

● اجاب : وظيفة المفتى على إبداء الرأى دون إلزام . وهناك فرق بين وظيفة المفتى ووظيفة القاضي . فالقاضي رأيه ملزم . أما المفتى فلهما يتعلق بمسائل الافتاء أن إيهن الحكم الشرعى . وإذا أخذ به فلهى المعين والقراى . وإذا لم يؤخذ به فللمصالح مسئول أمام الله عز وجل .

□ سألناه : إذا نظرنا إلى الفترة الأخيرة .. هل تستطيع أن نقول أنه لا خلاف بين أراكم والآراء التي تأخذ بها الحكومة ؟

● اجاب : يجوز على أى حال . وأن ما نقوله دار الافتاء يؤخذ به . فقد رأينا مثلاً أن شرعية التكررات ليست من رأى الإسلام والحكومة مشكورة لأخذت برأينا .

قسط من الاختلاف

□ سألناه : لكن إزاء تعدد جهات الافتاء .. ماذا يحدث إذا اختلف رأى هذه الجهة مع تلك ؟

● اجاب : دار الافتاء هي الجهة الرسمية للدولة وأما يتعلق بالافتاء هذا هو الأصل . وإذا اتبعت حكم فقهى على أى جهة فإن عليها أن ترجع إلى دار الافتاء . وإذا اختلفت دار الافتاء مع أى جهة فقهية أخرى . كان مرد هذا الاختلاف هو الاجتهاد . فإن من حق ولى الامر فى هذه الحالة أن يؤخذ بما يراه دون التقيد برأى دار الافتاء .

وأخذه بما يراه يطلع الاختلاف وهذا قاعدة شرعية .

□ سألناه : لماذا لا تكون دار الافتاء هي الجهة الوحيدة للفتوى منها للهيئة ؟

● اجاب : علما تصدر الفتاوى من جهات متعددة يجب على المستمع أن يحكم عقله . فإذا لم يهتد إلى الصواب يخطئ دار الافتاء . وهي ملزمة بأن ترد عليه . لكن دار الافتاء لا تستطيع أن تكسب الأمانة . وأوجهها هو أن تصحح الأخطاء .

توظيف الاموال

□ سألنا : وما رأى إيفضلتك فى « فتاوى » قتي زينت للناس الأهل على شركات توظيف الاموال وأسبقت تلك مظهر دينيا فى حين أن المسئلة فتوية جيدة ؟

● اجاب : نشجع شركات توظيف الاموال ما دامت تجمع أموالها من خلال وتطفيها فى الحلال وتساعد الدولة فى توظيف كثير عدد من الشباب وتؤدى حق الدولة وتطلى الاموال فى خدمة الوطن والمجتمع . لكن إذا شعرت أن خلادعت أو هربت أموالها تكون ضديها .

□ سألنا : لكن ما حكم الدين فى أصحاب شركات توظيف الاموال الذين يتسرعون بالاستلام لأغراء الناس بالانقلاب ثم ينقلون أموالهم ضد المجتمع والوطن ؟

● اجاب : هؤلاء يكونون من المنافقين والمخادعين ولا يقبل الله لهم صلا . وإذا ثبت أنهم فعلوا ذلك استمرأ بالدين . وهم أبعد ما يكون عنه . ويكون لولى الامر معاقبتهم بالفتوية قتي يراها مناسبة .

□ سألنا : هل الإسلام تركت ثقائى أم أسلوب الحكم ؟

● اجاب : أساس الحكم والادب والتشريع وكل ما يتعلق بشئون الحياة .

□ سألنا : لماذا تفسر التشاير للمساجد والصلاة ووجود صعوبة إسلامية فى نفس الوقت الذى تنتشر فيه الاتكالية فى العمل والفساد وغرب النعم وجميع الموبقات ؟

● اجاب : ليس لى تفسير معين . وإنما هي سنن الله فى خلقه . هذه سنن كونية منذ بدء الخليقة . والناس يختلفون فى عقولهم واتجاهاتهم .

المسجد .. والمدرسة

□ سألنا : إنا كان لدى شخص فافضا من المال فما هو أولويات التدرج التي تصحح بها ؟ هل يبني مدرسة أم يبني مسجدا أم يذهب لإياد المسرة كل عام ؟

● اجاب : هذه مسائل تختلف باختلاف الظروف والأزمنة والأمكنة لقلى وقت من الأوقات تكون أروع ما تكون لبناء مدرسة . بل قد يكون ذلك الفضل من بناء مسجد لأن المساجد متوفرة والحمد لله . وأنا شخصيا أسكن فى مدينة نصر ويوجد بشارعى وحده ٦ مساجد على الأقل تحت البيوت ولا توجد مدرسة واحدة . وفى المنطقة التي أسكن بها يوجد حوالي ١٠ مسجدا . فلو تكلفنا بمسجدين فقط وبنينا مدرستين فكان هذا أفضل للمجتمع والله . إن بناء مدرسة فى حال من المدارس وبه وفرة من المساجد الفضل من الأثر فى بناء المساجد ألف مرة .

□ سألنا : عدم الإخذ بذلك .. هل هو جهل أم نصير من الدعاة ؟

● اجاب : المسئلة ليست مسئلة جهل بما هو حال وما هو مفكره ربما هو حرام . تصورى أن ٢٠٪ من الناس يعرفون الحلال والمفكره والمشوبه والحرام . ولكن الناس علما تتغلب الإهواء على نفوسهم فإنهم يرون الحق فيما يرضى أهواءهم . هم يعرفون أن بناء مدرسة أفضل . لكن حب التظاهر حجب قلوب البعض عن الاختلاص . وإذا لو التبتست عليهم الامور فما عليه إلا أن يسأل . وأمامه دار الافتاء .

خسوساء الميكرو فونيات

□ سألنا : وما رأى إيفضلتك لى ظاهرة ميكروفونات المساجد المرتفعة الصوت وأنها والليل ؟

● اجاب : لا أرى دابة مسورة من الصور إلا فى حالة الأذان الشرعى . الميكروفون يجب أن يكون موجها داخل المسجد وللأذن الشرع فقط .

□ سألنا : بمناسبة المساجد التي تنتشر حتى أسفل العمارات .. هل الإلزام الشريف لاس على تخرج الحد لكافى من الدعاة للصل بهذه الآلاف الموزلة من



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الجمهورية

التاريخ :

١٣ يوليو ١٩٨٩

المساجد بدلاً من تركها للوُجوع
في برائن الجماعات الدينية
المتطرفة ؟

● أجاب : أما أن الإيزر قادر فهو
قادر ويخرج الألفا مؤلفة كل عام .. لكن
المسألة أن العدد الأكبر من هؤلاء
الخريجين يفر من العمل في المساجد
ويفضل أن يعمل كاتباً في مصلحة
حكومية عن أن يعمل إماماً في مسجد .

■ سألنا : لماذا ؟

● أجاب : لأنه لا يريد أن يتحمل
حياء الإمامة والخطبة ويريد أن يعيش
حياة معينة . وإنه كان وزارة تقوى
عاملة تسعين ٢٠٠٠ خرج في الأوقاف
لا يذهب منهم سوى ٤٠٠ في أكثر تقدير
والباقون يهربون إلى أعمال أخرى ولعل
السبب الثاني لذلك أن الإمامة تحتاج إلى
هواية وشخصية معينة . وإذا لم يتوفر
الحب لهذه المهنة لا يستطيع الشخص
أن يؤديها على الوجه الأكمل .

جماعات التطرف

□ سألنا : ألم يصب هذا التطرف
... المجال اسم الأفكار المتطرفة ؟

وما هي تجربتك مع هذه الجماعات
من واقع مقابلاتك مع أعضائها ؟

● أجاب : نذهب مع وزير الأوقاف
إلى المحافظات بقصد واحد ، هو خدمة
ديننا ووطننا وتصحيح المفاهيم التي
اشتعلت في عقول كثير من الناس

استطيع أن أقول بكل إخلاص أننا نجحنا
بنسبة ٧٥٪ في تصحيح الانحراف
الفاطنة .

□ سألنا : ألا يمثل استقلال دار
الإفتاء شرطاً لمصانة الفتوى ؟
والأ يكون انتخاب المفتي من هيئة
كبار العلماء - وليس تعيينه من
جانب الحكومة - دعاية لهذا
الاستقلال ؟

● أجاب : المسألة ليست فتوى
تصدر عن أشخاص . فالمسألة بالأحرى
مسألة عقيدة وضمير ومراقبة . وتكره
عن التناقض وبعد عن الشهوات وإمام
لكلمة الحق . فإذا ما وجد الشخص
الذي تتوفر فيه هذه الصفات فلا بأس أن
يكون معينا من قبل الحاكم أو منتخباً .

□ سألنا : وما قول فضيلتك في
الفتاوى الأخرى التي ذهبت إلى
كثير أعلام الفكر والثقافة من
أساتذتنا الدكتور طه حسين والشيوخ
على عبد الرزاق ؟

● أجاب : لا أذكر أن هناك من كفر
هؤلاء . كل ما أعرفه أنهم ناقشوا في
أمور معينة ، هي أمور علمية أو فقهية
وعصوماً فإنه لا يجوز بأي حال من
الأحوال تكفير أحد إلا إذا كان الشخص
الذي حكم عليه بذلك قد أصر - علانية
إمراً معلوماً وباتناً بالضرورة .

□ سألنا : عظيم عرض عليك
لقد كنت تتركزت أغيت بعدم وجود
هذه الشريعة في الإسلام . وكان
هذا بعد العمل بقانون تتركزت
أربعين سنة متواصلة . هل مهمة
فضيلتك ألا تنفي إلا فيما تسأل فيه
أم أن مهمتك البحث عن
القوانين المخالفة للشريعة دون
التنظر سائل ؟ ومن المسؤول عن
استمرار هذا القانون لمدة أربعين
سنة ؟

● أجاب : أود أن أوضح أن قانون
التركات لم يعرض علينا . وأما في
الصفحة أن هناك نواحي تتضمن شريعة
على التركات . عندما يضاهوا وجدنا أن
الدولة تأخذ بعض أموال المتوفى عندما
يذهب إلى رحمة الله . وعندما تكلم
الناس في هذه المسألة وجدنا من واجهنا
كثيراً هذه الحقيقة فأصدرنا بياناً
وخلصنا أن الشخص إذا تولى بربه
وليس للدولة في ذمته أية ديون لا يصح
للدولة أن تأخذ شيئاً من أمواله .

□ سألنا : لكن هل دور الإفتاء
أن توضح حين تسأل لفظ أم أن
المبادرة مطلوبة ؟

● أجاب : وظيفة دار الإفتاء أن
تتفقد وتبحث عما هو خطأ . لكن دار
الإفتاء ليست معصومة من الخطأ



المصدر: الأهرام الإقصادي

التاريخ: ١٧ يوليو ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رسالة من تونس



أورد الدكتور البيلوي في مقاله عن حقائق الاقتصاد الخاص رسالة الربا عدة حجج . كما يراها ، فربما للقدرة التي تدفع مقابل ايداع النقود ، وأبدا بتخصيص أهم ما تضمنته هذه الحجج من مبررات ، ثم أبدي ملاحظاتي حولها :

حزق بن

الفرج والفائدة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ يوليو ١٩٨٩

المصدر: الأهرام الإقتصادي



بين ذلك أن النقود قدوما كانت سلمة ولم تكن نقودا انتدبية ودية كما هي الحال في عملة المال وأن مسالة شعور الريا قد تولدت خلال

مرحلة النقود السلعية المتزايدة في المجتمع في ذلك الحين سواء كانت معدنية رابريتا الذهب والفضة أو سلعا ذات استخدام شائع مثل للنفط والسياسي الزراعية ، والنقطة الاساسية في هذه الحالة أن النقود كان لها في ذاتها قيمة سلمية ناتجة من كونها معدن نفيسه لكل ذلك جمع الريا فيها أما بالنسبة للنقود المعاصرة فمن صلات ودية لقيمة لها في ذاتها ومن الخطأ فليس هذه على تلك

■ أن النقود الورقية تقل قيمتها مع ارتفاع الاسعار نتيجة التضخم ، وأن سعر الفائدة يخفض هذا التضخم حيث لايجوز أن يطام صاحب المال الدائن ويسجل فائلا ،

■ ما هو المقصود به المال دين زيادة أو نقصان ؟ وما المقصود بقيمة النقود هنا ، هل هي القيمة الاسمية وليس عدد الوحدات النقدية المكتوبة على الورقة النقدية ؟ لم هي القيمة الحقيقية التي تغير من قيمتها

الحرثية ؟ ■ تميز الوقت الذي نزل فيه الريا المصم قدوما بالاستقرار والرتابة وصم التغيير ولكن الاقراض لغرض الاستهلاك لذلك كان يتغير الاقراض ، وبما لهذا الغرض ، عملا غير اخلاقي ، أما مع تكون الزمن

وارتباط الاستثمار بفترة الصنعية فلهذا لابد من

الثالثة الربوية الاختيار بين القروض المتعددة الاستثمارات المختلفة حسب الزمن ، وله لاد أن يوجد ضمن القرن يمكن القرض الزمن والثالثة هي هذا الخيار ، فهو ، أداة نقدية لاغنى عنها في أي اقتصاد معاصر يواجه مشاكل الاستثمار والنمو ،

■ أن النقود تقتصر على المقترض من أن القرض أو صاحب المال الذي يحصل على الفائدة يتحمل جزءا كبيرا من المخاطر حيث يتحمل مخاطر الدين نفسه إذا انقضى أو أفسر .

ذلك باعتبار هي خلاصة السجج التي سألها الاستثمار البشري كمبررات لقيمة الفائدة كما وجدت في مثله .

■ انظر في البداية اعتبارات الدكتور البيلاروف في مقدمة مقاله بعدم معرفتك بالحكم النقدية الإسلامية في مسألة الريا وبهذه من سعة الطماء .

أما أنا فقد تيسر لي الإحاطة بلم الاقتصاد المعاصر من خلال دراساتى الاقتصادية للاقتصاد السياسي في كلية الحقوق وسأرى العمل في منطقة التنمية الصناعية للدول العربية وحاليا العمل بالأمانة العامة للحدود الاقتصادية للجامعة العربية

هذا فضلا عن دراساتى لحكام الريا في العربية الإسلامية من خلال أبحاثى العلمية وكثيرا في جامعة الزيتونية حول استثمار رأس المال في الربوية الإسلامية

سنتناول خلال التبرع الأخير من هذا العلم أن شاء الله .

قد ذكرت هذه الإحاطة بأن ردى سيكون جاسما بين

السيد على عبدالمعز

مدير أول - الإدارة الاقتصادية
جامعة الدول العربية

الاقتصاد المعاصر من جهة وإحكام الشريعة الإسلامية الملاحضات حول حجج الدكتور البيلاروف

■ بغضينة يا دوة حول اختلاف طبيعة النقود الورقية عن النقود السلعية لورد بشأن هذه الحقبة مع بل

■ أن الاختلاف في طبيعة النقود الورقية من أهمها ، فسرنا عائلت النقود سلمية كعالمين والغلبة ، أو التعميم كالأولان للتعميم فالحق لنقل

معلمها واحدة لقد حدد الاقتصاديون المعاصرون وتختلف النقود الإسلامية في ثلاث هي :
Exchange
Medium or Measure of Value

■ النقود كعقيل للقيم
■ النقود كوسموع للقيمة
■ النقود كعقيل للقيم

ولا يتسع المقام هنا لتكر تفاصيل تكون نشأة النقود من النقابة إلى النقود المعدنية ، إلى النقود الورقية المعاصرة فالهم أن مهام النقود واحدة لا يتغير

طبيعتها ، ولربما يتفق بانطوق الربوية الأخير ما أن أن الزيادة المبركة عند إصدارها النقود الورقية كانت في كل قاعدة الذهب تنساق بنسبة فضاء لدمى لها بنسبة



المصدر: الأهرام الإقتصادية

التاريخ: ٧ يوليو ١٩٨٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

١٠٠٪ يطوّر الحرب المالية والكساد الذي صاحبه ونقص كمية الذهب فقد خرجت الدول من قاعدة الذهب وإن كانت مازالت تحتفظ بنسبة غطاء لاحتياطها النقدية من الذهب أو من العملات النقدية ذات التحويل الدولي كالدولار الذي أصبح عمله احتياطية دولية منذ انطلاقية بريتون وودز عام ١٩٤٥.

ومع تطور الظروف الاقتصادية وعجز الحكومات عن تحويل أوضاعها النقدية إلى ذهب فقد اعتمدت الحكومات البنوك المركزية من التشغيل الذهبي والذهب الأفراد قانوناً يقبل هذه الأوراق ولقاء للكتابات، ومن هنا أصبحت هذه الأوراق نقداً في حد ذاتها تستند لقرتها من قوة القانون وقلة الأفراد فيها، وهكذا فلم يعد فارق في مهم للنفوذ الورقية أو المعدنية فأصبح بإمكان المحتل للنفوذ الورقية أن يمتلك كافة السلع التي يرغب في اقتنائها بما في ذلك الذهب، والفضة، كما تلعب الحكومات بسكة جنيه أو دينار معدني يمكن حمله من نفس القوة الشرائية للجنيه أو الدينار الورقي. والخلاصة أن النقود هي ما تتعامل به الأمة ونقودها الدولة.

وبما يبدو ذكره هنا أن أحد كبار مفكرى الإسلام وهو حجة الإسلام الغزالي قد أوضح طبيعة مهمة النقود - وقد كانت في عصره، الذهب والفضة وهي نفس المهام التي لأوراق النقدية التي حدها رجال الاقتصاد المعاصر فيقول: (من نعم الله تعالى خلق الدرهم والدنانير وهما قطع من الذهب والفضة حرجان لا ينفصلان في اعتبارهما... ويحول... خلق الله تعالى الدنانير والدرهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بها... ويحول أيضا ونسبتها إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكها فملكه كله كل شيء... ومن كثرهما فقد اتخذهما مقصوداً على خلاف وضع الحكمة... الغزالي أحياء علوم الدين الجزء الرابع صفحة ٩١).

هكذا حدد الإمام الغزالي الغزالي طبيعة وظيفة النقود، وهو بذلك يكون قد سبق رجال الاقتصاد المعاصر لتعديد هذه الطبيعة، كما استلكن أن يكون المال سلطة يتاجر به عن طريق استثماره بالفائدة كما هو سائر حالياً لأن ذلك يخرج عن طبيعة وظيفة النقود.

وبالنسبة لما ورد من انخفاض قيمة النقود الورقية نتيجة التضخم وأن نسبة الفائدة تعوض هذا النقص فلا يظل المداين

أورد بشأن هذه المسألة ما يلي:
● أن التضخم المشكوكه تساهم الفائدة بنسبة كبيرة في حذوه وبما أن ذلك أن يقع سعر الفائدة يجعل رجال الأعمال يجمعون عن إنشاء المشروعات من جهة كما يوجه الأموال لاستثمارها من طريق الفائدة ونتيجة ذلك قلة الإنتاج وزيادة مرض النقود وهذا هو التضخم

الفائدة هنا هي الداء فلا تصبح دواء والدواء في نظر الإسلام هو استثمار الأموال في مشروعات انتاجية توفر الشياخ حاجات المجتمع فتتقضى على التضخم وبطالة والكساد السيئ حالياً في معظم الاقتصادات الدول النامية هذا ما توصل اليه رجال الاقتصاد المعاصر ويكفي أن تشير هنا إلى بعضهم: فالالاقتصادى يرجع مختلط في كتابة الدورات الاقتصادية وأسبابها يرجع أسباب الكساد وبطالة إلى توسع المنتجين في أعمالهم

ومن تقدير لقوة السوق الشرائية فتكثر المضاربات وتنتقل الأسعار وبقوة تنخفض الأثمان لظنة الاستهلاك وتختلف البنوك عن منح القروض فيلج الإنتاج ويبدأ عدد العاملين ويسود الكساد والرباح أن ارتفاع الأسعار يأتي نتيجة لأن الفائدة تدخل في تكاليف الإنتاج وفي الفائدة لطيفة الإغنياء يحصلها المستهلك في النهاية.

أما الاقتصادى الشهير كزفد فقد نشر نظرية الفريد مارشال من أن الفائدة هي الوسيلة المثلى لتعبئة الاستثمار اللازمة لتكوين رأس المال، وقد ذكر في كتابه الشهير (النظرية العامة للمال والفائدة والنقد) أن الاستثمار ليست في حاجة إلى تضخم في شكل فائدة وأن الفريد ينحصر لأسباب عديدة لا تدخل الفائدة ضمنها كما أثبت أن الأسعار والاستثمار متعادلان وأن هذا التعامل يتطابق عن طريق التغيرات في مستوى الدخل الناشئة من الاستثمار ويعبرها أخرى أن حجم الاستثمار يتوافق على حجم الاستثمار وبالتالي فإن ارتفاع سعر الفائدة يقلل من حجم الاستثمار مما يضر بالصناعة والتجارة بوجه عام وهو ما يؤدي إلى النهاية إلى انخفاض مستوى الدخل الكلى وحال الناس بأن يكسبوا النقود عن طريق المخوض الانتاجى وأن إلغاء الفائدة يؤدي إلى إزالة كثير من عيوب الرأسمالية. وأخيراً نشير إلى ما ذكره الاقتصادى الأمريكى كرايوت في كتابه «الوجيز في النقد» إذ يقول «أن حدوث انخفاض تدريجى غير محسوس في قيمة النقود شيء ضرورى لتكوين العالم من أن يتخلص من قيد الربا التي فرضها على نفسه، فهذه شهادة علماء الغرب على نظامهم الرأسمالى والفائدة. أما ما ورد حول تساؤل الدكتور البيلاوى ما المقصود بره المثل دين زيادة أو نقصان؟ وهل المقصود عدد الوحدات النقدية التي يمكنها الاسمية أم القيمة الحقيقية للنقود وهو قوتها الشرائية؟ والذي على ذلك يدعي أن الحديث عن تغيير قيمة النقود في منظور الفكر الإسلامى وتساؤل الدكتور البيلاوى هذا هام ويتبع أهمية هذا التساؤل من ملاحظة كثرة التقلبات في أسعار صرف قيمة العملات كما هو مشاهد في وقتنا الحاضر، فما هو موقف الشريعة الإسلامية من ذلك؟

بالرجوع إلى مصادر الفقه الإسلامى نجد أن الفقهاء قد ميزوا بين النقود الحقيقية (المخلفة) (الدينار الذهبي والدرهم الفضي) وبين النقود الأخرى التي تتخذ من المعادن غير الذهب والفضة والتي يطلق عليها (الفلوس) والتي يمكن أن يلحق بها النقود الورقية المداينة في عصرنا الحالى.



المصدر: الأهرام الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ يوليو ١٩٨٩

على ذلك: ان هذا صنف لكتاب الله وسنن نبيه في النبي عن اكل المال الباطل وأنه ظاهر البطلان وبناء على هذا فيكون للصراف الاسلامي في حالة الإفتراس أو الاجارة لمدة طويلة ان تضمن الاتفاق مع الدين أو المقرض دفع فرق انقراض قيمة العملة عند الوفاء اذا انخفضت مما كانت عليه عند بدء التعاقد.

وذلك مايتفق مع اعتبار القيمة الحقيقية الجارية للتقديروا مايطبق عليه القوة الشرائية للتقديروا وهو مايطبق العدالة للطرفين في معاملةهما ومايؤدي الى تعادل الادخار والاستثمار الذي قلل به كنز.

ورأي فقهاء الاسلام باعتبار قيمة التقديروا لاعددها من شأن ذلك القضاء على حالات التضخم والانتكماش التي يساهم في حدوثها تقلبات قيمة النقود ولما يؤدي اليه ذلك من مضاعفة قيمة الدين واعيكه وزيادة عجز ميزان المدفوعات كما هو متشاهد وملحوس في واقعنا المعاصر.

■ اما عن القول ان القرض قديما كان لغرض الاستهلاك لذلك فهو ربا محرم بينما حاليا يعتبر القرض للاستثمار وان الفائدة تعتبر ثمنًا للزمن التضخمي.

فأبدي بشأن ذلك مايلي:

ان القرض قديما كان كما هو حاليا يستعمل الغرضين الاستهلاك الشخصي والإنتاج أو التجارة، لقد كانت قروض قبل الاسلام تفرس بالفائدة لاستعمالها في تجارتها الى الشام وال اليمن وقد ورد في القرآن الكريم اشارة الى ذلك في سورة قريش (١) لايلاف قريش إيلالهم رحلة الشتاء والصيف (٢) ويصني ذلك ان القروض قديما لم تكن مقصودة على الاغراض الاستهلاكية اما القول بان الفائدة هي بمثابة ثمن للزمن وليست كذلك للنقود، فالرد على ذلك ان (الزمن) ليس خدمة ولا عمل ولا رأس مال قابل للتبيع ولا عامل إنتاج في حد ذاته ذلك ان الضرر الناتج في العملية الانتاجية هو (العمل) الذي يتم خلال الزمن فاستغلال الزمن على وجه مختلف عن الزمن نفسه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن استغلال الزمن في العملية الانتاجية قد لايتعلق دوما بالضرورة فقد تشنى المنشأة الصناعية بخسارة وهنا يتحقق ظم للمقرض ورغم المقرض دون اي مقابل

واخيرا يرى الاستاذ الدكتور البهلاوي ان الفائدة تجد مبررا لها عن طريق عنصر المخاطرة ذلك ان المقرض أو صاحب المال الذي يحصل على الفائدة يتحمل مخاطر الخسار اذا انقلب أو افسر. الرد على هذه الحجة في عدة اوجه.

بالنسبة للنوع الاول، وهو التقديروا الحقيقية أو السلمية والتي تتكون من معدني الذهب والفضة فينتسج من كلام ابن عابدين وهو من متشركي لفقهاء الاحناف ان الثمن اذا كان معينا كالذهب الحقيقي فلا يجب الا عده سواء غلا أو رخص، اما اذا لم يكن معينا بنوع محدد من الذهب وكانت هناك انواع من

النقود الذهبية والفضية رائجة في السوق ولكنها مختلفة القيمة سواءا لاختلاف عيار الذهب أو وزنه فللراجب في هذه الحالة هو القيمة، قيمة الثمن من اي نوع وقت العقد (ابن عابدين - ه المشتاق الجزء الرابع صفحة ١٧٢ - ١٧٣) وبخلاصة ذلك انه تم الاستيفاء بالعدد بالنسبة للتقديروا الذهبية والفضية الفاصلة (السلمية) دفع اكثراها منها يعتبر ربا.

وقد ورد في الحديث الشريف ما رواه البخاري عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تفسروا بفضا على بعض ولا تبيعوا البوق بالبوق الا مثلا بمثل، ولا تفسروا بعضا على بعض ولا تبيعوا غائبا بناجز.

والبوق هنا مقصود به الفضة ولا تفسروا بمعنى لا تزيروا وهذا يرد على النقط الاول من التساؤل وهو معنى به المال.

ونأتي الآن لرد على التساؤل في النقط الثاني حول القيمة الاسمية والقيمة الشرائية للنقود وهو ما يتعلق بالنوع الثاني من النقود والتي تشكل فيها النقود الورقية.

وهنا نجد للاصناف اربعين في الموضوع: فالامام ابي حنيفة يرى انه يجب الوفاء بمثل ما وقع عليه العقد عدا، اما الامام ابي يوسف وهو احد الصاحبين للامام ابي حنيفة ويصاحب كتاب الفراج فيرى انه يجب قيمة النقود في تاريخ التعاقد، فيذكر ابن عابدين في مجموعة رسائله (رسالة تنبيه القروا على مسائل القروا) نص قول ابي يوسف: «عليه قيمتها من الدارم يوم البيع والقبض» ومقصود يوم البيع ه حالة كون العملية بيعا ومقصود يوم القبض ه حالة كون العملية قرضا ويقول ابن عابدين: ان كتب محتاشه المحتصين قد اشدوا في فتاواهم على قول ابي يوسف وعليه المحصول.

وهذا الرأي باعتبار قيمة النقود لاعدادها لم ينفرد به المذهب الحنفي وإنما هو ايضا رأى المذهب المالكي إذ يرى الامام مالك رحمه الله ان الواجب رد القرض بثلثه دين زيادة أو نقصان وهو مايتفق مع القول ورد القيمة قدر ما هو في المدة الكبرى عند الامام مالك هو سؤال: لو القرض رجل مائة درهم يزيد به مائة سنة وجاء المقرض في نهاية السنة بمائة درهم محمية فهل يقبضها أم يرفضها فرد بان للمقرض الا يقبلها الا بزيادة لان حله الا يأخذ الا بمثل الذي له (د. مختار التليبي فتاوى ابن رشد الجزء الاول صفحة ٣٥٥ - ٣٥٦) قال في هذا الاتجاه ما ورد في الفتاوى رقم (١١٠) من فتاوى ابن رشد حول ما يجب الوفاء به في الدين والمعاملات في حالة تكبير العملة بعمله أخرى وان بعض الفقهاء يرون انه لا يجب على الدين الا السكة المتأخرة (أي العملة الجديدة) بجملة ان السلطان قد اجلل النوع القديم من العملة ؟ فقال رد



النشر والخدعات الصحفية والمعلومات

● أن الضمائم الشخصية أو العينية هي الضمائم المنسوبة لمواجهة المخاطر وليست الفائدة ذلك أن الخطر هو امر احتمالي ليس سلمة تؤخذ اجراءه .
● من جهة أخرى هل يمكن اعتبار الفائدة تعويضاً عن الضرر؟
والجواب بقلبي لأنه المقرض لم يقع عليه ضرر حتى يستحق عليه التعويض ، ذلك لأن المال الذي اقرضه كان فاضلاً عن حاجته وما كان يستعمله بنفسه والا لما اودعه للمقرض .
● كما أن الفائدة لا يمكن اعتبارها اجرة لأن الاجرة تكون للأشياء التي يبذل فيها جهد ومال لإنجازها وتعهدا بالأصلاح للمنتشر وهي عرفة للثقف أو نقص قيمتها على من الإلزام بالاستعمال مثل ذلك البيت ، السيارة الأثاث .. الخ .

واختمت الدكتور البيلاوي مقالته بالإشارة الى مبدأ المصالح الواردة في الفقه الاسلامي ، وأن احتياجات الاقتصاد الحديث تتطلب توفير كافة الظروف المناسبة لاحتياجات المحدثين والمستثمرين وأن نظام اقتصادي لايراعي ذلك فإنه يحرم نفسه من الفرص الطيبة للاستثمار والنمو .

والرد على ذلك بما يلي :
اولاً - المصلحة المرسلة أو المطلقة في اصطلاح رجال اصول الفقه هي المصلحة التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها . ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو لغائها ومثالها المصلحة التي شرع لاجلها الصعبة ضرب النقود ، أو ابقاء الارض الزراعية التي تقصمها في ايدي أهلها ويضع الخراج عليها ويقاس عليها كل مصلحة من المصالح التي تقتضيها الضرورات والحاجات أو التسهيلات ولم تشرع احكام لها (عيد الوهاب خلاف علم اصول الفقه صفحة ٨٤ - ٨٧ - رد . مصطفى الشن ، اثر الاختلاف في قواعد الاصولية في اختلاف الفقهاء صفحة ٥٤٤)

ومن هنا يتضح ان تشريع الاحكام الشرعية الاسلامية لمقاصد به الا تحقيق مصالح الناس اى جلب نفع لهم او دفع ضرر وزرع حرج عنهم وحتى لا تكون المصلحة المرسلة باباً لتشريع بالهوى والتشهي فقد اشترط الفقهاء لاعتبار المصلحة المرسلة ثلاثة شروط هي :

المصدر : الذميرم الاقتصادي

التاريخ : ١٧ ايلول ١٩٨٩

● ان تكون مصلحة حقيقية ، وليست وهمية والراد بذلك ان الاخذ بهذه المصلحة يجلب نفعاً او يدفع ضرراً .
● ان تكون مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية والراد بذلك ان تشريع هذه المصلحة يجلب نفعاً لكثير عدد من الناس او يدفع ضرراً عنهم
وليست للمصلحة فرد خاص كالمالك - او الرئيس بصرف النظر عن جمهور الناس ومصالحهم .
● الا يعترض التشريع لهذه المصلحة حكماً او مبدأ بالخص او بالاجماع .
لأننا من استعراض هذه الشروط نجد ان تشريع الفائدة لا تتحقق فيه هذه الشروط

كلها ولا اى واحد منها .

وبين ذلك :

● انها تشقق نساً صريحاً بتحريم الربا

وهو قوله تعالى في سورة البقرة (الذين يظنون انهم لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك ينهم فلو انما البيوع على الربا واصل الله البيوع وحرّم الربا) (الآية ٨٥ البقرة)

ويقول تعالى في الآية ٨٩ من زلزال الصورة (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تقفوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس امواكم لاتظلمون ولا تظلمون) وقد جاء في تفسير الطبري لهذه الآية ان العرب في الجاهلية كان يقول المدين للمدين (زد في الاجل وازيدك في مالك) ولما جاء الاسلام قيل للمتاملين بالربا ان هذا ربا لايجل فيقرضون سواء زدنا في اول البيوع او عند الوفاء بالمال فكذبهم القرآن في قولهم ان اذل الله الارباح في التجارة وهي الناتجة عن البيع والشراء لما فيه من بذل جهد وعمل وجرم الربا وهي الزيادة التي ياخذها المقرض مقابل الاجل في تأخير الدين فليست الزائدتان التي احدهما من وجه البيع والاخرى التي من وجه تأخير المال وزيادة الاجل سواء فالاول حلال والاخرى حرام (انظر احكام القرآن الجزء ٥ ص ٣٦٠)

● كما ان الفائدة الربوية لا تحقق مصلحة عامة فهي في واقع الامر تحقق مصلحة خاصة لفئة لا للجمع وهي الفئة المستغنية عن مالها والتي توجهه للافراض للاستفادة بالفائدة وقد



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ يوليو ١٩٨٩

سبق مقالته رجال الاقتصاد الرأسماليين
انفسهم عن اضرار الفائدة لما لمسوه في
التطبيق العملي .
وأختم كلمتي بأهمية المخدرات وريوس
الاموال للتنمية ولكن ليس عن طريق
استغلالها عن طريق الفائدة أو المضاربات في
البورصات العالمية ولكن عن طريق استثمارها
في مشروعات انتاجية تشبع حاجات المجتمع
الاساسية وليست الحاجات الترفيفية أو
الكمالية وتضع الشريعة الاسلامية الحلول
العملية لذلك عن طريق اقامة شركات مثل
المضاربة وهي شركات تقوم على مساهمة المال
مع العمل واقتسام الارباح وبذلك يتحقق
الانتاج وتحقق الرفاهية في المجتمع بطريقة
عادلة بدون شعور بالخذل من طبقة على طبقة ،
فالاسلام يدعو الى العمل ويمجده حتى يصل
الى مرتبة العبادة ويحارب الكسب دون بذل
مجهود ، كما يحارب الظلم والفسق والاستغلال
الاحتكاري .



المصدر: **الذئور**

التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فتاوى تحريم فوائد البنوك

مما نشر من ثلاثة أرباع قرن صدرت فتوى فضيلة
الشيخ بكرى الصديق في تحريم فوائد البنوك ، ويفهم منها
تحريم فوائد القرض الائتماني ، حيث جاء في الفتوى :
« ... وأما الأخذ من دراهم البنك على سبيل التجارة
بالمفاض كما هو المعتاد الآن فلا شك أنه من باب الربا المحرم
إجماعاً » .

ولو أن الشيخ - رحمه الله - أفتى بالحل لا بالحرمة لما
أظن فتواه تغفل هذا الإغفل .
والأعجب من هذا أن تغفل فتاوى عالم ثبت جليل يعرفه
الجميع ، تولى مشيخة الأزهر مرتين قبيل الشيخ شلتوت ،
وتولى الإفتاء عشرين عاماً ، وله آلاف الفتاوى الدقيقة
العميقة ، ذلكم هو الشيخ عبدالمجيد سليم .
هذا الشيخ الجليل - رحمه الله وجزاه خيراً - له أكثر من
فتوى في تحريم فوائد القرض بصوره المختلفة : كالسندات
الحكومية ، وودائع المصارف ، وأثبت هذا إحدى هذه
الفتاوى التي لم يكتف فيها بذكر التحريم ، وإنما دعا إلى
التمسك بالطرق المشروعة للاستثمار .



الشيخ في كتاب ، وقد التحريم في كتاب آخر .

البنك تاجر الديون المراهي

ومن يعرف وظيفة البنوك ، ومعاملاتها ، يدرك هذه الحقيقة . فقد عرف أحد أساتذة الاقتصاد البنك بقوله : « يمكن تعريف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب ، أو لأجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف . »

وتحدث استاذ آخر عن أعمال البنوك فقال :

« يمكن تلخيص أعمال البنوك التجارية في عبارة واحدة ، هي : التعامل في الائتمان أو الإيجار في الدين » .

(يمكن تلخيص أعمال البنوك التجارية في عبارة واحدة ، هي : التعامل في الائتمان أو الإيجار في الدين » .

(التعريف الأول للدكتور اسماعيل محمد هاشم : في كتابه مذكرة في النقود والبنوك ص ٤٣ . والأساتذة الأخرى هو الدكتور محمد زكي شلعي - نشر كتابه : مقدمات في النقود والبنوك ص ١٩٧) .

فتاوى المجامع والمؤتمرات العلمية

لعل الخلاف كان يمكن أن يقلل قبل أن تتضح أعمال البنوك ، وأما أن تعرض هذه الأعمال على المجامع العلمية ، والمؤتمرات العلمية ، لكن الخلاف قد حسم ، ولم يعد هناك رأى فردى له قيمة ، ويكون حجة للسلم عند الله تعالى ، بعد الفتاوى الجماعية لهذه المجامع والمؤتمرات ومن أهم هذه الفتاوى ما صدر عن المؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية في الحرم سنة ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) حيث أجمع كبار العلماء الذين يمثلون خمسا وثلاثين دولة

في كتاب الفتى الشيخ شلتوت بتحريم فوائد المصارف ، وصنديق التوفير ، والسندات الحكومية ، ونحوها وفي كتاب آخر الفتى بتحريم فوائد السندات الحكومية وبطلان فوائد دفتر توفير البريد .

وأي دارس لهذه المعاملات ، علم بها ، يدرك الاتساق في فتاوى التحريم في أحد الكتبيين ، والتناقض بين الفتويين في الكتاب الآخر ، فلا فرق بين فوائد السندات الحكومية وفوائد دفتر التوفير ، ولا بين هذا وبين فوائد البنوك ، كما يوجد تعارض بين فتوى دفتر التوفير .

والمنهج العلمي لبيان رأى الشيخ شلتوت يقتضي ذكر هذه الفتاوى المتسقة والمتناقضة ، وإثبات حرم فوائد البنوك الربوية ، والسندات الحكومية ، وليس له رأى آخر فيها . أما فوائد دفتر التوفير له رأيان متعارضان ويبحث عن سبب هذا التعارض .

وحدثني فضيلة الشيخ سيد سابق بأن الشيخ شلتوت ألهم أن إدارة البريد تستعمل المال ، وتأخذ جزءا من الأرباح وتعطي المودعين جزءا منها . ثم يضيف فضيلة الشيخ سيد بأنه سأل الدكتور عيسى عبيد رحمه الله فاجابه بأن هيئة البريد لا تستثمر وإنما تودع بمخازن في البنوك الربوية ، وتأخذ جزءا من الفائدة . وتعطى المودعين الباقي

وبهذا يتضح سبب وقوع الشيخ شلتوت في التناقض ، فلما أنه حرم فوائد دفتر البريد ، فالهم هذا الهم الخاطيء فاعنى بالحل ، أو العكس . ولكن المجتريين على الفتيا لا يذكرون إلا فتوى التحليل دون إشارة إلى الفتاوى الأخرى ، ولم يكتفوا بهذا بل استدلوا بها على حل فوائد البنوك التي حرمها الشيخ شلتوت نفسه ولم يحلها ، كما استدلوا بتوى التحليل على حل فوائد شهادات الاستثمار ، وهي لا تختلف بئذنا عن فوائد السندات الحرة التي حرمها

سئل رحمه الله هذا السؤال : تأسست في مدينة عمان جمعية (جمعية الثقافة الإسلامية) بغيتها إنشاء جامع لتدريس العلوم العربية والشريعة ، وقد جمعت مبلغا من المال أودعته في أحد البنوك المحلية ، ولما لم يتيسر لها البدء في العمل حتى الآن ، وكانت أموالها محطلة بلا فائدة ، وكان من الممكن الحصول على فائدة من المصرف الموجودة به الأموال ، بحيث يتم هذا المال إلى أن يتيسر إنفاقه في سبيله ، لذلك رأت الجمعية أن تسترشد رأى مساحكم مستعلمة عما إذا كان يجوز لها تنمية المال المذكور بالصورة المذكورة ، أسوة بأموال الأيتام التي تنمو بمعرفة الموقوف المخصص لدى المحكمة الشرعية ، فأجاب بقوله :

اطلعت على هذا السؤال ، وتفيد : بأن استعمال المال بالصورة المذكورة غير جائز ، لأنه من قبيل الربا المحرم شرعا ، كما لا يجوز استعمال أموال الأيتام بالطريق المذكور . هذا وإن فيما شرعه الله تعالى من الطرق لاستثمار المال لتساعا لاستثمار هذا المال : كدفعة من يستعمله بطريق المضاربة الجائزة شرعا ، أو شراء ما يستغل من الأعيان إلى أن يحين الوقت لاستعماله فيما جمع من أجله يباع حينئذ وبهذا علم الجواب .

والله اعلم

هذه من الفتاوى التي اختلفت لأنها حرمت الفوائد ، أما فتاوى المجتريين والحقين فلها تدفع دعما للنشر والظهور .

تناقض الفتوى

والأعجب من هذا ما رأيته في حديثنا السابق من الكتاب الصراع على الأمانة الأعلام . واضرب مثلا آخر هذا بين منهج المجتريين على الفتيا ، والحقين لما حرم الله عز وجل ، وهو موقعهم من فتاوى الشيخ شلتوت شيخ الجامع الأزهر - رحمه الله



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٨٩

المصدر: نور

اسلامية على ما يأتي .

الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي . لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها فاطمة في تحريم التوقيع وكثير الربا قبله حرام .

الخصائص ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الأرباح نظير فائدة ، كلها من المعاملات الربوية ، وهي محرمة . (انظر مطبوعات الأثر - المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية من ٤٠١ - ٤٠٢)

والى جانب هذه الفتوى انتهى المؤتمر إلى التوصية التالية ، لما كان للنظام المصرفي أثر واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر ، ولما كان الإسلام حرصا على الاحتفاظ بالنظير من كل مستحدث مع اتقاء إضراره وتلفه ، فإن مجمع البحوث الإسلامية بصدد درس بديل إسلامي للنظام المصرفي الحالي ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد ، إلى أن يقدموا إليه بمقترحاتهم في هذا الصدد .

ولقد كان هذا المؤتمر ميمنا ، حيث حسم الأمر من الناحية النظرية بعد أن اضطربت الآراء وتباينت ، وفيه اتى ضرورة التفسير من الناحية العملية .

وفي المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية ظهرت الدعوة إلى إنشاء المصارف الإسلامية ، وتقدمت كل من مصر وباكستان بمشروع في هذا الصدد ، ثم انضمت بكتلة التنمية الإسلامية سنة ١٩٧٥ ، واشترك فيه ست وعشرون دولة إسلامية . بلغت حاليا أربعة وأربعين ، ومن قبله بشهور ظهر بنك دبي الإسلامي ، فظهر التطبيق العملي لدعوة مجمع البحوث ، وأثبت البديل الإسلامي إمكان قيام بنوك بدون تعامل بالفوائد الربوية . وبذلك حسم الجدلان : النظري والعملي معا .

بعد أن عرضت عليه بحوث مختلفة في التعامل المصرفي المعاصر . وبعد الدال فيما قدم ومناقشته مناقشة مركزة أبرزت الآثار السنية لهذا التعامل على النظام الاقتصادي الوطني ، وعلى استقراره خاصة في دول العالم الثالث

وبعد التامل فيما جره هذا النظام من خراب نتيجة أضراره عما جاء في كتاب الله من تحريم الربا جزئيا وتكليا تحريما واضحا بدعوه إلى التوبة منه ، وإلى الانفصال على استعادة رؤوس أموال القروض ممن زيادة ولا نقصان كل أو كثر . وما جاء من تهديد بهرب مدعوه من الله ورسوله للمرابين .

أولا : أن كل زيادة (أو فائدة) على الدين الذي حل أجله رمز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله ، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد : فلتان الصورتان ربا محرم شرعا .

ثانيا : أن البديل الذي يضمن السهولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام في التعامل ولما للأحكام الشرعية - واسمها ما صدر عن هيئات الفتوى المعنية بالنظر في جميع أحوال التعامل التي تصاحب المصارف الإسلامية في الواقع العملي .

ثالثا : قرر المجمع التأكيد على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع المصارف الإسلامية الفاضلة . والتشجيع لئلا يمتدح إلى كل بلد أساليب نظمية حاجية المسلمين كيلا يعيش المسلم في تناقض بين واقعهم ومقتضيات عقيدته .

قرار مجمع رابطة العالم الإسلامي

(ما بعد : فلان مجلس المجمع العلمي الإسلامي في دورته التسعة

وفي سنة ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) عقد المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، وحضره الكثرة الكاثرة من الفقهاء الشرعية ، وعلماء الاقتصاد ، والفقهاء ، وغيرهم . ولم يشر أي خلاف حول اعتبار فوائد البنوك غير الإسلامية من الربا المحرم . كلهم اجمعوا على أن هذه الفوائد من الربا الذي حرره الإسلام . ثم كانت الخطوة الأخرى نحو دعم البديل الإسلامي وتحسينه ولهذا جاء في المقترحات والتوصيات ما يلي : (١) دعوة الحكومات الإسلامية إلى دعم البنوك الإسلامية الفاضلة في الوقت الحاضر ، والعمل على نشر فكرتها ، وتوسيع نطاقها .

(٢) العناية بتشريب العاملين في البنوك الإسلامية لتحقيق المستوى اللائق لكفالتهم العملية . ثم عقب عدة مؤتمرات أخرى اجمعت على ما أجمع عليه المؤتمران المذكوران ، وبذلك أصبحت فوائد البنوك من الحرام البين ، ولم تعد من الشبهات . ولا مجال إذن للخلاف . ولا للفتاوى الفردية .

وشهد عام ١٤٠٦ هـ وحده مؤتمرين من أهم المؤتمرات ، أحدهما لمجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي ، والآخر لمجمع الفقه الخليقي عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، والذي يمثل جميع بلدان العالم الإسلامي وانتهى كل من المجمعين إلى تحريم فوائد البنوك ، والدعوة إلى تشجيع المصارف الإسلامية ومن الخير - إن شاء الله تعالى - نشر نص الفتوى كل من المجمعين .

قرار مجمع منظمة المؤتمر الإسلامي

أما بعد : فلان مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١٠ - ١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٢ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ م .

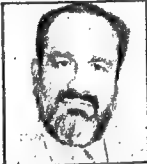


التاريخ: ١٩ يوليو ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم الدكتور: علي السائوس

استاذ الفقه والأصول بكلية
الشرعية جامعة قطر وخبير
في الفقه والاقتصاد بجميع
الفقه بمنظمة المؤتمر
الإسلامي



طلب من البنوك الأجنبية أن تغير
نظفها بما يتفق مع اتجاه الدولة،
والأ فلا مكان لها. وهي سنة حسنة
لها لجرها وأجر من عمل بها أن شاء
الله...

ومن هنا يقرر المجلس ما

يلي:
أولا: يجب على المسلمين كافة أن
يتبنوا عما نهى الله تعالى عنه من
المعاملات بالربوا، أخذاً وعطاء
والعقوبة عليه بأى صورة من الصور
حتى لا يضل بهم عذاب الله، ولا
يلتفتوا بحرب من الله ورسوله.
ثانياً: يتقرر المجلس بعين الإرتياح
والرضا أن يقيم المصارف الإسلامية
التي هي للهدى الشرعي للمصارف
الربوية ويعني بالمصارف الإسلامية
كل مصرف ينض نفعه الأسلي على
وجوب الالتزام بالحكم الشرعية
الإسلامية الخفاء في جميع معاملاته
ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة
شرعية لمراقبة. ويدعو المجلس
المسلمين في كل مكان إلى مساندة هذه
المصارف وقد أقرها وعدم الاستماع
إلى الإشاعات المخرفة التي تحاول
التشويش عليها وتوقيه صوريتها
بغير حق.

ويؤي المجلس ضرورة التوسع في
إنشاء هذه المصارف في كل قطر
الاسلام وحيثما وجد للمسلمين تجمع
خارج القطر حتى تتكون من هذه
المصارف شبكة قوية تهيء لاقتصاد
أساسي متكامل.
ثالثاً: يحرم على كل مسلم يتيسر له
التعامل مع مصرف اسلامي أن يتعامل
مع المصارف الربوية في الداخل
والخارج، إلا لا عذر له في التعامل

لذلك لا يستكمل هذا الداء الخبيث
الذي هو الربا من جسم المالك. وهو
ما سبق به الاسلام منذ أربعة عشر
قرناً.

ومن نعمة الله تعالى أن المسلمين
بدأوا يستعيدون نفقهم بأنفسهم
ووعيم لهوريتهم نتيجة وعيم لدينهم
فتراجعت الأفكار التي كانت تمثل
مرحلة الهزيمة النفسية أمام الحضارة
الغربية ونظفها الراسمال والتي
وجدت لها يوماً من صفاء الأنس من
يؤيد أن يفسر النصوص الصريحة
الطهية قسراً لتحليل ما حرم الله
ورسوله. وقد رأينا المؤشرات
والاشوات الاقتصادية التي عطلت في
أكثر من بلد اسلامي. وخارج العالم
الاسمي أيضاً. تقرر بالإجماع حرمة
الغوائد الربوية: وتثبت للناس امكان

قيام بدائل شرعية عن البنوك
والمؤسسات القائمة على الربا.
ثم كتبت الخطوة العملية الجارية.
وهي إقامة مصارف اسلامية خالية من
الربا والمعاملات المظنونة شرعاً
بدأت صغيرة ثم سرعاً ما كبرت
قليلة ثم سرعاً ما تكاثرت حتى بلغ
عددها الآن في البلاد الإسلامية
وخارجها أكثر من تسعين مصرفاً.
وبهذا كتبت دعوى العلمانيين
وضمحيا الغزو الثقافي الذين زعموا
يوماً أن تطبيق الشرعية في المجال
الاقتصادي مستحيل لأنه لا اقتصاد
بغير بنوك ولا بنوك بغير فوائد.
وقد وفق الله بعض البلاد
الاسلامية مثل باكستان لتحويل
بنوكها الوطنية إلى بنوك اسلامية لا
تتعامل بقربا أشد ولا عطاء كما

المختلج بين رابطة العالم الإسلامي في
مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت
١٢ رجب ١٤٠٦ هـ إلى يوم السبت
١٩ رجب ١٤٠٦ هـ نظراً في موضوع
(نظام المصارف الربوية وتعامل
الناس معها. وعدم توافر البدائل
عنها) وهو الذي أحله إلى المجلس
معالي الدكتور الأمين العام نائب
رئيس المجلس.

وقد استمع المجلس إلى كلام
السادة الأعضاء حول هذه القضية
الخطيرة، والتي يلتزم فيها محرم
بين ثبت تحريمه بكثافتها والسنة
والإجماع، وأصبح من المعلوم من
الدين بالضرورة، وانفق المسلمون
كافة على أنه من كبائر الآثم.
والجوابات السبع. وقد لئن القرآن
الكريم مرتكبه بحرب من الله
ورسوله، قل تعالى: (يا أيها الذين
آمنوا اتقوا الله واثروا ما بقي من
الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفلحوا
فانذروا بحرب من الله ورسوله وإن
تيمت فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون
ولا تظلمون) سورة البقرة:
وقد صرح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه (لئن أكل الربا وموكله
وكتابه وشاعريه وأقل (هم سواء)
رواه مسلم.

كما روى ابن عباس عنه صلى الله
عليه وسلم (إذا ظهر الربا والربا في
قرية فادخلوها بالناس عذاب الله
عن رجل) وروى نحوه ابن مسعود.
وقد أثبتت البحوث الاقتصادية
الحديثة أن الربا خطر على الاقتصاد
العالم وسببته وأخطاياته
وسلامته، وأنه وراء كثير من الأزمات
التي يعانيها العالم. وأن لا نجاة من



المصدر: الأنور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ يونيو ١٩٨٩

من باب التطهر من الحرام .
ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد
للبنوك الربوية لتتولى بها ويزداد
الاثم في ذلك بالنسبة للبنوك في
الخارج لأنها في العادة تصدرها إلى
المؤسسات التضريبية واليهودية
وبهذا تخدم أموال المسلمين أسلحة
لحرب المسلمين وإهلاك أبنائهم عن
عقيدتهم . علما بأنه لا يجوز أن
يستمر في التعامل مع هذه البنوك
الربوية بلقطة أو غير لقطة .
كما يطلب المجلس القلمين على
المصارف الإسلامية أن ينتقلوا لها
العناصر المسلمة الصالحة ، وأن
يوالوها بالتوعية والتفقيه بأحكام
الإسلام وأدابه حتى تكون تعاملاتهم
وتصرفاتهم موافقة لها .
والله ولي التوفيق وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا والحمد لله رب
العالمين .

فمنها بعد وجود البديل الإسلامي
ويجب عليه أن يستعفى عن الشيكيت
بالطبيب ، ويستغنى بالحلال عن
الحرام .
رابعا : يدعو المجلس المسلمون في
العالم الإسلامية والقلمين على
المصارف الربوية فيها إلى المبادرة
الجادة لتطهيرها من رجس الربا
استجابة لشداء ربهم في قواصم
سيئاتهم : (ولربوا ما بالي من الربا إن
كنتم مؤمنين) وبذلك يسهمون في
تحرير مجتمعاتهم من آثار الاستعمار
القانونية والاقتصادية .
خامسا : كل ما جاء عن طريق
الفوائد الربوية هو مال حرام شرعا
ولا يجوز أن ينتفع به - المسلم -
مودة الخال لنفسه ولأحد ممن يعوله في
أي شأن من شؤونه . ويجب أن
يصرف في المصالح العامة للمسلمين
من مدارس ومستشفيات وغيرها ..
وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو



المصدر : **الأشرف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : **الغرة من ١٩٨٩**

أفاحة الفهراند المصرفية بين الاجتهاد الاسلامي والفتاوى المصدرة

طرح الأستاذ عبدالمعظم كثر موضوعا يطلب فيه الرأي والاجتهاد حول إباحة الفوائد المصرفية للمودعين وكذلك فوائد شهادات الاستثمار . مما كثر ردود فعل واسعة ومختلفة ملين معارض ومؤيد . وإن كانت الجبهة المعارضة تضم قطعاً كبيراً من الاقتصاديين والمثقفين والعاملين بالبنوك . وليس بخلاف أن هذه انقساماً قديماً إلى متشبيه المدارس أو الاتجاهات بالفنسية لفنسية الربا فهذه الاتجاه يؤيد تحريم الربا تحريماً قطعاً واتجاهات أخرى تدعو إلى تخصيصه إلى الأقل حد ممكن ومنها مبنئى بالتخفيف فيه . وكل اتجاه ابتكده وإساليه بل ودوافعه أيضاً .

ورغم أن الدكتور النمر لم يصدر فتوى بل طلب بالرأى والاجتهاد في هذه القضية التي يرى هو فيها إباحة أو تحليل الفوائد المصرفية وفوائد شهادات الاستثمار . إلا أن مجريات الأمور أوضحت أن هناك بعض الجهات حاولت استغلال القضية لاستصدار فتوى بالتحليل والإباحة

بقلم :

د . زكريا مطر



وفي هذا المقام رأيت أن أسجل بعض انطباعاتي التي أوصحها فيما يلي :

- ١) أن الفلدة من الناحية الاقتصادية هي تحيز وتمييز بل وتفضيل لرأس المال على عناصر الإنتاج الأخرى . العمل والأرض والآلة . حيث تضمن له مقدماً نصيبه من عائد العملية الإنتاجية بل وتؤمته وتجنبة التعرض للمخاطرة التي تتعرض لها العناصر الأخرى في هذه الحالة . ولما كانت عناصر الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي الوضعي تنف على مستوى واحد من الأهمية فإن ذلك يخل بالتوزيع لصالح رأس المال الذي يكون في هذه الحالة مفضلاً عنها ؛ ولكن الحال يختلف مع الاقتصاد الإسلامي الذي يعترف بتعددية عناصر الإنتاج ولكن بتفاوت في الأهمية حيث يكون العمل على قمتها ، والذي يحدث هنا أن الفلدة تعكس الوضع بطريقة منافية لأروح ومبادئ الإسلام . ونظفله الاقتصادي يجعله رأس المال مفضلاً على العمل في الترتيب . وإباحت أن هذا التحيز لرأس المال هو تحيز إن يملكه وتفضيل له وهي اللغة الفنية القادرة وذلك على اللغات الغريبة في المجتمع . وهذا الخلل أيضاً بطواع الإسلام وروحه ومعاييره التفضيلية التي تختلف عن المعايير الوضعية . بل إن معدل الفلدة المحدد مسبقاً قد يكون فيه عين لرأس المال إذا كان هذا المعدل أقل مما يستحقه رأس المال مقابل ملأيا بدوره في العملية الإنتاجية . والعكس صحيح .

- ٢) لا يهتم المؤيدون لإباحة الفلدة إلا بالجانب المادي فقط من القضية ويتناسون أو يهملون الجانب القيمي أو الروحي والذي يتلخص في تجنب استغلال الدائن للمدين وما يترتب على ذلك من الحق والضعفية والتي تلغوض أركان المجتمع وما يصاحب ذلك من خلل في عدالة التوزيع والذي ينتج عنه خلل في العمل الاجتماعي . ولذلك لم يصح الإسلام حرية على المرابي فقط بل جازب كل من شاركوا في العملية سواء كان المدين أو القالب أو الوسيط أو غيرهم .

- ٣) لا توجد ضمانات كتابية حول عدم الملاس البنوك أو عدم وفائها بالتزاماتها حتى في الدول التي هي ملك للدولة فيها أو تحت سيطرتها . وإيضاً فإن معدل الفلدة المحدد مسبقاً لا دخل للمودع في تحديده حيث أنه يحدد وفق معايير وإجراءات معينة . وهذا تقتل صفة العدالة في تحديد معدل الفلدة بين البنك والمودع . ثم إن الضمانات التي تضمن عدم قيام البنوك الربوية بأعمال جائزة شرعاً غير موجودة . ثم كيف يمكن التفرقة بين أموال المسلمين وغير المسلمين في أنواع التعاملات المختلفة .



المصدر: الشريعة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

٤) ملأ القصر شيخنا الفاضل الدكتور النمر على طلب الرأي والاجتهاد في هذه القضية فقط، وفي هذا الوقت بإذات، ولذا لم يقدم مجموعة أو حزمة من القضايا التي تهم الناس وتخدم مصالحهم لأخذ الرأي والاجتهاد فيها. والقضايا كثيرة والشاغل متعددة في جميع مجالات الحياة وكثير منها مما يمس صميم حياة الناس ومصالحهم، علما بأن الحوار حول أبحاث الفلادة ليس وليد اليوم بل أنه قد بدأ منذ مدة طويلة فلماذا يعد الآن طرحه ويمفرده، رغم أنه قد صدرت بشأنه من قبل آراء وأفانوى حاضرة وقطعة سواء في مصر أو غيرها من البلاد الإسلامية...

٥) اصل إلى استنتاج ذاتي وجهة نظر شخصية هو ان مصر الرسمية تعلم ان مصر الشعبية تتسم بروح الإسلام ومبادئه وقيمه، وان جذب المذخرات التي لدى هذا الشعب المسلم وتعبئتها من اجل تغطية الاحتياجات المعية والتشوية لا بد لها من غطاء إسلامي حتى ولو طوعت الأصول وتوليت اعناق البضوص وتم التناويل فسر، ولما كان الحال كذلك فلماذا لا تتجه مصر الرسمية أكثر للتقريب مع هذا الشعب المسلم وإن تطوع اجتهادها ومؤسساتها لتكون أكثر قربا من روح الإسلام وتصوص الشريعة الإسلامية والتي لا خلاف على انها من اصل هذا الشعب المسلم وتطعمته، ولذا لا تسمح الحكومة بفتح الفروع التي لم تفتح حتى الآن للبنوك الإسلامية وتزيل من امهات التعليقات التي تحرق قياها برسالتها، مع ضرورة فرض الرقابة الجادة عليها، او يمكن مثلا فتح بنوك إسلامية حكومية تعمل وفقا لاسس الشريعة الإسلامية، وهذا هو اجدى والنفع للجميع.

٦) ان مؤلف الإسلام من تحريم الفلادة ليس مؤلفا فريدا في نوعه فان الشيوعيين مثلا لا يعترفون لا بالفلادة ولا حتى برأس المال، كما ان كثيرا من الغربيين قد اعترض على مبدأ الفلادة بل وحرمة، فلماذا يتعرض الاسلام وحده لهذا الهجوم الشرس ويوجه له النقد على انه الرجعي الخلق للتعدي من وجهة النظر الغربية، بينما التقدميون لهم نفس المواقف بالنسبة لهذه النقطة بإذات، وليس يخف ان ماساء الدينون التي يعيشها العالم الثالث ومنه المعلم الاسلامي هي نتاج لهذا النظام الرأبوي. ومع ذلك يبق البعض مهملين ومؤيدين لبريا متناسين اننا بذلك ندعم ونقوى اليد التي تضربنا وتضعف من مصلحتنا بحل مشكلة الدينون او تخفيفها.

٧) أريد ان اذكر هنا بملحذ عن صدور قانون الأحوال الشخصية في عهد الرئيس الراحل أنور السادات وكيف ان الشرع في اعداده واصداؤه وعدم القروى وغيب الحوار الجاد وعدم الالتزام برأى الفقهاء القادرين على الاجتهاد، كما وان صدوره قد تم ضاربا بكل الآراء التي عارضته عرض الحائط، قد جعل القانون موضع الاتهام، بل ان الذين هلكوا له واصدروه هم الذين ابطوه بعد ذلك من كثرة آراء اصداؤه، ورغم ذلك فقد عثر كثير من الفقهاء الاجلاء وتحملا كثيرا من القهر والاضطهاد دفاعا عن رأيهم بل وهوربوا في اربابهم.

وفي الوقت الذي ادعوا فيه الى الاجتهاد الابيض الابيض الذي يعبر عن الاجماع وفق قواعد تنظمه واسس سليمة يستند اليها، بحيث تحقق امال وطموحات الشعب المصري المسلم، فتنى احدا من الفقهاء السوداء والتي لا يلمس بها وجه الله ولكن يقصد بها ارضاء المعاد. ورغم ذلك فلا يغترون الا ان اطلب من المؤيدين لتحريم الربا والفوائد المصرفية تحريما قطعيا ان يضعوا في حصيلهم اثر معدلات التضخم والمصاريف المختلفة على قيمة القرض وذلك عند سداده في وقت لاحق، حيث يجب ان تتم الدراسة عن كيفية سداد القروض وذلك على اسس قيمتها الفعلية عند وقت الاقراض وليس على اسس اعدائها التقيد ان كان ذلك له اسس شرعي.



المصدر: الزمر

التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علماء الدين وخبراء الاقتصاد الإسلامي يؤكدون:

لا يجوز الاعتداد بأراء الدكتور النمر

بها د. عبد المنعم النمر مؤرخا والتي ذكر فيها ان كثيرا من احكام الرسول صلى الله عليه وسلم في المعاملات المدنية هي احكام اجتهادية راعى فيها ظروف بيئته. وان الصحابة خلفوا احكامه واجتهدوا وعملوا بخلافها وكذلك التابعون اجتهدوا وعملوا بما يخالف نصوصه. وانه يجتهد ليصل الى حكم لمحتاجه مصالح البيئة الحالية وإن خالف حكم الرسول صلى الله عليه وسلم !!

وكان الدكتور النمر قد خرج بفتوى من قبل احدى فيها جواز تحديد ربح الوديعة الاستثمارية لدى البنوك !!

طلب العلماء الدكتور النمر... ان يرمم نفسه ويرمم الناس من الاحاج في هذه المسألة التي لا يستفيد هو منها حين يسأل عنها بين يدي رب العالمين يوم القيامة وان يستفيد منها البنوك ولا الخويعون

تفصيل الفتوة وآراء العلماء
تنشرها « النور » في العدد القادم

أكد علماء الدين وخبراء الاقتصاد الإسلامي ان فوائده البنوك ربوية . ومحرمه شرعا .. وانه لا يجب الاعتداد بأراء الدكتور عبد المنعم النمر رئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب في هذا الشأن .

جاء ذلك في الفتوة التي نظمها جمعية الاقتصاد الإسلامي امس الاول حول « الفوائد المصرفية » بين الربا والربح وحضرها نخبة من علماء الدين وخبراء الاقتصاد الإسلامي منهم الاستاذ المحمزه دحيس رئيس مجلس ادارة « النور » ووكيل حزب الاحرار ود. يوسف الغرضاني عميد كلية الشريعة والقانون بدولة قطر. والدكتور علي السقوس استاذ الفقه والاصول بكلية الشريعة بدولة قطر والدكتور احمد كمال ابو المجد وزير الاعلام الاسبق. ود. عبد الحميد الغزالي مدير مركز الاقتصاد الإسلامي ود. فتحي السيد لاشين المستشار الشرعي لبيتة دبي الإسلامي. وجعل الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية وقد ناقش اعضاء الفتوة المقولة الغربية التي ادلى



المصر : ١٦

التاريخ : ١٩٨٩ أغسطس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ربح القرض رباً مكرماً .. يا دكتور النمر!

طلعتنا صحيفة الأهرام في صفحاتها السابعة في عددها الصادر يوم ١٦/٨/١٩٨٩ مقال بعنوان : حول تحديد ربح القرض والوديعة الإستثمارية للدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق . والمقال في جملته يدعو العلماء لإجتهاد . ويقترح قضية للمناقشة . هذه القضية [الربح المحدد للقرض] وأبينة إختار قضية تصلح للمناقشة تكون أمثلها خفية أو قليلة للنزاع والنظر ، ولكنه إختار (ربح القرض) وأدلته قطعية جلية ، وتحريره معلوم من الدين بالضرورة سواء أكان هذا الربح والزيادة محددة أم غير محددة . والحديث يقول : فمن زاد أو استزاد فقد لأبى . لم يلقى يحل هذه الزيادة المحددة بـ ٩٪ أو ١٠٪ مادامت من البنوك .



بسم الدكتور : موسى شاهين أمين
خبر أول السنة بجامعة قطر

ويحمد الدكتور النمر القضية بمقدمة طويلة - وقد عودنا ذلك - يحاول فيها أن يبرر إجتهاده ، ويحاول فيها أن يصحح إجتهاده مخالفا لصريح حكم الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويحاول فيها أن يصحح حكما جديدا مخالفا لما حكم به الرسول صلى الله عليه وسلم والمصاحبة والتبعون والأئمة السلفيون ومن تبعهم من العلماء حتى اليوم . فيحاول أن يبرز كتب التراث بأنها مليئة بالأحكام التي لا تتفق ومصالح الناس في هذا الزمان ، فلا يعتمد عليها في إصدار الأحكام .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩ هـ

المصدر: القرآن

تهلته الامرين حكم الله .
هذه مسالة يديهيه يسلم بها من
يؤمن بقلوه تعالى ، من يطع الرسول
فقد اطاع الله ، فجميع احكامه صلى
الله عليه وسلم - على فرض اجتهاده -
محروسة بالوحي ، إما قبل صدورها
عنه ، وإما بعد صدورها عنه .

لكن الدكتور النمر يقول غير ذلك ،
فهو يقول في كتابه « السنة
والتشريع » صفحة (٢٦) : « هناك
احاديث كثيرة تتصل بمعاملات الناس
في الحياة من بيع وشراء ووهن
والجارة والقراض والطفة وسلم
لايصحسها وحى مبشر او سكوتي او
[إلزامي] . »

أى فرق بين هذا القول ودعوى
البشرىين والمستشرقين ؟ الفرق انهم
يقولون : [إن معصدا - صلى الله عليه
وسلم - لم يكن محروسا بوحى
جميع الواله والعلقه ، والدكتور
النمر يقول : [لم يكن محروسا بوحى
في المعاملات] . ونتيجة ذلك ان
معصدا - صلى الله عليه وسلم لم يكن
رسولا مبلغا عن ربه في المعاملات التي
الشر اليها الدكتور النمر .

ونسأل الدكتور النمر - ونرجو ان
يجيب - لو أن هناك حكما واحدا
إستقل به صلى الله عليه وسلم ،
بعيدا عن الوحي المبشر والسكوتي
والإلزامي ، ولكن حكم ضلالة الإبل
عما توهم ، فخلقه سلم ومعصدا ،
وإلتقط ضلالة الإبل ، هل سمعته
ويذبه محمد - صلى الله عليه
وسلم - بتلر يملكها هو يوم القيامة ؟
او الذي سبحانه ويذبه هو
الله ؟ وإن فحكم ضلالة الإبل شرع
الله .

وننتج السؤال بصورة مبسطة
لفقول : لو فرضنا ان هناك حكما
واحدا إستقل به صلى الله عليه وسلم
بعيدا عن الوحي المبشر والسكوتي
والإلزامي كضلالة الإبل - شمال : هل
لله حكم في ضلالة الإبل أولا ؟ الجواب
حكما : نعم . فلا شبه في التكون إلا وله

الخذه . وإلا يصيح ملكا للتلطف بعد
فترة زمنية .

وضافة الميوان نوعان : نوع امن
لايخلف عليه ضياعا أو ملكا ، ومثل
له بالابل ، تره الماء وتاكل الشجر
وحكمه انه لايلتقط ملاما امنا ، بل
يثرك في مكانه حتى يعود اليه
صالحه ، ونوع غير امن ، يشي
عليه من الذئب ، ومثل له بالغنم ،
وليس الحكم عاما للابل بل في جميع
ظروفها ، إذ لو كانت في منطقة اسود
يخاف عليها لأخذت حكم الغنم ، فكان
المصدي يقول عن ضلالة الإبل : دعها
مداوات معها حذائها وسفلؤها تره
الماء وتاكل الشجر ، امته حتى يجدها
صالحها ، ومفهوم هذا الشرط
مشروعية إلتقاطها إذا لم تكن امته ،
وهذا مايطبقه الصحابة والخليفان
الراشدان . فحكم الرسول صلى الله
عليه وسلم لم يتغير ، ولايصح ان
يتغير الى يوم القيامة .

(إجتهاذ الرسول)

لم قل الدكتور النمر : [إن
الرسول صلى الله عليه وسلم إجتهد
في المعاملات البنوية ، وبني حكمه
على الظروف الموجودة امته] . يشعر
بان هذه الاحكام ليست احكام الله ولا
شرعا لله ، مع ان العلماء الذين قلوا
بجواز اجتهاد النبي صلى الله عليه
وسلم لم يال واحد منهم بذلك ، بل
قالوا جميعا : إنه صلى الله عليه
وسلم لايفر على خطأ ، وقالوا : إن
وافق إجتهاذه حكم الله القره ، وكان
الحكم حكم الله ، وإن لم يوافق حكم
الله عدله الله الى حكمه . فالحكم في

لم يبر احكام الرسول صلى الله
عليه وسلم في المعاملات بان كثيرا
منها إجتهاديه راعى فيها ظروف
بيئته ، وان الصالحة خلقلوا احكامه
واجتهدوا وعملوا بخلافها ، وكذلك
القيصون إجتهدوا وعملوا بما يخالف
نصوصه ، فخلا له الجو بعد ذلك
ليقول : وأنا اجتهد فاصل الى حكم
شخصه مصالح بيئتنا ، وإن خالف
حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم .

وعبارته في ذلك [الرسول صلى الله
عليه وسلم إجتهد في المعاملات
البنوية ، وبني حكمه على الظروف
الموجودة امته ، ومثل يحكمه صلى
الله عليه وسلم في ضلالة الإبل ،
ويقول : إن عثمان وعلي والصحابة -
رضي الله عنهم - خلقلوا حكمه
وعملوا بتقليده] .

والحقيقة ان الصحابة - رضي الله
عنهم - نظروا في الحديث ، وفهموه
فهما صحيحا وطيبوه ولم يخالفوه .
ذلك لان الحديث - كما في صحيح
البشارى : قيل : كيف ترى يارسول
الله في ضلالة الغنم ؟ قل الذي صلى
الله عليه وسلم : خذها ، فإنما هي ك
او لخيخ او للذئب . قيل : كيف ترى
في ضلالة الإبل ؟ فقال : دعها . فإن
معه حذائها وسفلها ، تره الماء
وتاكل الشجر حتى يجدها وبها .
والهدف من التكاثر النهر الضالغ في
الشرعية الإسلامية خلفه لصالحه
والإعلان عنه ، فإن جاء صالحه



حكمه ؟ وإن خالفت الأئمة والفقهاء
جميعاً ؟

ليس هذا إستنباطا منى قد اخطئ فيه ، ولكنه نص عبارته في كتابه « السنة والتشريع » قال في صفحة (١٦) بالحرف الواحد :

فإمام الرسول كان يجتهد، وإمام هذا الاجتهاد قد شمل الكثير من أنواع المصطلحات، ألا يجوز أن يقال بعده أن يدل في الموضوع باجتهاده أيضا؟ هذا إلى تحقيق المصطلحة؟ ولو أدى اجتهاده إلى غير تقريره الرسول باجتهاده؟ ولا يصح القول بالرسول باجتهاده حكما ثانياً لأنه؟

والصفحة (٥٧) يقول بالحرف الواحد :

« وإذا كنا نقول هذا في القول
الرسول الاجتهادية فمن باب اول
نقولها بالنسبة للآل والاصحاب
والتابعين والائمة ومن جاء بعدهم
من علماء المذاهب . »

بعد هذه المقدمة يدخل في الموضوع
يقول : « ومن أجل هذا أود أن أطرح
الآن موضوعاً على إخواني العلماء

موضوع تحريم ربح القرض أو
الوديعة إذا كان محددًا بنسبة ٩ ٪ أو
١٠ ٪ ،

وهذا الموضوع الذي يطرحه الآن في طرجه سنة ١٩٨٢ ونشر في الأهرام في عدد ١٩٨٢/٢/٥ وريدت عليه، ونشر في الأهرام في العدد ١٩٨٢/٢/٦ ونشر في ١٩٨٢/٢/٧ هو على رأي ونشر ربه في العدد ١٩٨٢/٢/١٩ وريدت على ربه فلم ينشره الأهرام. وإيدى مفتش سليق في القريبى العالمة إسمه محمد الدين. وعرضه الدكتور مصسن اللبان بجامعة الاسكندرية. نشر التأييد والعراضة في الأهرام في عدد ١٩٨٢/٢/١٩ فالغوض ليس عن اليوم، فقلت بحثا وضعت نظرا،

البقية [ص ٨]

حكم عند الله . وكل شيء عنده بمقدار .
علم الغيب والشهادة الكبير .
المتصل . سواء منكم من أسر القول
ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل
وسارب بالنهار . الآيات ٨ ، ٩ ، ١٠
من سورة الرعد .

تتبع السؤال : ولذا ثبت أن الله
 سبحانه في شدة الإبل . هل والله أو
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم حكم
 في ذلك والله للحدس له
 والحكم حكم الله ، وإن كان ذلك خلفه
 أحسن من يعمله به ، لأنه أمرنا
 أن نتبعه ، وسجدنا إلى أمرنا الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ، صلى الله عليه وسلم -
 والله في محمد صلى الله عليه وسلم
 لقد قلنا نل شانه ، وما
 يتبع الرسول فخير وما يخذه وما يكفك عنه
 وتلقوا ما تولى ، فلا يكون إلا مؤمنون
 حتى يحكموا ، ولا شجر بينهم ثم
 حتى يديعوا ، إن تنصم حرجا ما نصبت
 وسلموا وسلموا ، ولا يفلح إلا مؤمن
 يتبعوا ، يتبعوا خلف شريع الله
 يريد الكون والآخر من هذه
 الطوبى التي شئت في
 الأهم أربعة أعداء

(تبریر اعمی و اخلاق
الاسباب)

الرسول - صلى الله عليه وسلم -
 لما يجتهد في المعاملات الدنيوية ،
 لما يبني حكمه على الظروف الموجودة
 فعليه ،
 ثم يكن حكمه محروسة بوحى مبادئ
 أو سكوتية أو إقرارية ،
 لما الصالحية والتبنيون يجتهدون
 فيشرون حكمه صلى الله عليه
 وسلم .

تتبع الشريعة التي بين أيدينا مليّة
بالحكم والأول لاتصلح لزماننا
لنلايتمد بما فيها .
مكنتيجة هذه المقامة ؟ ! نتيجتها
أن يقول . لهذا لاجتهد كما اجتهد
الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ وإن
شككنا حكمه كما خالف الصحابة



لصديق له بغلطة ١٥٪ والقرض هذا الصديق صديقا ثالثا هذا المبلغ بغلطة ٢٠٪ فاصبحتنا نحن كلنا نفس المكسب وثامن الخسارة. هل تكون هذه الزيادة التي يدفعها في الدكتور النمر والتي يأخذها من صديقه حلالا ؟

إذا كان كذلك فما هو الربا ؟ وملا كان اليهود يفعلون غير ذلك ؟ وملا يفعل المرابون في وجه الأرض غير ذلك ، وملا تفعل البنوك وهي تتاجر في أموال الناس تأخذ من هذا وتعطي هذا لتحصل على فارق الأرباح ؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(كلمة أخيرة)

استطاع الدكتور النمر بالله ان يرحم نفسه ، ويرحم الناس من الاتحاح في هذه المسألة ، التي لن يستفيد هو منها حين يسأل عنها بين يدي رب العالمين يوم القيامة ، ولن تستفيد منها البنوك ولا المودعون ، لأن الناس اليوم أصبحوا على بينة من الحلال والحرام ، ومن يحرص منهم على نقاء كسبه وصفاته من الحرام والشبهات لن يغيره رأى الدكتور النمر ، ومن لا يهتم بذلك لا ينتظر رأى الدكتور النمر ليستند اليه ، وإن يعتبر به عند ربه يوم يثبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ، ويوم تقول أخراهم لا أولادهم ربنا هؤلاء أضلونا فاتهم ذابا ضعفا من النار . قل لكل ضعف ولكن لاتعلمون . هدايا الله وهدايا الصراط المستقيم .

المصارف لعدم وجود أى شرع عليها منه . والمعلوم انها أى الزيادة مع الأفراد قد تملكتهم ويشعرون . لكن المصارف يعرف وضعه وتصرفاته التي تجنى له الربح ، وغالبا وبشوية ٩٩٪ وتسعة دأثرة لا يضر [وهذا الإجراء ينطوى على خطيئتين :

الأولى أن هذه الزيادة المصدرة تحرم بين الأفراد بعضهم مع بعض ، ولاتحرم بين المصارف والأفراد . الثانية أن هذه الزيادة تحرم إذا خيلت الخسارة لما إذا ضمن المكسب من القرض فلا تحرم .

ونسأل الدكتور النمر عن الشبهة الأولى ، فنقول : البنك يقرض من الأفراد بأرباح بغلطة ١٥٪ فهل كل من الزيادة التي يدفعها والزيادة التي يأخذها حلال عليه حرام على الأفراد ؟ لأنه بتركه أو شركته مساهمة ؟ إذن يمكن أن يتكفل المرابون ويكون كل ثلاثة منهم شركة ، ليحمل لهم ما حرم على الأفراد . أو كل من الزيادة التي يدفعها والزيادة التي يأخذها حرام عليه وعلى الأفراد ؟ لأنه موكل الربا في الأولى ؟ وأكله في الثانية ؟ أو أن الزيادة التي يدفعها حلال ؟ والتي يأخذها حرام ؟

منذ سنوات ذهبت مع صديق لي إلى البنك الأهلي ، وكان معه شهادة استثمار (ب) بعشرة آلاف جنيه ، وإحتاج إلى خمسة آلاف ، فذهب ليصرف العشرة ، ويستخرج شهادة أخرى بخمسة . فطعنيجه مسئول البنك أن خيرا له أن يقرض من البنك خمسة آلاف بضمان السهولة ذات العشرة آلاف ، ففعل ، وبعد عام وجد نفسه يدفع عن القرض ١٥٪ ويأخذ على ماله في الشهادة ١٥٪ فهل هذه المعاملة في مذهب الدكتور النمر حلال ؟ أو حرام ؟ أو حلال على البنك حرام على صاحبه ؟ !

ثم نسأل الدكتور النمر عن الشبهة الثانية ، فنقول : البنك لما ضمن المكسب وأمن الخسارة كانت الزيادة التي يعطيها حلالا في مذهب الدكتور النمر . لكن فرض أن الأفراد ضمنوا المكسب وأمنوا الخسارة . لفرض أن زيدا من الناس إقترض مبلغا بغلطة ١٥٪ والقرض هذا المبلغ

ولافرق بين ما نشر سنة ١٩٨٢ وبين ما يعرضه اليوم ، اللهم إلا أن الدكتور النمر يعطيه اليوم جميع فوائد البنوك بدلا من الاقتصر سنة ١٩٨٢ على شهادات الاستثمار .

والدكتور النمر يختلق من خياله علة أو علة يدعى أنها سبب تحريم الربا ، ثم يكر عليها بالابطال ، أو بعدم تحققها في فوائد البنوك . فيدعى أولا أن سبب تحريم الربا تحديد الربح ، ويقول : [إن علمانا جميعا متفقون على تحريم هذه المعاملة بسبب تحديد ربحها ، ويقولون : إن التحديد جعلها ربا حراما ، وقالوا : إن التحديد يجعل المعاملة حراما] ثم يكر على هذا ويقرض عليه . وهذا منح لإيتمس بالامانة العلمية ، لأن قوله : [إن علمانا جميعا متفقون على أن التحريم بسبب تحديد الربح] غير صحيح ، إذ لم اقرأ طيلة حياتي لعلمك يهتد أن قال ذلك ، ومبلغ علمي أنهم جميعا يتفقون على تحريم الزيادة المشروطة المرتبطة بالقرض في مقابل الزمن ولو بدون تحديد ربحها ، ولنقرأ سويا في كتاب المفتي لابن قدامة ج (٤) صفحة (٣٩٠) حيث يقول :

كل قرض شرط فيه أن يزيد فهو حرام بغير خلاف . قال ابن المنذر : أجمعا على أن المصلف إذا شرط على المستلف زيادة أو هبة فأسلف على ذلك كان أخذ الزيادة على ذلك ربا . ثم قال ابن قدامة : وإن شرط أن يؤجره داره بمال من أجزائها ، أو على أن يستأجر دار القرض بأكثر من أجرها ، أو على أن يهدي له هدية ، أو يفعل له عملا كان أبلغ في التحريم [

حرام على الأفراد والبنوك (وهكذا نجد علمانا يجمعون على أن شرط مطلق الزيادة ، لاتحديدها ، هو سبب التحريم . ويدعى لذلك أن تحريم التعامل مع الأفراد لا يطبق على البنوك ، فيقول : [والنتيجة النهائية لهذا المنطق الواقعي أن التحديد الذي اعتزته علة لتحريم التعامل مع الأفراد لا يصحح اسمها لتحريم التعامل مع

حرام على الأفراد والبنوك (وهكذا نجد علمانا يجمعون على أن شرط مطلق الزيادة ، لاتحديدها ، هو سبب التحريم . ويدعى لذلك أن تحريم التعامل مع الأفراد لا يطبق على البنوك ، فيقول : [والنتيجة النهائية لهذا المنطق الواقعي أن التحديد الذي اعتزته علة لتحريم التعامل مع الأفراد لا يصحح اسمها لتحريم التعامل مع



المصدر: **التشور**

التاريخ: **١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفتي يستند إلى سببين « جديدين » في إباحة ربا الفوائد رعاية مصالح الناس وعدم ورود ما يمنعهما في القرآن الكريم صراحة

كتب: **محمود أبو سريخ**

أصدر فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية فتوى غريبة في رده على سؤالين من اثنين من المواطنين قال المفتي في الفتوتين أن فوائد البنوك الحكومية وكذلك شهادات الاستثمار

حلال !!
كانت قد وردت رسالة للمفتي برقم ١٤٥ بتاريخ ١ يوليو الماضي من (ج م) تضمنت سؤالاً جاء فيه : شهادات الاستثمار التي تدر عائداً شهرياً محددة - هل

الحال حلال أم حرام ؟
كما وردت رسالة للمفتي برقم ٢٥٦ جاء فيها أن السائل كان مودعاً ، أمواله

بأحد البنوك الإسلامية ونظراً لما حدث لبعض شركات تمويل الأموال قام بسحب أمواله وأودعها في أحد البنوك الحكومية ببلدة محددة ويسأل عن حكم هذه الفوائد المحددة

والد أجاب المفتي بإجابة واحدة على السؤالين قال فيها : يرى جمهور الفقهاء أن العائد من الأموال المودعة بالبنوك هو من قبيل الشبهات أو الربا . لأن العائد قد حدد مقدماً زمنياً

ومقدراً ويرى البعض الآخر أن هذا العائد هو من قبيل المضاربة الشرعية فهو حلال . ونحن نرى أنه لا مانع من الأخذ بما يرى الناس رعاية لمصالح الناس ولأن تحديد نسبة الربح لم يرد

في القرآن الكريم صراحة

في هذه الفتوى الغريبة :
الرا « كلمة التشور » للاستئذان

الحجزة دعيس ومقال الدكتور علي السائوس بالصفحة العاشرة ولقاء

الربحاء من ٩

٩



المصدر: الأمور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

ردا على الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية :

فوائد البنوك .. ربا

محرم

وعناصرك السبعة بعيدة

عن الواقع



بقلم الدكتور :

علي السالومي

استاذ الفقه والاصول بكلية
الشريعة جامعة قطر وخبير
في الفقه والاقتصاد بمجمع
الفقه بمنظمة المؤتمر
الإسلامي



المصدر: النور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ أغسطس ١٩٨٩

في الأعداد الثلاثة الماضية من جريدتنا - جريدة النور - ناقشت الموضوع الذي طرحه الدكتور عبد المنعم النمر عن حكم فوائد الفروض والبنوك، فبيّنت في المقال الأول أن فوائد الفروض من ربا الجاهلية المحرم بالكتاب والسنة والإجماع والتحریم معلوم من الدين بالضرورة فمن الخطأ أن يعرض للمناقشة وفوائد البنوك من هذا النوع من الربا المحرم.

والرهود التي أرسلت للأهرام وتبين هذا التحريم لم تنشر. وسمح الأهرام بنشر ما يؤيد تحليل هذا الحرام البين - فبيّنت في المقال الثاني بطلان هذا التأييد حيث اعتمد كلفه على الكذب والافتراء لتحليل الحرام، فارتكب هذين الأمرين مما: الكذب، وتحليل الحرام.

وبيّنت في المقال الثالث أن ربع القرن الأخير قد شهد استكثار فتوى تحريم فوائد البنوك وذكرى الفتوى الجماعية التي صدرت عن المجامع الفقهية والمؤتمرات العلمية المتخصصة بما لا يدع مجالاً للفتوى الفردية كلنا من كان صاحبها.

وبعد أربعين يوماً من التأييد الباطل وفي يوم عيد الأضحي المبارك عاد الأهرام للموضوع ونشر مقالاً للسيد الدكتور جمال الدين محمود، الأمين العلم للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تحت عنوان: مشكلة الربا والواقف الاقتصادي الجديد.

فراحت المقالة فاسفت أسفا شديدا وضاعت بهجة العبد ورايت ضرورة بيان وجه الحق والظهور وإن كان في المقالات السابقة غنى وكفاية جمعد الله تعالى فلم يبق غير أحد إلا أن غير المختصين قد يعزهم منسوب الكذب والعناصر التي ذكرها وفي بابها والعمية مع أنها أبعد ما تكون عن الواقع كما ستبين أن شاء الله تعالى. وفي الرد سارتك على هذه العناصر حتى لا يطول الحديث.

العنصر الأول

قال الأمين العام: إن تحريم الربا قصد به منع استغلال الدائن للمدين المحتاج إلى ضروريات حياته فحسب وحيث ينطلي ذلك لا يكون هناك ربا. قلت: ياكتور، هذا كلام ليس بجديد إن شاء الدكتور الدواليبي في مؤتمر باريس سنة ١٩٥٢ ورج عليه الكثيرون من فقهاء العصر والنبوا بطلانه كما أن الفتوى الجماعية التي صدرت عن المؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية فيها الشارة لبطلان هذه الشبهة حيث جاء في الفتوى: «الفاضة على أنواع الفروض كلها ربا محرم لا فرق في ذلك بين مفيسي بالفرض الاستهلكي ومفيسي بالفرض الائتماني لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين».

كيف تكون النصوص قاطعة في التحريم وتقول أنت ياقل ١؟ والنكثور النمر به هذا القول وبيّنت أنه يتناقض مع واقع الربا في الجاهلية ومع فقه النصوص.

أما ربا الجاهلية فأولى ربا وضمعه الرسول صلى الله عليه وسلم هو ربا عمه العباس فكان العباس الذي يطعم الجحيج ويعزى الضيوف بفرض المحتاج إلى ضروريات حياته فحسب؟ أم لله لم يكن ليفعل هذا إطلاقاً؟ وإنما يستسمر أمواله عن طريق الفرض الائتماني الربوي وكذلك عن طريق شركة الضمارة؟ وكان التجار والمولين، يأخذون فروشا ربوية في رحلة الشتاء والصيف، وبها قد نجد أصحاب الملايين يقرضون من أصحاب المضرات أو الخلف، فكان التجار الكبار هؤلاء - ياكثور - يقرضون لحاجتهم أو إلى ضروريات حياتهم ١؟ أن هذا الموضوع خصصته بمساحة من كتابي «المعاملات المالية المعاصرة» - دأب الاعتصام - فارجو التكرم بقراءته لتري ويطق أن شاء الله. وأما فقه النصوص فقد أثار إليه المجمع من قبل وأضيف إليه هذا البيان.

أولاً: قال الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى رحمة واسعة: إن النصوص القرآنية الواردة بالتحريم تدل على امرين فليتين لإسجال للشك فيهما: الأمر الأول: أن كلمة الربا لها مدلول لغوي عنه العرب كانوا يتعاملون به ويعرفونه وإن هذا المدلول هو زيادة الدين نظير الإجل. وأن النص القرآني كان واضحاً في تحريم ذلك النوع. وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بأنه الربا الجاهل فليس لأي انسان - فقيه أو غير فقيه - أن يدعي إيهاماً في هذا المعنى اللغوي أو عدم تعيين المعنى تحميماً صليفاً فإن اللغة عينته والنص القرآني عينه بطله: وأن ثبوت فقه رجوس أموالكم الأمر الثاني: هو إجماع العلماء على أن الزيادة في الدين نظير الإجل هو ربا محرم ينطبق عليه النص القرآني، وأن من ينكره أو يماري فيه فلنما ينكر أمراً قد علم من الدين بالضرورة. ولا يشك علم في أي عهد من عهود الإسلام أن الزيادة في الدين نظير تأجيله ربا لا شك فيه ١ هـ.



المصدر :

التاريخ : أغسطس ١٩٨٩

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

ثانياً : من المصطلح بعيننا إن الدين المحتاج إلى ضروريات حقيقته فحسب يرتفع عنه ألم الربا معام لم يقترض إلا لبقاء الضروريات للضروريات تبيح المحظورات والمحرض هذا ألم بلا فقه . وجعل الربا الحرام هو هذه الحلقة فقط يدل على عدم فقه التصوص لأي الحديث الشريف الصحيح إن الرسول صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا وموكله وكتبه وشاعديه وقال : « هم سواء » .
وإن حديث صحيح آخر رواه مسلم وغيره : « من زاد أو استزاد فله أربى » .
الأخذ والمحطى سواء . . . فهو كان التحريم مرتبطاً بالحاجة والاستغلال فقط ولا فلا ربا كما نقول . فكيف لتحقق اللعنة المقترض المحتاج ، وكيف يسوى الرسول صلى الله عليه وسلم بينه وبين المقترض الظلم المستغل ؟
إن ربا الجاهلية لم يكن فيه استغلال وفلم إلا في حالة واحدة فقط وهي عند عجز الدين عن أداء الدين ، أما القروض الربوية التي كانت تنشا بقترضى للاستثمار فلم يكن فيها محتاج ضعيف غير أنها لاتحقق العدالة التي نراها في المشاركة كشركة المضاربة ولهذا جاء التحريم من الخالق سبحانه وتعالى الذي يعلم ما يصلح لخلقه وما لا يصلح .
فكان الواجب أن نلغى التصوص قبل أن نجترأ على الطغيان ونخالف النص والإجماع .
وقد بينت في المقال الأول ميفضى من الإعادة هذا .

العنصر الثاني

قال الدكتور جمال الدين : إن الاتجاه إلى توسيع دائرة الربا المحرم بدأ مبكراً .. الخ .
قلت : إن التوسيع أو التضييق إنما هو في ربا البيوع وليس هذا موضوع بحثنا ، أما ربا القروض فليس فيه توسيع أو تضيق فكل ماثلت لانه فرض بغلظة مشروطة فهو من الربا المحرم بالكتاب والسنة والإجماع ، ومعلوم من الدين بالضرورة .
وأضرب لك مثلا ياكتور ياغل الظاهر للدين وقلوا في ربا البيوع عند الاستصاف السنة ، وخالفوا جمهور الفقهاء فعادوا قلوا في ربا القروض ، قال ابن حزم في المحل (٥٠٧) :
« والربا لايجوز في البيع والسلم إلا في ستة أشياء فقط . في الضرر ، والضمح ، والشحير ، والمخ ، والذهب ، والفضة .
وهو في القرض في كل شيء .
وقال : « وهذا أجماع مطروح به » .

العنصر الثالث

قال الكاتب : لاشك إن الشريعة الإسلامية في مجال الاستثمار تقتضي صيغة المشاركة بين العمل ورأس المال على صيغة الأداينة أى القراض المستثمر نظير فائدة . الخ .
قلت : الأمر ليس من باب التفضيل ياكتور . وإنما هذا حال وهذا حرام من أكبر الكبائر يأذن لعاقبه بحرب من الله ورسوله .

العنصر الرابع

قال الكاتب : إن مبرور بد بالصراف ليس قرضاً للمصرف في حقيقته بل استجابة

لدعوة المصرف لتجميع الأموال والنظر القانوني لم يستطع أن يطبق على مايبور في المصرف القواعد القانونية للوديعة .. الخ .
قلت : أما ندرى أن القانون طبق عند القرض على ودائع البنوك ؟ وهو الذى يحكم أعمالها .

لفؤك بامسيدة الأمين يخالف الواقع والقانون
فأعمال البنوك الربوية إنما تقوم أساساً على القرض الربوى وإن غيرت اسم الربا إلى فائدة . ومعظم كسب البنوك من هذه الفوائد . حيث تأخذ قرضاً بسعر أقل مما تقترض . وتلك حقيقة يعلمها كل من يلم بأعمال البنوك . وكل من يتأمل خطرات البنك التي تحمل كطغي « دائن ومدين » وكل من ينظر في الميزانية الختامية لأى بنك .

عرف أحد أساتذة الاقتصاد البنك بقوله :
« يمكن تعريف البنك بأنه المؤسسة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل لم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والمسلم .
وتحت استئلا آخر عن أعمال البنوك قال :



المصدر: الفهرس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٥٩

يمكن تخصيص أعمال البنوك التجارية في عبارة واحدة هي التعامل في الائتمان أو الائحة في الدين : إذ ينحصر النشاط الجوهري للبنوك في الاستعداد لإقامة تعهداتها بالدين لدى الطلب بدون الآخرين سواء اكفوا الإرادة أم مشروعات لم حكومات . ويقتل الأفراد هذه التعهدات المصرفية وهي التي تصرف باسم الودائع الجارية في الوفاء بما تزودهم به البنوك من اعتمادات وسلف تقفوا لما يتمتع به التعهد المصرفي بدفعه لدونالطلب من قبول علم في تسوية الدين .

وهذا تتوصل البنوك التجارية إلى مزاولة نشاطها الذي تبرز به وجودها وتستمد من القيام به أرباحها بالاضطلاع ثارة بمركز الدائن وثارة بمركز الدين .

التصرف الأول للدكتور اسماعيل محمد هاشم . انظر كتابه مذكرات في النقود والبنوك ص ٤٣ .

والاستاذ الآخر هو الدكتور محمد زكي شافعي - راجع كتابه : مقدمة في النقود والبنوك ص ١٩٧ .

هذا هو الواقع بسبب الامين إما القانون الذي يحكم أعمال البنوك ولاستطيع مخالفة لما الذي يطمح على ودائع البنوك ؟ قبل الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه " الوسيط في شرح القانون المدني " . ويتميز القرض على الوديعة في أن القرض ينقل ملكية الشيء المقرض إلى المقرض على أن يرد ملكه في نهاية القرض إلى المقرض أما الوديعة فلا تنقل ملكية الشيء المودع إلى المودع عند بل يلقى ملك المودع ويسترد بالذات . هذا أن المقرض ينتقل بمبلغ القرض بعد أن أصبح ملكا له أما المودع عند فلا ينتفع بالشيء المودع بل يلتزم بحفظه حتى يرد في صاحبه . ومع ذلك فقد يوجد شخص عند آخر ميلدا من النقود أو شيئا آخر مما يملك بالاستئصال ويأمن له في استعماله وهذا يسمى بالوديعة القائمة . وفي جسم القانون المدني الجديد الخلاف في طبيعة الوديعة القائمة لفظيا بأنها قرض وتطول المادة ٢٦٦ مدني في هذا المعنى : إذا كانت الوديعة ميلدا من النقود أو أي شيء آخر مما يملك بالاستئصال وكان المودع عند مالوكا له في استعماله اعتبر العقد قرضا .

وقل بعد ذلك في حديثه عن صور مختلفة لعقد القرض .

« وقد يتخذ القرض صوراً مختلفة أخرى غير الصور المتأولة .. من ذلك إيداع نقود في مصرف فاعمىل الذي أودع النقود هو المقرض والمصرف هو المقرض وقد لهما في هذه وديعة قائمة وتعتبر قرضا »

ويقول الدكتور على جمال الدين عوض في كتابه « عمليات البنوك من الوجهة القانونية »

إذا نظرنا إلى الحالة الشالفة للوديعة المصرفية وجدناها قرضا لأن الوديعة تكون بقصد الحفظ والمودع لديه يقوم بخدمة المودع .. في حين أنه في القرض

يستخدم المقرض مال غيره في مصلحة الخاصة والتمييز دقيق بين كل من القرض والوديعة في العمل فلا وعد البنك برد النقود لدى الطلب فقد يمكن القول أن هناك وديعة . لأن الرد بمجرد الطلب يمنح البنك من استخدام النقود . وذلك فهو يقوم بخدمة لعملائه ولايختبر مقرضها ، لكن هذا لم يعد صحيحا اليوم إلا من الناحية النظرية فإن البنوك إذ تقبل الودائع تبه لدى الطلب أو

بعد مدة قصيرة من الطلب فإن ذلك لا يمنحها من استخدام النقود في مصالحها ، اعتمادا منها على أن المودعين لن يتقدموا جميعا لطلب الاسترداد دفعة واحدة في وقت واحد . وأن سحب بعض الودائع يؤدي إلى ايداع مبالغ جديدة ، وأن السدادات الجديدة تستخدم في مواجهة طلبات الاسترداد . وأنه على أي حال إذا زاد القرض المطلوب على الموجود فعلا لدى البنك فإنه يستطيع بمفرق متعددة الحصول على مايزنه لمواجهة الطلبات الجديدة فعلا عن أن الوديعة بالمعنى الفني التقني التي نهض إلى خدمة المودع تقرض في الواقع أن البنك المودع لديه يعطي فائدة عنه ، بل فوق ذلك يتلقى أجرا عن هذه الخدمة لأن مجانية الإيداع التي يطلبها الفرد يصعب أن يقبلها البنك . كما أن القانون المدني لاقرض في الوديعة أجرا إلا لصالح المودع لديه . في حين أن البنك لايتلقى أي أجر عن عمله ، بل أنه يعطي فائدة للعميل مقابل إبقاء النقود لديه .



المصدر :

العدد ١٩

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : أغسطس ١٩٨٩

ولذلك يمكن القول بالنظر إلى الواقع أن الوديعة التقليدية المصرفية في صورتها الحالية تعد الرضا وهو ما يتفق مع القانون المصري حيث تنص المادة ٧٢٦ منه على ما يأتي : إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أي شيء آخر مما يهلك باستعماله وكان المودع عنده ما يؤمن له في استعماله اعتبر المودع الرضا . ويأخذ كثير من التشريعات البلاد العربية بهذه القرينة ، أي ينص على أن البنك يمتلك النقود المودعة لديه ويلتزم بمجرده رد ممتلكها من نفس النوع . راجع مكتبته عن طبيعة الوديعة التقليدية المصرفية ص ٢٠ - ٢٨ والجزم الذي نتفخه منه بتصرف من صفحات ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ .

العنصر الخامس

قال الكاتب : إن المصارف الآن - لاسيما في مصر - لا تخرج عن ولاية الدولة وسلطانها .. وقال : ومن ناحية أخرى فإن المودع قلبه في المصارف لا يتصور أن يظلم المصارف أو يستغفه .. الخ

قلت : التعامل بالرضا مضمون على الجميع : على الأفراد والجماعات والدول ، والمعلم كله . ولا يحل للدولة التسلط أن تتعامل بالرضا . ولا أن تشجع ابتاعها على التعامل به ولا أن تكون منهم طيلة من الرايين بل على الدولة أن تحارب الرضا والرايين .

ولنستمع إلى ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه عن قول الحق تبارك وتعالى في سورة البقرة : يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفلحوا فأنفوا بحرب من الله ورسوله .

قال ابن عباس : « من كان مقيما على الربا لم ينجح على إمام المسلمين أن يستنيبه فإن نزع ولا ضرب عققه » . (راجع تفسير الطبري ١٠٨/٢ ، والشر المذهب للصوفي ٣٦٦/١)

وهذا واجب الدولة كما بينه حبر الأمة وترجمان القرآن فكان ناضل من الأميين العام مثل هذه الدعوة لا تثير العمل بالرضا المضمون . أما الظلم والاستغلال فقد سبق الحديث عن عدم تحقق التحريم به أنه والله من البنوك لاعلمها . حيث

يقترض بالرضا ويشترك معها في الظلم لمودع بفائدة حيث أنها تفرش ما اقترضت بهذه الوساطة الربوية المحرمة يشترك في أنها المصارف والمعاملون معه جميعا ماداموا يبرأونها ويمينونها عليها .

العنصر السادس

قال الكاتب : إن الطريقة الحديثة في الاستثمار تقوم الآن على المشروعات الكبيرة التي تلتقي رؤوس أموال ضخمة ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الآف أو ملايين المودعين بواسطة المصارف ومن الجائز شرعا أن تضمن الدولة رأس المال المودع وحدا أدنى للربح .. الخ .

قلت : بيت من قبل وظيفة البنك الربوي فهو لا يستثمر وإنما يقوم بالوساطة الربوية . يقترض بالرضا ويغير الرضا ولكن لا يفرش إلا بفرض كبير من الربا فما دور الدولة هنا ؟ أيجوز أن تضمن الربا للرايين أم تضرب أعناقهم إن لم ينزعوا كما قال ابن عباس ؟

إن الاستثمار الذي نذكره هو واجب المصارف الإسلامية ووظيفتها الرئيسية . كان الأجور يك يساعدة الأمين العام أن تنضم إلى الملتزمين بتطبيق الشريعة الإسلامية وتدعو إلى أسلمة المصارف الربوية كما فعلت بخصتان شياء الحق فحولت سبعة الآف مصرف وأخذت الزكاة من الأموال المودعة المستمرة إسلاميا فأضحت ملايين الفقراء وخلفت من الأعباء الملقة على كاهل الدولة اللئيس هذا الفضل من الحق والسحق والأذى بحرب من الله ورسوله ؟

العنصر السابع

قال الكاتب : إن ظهور المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة لم يحل المشقة حلا حسما فهي في ممارسة عملها لا تختلف جذريا عن المصارف العادية بل يلاحظ أنها قد تعطي عاددا أقل وميزات أدنى للمستثمر الصغير .. الخ .

قلت : علما الله عنه يساعدة الأمين العام أهذه دعوة لضرب البنوك الإسلامية والتخل عنها وتحويلها إلى مصارف علفية أي ربوية - لتعطي فائدة أكثر وميزات أكبر ؟

إن المصارف الإسلامية تختلف عن الربوية نظريا وعمليا : فهي الجانب النظري : لاتقوم المصارف الإسلامية بالوساطة الربوية التي يبتاعها وإنما تقوم على أسس شركة المضاربة الإسلامية .



المصدر: الزور

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فللوهومون يمثلون صاحب رأس المال
والصرف يعتبر عامل المضاربة.

والربح الفعلي ينقسم بين الاثنين بالنسبة المتفق عليها ويكون هذا الربح
نتيجة استثمار جافل شرعا ومن هنا تأتي وظيفة الرقابة الشرعية.
وفي الجانب العملي: لتقوم المصارف الإسلامية بالاقتراض بقرضا أو الإقراض
بقرضا وإنما تستثمر الأموال المودعة عن طريق التجارة والصناعة والزراعة
والمزاجعة والمشاركة والمضاربة والاستصناع وغير ذلك من الاستثمار الفعلي وإذا
وجد خطأ في التطبيق ولابد أن يوجد فلسفوية ليست مسئولية المصرف وحده
ولا الرقابة الشرعية وحدها وإنما مسئولية كل مسلم يعرف الخطأ ويستطيع
اصلاحه أو التنبيه إليه.

وما أكثر الذين اتصلوا بي ومنهم من أتى لي من دول مجاورة ليؤكد من جواز
بعض العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية.

الموضوع يحتاج إلى عدد من المقالات وأد القيت بضع مقالات في الصيغ
عن المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق والفرق بينها وبين المصارف
الربووية وراجعت صياغة عدد من المقود للاستثمار الشرعي فالحال هنا أن
لا يتسع ولكن لنا أن نقاسم: لماذا الشركات مصر مع ثلاث وأربعين دولة
إسلامية في البنك الإسلامي للتنمية؟ ولماذا اسموه بهذا الاسم مادام لا فرق؟
ولماذا أعلنت بنوك الدولة عن إنشاء فروع إسلامية؟ ولماذا يأن أرباحها حلال؟
أخيرا يادكتور وأنت في مركز يمكنك من العلم: أهذه الفروع تتزعم بالإسلام
والاستثمار المشروع، أم أنها تضحك على المسلمين وتخدعهم من باب المسجون
الضرار؟ ولماذا كلنا الصالحين لماذا سنقول لربك وقد كتبت ما كتبت؟ ربما
لا تأخذنا إن شئنا أو أخطأنا،
وأخيرا لنا وأخيرا كتب المقال



المصدر: النور

التاريخ: ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة النور

يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم

عادت مسألة فوائد البنوك الى الظهور بفعل فاعل ، فبعد ان اغارت حكومة الدكتور عاطف صدقي - شفاه الله - على شركات توظيف الاموال ، واستغلت كافة سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وازدادت اليها وسائل الدولة الاعلامية السرية والعلنية ، وكان كل ذلك بهدف عودة المواطنين الى البنوك التجارية التي تتعامل بالفوائد الربوية ، فلما لم يعد اليها المواطنون سقط في يد الحكومة فاستغاثت بعلمائها فانتفض فارسها الهمام الدكتور عبد المنعم النمر وفتحت له صحف الحكومة فصال وجال مفرداً ورفضت هذه الصحف ان تنشر الردود التي وردت اليها على هذه المقالات



بقلم: الحمزة دعبس

ولم يقتصر الامر على الدكتور النمر بل تجاوزته الى فضيلة الدكتور المفتي فبعد ان مكتبه لقاء يوحى بان هذه الفوائد حلال وأنه لا حرمة فيها برغم أنها عائد ثابت منسوب الى رأس المال المدفوع من المراسي ، الذي يطلقون عليه تدليسا اسم المودع ، وذلك هو عين الربا .. والدكتور النمر في ذلك يدافع عن الحكومة المصرية ، ويكفل لبنوكها عددا من العملاء الذين يتاثرون بمقالاته ، بينما هو يتنصل منها ، عندما يسأل عنها ، قائلا إنني ما طرحت رأيا على الإطلاق ، ولكني قلت ، في نهاية مقال ، انها مجرد وجهة نظر مطروحة لدى كثير من المفكرين ، وانني سألت اخواني من العلماء والاقتصاديين فيها . وهكذا فإن الدكتور النمر يعرض وجهة نظر الآخرين ويظن الظارئ أنه اعتنقها .



الاستثمار فيها بينما بال الاستثمار في مصر ، بهذه الطريقة ، مما يؤدي إلى خرابها . وليس أكثر من أوجه الاستثمار المشروعة وقد تمكن ثلاثة من الشبيل يتردى كل واحد منهم الجلباب الأبيض والطالقة ويطلق لحيته وهم الأخوة الريان من انشاء العديد من المشروعات التجارية والصناعية والزراعية في وقت قياسي بينما السادة مديرو البنوك التجارية لا يحسن واحد منهم أى عمل تجارى أو صناعى أو زراعى ، ولا يتفوق الا في فن المحاسبة ليقتنص الاموال ويدفع الفوائد الربوية بلا ادنى كفاءة اقتصادية . ويعاونه في ذلك من لآخرية لديه في هذه الامور .

وعودا الى طلعت حرب ، الذى انشا بنك مصر ، نجد انه بعد ان نقل هذه العقيلة اليهودية الى ارض الكنانة كان فيه بقية من خير ، فانشا مصانع للفلر والنسيج والام منشآت صناعية اخرى كثيرة ، منها شركة بواخر وشركة طيران وشركة لانتاج السينمائي . وقد قلمت عليها النهضة الاقتصادية في مصر ان ان خلفه خلف اضعاءوا الكثير من هذه المعاني ، وورثها عبد الناصر (....) رحمه الله الذى احالها الى القطاع العام ، واصبح مهمتها الحصول للناصريين على الاموال من الشعب المكثود .

واذا اردنا لبنوك التجارية ان تساهم في الحضارة المصرية فعليها ان تنجح فورا الى استثمار اموال المتعاملين معها من مساهمين ومودعين ، وتقديم العنصر الاساسي في الانتاج ، الذى يح صوت الرئيس مبارك في وجوب الاتجاه اليه ، لانه المنفذ الوحيد ، كما يريد دائما ، للمشكلة الاقتصادية المصرية ، واملمها المشروعات الزراعية التى تنادى بوجوب الاخذ بها من استصلاح الاراضى وزراعتها بمعونة الشباب المتعطل الذى اصبح بدوره مشكلة اخرى استوجبت تخصيص المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى للفلر في حلها ، وان كان لم يستطع في ظل القيود المفروضة ، وفي ظل الظلم الربوى ، الذى يمنع استثمار الاموال التى توجد في البنوك ، ان يقدم حلا لاي من هذه المشكلات ..

وافتي بها ، وهو في الحقيقة يستفتى زملاؤه العلماء ، وكذلك الاقتصاديين ، والمستفتي لا يفتي ... وبذلك يوثي مقاله التأثير المطلوب ، من اقتناع البعض بان هذه الفوائد حلال ، ويتنصل من الفتوى لانه فيها ليس مغلطا ولكنه مستلفت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وقد كان الاخرى بالكتور عبد المنعم النمر ، ومن يجرى على سنته ، ان يكون دقيقا حتى لا يتاول النفس حديثه بما لم يقصد وان يبادر الى علاج العيوب التى تعتور البنوك التجارية فتحيل بعض اعمالها الى اعمال غير شرعية ، بدلا من موافقته التامة على نظام نشأ في احضان اليهود ، ابتدعوه ابتداعا ليحقق مصالحهم ، وييسر لهم السيطرة على اربعة اخمس اموال العالم كله بهذا الاسلوب الخبيث .. ان تاييده للفوائد الربوية هو تاييد لنظم يهودية ، وليس تاييدا للحكومة المصرية فحسب التى القصر دورها على مجرد نقل هذه النظم الجهنمية من الطغمة اليهودية دون ادنى تعديل .

واذا كان لنا ان نقدم التعديل المطلوب ، لتتواءم عمليات البنوك مع احكام الشريعة الاسلامية ، وبببيل مفعول الاساليب الشيطانية التى ابتدعتها العقيلة اليهودية ، فإننا نقول لبنوكنا المصرية : ان رجعتا هو المحافظة عليك وعدم الاطاحة بك بل والتسكك بك لانه اكتسبت اغلى ما يمكن ان يكتسبه التاجر الماهر والمستثمر الحلاق لقد امكك اكتساب الثقة المشروعة وغير المشروعة .

ونسكا بهذه الثقة فإننا لانفرط في هذه المؤسسات الاقتصادية وانما نطلب منها - لتكون مشروعة وشرعية في نفس الوقت - امرين اثنين لا ثالث لهما .

الامر الاول ، ان تستثمر الاموال التى تقدم لها سواء ، من المساهمين او من المتعاملين معها ، استثمارا حقيقيا مشروعا في وجه من أوجه الاستثمار ، سواء التجارية او الصناعية او الزراعية ، بشرط الا تكون محرمة شرعا ، بمعنى الا تصادم بقواعد الشريعة الاسلامية ، وذلك يمنع اعادة اقراض هذه الاموال الى آخرين بسعر فائدة اكثر ارتفاعا ، والاستفادة من فرق سعرى الفائدة .. فهذا العمل الشائن مؤداء نقل الاموال المصرية الى دول اجنبية يتم



المصدر: الله يوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

لدينا المال مكدس في البنوك ، ولدينا اموال
مطلقة عند المواطنين تحت المظلة ، وفي
الخارج ولدينا الشيب الغني القوي
وباختلاط هذا المال بقوة هؤلاء الشيب يكون
الانتاج المنشود ، ويكون الرخاء المأمول ،
وتكون الرفاهية الحقيقية ، وبغير ذلك
وبالتمسك بتنظيم الفوائد الربوية لا يكون الا
محاربة الله ورسوله تحقيقا لقول الله تعالى
« يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذرؤا ما بقى
من الربا ان كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا
فانذروا بحرب من الله ورسوله ، وان كنتم
لكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون »
ولا يكون الا تدمير قنرات هذا الشعب
الايمانية أولا والمالية ثانيا والشبابية ثالثا
وتخريب مصر أولا واخيرا .

وكل ذلك الذي نعتنى منه قد توعد الله به
الذين يتعاملون بالربا ، فلا تظلمون الا
انفسنا ، فقد قال قديما ولم يزل قائلا علينا
« يحق الله الربا ويربى الصدقات والله
لا يحب كل كفار الاثم » فالحق - كما يقول ابن
كثير - هو الذهاب به ويضيف رحمة الله إما
بان يذهب بالكلية من يد صالحيه ، او يحرمه
بركة ماله فلا ينتفع به ، بل يعدمه به في
الدنيا ، ويمالجه عليه يوم القيامة . كما قال
تعالى (قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو
اعجبك كثرة الخبيث) وقال تعالى (ويجعل
الخبيث بعضه على بعض فيركمه ليجمعه في
جهنم) وقال (وما اوتيتم من ربا ليربو في
اموال الناس فلا يربو عند الله)
ويبقى الامر الثاني الذي نطلب به
البنوك التجارية ليصبح عملها مشروعاً
ليكون موضوع كلمة النور في العدد القادم
بإذن الله تعالى .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩ أغسطس / تموز

المصدر : الأهرام

قل. لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الطهارة تعريف لمعنى الربا ولكن اعتماداً على التخصيص الشرعية الثابتة لمن المستقر عليه هو أن الربا المتعارف عليه، هو الذي عرف عند العرب في الجاهلية، والذي كان يتعامل به الغنياء المشركين واليهود في الأطفال وفي المدينة وغيرهما من المدن العربية.

وأضاف قائلا أن الربا المحرم في القرآن الكريم هو ربا الجاهلية الذي اتخذ عدة صور مجعلاً هو... أي دين يترتب في الذمة يكون الرب، يطله وفرد عليه زيادة مشروطة أيا كانت محددة أو غير محددة بسيطة أم مركبة قليلة أو كثيرة هي ربا،

وقال: أن ربا الجاهلية لم يكن ربا استهلاكياً فقط وإنما كان ربا للاستثمار والتنمية أيضاً

وأكد أن الفوائد المصرفية في حقيقته هي عين الربا

ودعا المفتي الإسلامي الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام السابق إلى عقد مؤتمرات يجمع بين علماء الفقه والشريعة وخبراء البنوك والاقتصاد لكي يصلوا إلى رأي حاسم وواضح في قضية الفوائد المصرفية.

وطالب بعدم الاستعجال في حسم هذه القضية حتى يمكن الوصول إلى رأي يجيب عن كل التساؤلات التي تدور في ذهن المسلم في كل مكان وترتبط بهال الناس.

وقال فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي عميد كلية الشريعة بجامعة قطر: إن أمر الربا والفوائد قد حسم وأن الذي يميزنا حقا أننا ما زلنا إلى اليوم نخطئ مثل هذه اللقائات

وأضاف: إن مسألة الفوائد والربا صارت فيها جدل طويل وكل ما يثار اليومثير من قبل وأن المفتي الإسلامي تجاوز هذا الموضوع فجمع البحوث الإسلامية أصدر في الستينات فتوى بالاجتماع لتحريم الربا والفوائد وكذلك عدة مجامع فقهية.

وعقب عليه الدكتور عبدالعزيز حجازي رئيس الوزراء الأسبق ورئيس

الجمعية لقل. أننى اختلف مع الدكتور القرضاوي فالقضية حسمت لدى الفقهاء فقط. ولكن الأمر الخطير هو أن كثيراً من الفقهاء ابسهموا ما زالوا يثيرون في الصحف كل يوم آراء حول هذا الموضوع ومزاكالت التساؤلات قائمة. وطلب من الدكتور القرضاوي عدم الحجر على الآراء وقل نحن نعيش في مجتمع به تناقضات والناس خائفة في أمر هذا الموضوع

وأشار إلى البنوك الإسلامية وقل: أنها لم تزل وتقبلتها كما يجب أن يكون وهذه قضية معروفة وأن نتكلم عن شركات توفير الأموال وما دار حولها سواء أكان حقا أم قلما؟ ومزال الحديث مستمرا حول هذا الموضوع.



المصدر: المساء

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فوائد البنوك .. حلال .. ام حرام ؟

د. النمر :

أحاديث الرسول في المعاملات الدنيوية اجتهادية !

د. الغزالي :

الربا .. (إيدز) الحياة الاقتصادية المعاصرة !

ولنبداً .. والاسئلة الحائرة عن الاعمال المصرفية تفرض نفسها على تفكيرنا ومجتمعنا ومنذ شهر تقريباً ..

● لقد خرج علينا الدكتور عبدالمنعم النمر بأراء مفادها .. ان مصارفنا الآن غيرها منذ فترة .. فهي ليست عملاً قديماً .. وليست مكشورة على الادعاء .. والافاض .. ويقتلها فان فوائدها .. هي ارباح ..

● والدكتور شوقي القنجرى .. يرى انه لا حرام في العمل المصرفي المعاصر ..

● والدكتور شوقي قاض .. وكناب رئيس مجلس الدولة لسمابق وأحد رموز الفكر الاقتصادي الاسلامي المعاصر ..

● والدكتور جمال الدين محمود امين المجلس الاعلى للشئون الاسلامية (وواحد من المفكرين المجتهدين) له رأى مغاير .. استمده من فكر شيوخنا القدامى من ابن عابدين الى الشيخ المنهري ..

● والدكتور احمد كمال ابو المجد .. يقترب من آراء من سبق ..

● وفي الجانب الآخر .. معارضون .. ولهم حججهم ..



المصدر : المساء

النشر والأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٨٩

ندوة جمعية الاقتصاد

ومن أجل ذلك .. حرصنا على تسجيل ندوة جمعية الاقتصاد الاسلامي والتي دعا اليها د. عبدالعزيز حجازي .. واقتضاها بكلمة حدد فيها ان هذه الندوة .. ليست جهة فتوى .. وإنما هو الرأي ولنتابع الندوة ..

رغم اجماع الفقهاء منذ فترة طويلة على حرمة القوائم البنكية .. وانتهاء الجدل حول هذه القضية بين العلماء .. فإن الدكتور عبدالمعزم التمر عاد ولجأها من جديد بعد ان أعلن ان تحديد ربح الوديعة الاستثمارية لدى البنوك جائز مع عدم جواز ذلك اذا كانت المعاملة بين افراد الناس ولمست فيها بنوك .. ومن ثم فانه يجوز ان

د. أحمد كمال أبو العجد :

أملنى أن يتحول

إسلامنا إلى إسلام

(تفكير) لا (تغيير)

يحدد البنك نسبة ربح يتلقا عليها مقدماً مع المودعين !!
وقد كان لرأى الدكتور التمر ردود فعل واسعة النطاق داخل الأوساط المهنية والاقتصادية خاصة ان هذا

الرأى اثير بملونة اخرى اعلتها وهي ان كثيراً من أحكام الرسول صلى الله عليه وسلم فى المعاملات اجتهادية راعى فيها ظروف بيئته وان الصحابة خالفوا أحكامه واجتهدوا وعملوا بخلافها وكذلك التابعون اجتهدوا وعملوا بما يخالف تصويبه .. لماذا لا يجتهد هو - د. التمر - فيصل إلى حكم تحتاجه مصالح بيئتنا وإن خالف حكم الرسول صلى الله عليه وسلم ؟؟

وكانت من بين ردود الفعل التي اثارها رأى الدكتور التمر .. تلك الندوة التي سارعت بعقدتها جمعية الاقتصاد الاسلامي برئاسة الدكتور عبدالعزيز حجازي ورايس الوزراء الأسبق وحضرها ألفيف من رجال الدين والاقتصاد .. هي بداية الندوة أكد الدكتور



الصدر : ٢٢

التاريخ : ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السالمى :

فوائد البنوكك أسوأ من ربا الجاهلية !

تابع لدعوة :

سيد جاد

تصوير : علال زيد

الاقتصادي .. ومن هنا كانت
الكثيرة الوحيدة التي انتظرت ربا
تعالى ودمره الكرم حريا على
محبتها :

وإذا ما أتت إلى أن بات الربا في سورة
البقرة (يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم
مؤمنين ، فإن لم تدرسله وإن كنتم
تقدمون فمواثيقكم لكم ولا
تقبلوا .. من القصد جامع

وقال الدكتور عبدالصمد القرشي

أن معلوم الربا هو الزيادة بخير
عوض في عقد المعاينة عند القضاء
الزيادة للشروط عند القضاء
الدين .. أننا ندرك أن الربا في

كليات التجارة والعلوم والاقتصاد
هذه العلوم والعلوم والعلوم لهم
الدين على البنوك .. فكلوا أن
الدين مشروع الاقتصادي يهدف
للتحقيق المصالح الممكنة

ويختلف عن فكرة الربا في أنه
الاقتصادي سلبي .. كانت أو
خدمية .. فهو يتعامل في الاقتصاد
أو الدين أو الدين .. ولكن
الدين مشروع الاقتصادي ممكن
طبيعة عمله ما تشبه قريبا
بالتجارة .. وهي تشبه الدين

جائز .. جالب المبادر وجانب
الاستثمارات .. فمن الجانب الأول

تقوم علاقات بين البنك وعياله
من المودعين .. وهي علاقة
قرض من المودع إلى البنك أيا
كانت الصورة التي يتعامل بها ..

فمن قرض حسن .. المودع يدفع
إلى البنك ويسلمه المودع .. وفي
جانب الاستدانة يتعامل البنك
مع مجموعة أخرى من عملائه

وهي المتاجرة والمستثمرين
والتجار الذين يقرضونهم ..
والتجارة بين البنك ومستثمري
أمواله علاقة قرض يحصل منها
الدين على فوائد .. والفوائد التي
يحصلها من المودعين تسمى
بالتاريخ الذي إلى أن البنك يخدم
بمصلحة كذا أو مؤسسة

عبدالعزيز حجازي أن جمعية
الاقتصاد الإسلامي ليس من حيزها
أن تصنع قرضي ربا من حيزها فطر
أن تترك على حالة الزيادة القوية
في موضوع القرض المصرفية له
موضوع حسان ومن معالج
للبنان في وقت تدعوهم لها الدولة
للمشاركة الإيجابية في التنمية ..

وعند الدكتور حجازي الوارث
وإذا علماء الدين فيها وكذلك
لإجاعتهم على من فيها تطبيق الحكم
للقرن الكريم (إحل الله الربح

وحرم الربا) وحكم رسوله الكريم
(من ألقى الربا من حيزه فطر
(من ألقى الربا من حيزه فطر
الآن كل ربا موضوع والآن ربا
أمنه ربنا ، ربا حسان بن
عبدالمطلب ، رأيت موضوع

كله) ..

وطب الدكتور حجازي من
الحائرين أن يسموا القصد
الحائرين ومناقشتهم الجوانب
المعاصرة في موضوع القرض
ويطرح الأسئلة التي تروى في أرواحهم

من حيث إمكانية الإجابة على أسئلة
وإجابته على أسئلة الإجابة على أسئلة
وإجابته على أسئلة الإجابة على أسئلة
وإجابته على أسئلة الإجابة على أسئلة

وإذا ما أتت إلى أن بات الربا في سورة
البقرة (يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم
مؤمنين ، فإن لم تدرسله وإن كنتم
تقدمون فمواثيقكم لكم ولا
تقبلوا .. من القصد جامع

وقال الدكتور عبدالصمد القرشي



المصدر: الشرق

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم حجب

«الفوائد المصرفية بين التحليل والتحريم»

لم يحضر لفائدة الدكتور النمر الشوة التي لقيتها جمعية الاقتصاد الإسلامي مساء الاثنين الماضي ٣١ يوليو ٨٩، والتي كان موضوعها (الفوائد المصرفية بين الحرام والربح) على الرغم من أن برنامج الشوة كان يخصص حديثاً للدكتور النمر. وقد أعلن الدكتور عبدالعزيز حجازي رئيس الشوة اعتذاره عن الذين شربوا في الاجتماعات اللجنة الخاصة لمناقشة فوائد البنوك. عبد الدكتور أحمد كامل أبو الجند، وأعلن أنه لن يعدم حضور الدكتور النمر ولفائدة التي على وجه الخصوص، وبخاصة أن الشوة أقيمت لمناقشة القضايا والضوابط التي ي طرحها وأيدما الدكتور النمر، وتكرارها بعض الصحف الحكومية.

وقد دعيت لحضور هذه الشوة التي استمرت أكثر من خمس ساعات واستمعت إلى كلمات وتعليقات عدد كبير من علماء الفقه والاقتصاد والمختصين في أصناف البنوك. وقد كان هناك شبه إجماع على أن تشكيل اللجنة التي يرأسها لفائدة القاضي، والتي قيل أنها تبحث في موضوع فوائد البنوك وراية إرضاء سياسيين معينين، وأن ذلك قد تم بأسلوب خاطئ، وأريد بذلك إصدار فتوى سريعة يجوز التعامل مع البنوك لإرضاء وإقراضا، وكان الخطر ما قيل في هذه الشوة قول الدكتور أحمد أبو الجند - وهو أحد أعضاء اللجنة - بأنه لم يشرح إلى الأسلوب الذي لم به التشكيل ولا إلى المناقشات التي دارت فيها، وأنه فوجيء بأن بعض من شاركوا في هذه اللجنة من العلماء لا يعرفون حتى مجرد استنباط الأحكام، وأن كثيراً من الاقتصاديين لا علاقة لهم بأحكام الشرع، ولا يفهمون كثيراً في قضايا الدين، وأنه رغم مشاركته في هذه اللجنة فهو غير راض عنها ولا عن أسلوب المناقشات التي دارت فيها. وقد كان هناك شبه اتفاق أيضاً على أن هذا الموضوع لا يسمح أن يناقش بعد أن انتهت المجامع الفقهية إلى اتخاذ قرار فيه، وأنه على فرض جواز إعادة النظر، فليس لأحد مهما كان أن يفتي بقرار لجنة عليا، ولا أن يحتل فيه، حيث لا يفتي القرار إلا من أصدر القرار، أو جهة أعلى منه، وبموجب البحوث الإسلامية هو أعلى سلطة للأفتاء في مصر والعالم الإسلامي كله، باعتباره ممثلاً لـ ٢٠ دولة إسلامية، وهو الجهة الوحيدة المخوطة بها إصدار الفتاوى والتوصيات الشرعية فيما يخص من حوادث الزلزال.

وقد أثبت بعض المتحدثين من كبري الاقتصاديين أن فتح الباب على مصراعيه أمام البنوك المصرية هو السبب فيما تعانيه مصر الآن من مشاكل اقتصادية، وأن حرمان القطاع الخاص أو التضييق عليه من استغلال أمواله بنفسه هو السبب في عجز الحكومة عن حل مشكلاتها الاقتصادية وارتفاع ديونها إلى أكثر من ٥٥ ألف مليون دولار. أما الدكتور نعمت إواد فقد تحدثت عن المخطط الأمريكي لاضعاف الاقتصاد المصري، وعن اشتراط الحكومة الأمريكية عدم استعمال القروض التي تمنحها مصر، في عمليات استصلاح واستزراع الأراضي، بل أنها ألغت بأن أمريكا تشترط على الحكومة المصرية عدم زراعة القمح بآلات حتى يبقى القرار في يد أمريكا وليس في يد أياد مصر القراء.

وأما الزهدى على ما أثاره الدكتور النمر والدكتور جمال الدين محمود والدكتور الفجوري وهم من المؤيدين لفتح فوائد البنوك فسيكون موضوع حديثاً في الأسبوع القادم إن شاء الله، فإن لقاء

د. عبد الشفار عزيز



المصدر : الأستاذ ص

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إنهم يورطونك يا فضيلة المفتي

بسم عادل حسين



قرأنا خلال الأسابيع الماضية أن يقول إن فوائد البنوك حلال .. ثم سمعنا عن اجتماعات لفضيلة المفتي ، وأعلنت التصريحات أن فضيلته بصدد إصدار فتوى تبيح شرعا استمرار الأوضاع الحالية في الجهاز المصرفي الربوي .

□ وفي الحقيقة لم تكن ضمن من فوجئوا بهذا التحرك .. فقد أدركنا منذ البداية خطورة القلقون الذي أصدره ضد شركات توفير الأموال ، فعارضه حزب العمل في مجلس الشعب وعلى صفحات جريدته ، ولنا أيماننا إن الهدف الأول من إصدار هذا القلقون هو ضرب فكرة تشغيل الاقتصاد وتنميته من خلال المشاركة بين العمل ورأس المال وفق القواعد الشرعية المعروفة ، أي وفق احتمال الربح والخسارة بالنسبة لأصحاب المال . وقد انكشفت ثمة أصحاب القلقون حين فرضوا قيودا خانقة على هذا الأسلوب من النشاط ، وعين منحوا قيام شركات جديدة في المستقبل إلا إذا كانت على هيئة شركات مساهمة ، مع علمهم بأن مئات الآلاف من المواطنين في طول البلاد وعرضها يؤلفون بالفعل شركات الأشخاص لتتخطى هذه المشاركة الشرعية في مشروعات صغيرة ومتوسطة (تربية مواشي - منحل - تكسيات - عربات نقل .. الخ) .

كان القلقون عندما خطوة أولى ، وكان متوقعا أن يتكو ذلك إعلان بان في الجهاز المصرفي الحالي الكفاية لمن يريد تشغيل أمواله ، وهذا يتطلب فتوى بان قواعد العمل في هذه البنوك شرعية ١٠٠٪ ، وإن الخلاصة بالتالي حلال . وقد تأكدت ضرورة الفتوى حين ثبت لأصحاب القلقون أن مدخرات الناس لم تتدفق على البنوك الربوية بعد محاصرتهم لشركات توفير الأموال ، فرأى أهل الحكم (ومعهم الهيئات الدولية) أن سلوك أصحاب المخدرات قد يرجع إلى رعبهم من التورط في عمل ربوي يفضي بالله ورسوله .. فقرروا اللجوء إلى فضيلة المفتي ، طالعين منه أن يعارض ما هو معلوم من الدين بالضرورة . وأيا كان الرأي الذي سينتهي إليه الدكتور سيد طنطاوي ، فلنا نقول لمن طلبوا رأيه إن المشكلة التي يحلون عن حل لها أعقد من أن تحلها فتوى .



ولكن إذا كان الدكتور طنطاوي مصرا على مواصلة بحث الموضوع المطلوب منه ، فلنأتوا أن نضع أمامه بعض الحقائق ، عليها تعينه قبل إصدار رأيه .

□ ونحن لا نريد أن نكرر عذره ما قاله اللغة المعاصر عن فوائد البنوك ، إذ لا أشك في أنه قرأ كل ما كتب من أبحاث وما صغر من قرارات . ولكن أدعشتي حقيقة أن الدكتور عبدالمعزم النمر قل إن علة تحريم الربا الباقية ص ٧



تكن في أن المقرض (في الماضي) للتحلوة أو الزواعة كان مهددا بالفسوسة ليصعب بضايح جهده، فكل يطلب الدائن منه في حالة الخساسة سداده القرض إضافة إلى ربح محدد له، إن هذا يعني أن يصبب المدين بكتلاتين: ضياع جهده، وسداده الربح، وهذا كما يقول: ظلم لا تقوله الشريعة. ولذلك كان الناس على ربح محدد يتقاضاه الدائن (في كل الأحوال) ربا محرمًا.. ووصل الدكتور النمر من ذلك إلى أن ظروف اليوم تختلف، فالودع حين يقرض البنك أمواله، يكون تعامله مع مؤسسة كبيرة غير قليلة للأفلاس، وبالتالي فإن الزمان هذا المدين الخليل الأركان (أي البنك) يتلقون فائدة محددة لأصعب الودائع لا يكون من الربا المحرم. هو صبح هذا الكلام، يكون العالم العربي (بمفاهيمه ونظمه وبنوكه) قد خرجنا من حيث لا نحسب من مصيبة التعامل بقربا، بحيث لم تعد هذه المصيبة قلقة إلا في إطار المعاملات المتناثرة التي تجري بين الأفراد خارج البنوك. وهذه النتيجة تثير الدهشة فنحن نعلم أن آخر ما نزل من أمر الربا كان بالغ الشدة والصرامة.. «الذين ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا: إنما البيع مثل الربا». وقد نصت الآية الكريمة بعد ذلك على التحريم الصريح، وأحل الله البيع وحرم الربا.. ثم انظر المخالفون «بحسب من الله ورسوله»، وهو أمر لم يرد بصدد أي من الكتابين الأخرى. فكيف ننصرون أن ينزل الله حكما ننهيها بهذا الحسم والوعيد في قضية يعلم الله (الذي يسع علمه كل شيء) أنه سيأتي زمان ينهي فيه أمرها ببساطة وتحول إلى قضية هامشية؟

إن الحكم القرآني في موضوع الربا، وبمقتضىاته الصالحة البازرة، يقطع باننا إزاء قضية

ممتدة، تتطلب جهادا لا ينقطع حتى قيام الساعة ضد اغرامات شيطانية للخروج على أوامر الله وتصور الدكتور النمر أننا انتهينا ببساطة - من المشكلة على يد الغرب هو أمر لا يتفق مع أن علة التحريم التي حددها لا يمكن أن تكون صحيحة.

□ والحقيقة أن كل التطورات الحديثة تؤكد بالفعل خطا ما وصل إليه د. النمر، فعلى عكس ما قاله تشعب الربا وانتشر في عصرنا هذا، ولم ينته خطره أو يتضائل مع نشأة البنوك والأسواق المالية والتدقيق. أن قضية الربا لم تكن واضحة في الماضي أو مفهومة على قدر وضوحها إمامنا اليوم ولذا نرى الاجتهادات الفقهية القديمة اختلفت في موضوع الربا وعلته تحريمه كما لم تختلف في أي موضوع آخر. أما اليوم، فإن الأمر أوضح من أن يشبه في علته أو في حكمه. وفي حدود ما قرأت الآن أن أغلب الفقه الإسلامي المعاصر يتجه الآن إلى أن العلة في تحريم الربا تكمن أساسا في إعلاء الله لصور العمل البشري (بأنشائه المختلفة) في تحقيق العرفان عموما، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بالقطار.

إن الدراسات الإسلامية المعاصرة الجادة حول الاقتصاد الإسلامي تستنتج الآن أن بذل الطاقة البشرية (في العمل الفكري واليدوي) والسعي في الأرض بجهد مؤمن إبداعي، هو الذي يجعل الإنسان في الأرض خليفة. ومن هذا المبدأ يشق تحريم الربا، فمن واجب الإنسان أن يبذل مجهودا ما لكي يستغل أي زيادة تصيب ماله. إن القاعدة الشرعية تقول أنه لا جزاء بغير عمل ولا عمل بغير جزاء. وهذه القاعدة كانت معروفة عند فقهاءنا السابقين، ولكنها لم تتبلور عندهم على نحو يجعلها بشكل قاطع علة لتحريم الربا، ولكن انظر أن الفقه المعاصر يتجه في أغلبه - كما قلنا - إلى إدراك هذه الحقيقة (أو هذه العلة) التي

يدور القيس عليها حين نبحث في أمر الفوائد المصرفية. إن اعتبارات الشفقة على الدائن أو المدين تدخل لطعا في اعتبارنا عند البحث في موضوع الربا، ولكنها لا تعد الحافز الأساسي للتحليل والتحريم. وكذلك فإن مقالة المركز المالي للبنك المعاصر لا تدخل في حسابنا عند تحديد الحلال والحرام في موضوع الفوائد - على نحو ما قال الدكتور النمر - فهي كل الأحوال يجب ألا يكون صاحب المال مجرد كيس نقود، ولكن يجب أن يكون إنسانا مسئولا، يبحث ويتابع ويتخذ قرارات. ومن هنا يكون له نصيب (بإثباته أو بالنقص) وفق مبدأ المشاركة الإسلامي يجب أن يفعل شيئا ليستحق نصيبا من الربح، إذا ربح المشروع.

□ والدليل على صحة ما نقول، نذكر أنه حدث في أمة الإسلام تحميذا امتلاه من نوع فريد، إذ أدخلنا في تجربة المال النطقي الذي انهمر على كثير من أنحاء هذه الأمة بدون تدبير أو جهد منا. وقد أدى ذلك إلى شيوع الانصراف من العمل السابق المنتج، إكتفاء بالمال الذي تدفق بغير حساب، نستود به ما نأكله وما نلبسه دون حاجة للعمل.. وقد رأينا كيف شاع الغش والكسل، وكيف شاع الفساد وانتشرت المخدرات وكسل الموبقات، فأنقضت مكانتنا رغم كبرتنا وأصبحنا غداة كفافه السيل، ودأعت علينا الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا الدرس لا يجب أن ننساه: الجهاد الإنساني هو أساس العرفان والقوة، وإذا لم تكن الروعة المادية حصاد عمل الناس وأبداعهم لأن تكون ناعمة أو مبركة. ومعروف أن فترة الاندثار بالمال النطقي كانت الفترة التي شهدت أوسع تعامل ربوي، سواء إن اقترضوا منا بغير حساب، أو إن اقترضوا الأجنبي بغير حساب. لقد شهد جيلنا تجربة



أريدة لاجتماعات تعيش كلها على حساب ثروات قليلة للمضروب ، أو تعيش على الربا ، أي على أموال لم تكسبها في عمل .. وأحسب أن النتيجة واضحة .. هل يمكن أن نتخيل .. في المقابل - كيف تكون الصورة مختلفة لو أننا قمنا بتشفيل أموالنا بأنفسنا ، بفكرنا وأيدينا ، بدلا من تقاضي الربا ونحن قمود ؟ كيف تكون الصورة مختلفة لو أننا مزجنا ما نملكه من أموال مع عقولنا ودمائنا لأقامة المصانع والمزارع ؟

□ إلا أن الحل الإسلامي المتكامل لا يقتصر على جذب الأموال العربية والإسلامية التي هاجرت إلى الخارج ، ولكن يجب أن نستخدمها على أرضنا بأسلوب المتشاركة وليس بالاستئجار الربوي . إن مفهوم المتشاركة يجعل كل صاحب مال (مهما كان حجم هذا المال صغيرا) حريصا على أن يحقق مكسبا ، يل حريصا على تحقيق أعلى ربح ، وهذا يجعله حريصا ومندقا في اختيار الشريك الذي سيعمل على هذا المال ، وفي اختيار المشروعات ، وفي متابعة ما يتم ، بل هو مهيا لتغيير اختياراته ومسارلاته كلما رأى فرصا أفضل .

إن صاحب المال المتشارك يختلف عن صاحب المال السلبى الذى يودع أمواله في أحد البنوك مطمئنا إلى العائد الضعيف المحدد . إن اعتماد مبدأ المتشاركة بدلا من الربا يزيد الآن من دائرة المتشاركين السديناميكين الإيجابيين في عملية التنمية ، فتدور العجلة الاقتصادية بقوة ثلاثين مليوناً من البشر - مثلا - بدلا من عشرات الألوف . ومن هنا قلنا مرة أن مبدأ الأمر المعروف والنهى عن الخنوع هو مولد الطاقة الربحية في النظام الاجتماعى والسياسى ، حيث يشترك الجميع في متابعة القرارات والسلوك .. ولقدنا أنه يقابل هذا المبدأ في المجال

الاقتصادى مبدأ تحريم الربا ، فهو المولد الرهيب لظلمة التحريم الشامل في النظام الاقتصادى الإسلامى .. وإذا أحطل المبدآن الحكيم العالم الذى نعرفه في شرع الله .

× × × × ×

□ إلا أن هناك صعوبات كبيرة تواجه زمينا على إلغاء التعامل بالربا . أكبر الصعوبات يتصل في المستعربين على النظام المالى الحالي . فهذه القوى الشيطنية تحارب بضرارة استقلالنا المالى ، وتحارب بضرارة قيام مؤسسات مالية إسلامية عملاقة تعمل بقواعد تخالف قواعدهم . ويجب أن نتذكر هنا الدور الخاص للقوى الصهيونية ذات الحول والطول في الأسواق المالية والتدبيرة العلنية .

□ ولكن حتى إذا استبعدنا هذا العامل (نظريا طبعاً لأننا لا يمكن أن نتجاهل أثره عملياً) فإن إنشاء مؤسسات غير ربوية يعتبر في ذاته أمراً بالغ الصعوبة ، شأننا في ذلك شأن من يمشى طريقاً جديداً لم يطره من قبل طريق . سنعثر كثيراً . ونستغل في بعض الأحيان ، ولكننا سنضل في النهاية بحق إيماننا بوعد الله بنصر المؤمنين ، « ولأن أهل القرى آمنوا واثقوا لفتحنا عليهم يركات من السماء والأرض » . إن التعامل الربوي يتطلب إنشاء بنوك من نوع جديد . وهذه العملية فيها مصاعب فنية سيحتاج مصرفيوننا إلى علاجها بأن الله . ولكن الصعوبة الكبرى تكمن في أن تغير نحن جميعاً ما بأنفسنا . فبناء اقتصاد غير ربوي يتطلب صفاتاً جديدة من البشر المؤمنين بالمقادير الصائرين في طاعة الله واجتنب نواحيه (وعلى رأسها الربا) . والأمر يتطلب كذلك تغييرات جذرية في السياسات العامة والسياسات الاقتصادية .

إن الهدف صعب وشاق ، ولكن هذا لا يجعلنا نتردد في التحام المعركة التي أمرنا الله بخوضها .. وإن نخوض معركة ضد قوى الاستكبار الدولى ، ضد شرور أنفسنا ، هو أهون علينا من أن نواجه حريا من الله ورسوله .. وعلمنا الأطفال مطمئنون بأن يوجهونا لاحتمال الكثرة .. لا أن يتخذوا - معاذ الله - ويعدونا للتحلل معهم .

× × × × ×

■ ينبغي أن نقول إن هذه المعركة ضد المعاملات الربوية قد بدأت فعلاً من خلال البنوك الإسلامية التي أصبحت قوة تدبر قلق الأعداء . وإذا فلتت لبنوك الإسلامية أوجه قصور ، فهذا طبيعي ، فالمعجزة حسنة وتقصصها الخيرة ، ومن ناجية أخرى فلها تحمل في ظروف غير مواتية . ومن المؤكد أن البنوك لا يمكن أن تكون إسلامية بشكل كامل إلا في إطار مجتمع يطبق شرع الله بشكل متكامل ..

وقد سمعت د . كمال أبو الجعد في ندوة أخيرة تناولت الفوائد المصرفية وعلاقتها بالربا الحرام ، وأوضح الدكتور أبو الجعد أن الحوار الحالي ليس حواراً في فراغ ، إذ تحيطه وتؤثر فيه المؤسسات القائمة ، للبنوك الإسلامية مصلحة مسلحة ووجود مؤثر في هذه المناقشات ، وكذلك فإن البنك المركزى يمثل « لوى » من الناحية الأخرى .. وهذا صحيح ، ولكنى أضيف أن الضغط الذى يمارسه البنك المركزى يؤازره المصارف الدولية وصندوق النقد .. و .. وعلى الجانب الآخر يؤازر البنوك الإسلامية الراى العلم الذى يفرغه التعامل الربوي . ونرجو أن يكون فضيلة المفتي في قلب هذه الجبهة الأخيرة .



المصدر: الشريعة

التاريخ: ٨ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفوائد المصرفية ربا محرم

د. يوسف خمال

الخروج من الأزمة الاقتصادية يتطلب
ان تحل المشاركة محل القروض الربوية

د. يوسف القرصاوي

القضية محسومة بالاجماع

منذ اكثر من ربع قرن

على الدين يريدون طرح القضية

للمناقش ان ياتوا لنا باجماع جديد

رئيس صندوق

زكاة دبي:

إلغاء نظام الفوائد

هو الحل

لازمة الديون

العالمية



● الدكتور لقني لاشين : عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك دبي الإسلامي أكد أن القرآن الكريم لم يخلق لتعريف الربا لأن له خاصية المعروفة والحددة لدى العرب ، فكيف بتعريفه . والله جسم الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر في حجة الوداع بقوله : « لا أن ربا الجاهلية موشوخ على أهل ربا اسمه ربا العباس بن عبد المطلب » وذلك فاطم في تحرير ربا الجاهلية .

والربا المعروف في الجاهلية هو ما أطلق عليه في الإسلام ربا النسبة (أي يؤخذ بالزيادة مقابل الاتساق أي تأخير أجل السداد) أي الربا الجهل القاطع الذي لا شعبة فيه أو ربا الدين لأن مجاله وسطه الدين الثالث في الزمة . وقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عن الربا الذي لا شعبة فيه فقال : هو أن يكون له دين فيقول أنقص أم تربي فإن لم تنقص زاده في المال وزاده في الأجل ، أما عن مدى انطباع عناصر الربا على الفائدة المصرفية في صورتها الحديثة فيقول د . لقني لاشين : الفائدة في الاصطلاح مقدار من المال يضاف إلى رأس المال القرض . وبذلك فهي لا تكوّن إلا بدائنية عند القرض وتربطه بمؤدب معين من التعامل أو الائتمان .

أما الإبداع في البنوك فلهذا لا يأخذ حصة الوديعة ولا عطيته . وقد سميت الودائع المصرفية اشتداداً للأصل الذي نشأت عنه . والوديعة شرعاً والربا مباحة لأنها عند حفظ . أما إذا استخدم الودع لديه (البنك هنا) الوديعة سواء بلائز صليها أو بدون أنه تحولت إلى دين في الزمة . وأي زيادة في هذا الدين (المسمى بديعة) إنما هي ربا محرم . ويضيف د . لقني لاشين : أنه ليس هناك أكثر من طريقتين في التعامل بين

أصحاب الأموال أو الودعين وبين المستثمرين هما المشاركة أو الدائنية . والطريقة المستعملة في البنوك هي الدائنية . فلابتواء الربوي لا تقوم بعمليات استثمار وإنما تتعامل في الائتمان أي تتجهز في التقيد أخذاً وعطاء . بل يستعمل قانوناً على البنك أن يداخر بأموال الودعين في عمليات استثمار معرضة للربح والخسارة في حين أن المخاطرة هي أساس عملية الربح . ويؤكد د . لقني لاشين أن الإسلام يحول ثواب الربوة من الإغناء إلى الفقراء من طريقين : الأول تحرير الربا والثاني فرض الزكاة . أما الأنظمة الحالية فإنها تعمل على العكس فتميز ثقي الإغناء

أكثر ثخينة على أعلى مستوى من علماء الدين والاقتصاد الإسلامي ومفتوى الأمة العربية والإسلامية - أجمعت في ندوة الفوائد المصرفية بين الربا والربح التي تنظمها جمعية الاقتصاد الإسلامي - أن الفوائد المصرفية الحديثة ربا محرم بنص الكتاب والسنة وأكدوا أيضاً أن هذه الفوائد مصدر خطر كبير على الاقتصاد القومي تهدد بالخطر وأن القضية معصومة منذ ربع قرن حين أجمع الفقهاء في مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمرهم الثاني على حرمة هذه الفوائد . وقد عقدت الجمعية ندوتها مساء الاثنين قبل الماضي وحضرها جمع غفير من العلماء والمفكرين وغيرهم الاقتصاد على رأسهم د . عبد العزيز حجازي ورئيس الجمعية ود . عبد الحميد الغزالي نائب رئيس الجمعية واستاذ الاقتصاد الإسلامي ود . يوسف القرضاوي عميد كلية الشريعة والفنون بدولة قطر ود . أحمد كمل أبو الجعد المفكر الإسلامي المعروف ود . نعمات أحمد فؤاد ود . شوقي الفنجري ود . جمال الدين محمود أمين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . هذا غير حشد من خبراء الاقتصاد في مصر والعالم العربي وقيادات العمل المنصرل وبعض الماملين في حقل الدعوة الإسلامية .

قام بتغطية الندوة :

عبد الفتاح فايد

طبيعية عمل البنك هي التعامل في الائتمان (القرض من جانب الدائن) والدين (القرض من جانب المدين) والقرض والبنك يأخذ فائدة مقابل هذه القروض . ولكن الإسلام . كما يقول الدكتور الغزالي لم يعرف غير القرض الحسن . وقد تكلم منذ أكثر من ١٤ قرناً عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج المستقل الذي ينبغي تنميته حلالاً ..

بجاء الافتتاح حرصاً الفهلاء

وَقَالَ الدكتور عبد الحميد الغزالي أن هناك سلسلة من الفتاوى من فقهاء الاقتصاد الإسلامي فقال أن حرمة الربا قداس الفقهاء تحرر الفوائد المصرفية ففي عام ١٩٠٧ حرم الشيخ بكر الصديق مفتي الديار المصرية فوائد البنوك وفي عام ١٩٤٣ لقني الشيخ عبد الحميد سليم مفتي مصر بحرمة هذه الفوائد ثم أصدر الشيخ ناصف نفوي أخرى بنفس المعنى بعد ذلك كما أن هناك فتوى للشيخ محمد عبيد تعلقها عنه احتلالته تقول أن الزيادة على أصل الشيء ربا - ولقائمه حلوة طرية - . فما ثم يشاغل الدكتور الغزالي . فما معني أن يعطى المدين اجتماعاً في دار الائتلاف في بداية الشهر الماضي ويظهر تساؤلاته عن العائد من الربا وهل هو محرم أم لا .. إلى هذه الأسئلة وما معني إثارة الجدل حول قضية معصومة .. يفتح كلمته قائلاً : أننا لم نقد اجتماعات من وراء ظهر أحد فقد دعونا .. عبد للعلم والتدور ونفسية المعنى . ولكن د . نشر اعترض لانه في مراقبا واعتذر المفتي لانه سيواصل رسالة ماجستير في الثامنة من مساء اليوم (سوء) بداية الندوة الخامسة (والنصف)

أبعد الاقتصاد

● ثم تحدث الدكتور عبد الحميد الغزالي نائب رئيس الجمعية ورئيس مركز الاقتصاد الإسلامي فقال أن حرمة الربا مطروحة بها في نص الكتاب والسنة ولا اعتد أن أياً منا يختلف في تحديد ماهية الربا وإثارة الفكرة على المجتمع المسلم أنه أبرز الاقتصاد الذي يلفق الجسد الاقتصادي مناهضة وادعته على المفالمة وإذا .. لم يكن عجيباً أن يكون الكبرية الوديعة التي أنزل الله مرتكبها محرم منه .. هذا رغم أنها الكبرية التي ليس لها حد من الحدوث مثل الزنا أو السرقة أو القتل . ومع ذلك كانت الوديعة التي توعده الله مرتكبها محرم من الله وبسوء .

ويضيف الغزالي حتى نعرف موقع الفوائد المصرفية من حقل والحرمة فلا بد من تحديد طبيعة عمل البنك الحديث أننا نفرض لإبائنا في كتابات الشجور والحق والافتقار أن البنك هو مشروع اقتصادي شأنه شأن أي مشروع يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ولكن يختلف عن بقية المشروعات الاقتصادية سلمية كانت أم زراعية أم صناعية أم خدمية من حيث طبيعة عمله .



المصدر: **الشيعة**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

وقفر الفقراء .
والاسلام يشجع الاستثمار عن طريق المخاطرة التي هي الوسط للعمل بين تطبيقين حرمهما الاسلام الطرف الاول هي المخاطرة الزائدة عن الحد مما يعرض الاموال للصباح .. فحرم المقامرة او الرهان او عقود الغرم . والتقليص الثاني الذي حرمة الاسلام هو الربح عن طريق الضمان وهو الربا .. حيث تقدم المخاطرة .

وختم د . لاشين كلمته . بان ربا الجاهلية لم يكن ربا استهلاكه فقط وانما كان في الاستثمار ايضا . مشيرا بذلك الى خطأ من يقولون ان الفوائد المصرفية الحديثة ليست ربا لانها لا تقوم على استغلال الناس . وقال ان اليهود كانوا في الجاهلية يجمعون الاموال (في حاشي الكتاب والمصنف) ليستثمروها بالربا . وكذلك فعل المشركين .

● د . علي السلفوس : استاذ الفقه والاصول كلية الشريعة جامعة قطر . يطلع بان لوائح القروض استقر الرأي على حرمتها منذ اكثر من ١٤ قرنا ولوائح البنوك ايضا استقر الحكم بحرمتها من ربح حين حين اجمع على ذلك فقهاء مجمع البحوث الاسلامية في مؤتمراتهم الثاني سنة ١٩٦٥ . ثم يؤكد على النقطة التي انتهت اليها د . لاشين بان الربا ليس فقط استغلالا للفقراء ومن ثم ملا ربا دين حايه او ضرورية . وقال ان هناك في الجاهلية قروضا لانفعا كما للفقراء والذين نالوا بان السككة في تحريم الربا هي الاستغلال . وان عليه بان واقع الجاهلية نفسه يكتب قروضا للاربا ربح دون حايه او ضرورية .

ويشير د . السلفوس الى نقطة خطيرة حين يلغى الائتمان الى ان ربا القروض المصرفية الحديثة اسوأ واشد خطرا من ربا الجاهلية . فالبنوك تعمل قروضا مما لا تمكن .. بل ومما ليس له وجه ايضا حيث انها تفرش من اموال الناس لخدمة لديها ثم انها تفرش ما لا وجه له . وأخطر من ذلك انها تفرش للاستهلاك فقط بعكس الجاهلية فكانت قروضا الربوية للاستهلاك والاستثمار والاستيراد والتصدير (من خلال حاشي الشفاء والمصنف) . واضاف ان البنوك الاسلامية القائمة اليوم تأخذ بنظام المشاركة الاسلامي وهو الحلال . ومع ذلك نحن لا ننكر ان التجربة بها أخطاء .. لكنها لا تقع على عاتق البنك وحده

ويعد كلمة د . الفزال اربقت الفتوى اصحابا لائمة صلاة المغرب وبعد الصلاة عادت لتواصل مشاغلها التي بدت اكثر انها وحرارة .. وكان أبطالها د . احمد كمال ابو المجد ود . يوسف القرضاوي ود . يوسف قاسم وعدد كبير من العلماء والمفكرين . الثاني د . كمال ابوالمجد اشد كلمات الفتوى اثره . قال : ان عامو مصوم عند الفهاء ليس كذلك عند عامة الناس . وهؤلاء من قطع علينا ان يلقوا بيانا واضحا . خلاصة وانجدهاتي علماء اجلاء بعضهم - خلال الـ ٢٠ سنة الماضية - وضع اسفاهم وتراجمه على مقالات بتحريم فوائد البنوك . بان

شيئا ماينطلق في عقولهم ان ذلك ليس مطعونا به .. بل انما لان الظروف تغيرت .. وهم ليسوا متفكرين من ان هذا التحريم يصدم بنس اولا يصدم . وهذا قد يأتي من ان العلامات المصرفية غير واضحة في ادلائهم او لان استقصاءهم الفقهي لعدة التحريم ليس مكتملا . وحين التهم يقول : ان الاجتهاد هو معرفة الحق ومعرفة الواقع وتقرير احكامه على الآخر . والحق عند الفقهاء . والواقع عند رجال الاقتصاد .

ثم يقول د . ابو المجد : هذا الفقه بين علماء الاسلام وعلماء الاقتصاد لم يتم حتى الآن .

النقطة الثانية : ماموقع اجتماعنا هذا على خريطة العمل لدين الله . والنقطة الثالثة ادعو اليها هذا المصباح الطيب ان يعمل لدين الله حقا . اريد ان ننقل من اسلام التكفير الى اسلام التكفير .

اما ما اريد ان اتيه اليه هو انني تبين ان العوار - ليس في هذا الاجتماع فقط - اوشك ان يتحول الى معركة لتترويح . بمعنى لويس اى جماعات مصالح . فجاهلها الضمير له مصالح من حقه ان يدفع عنها . والمصارف الاسلامية لها مصالح من مطعون ان كدافع عنها . لكن من حقنا ان نجد ربا على تساؤلاتنا : اي العمليات الحديثة يدخل في دائرة ربا وايها لا يدخل ؟ ثم ما علاقة الدولة بالبنوك ؟ وما هي النتائج المترتبة على ضمان الدولة لخصائر البنوك ؟ وضمان البنوك لخصائر المتعاملين معها ؟ وهل يؤدي ذلك الى الغاء الطبيعة الربوية للفوائد البنوك .

ثم ماثل التخصيم فيما يحدث ؟ ماثل ظهور الاوراق المالية وتغير دورها ؟ عدد كبير من التساؤلات تريد له إجابة قاطعة ليس ليها تبسيط .

قضية مصومة

● د . يوسف القرضاوي : قال : اتنا من انصار التيسير . وقد نالت من هذا الكثير . واتهم بالتبرخ في ديني . واقول هذا مقدمه قبل ان اقول رايي . فروح الاسلام هي التيسير وليس التشديد .

الا ان قضية الربا والفوائد الربوية تخرج عن مسالة التيسير والتشديد . الامر المصوم . ان الذي يحزني اننا لانزال الى اليوم نعد مثل هذه القاءات كالتدريج بيدور في الاساقفة وجمعياتهم والمبشرين . ولكن الذي بدأ به يتغير اليه . فكثير من المسائل التي نناقشها اليوم كثير من قبل وصحت . فهناك المؤتمرات التي لجميع اليهود الاسلامية في عهد عبد الناصر سنة ١٩٦٥ . أصدر الامام اجازة تفرج البنوك . ثم جاءت المؤتمرات الاسلامية الاخرى .. المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي الذي حضره اكثر من ٢٠٠ مفكر ماين لقيه اقتصادي وقانوني واداري اجمعوا في ان الفوائد المصرفية هي ربا محرم . ولعل هذا يرد على الامم د . كمال ابو المجد الذي قال انه لم يحدث حتى الآن لقاء بين رجال الله ورجال الاقتصاد .

ثم جاء مؤتمر الفقه الاسلامي العالمي التابع لجميع الفقه برابطة العالم الاسلامي . ثم مؤتمر اخر اقامه مجمع الفقه التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي . كلها اجتمعت على حرمة الفوائد المصرفية .

فمازى قوية مدالة ومصدقة . فكيف تمع من جديد بتختر الموضوع عن انه مثال خلافا : ان الفكر الاسلامي توازن هذا من رين ..

لقد كان في مرحلة مافكارا تبعا مطلقا . مرحلة تقلد الحضارة الغربية . ثم بدت مرحلة التبريد ومعالجة الياس الفجاجة الاوروبية عامة شيخ مسلم . ثم بدانا مرحلة الدفاع بديارنا ومازيا الاسلام ومصلحته .. ثم انتقلنا الى مرحلة اخرى في الاعتراف بالاسلام ومعالجة ايهاه بدائل اسلامية . وفي المرحلة التي مضت فيها هذه الفتوى الماصمة .



المصدر : الشرق

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٨٩

للتشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

وانتهت هذه المرحلة وبدأنا الآن في مرحلة تحسين البدائل وتلقيحها .
لماذا نريد العودة مرة ثانية ؟ هل كتب على هذه الأمة أن تظل تدور في مكانها ؟ ألا نحسم مسألة واحدة ؟ ألا نتلق ملقا في قضية ؟

انسخوا الإجماع يلجأ

ويضيف القرطبي : أنا لا أريد أن أغلق باباً فتحه الله وهو الاجتهاد . لكن الأصوليين يقولون إن الإجماع لا ينسخه إلا إجماع مثله . إذن « هاتوا » لنا إجماعاً ثانياً . لمجتبى جميع البحوث الإسلامية ويجمع من جديد ويقول لنا إن الفوائد المصرفية ليست ربا .

قال د . القرطبي . أنه تقابل مع د . عبد المنعم النمر في عمان وباتله عما قاله فقال له : يا أخي أنا لم أقل شيئاً ولكنني طلبت الرأي .

وأشار إلى كثير من المسائل التي طرحها د . أبو المجد مثل الأوراق المالية وقال أنها محسومة منذ زمن بعيد . ليست الأوراق المالية تقوم مقام السلع ؟ ليس من يمتلك منها الكثير يعتبر غنياً . ومن يمتلك القليل يعتبر فقيراً ؟ ألا يعاقب القاتلون على سرقتها ؟ الأمر محسوم نهائياً .

د . يوسف كمال استأذن الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى سابقاً يقول : أن محاولة إلهام صغر الفائدة الآن يمثل خطراً شديداً على الاقتصاد القومي والأدلة معنا . ويكفي أننا - كما قال الرئيس مبارك - نأخذ ٤ ملايين لندرها ٢٢ مليوناً !!



المصدر : الشريعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٨٩

الفوائد المصرفية [بقية]

لا بد من إيراد بديل . والبنوك الإسلامية ليست هي البديل لأنها تعمل وفق نفس البنية التنظيمية .
على جانب آخر فإن د . شوقي الفخيري طرح رؤية أخرى هي أن البديل الشرعي للقرض الربوي هو القرض الحسن وليس المشاركة قال أنا في حاجة إلى الاثنين معاً . كما قال أن الفائدة إذا كانت غير مطروقة فهي جائزة وإذا كانت مطالب عرش فهي جائزة .

للفائدة اليوم لابد منها الدائن ولا الدين وإنما تتحدد السلطات النقدية .. والبنوك الحالية مجرد أدوات ولا دخل لها في الربا .

وسائد وجهة النظر هذه د . جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . قال أن القرض الذي يطلب فيه زيادة مقابل الأجل ربا صريح وبذلك صورة باباها العقل والشريعة .

ولكن هناك معاملات جديدة . وصير جديدة من المعاملات . فلا الدرع بقرى اقراض البنوك ولا البنك بقرى الاقتراض . ثم إنه إذا كان الموع مقرضاً فإن البنك يظلم حين يعطيه ١٠٪ لأن معدل البنك أعلى من ذلك بكثير وليس العكس فالربا حرام لأن المقرض يظلم ويستغل . ونحن نسألك أم هذا الآن . وتشامل من حكم للمعاملات الحديثة . وهكذا ..

حاول الإعلام الحكومي تصوير الموقف على أنه خلاف لقبي . في حين أن الأمر مسدود منذ زمن بعيد . وحتى الآن هناك إجماع تام وحتى الذين ينادون بوجهة النظر الأخرى ولم قلّة يفرحون تنازلات ولا يخطفون براء . ويظل الإجماع - مالم ينسحق إجماع آخر - أن الفوائد المصرفية ربا صريح

الإسلام في القرن الرابع عشر الهجري وأكّد ذلك أيضاً د . حسين توابيق رضا استاذ الاقتصاد بجامعة الرياض .

● فضيلة الشيخ محمد عبدالحكيم رئيس صندوق الزكاة بدبي .. ذكر الحاضرين بالكثرة التي حلت بامتنا الإسلامية التي هي جزء من العالم الثالث وهي كرامة الدين . وقال أنه الكل بما فهم غير الإسلاميين أصبح على أن الحل لهذه الأزمة المالية هو إسقاط الفائدة . وما أوردته د . للنس من أن فوائد البنوك مضمونة بنسبة ٩٩٪ غير صحيح والواقع يظف . وفي أمريكا الفس في عام سنة ٨٧ على وجه التحديد ١٤١ يتكا . وفي كل عام تزيد البنوك التي تمنح الفاسها . وأعلن ويجان نفسه من قبل أن المستوى العالي للفائدة هو أكبر عائق أمام التنمية .

● د . عبدالصبور منقول طرح القضية من جذورها وهي الثروة لفلل : من غير المعلن أن يكون أكبر أغنياء العالم أحد سلاطين المسلمين الذين يعيشون في العالم الفقير . وأكبر أغنياء العلم من بينهم ١٢ من المسلمين .

وقال أنه لابد من طرح بديل للبنوك الربوية لفاعل ليس قراراً بالقائها ولكن



أن المصلحة الآن - وهي هدف الاقتصاديين - تجتلي أبحث عن نظام المشاركة الإسلامي لابد من تشجيع صكوك التمويل وسوق المال والمستثمر الصلبر والعمل . لقد خربح القروض بنيتنا

بعض الناس تقول أن التضخم سبب ووجه لرفع سعر الفائدة وأنا أقول لهم أن القضية لا تؤخذ بهذا الشكل . فكلما زاد التضخم من حقوق أصحاب القروض ولا تدفعون عن حقوق أصحاب الأجور التي أكلها التضخم أيضاً ؟

فالحكمة تقوم بالأصدار النقدي لأنه يغلب أخلاصاً في حين أن ..

الإصدار النقدي يعتبر الآن سرلة يجب أن تقطع فيها اليد لأنها ترفع معدل التضخم وتسرق قيمة النقود . وقد أشار إليها الحق في كتابه حين قال : « ولا تبغوا الناس أخصامكم »

أما موضوع أسعار الفائدة فقد بلغت أكثر من ٢٠٪ وقد تحدث محافظ البنك

التجارية أنفسهم بأن هذا السعر قتل الاستثمار الخاص فلمصلحة من هذا ؟ ثم إن هذه الأسعار الرهيبة للفائدة دمار للاقتصاد القومي كله بعد أن بلغت

ديونتنا الخارجية حوالي ٤٠٠ بليوناً أي ضعف الناتج القومي .

لقد أصبحت نقترض لنسد الموز لا لنستثمر .

والحل في شيء واحد فقط أن تحل المشاركة محل الاقتراض والمشاركة محل الربا المضمون .

خلاصات سياسية

أما د . يوسف قاسم رئيس قسم الشريعة بمكتب القامعة فأكّد أن الربا بجميع أنواعه حرام وأن الفوائد المصرفية ربا صريح ولكن الأمر مجرد خلاصات سياسية ابتليت بها نحن أمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ۹ اگست ۱۹۵۹

المصدر: **الأنوار**

علماء الدين والاقتصاد يحذرون الفتى ... من الفخ !

[illegible]

وقطر الحظيرة الوصلح المذبح
 والحمد لله الذي اذن لنا بجملة النذر
 فقدم القسيس الحاضر ليدب السائل الذي
 فخرته القسيسين في القضاة والفقهاء
 الاوصياء الاسلاميين والحكام
 الميراث المحرمه التي عرفها اشراف
 واسلم على خيرها الا ان تلك المدا
 خطه فعمله الا ان طرقة العبد من



الأيدز والاقتصاد

والى الدكتور عبد الحميد الغزالي
نائب رئيس جمعية الاقتصاد
الاسلامي ومقرز ليد أن أرحبها
فيها . ان هناك قضية لابد ان
البداية وهي اننا شغلنا انفسنا
المسلمات والواجبات .. نحن نسلم
بحرمة الويلأ بنص الكتاب والسنة
الآخرة المبررة فهو يفض الحياة
الاقتصادية المصرية ومرض فقدان
الجماعة المكتسبة في الجسم الاقتصادي
فربما هو زيادة بغير عوض في عقود
المعاملات والنسبة زيادة مقابل الاجر

• ويضيف الدكتور الغزالي قائلا أن طبيعة عمل البنك الحديث كما يتم تدريبه للنظية - هي التعامل في الائتمان (قرض من جانب الدائن) أو القرض. والإسلام لا يعرف سوى القرض الحسن ومن هنا كان التعامل الاجتماعي والربح محل للنقد إذا تحمل المخاطر وكذلك العمل مثل عقد المضاربة وهو التوزيع النسبي للربح (الربح) والربح هنا وقاية لرباس المال .. فهناك فرق بين الربح والفائدة الربوية ..

وطرح المذكور الغزال في نهاية
كلتة عدة أسئلة : أولا هل يستلزم
التمسك بمقتضى السجلات وهناك
للمسألة متواترة من الفتاوى
للمختصين زاد أكثر من اثنين عما
تؤكد حرمة الغشوة المصرية
ينبغي له اليك الحال يعمل وفق نظام
المصرية
أما هل العائد الناتج عن الدائع ربح
إلا ما لا يحرم
ربح من إذا خرج من الدين مع اليك يظهر
من حين مبصر
لما لا يعمل في توظيف الأموال
الاستثمارية الخطأ من لا
من هذه الأسئلة أطرحها أستطيع مع
حكم مع الفرق بين الغشوة والربح
حرمة الغشوة المصرية
عن الربا
ولذلك التزمة المصرية لحسن
الدين

افتتحت الندوة بآيات من الذكر
الحكيم تلاها الدكتور حسين شحاتة
مدير الجمعية

ثم تلقى الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الندوة كلمة الافتتاح وركز فيها على أهمية الخروج من مثل هذه الندوات بصيغة جديدة لتطبيقات فكر الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

وقال الدكتور حجازي إن هناك ثلاثة مدارس فكرية في مسألة القوائد المصرفية

المدرسة الأولى تقر بأن الربا يشمل كل الفوائد
المدرسة الثانية ترى أن الربا المحرم فقط هو ربا النسيلة وأباحت أى نوع من المعاملات غير ذلك والمدرسة الثالثة تؤكد أن الربا لا ينطبق على أى من المعاملات المصرفية الحالية

ويضيف الدكتور حجازي : لابد أن
نضع في الاعتبار أن هناك فرقاً بين
المنهج والتطبيق وإن العلة في نزول
التشريع بتحريم الربا ينظر إليها الآن
بزاوية جديدة فالبحر يرى أن علة
التحريم تتمثل في الإستغلال الذي
يسببه التعامل بالفائدة .. والبعض
الأخر يؤكد إنشاء المخاطر في
التعاملات البنكية الحالية .

قال الدكتور حجازي اتحدى
 يكون لدى أي مفت الأمام التمثل
 بالمعلومات التفصيلية للمصارف من
 حيث مصفح الأموال والسودا
 والصيغ الجارية فأى فتوى
 ستصدر في هذا المصطلح ستكون
 متوقفة .. فلماذا من تطوير
 المؤسسات القائمة لتوفير احتياجات
 الناس في إطار شرعي وتطوير
 التبرعات حتى لا تكون شرعية
 فتاوى من هذا النوع واختتم
 حجازي كلمته الإحتجاجية
 عام

حول موقف أهل الفتوى من عب
الموازنة والديون مثلاً ؟

عضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك دبي
فلان ابن الربا اخذوا في الزنا وفي
الجلبيل في نكاح الوحي ، ولبا تحريم
الربا في قوله تعالى ، واحل الله البيع
وحرم الربا ، فسيفهروا واحل الله الربح
النشأ في البيع وحرم الربا الناشأ في
الربح ويصالح التكاثر لاسين هل
الناكح الحرة ينطلق عليها حكم
الزوجة التي هي عقد فلهذا
واضح ، لاسين فقهنا فانه في ان
ربا الجلبيل ليس ربا استهلاك فلهذا بل
نكاحا في الاستمرار واستمراره ايشام
يكن في الجلبيلة قرض شخصي ، بل
مقايضة واستمرار اموال في ربحه الشفاء
والصنف ...

(الصورة اليهودية)

أما الدكتور جمال الدين محمد أمين الجلس الإعلاني للشئون الإسلامية فقد فضل أن يعرض بعض النقاط التي تحتاج من الدخول في صلاحيات... فقال: لابد أن نتعرف جيدا على الواقع الذي نعيش فيه. إن تنمية المال دون مخاطرة وعمل مروض، وتحريم الربا ضروري لخير المجتمع، ولكن بالنسبة للأعمال...
-

- المودع لا يعقد قرض عندما يودع أمواله في شبكات البنك وكذلك البنك ولكن الأعمال بالائتمانيات

.. لابد ان نتخلى عن الصورة اليهودية
لحم الاموال

- هل المودع يشترط على البنك أية شروط عند الإيداع؟

خطبات الضمان من وجهة النظر
الإسلامية .. كيف ؟

— هل المودع البسيط يظلم البنك أم أن
البنوك تظلمه ؟

بعض العمليات في الحساب
الاسلامية اكثر وعسا من الحساب

التقليدية

استاذ الفقه بجامعة قطر على ما اثاره

القرض أو الوديعة الاستثمارية وقال

الدكتور النمر الذي قال في كتابه

.. (الأجنهاد)



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩ أغسطس ١٩٥٩

الرسول ليس معصوماً في احاديث المعلومات وإنما اجتهده لحصره ونحن ايضا نجده ٢٢

زيادة على القرض مشروطة في مقابل زمن هي ربا الجاهلية .. وفوائد البنوك وزيادتها على مال الوديعة هو ربا الجاهلية

واوضح الدكتور كمال ابو الجند وزير الاعلام الاسبق في حديثه ما يار في اجتماع المفتي السابقين ابينوك وخبراه الاقتصاد الاسلامي في بداية الشهر الماضي

وعلى د. ابو الجند من هذا التوضيح قلنا .. كيف يصور ان جلسة واحدة في دار الافتاء تحسم قضية الفوائد المصرفية .. فهذا غير محتمل او معقول لا بد ان تطول حمل صيرتنا واضاف .. متعجباً .. كل ما قيل من اجابات او اسئلة لم ينفك ليلى وحديثنا عن ما نعرهه ولم يتصوروا فيما تريد البحت فيه واضمح لنا في هذا الاجتماع ان هناك خطوط متوازية بين رجال بنوك لا يعرفون الفقه وفلاه لا يعرفون الامانات المصنعة في البنوك

واكد الدكتور ابو الجند ان المناقشات التي دارت في الاجتماع قد اوفست ان لدى المجتمعين ايلول الفقرة حسية الاتياد بغير اسما حتى تكون شرعية .. فعندما يتكون الامر لمناقش بقرض فلاح وديعة وبالعكس ويقل من المودع مغبته هربا من المسؤولية الشرعية

وحدث الدكتور ابو الجند .. المفتي من الاتاحة السريع واكد ان قضية الفوائد المصرفية قضية اكبر من البيت المركزي والحكومة ودار الافتاء

ومن ناحية اخرى قل الدكتور ابو الجند انني لا ارى حرجا في طرح الشيخ الدكتور اسئلة ولكنه حرج بالاجابة وقد قلتي ليس يمكن دلي

واختتم الدكتور كمال ابو الجند كلمته بولعه يجب ان يستعمل المفتي بالاتقاء في قضية البنوك المصرفية لان الاقتصاديين قليل منهم من يعرف اساسيات الفقه الاسلامي وكثير من الفلاح يقبل العلم بتعليمات المصارف الاقتصادية لا بد من ادراسية المتابعة وتاصيل الفتاوى

اتصال التيسير

وفي بداية كلمة الدكتور يوسف القرضوي مدير كلية اصول الدين بقرش قل .. ينبغي ان نتوقف عن اتهام الناس في التهم وديهم لان الجميع يريد الخير واضاف الدكتور القرضوي قلنا لنا من انصار التيسير وقد اتهم بانه يترشح فروح الاسلام في التيسير ولكن بعض من يتصورون للفتا ليمس على هذا القدر من الثقة لقضية الفوائد كخرج من تلقا التشديد والتيسير وقال الدكتور القرضوي مقفلاً .. ما يحزنني حقا ان تعطل هذه اللقطة .. فماركنا نشور وتك حول الفوائد والفكر الاسلامي حسم هذه القضية وتجلوها

واضاف الدكتور القرضوي .. اننا الان في مرحلة الاعتزال بالاسلام واجهنا البوائك بعدما تجولنا مرحلة التنازل من الحضارة الغربية ومرحلة ليس الخواجة لعامة الشيخ المنسك ثم مرحلة الدفاع عن الاسلام ..

واستطرد الدكتور القرضوي قلنا ان جميع البحوث الاسلامية في عهد عبد الناصر وحمزة البسيوني قد خرج في مؤتمراته العديدة الفوائد المصرفية فلما يعود هذا الجدل الان .. هل كتب على هذه الامة ان تشور حول نفسها ومن يحرك هذه القضية وما معنى ان تطول العمل في قضية حسمت .. ومنك لغتنا كثيرة معلقة .. هل يعقل اننا لم نلتق في قضية واحدة حتى الان ؟ لما بلنا بالقضية اخرى ..

اما الدكتور شوقي الفخري الاستاذ بجامعة الملك عبد العزيز فله استطاع معاصرين يارائه الوديعة لسل الفوائد المصرفية ففكر في سبيل كرامة ان المصالح الوحيدة التي تربط فاسمكة لا يعلقه هي حلة الربا وان قضية الربا ليست قضية مبدأ بل قضية تفصيل

واكد الدكتور الفخري على ضرورة تفكيك الواقع والسميات وقال ان الفلذة اليوم لا يجمعها الاثنان ولا الدين بل السلطات النقدية ... وان البنوك المصرية ادوات فط وليست ربوية لانها لا تملك تحديد فائدة لان السياسة النقدية تجلب المستثمرين والتخزين وهذه السياسة مرتبطة بفنظام المصرف في العالم كله

واكد الدكتور الفخري ان البديل الشرعي للقرض الربوي هو القرض الحسن بوضوابط وليست المشروكة او المرابحة لان البنوك ليست مؤسسات خيرية تعطي فريضة فقط

واضاف : نحن في حاجة الى البنوك الاسلامية لتعطي تمويليا بشارفكة وفي حاجة ايضا للبنوك التقليدية لتقدم لنا الافراض بضمن الدولة حتى يتخلص السوق المصرى

وضرب الدكتور الفخري مثلا بتجربة السعودية التي قام اقتصادها على القرض الحسن التي تقامها الدولة وكذلك لتيسير الاستثمار وجلب الاموال من المودعين مقابل ١٥ ٪ تضمنتها الدولة كما حدث في شركة الكهرباء والنقل الجماعي .. واضاف ان السعودية لجأت الى ذلك بعد قصة شنيعة في عهد الملك فيصل عندما اقترض احد رجال الاعمال مبلغ ٤ ملايين ريال من مصرف على اسس انه قرش حسن فقط وقد عاك واستثمر رجل الاعمال هذا المبلغ في مشروعات عديدة وكسب ملايين الريالات وبعد خمس سنوات اراد ان يعيد المبلغ كما هو بحجة ان اى زيادة ربا وراض المصارف واصر على اخذ ٤ ملايين ريال واجعل الامر الى الملك فيصل فامر بان يدفع الرجل ٤ ملايين ريال مبتلة على ان يأخذها بعد خمس سنوات فرفض الرجل وبلغ ٤ ملايين ريال

وعلى د. الفخري في الختام على هذه القضية قلنا هل نسيى الحالات المماثلة لهذه القضية الربوية حسنا وهل نسيى الزيادة فائدة ربوية بعد ان يلحق الربح للمقرض ؟ ؟

اما كلمة الدكتور عبد الصبور مرزوق فله حست شفاف القلوب فله بدأ كلمة بولعه .. كان الله في عون المواطن المسلم العدى .. واضاف .. هناك مقدر عظيمة عند الفقهاء على الفلوة والمحرور .. واستطرد قلنا ولقوا الاقتصاد الاسلامي قلتم على تحريم الربا والربح لا يصحح الا ان ياتي من خلال تحريك الاموال والعمل حتى يكون هناك حركة حياة ..

فكرة جديدة

واختتم الاستاذ الحزمه ديس اعمال التدوة ببيت هام بملح قضية الفوائد من منظور اسلامي .. قلنا في بداية حديثه .. العلماء يبرهنون الفاشدة ولكنهم متناقضون عن انفسهم .. واضاف ان القائمين الذين القهم والحديث بينع الربا اذا زادت الفائدة لتقل عليها من ٧ ٪ للبنين الفوائد مزينة لتقل العام للدينه وهذا الارار الجزئي ادى الى الخراب ولكنهم حاولوا التكليف وجعلوا الفائدة غير التعلق عليها ٢ ٪ / الدينه والدينه ٤ / للبنين التجارية والمكبرين والبنين الفلرا ان البنوك لا تكفي

الاتراض بقراروا وبصيت لهم ان البنوك كلها تلعب اقراض واجهتها تحرش على الافراض

واضاف الحزمه ديس لا تجد مصفك في مصر .. الا الصف الاسلامي .. ولما اعلان عن بنك يربح نسبة الفائدة ليس هذا هو الطب .. يطلبن اقراض والذي يذهب اليهم وليس لديه حق الاقراض بل هو ذمب بنيت المصارف .. لا لان شريك (البنك) لديه نية الاقراض بالربا ..

واكد الحزمه ديس على ضرورة تقويم نظام البنوك التقليدية بنزع الربا منه وليس المطلوب ان تلجم هذه البنوك فواجبا ان تدعيم الى الحق والهدى .. وجه الاستاذ الحزمه كلامه الى العلماء قلنا عليكم ان تلتحقوا للاقتصاد خدمة جليلة فله حقلت المصارف التقليدية لثقة لدى البدين لانهم لا بد من استثمار هذه الثقة عن طريق امين او تحققا في البنوك التقليدية لسارت في حريق كله

الامر الاول وانتم تدعون استثمار الاموال ان تستثمروا في حال وليس في تحريات لا يجوز ان ياتى البنك اموال بسعر فائدة متفخض ويرفض بسعر اعل .. ويكن الربح بالبحم ..



المصدر: الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩ أغسطس ١٩٨٩

وأياها نقول للبك نحن معك في الكثير والتيسير في الريح والفساره لمشكلة اليوله والريا ليست مشكلة إقتصادية ولكنها مشكلة مجاسيه ولو قمنا بحسابها على الوجه الصحيح لتفصيلنا من عده التتشمع فلا إستقلال مادمت التجاره حلال والجهان المجاسيه متضيق ويصيف الحمه دعيس . ل مشروع قدمناه لمجلس الشعب من ١٥ سنة قلنا اننا تقدم البديل للقانون إباحة القاشة . . يتلخص في أن كل بنك سواء قطاع عام أو شركه مساهمة يصل ميزانية لها أصول ومضمون وفي النهاية يخلق أرباح أو خسائر وإذا قسمت هذه الأرباح والخسائر على الإيرادات نحسب كأم يكسب الجنيه في السنة وكأم في اليوم وفي الأخير تلاحظ مؤشر الميزانية فلو وضعت ٥٠٠ جنية في ٢ شهرين أخذ الناتج الذي أجاد به الله وأخذ الربح كأي مساهم . لابد أن يتساوى المودع مع المساهم لانهم يقدموا شيء واحد هو المال بصفة مستمرة وبعد كلمة الأستاذ الحمه دعيس أعلن الدكتور عبد العزيز حجازي ختام الندوة واقتراح ألا تكون هناك توصيات سريعة على أمل أن تكون هناك ندوات مستمرة لأن الموضوع لم ينته بعد ومازال الحوار مستمرا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: ألواء الإسلام

التاريخ: ١٠ أغسطس ١٩٨٩

في ندوة جمعية
الاقتصاد الإسلامي

قضية الربا محسومة بنص الكتاب والسنة فماذا لا تعالج قضايا أخرى تهم المسلمين

لا يصح أن نأخذ بمجهود عالم من العلماء

ولما لا نعلم من الوجوه التي يحاكم الفقهاء

تتبع الندوة : محمد الشندوبيل
حول الفوائد الربوية التي
تعملها البنوك على الودائع .
وعلى هي حال أم حرام . على
اعتبار أن وظيفة البنك تختلف
عن حالة المراسي . فقدت هذه
الندوة . وبحث فيها كثير من
رجال الاقتصاد المسلمين .
وعلماء الدين . ورجال البنوك .

وكان من رأى العلماء أن قضية الربا
قضية محسومة . وأن الإسلام قال رايه فيها
وأضما ومدعوما بالإسلام . وكان الأجدر
مناقشة قضية أخرى من قضايا المسلمين .
وما أكثرها على الساحة الإسلامية . بيد أن
رجال الاقتصاد كان من رأيهم أن قضية
الفوائد في معاملات البنوك تحتاج إلى
دراسة من جديد . لأن هناك آراء تقول بأنها
حلال ...
وفيما يلي ما دار في هذه الندوة :



يشتركون في هذا التجمع ينتمون جميعاً إلى مدرسة واحدة تمثل الاتجاه الذي يدعو إلى الدعاية للبنوك الإسلامية وهذا الموقع يلقى ترحاباً على مواقف أصحاب هذه الآراء حيث أنهم أصحاب مصلحة في ذلك فلم يجرؤ أي واحد من هؤلاء العلماء أو أي شدة من الشدات أو أي مؤثر من المؤثرات التي علفت لخلافة قضياً الاقتصاد الإسلامي أن تعرضوا لقضية فوائد الربا، مع أنها الأسس في كل معانيه منه المدعون بحيث أصبحت المشكلة هي الخروج بتوصيف فقهي لحالة (الوالت المسكين الذي يذهب إلى البنك ولجائه خمسون جنيهات آخرها ليعتريه لأي مفاجأة... فما وصف هذا الخيلج عند الفقهاء؟ هل هو وديعة أم هو قرض - وإذا كان وديعة، فهل له أن يأخذ عليها ربحاً - وإذا كان قرضاً فهل يأخذ عليه فائدة وهل يصل له ذلك أم لا؟ وخلاصة ما انتهىوا إليه أنهم جعلوا هذا المواطن كاتفرسة السهلة في لم البنك الذي أخلاه من المسؤولية، أو لضمان عليه. وأيضا لا يحق لهذا المواطن أن يطلقه بربح مدام هو ضامناً.

ومعنى هذا أننا نعطي هذه البنوك أموالنا ونعطيها من المسؤولية تماماً - وبذلك نتاح الفرصة للأغنياء والمغنيين بأموال المسلمين أن يفعلوا بها ما يشاءوا مستغلين بهذا الخطأ الشرعي من لقاء البنوك

ولكنني لاوافق على من يقول إن كل أعمال البنوك الربوية حرام. فهذه كثير من أعمال هذه البنوك حلال أما عملية المداينة... والكلام الذي قلته الدكتور الفخر. فلي أسأل الله سبحانه وتعالى أن يسهله.

النفوذ الورقية

بمعنى أن تحليل الحال في قضية حسمت وانتهى الناس منها وعدنا قضياً كثيرة معقدة. مثل قضية النفوذ الورقية.. بعض الناس يريد أن يجعل النفوذ الورقية لأقربيه لها.. فلا يجرى فيها الربا ولا تخرج منها الزكاة.. وأنا أقول إن النفوذ الورقية تشتري بها السلع، وتبلغ منها أجر العمل، وتدفع منها كذلك مهر الزوجة، والدية عوضاً عن القتل. وأقول أيضاً: ليس من يملك الكثير من هذه النفوذ يعتبر غنياً.. ومن يملك منها القليل يعتبر فقيراً.. ليست تعدل بالفقائين... ويصعب سفلتها...؟ فالنفوذ هي نفوذ مهما كانت.

اتجاه وأحد

وتحدث فضيلة الدكتور عبد الصبور مرزوقي الأمين السابق لرابطة العالم الإسلامي مؤكداً أنه لا يصح اعتبار هذا اللقاء مجلساً للفتوى حيث الذين

في بداية الندوة تحدث الدكتور أحمد كمال أبو لجد فقال: يجب أن نرفع من اتهام الناس في نياتهم وفي دينهم. وفي اعتقادي أن من يقول رأياً باجتهاده فإنما يقصد الخير، ولذلك لا يصح أن نسمي الفتن بأحد، ونسأل الله أن يفرق لنا والجميع. وما دامت هناك آراء طرحها العلماء بشأن قضية الفوائد الربوية فلهذه يجب أن نتعجبها بموضوعية في إطار الحرية التي كلها الإسلام لكل مسلم.

ثم تحدث الدكتور عبد العزيز حجازي قائلاً: الدكتور أبو الجد في عدم اتهام الناس في نياتهم ودينهم. لأن الإسلام لا يفتش عن سرائر الناس. ثم قل:

أنا من أنصار التيسير. ولكلني من هذا شيء كثير.. وقد اتهم بالترخيص...

ولكنني أرى أن روح الإسلام هي التيسير... وإذا وجد قولاً أحدهما مقتصد والآخر مبسر، فإني أخذ بالأسير.

وما سلك من ذلك قلت. دليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ما خير بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن ألماً.

ومن الكلمات التي أعجبني ونقلتها باستمرار كلمة الإمام سليمان أبو سعيد الثوري الذي قل: إنما الفقه هو الخرخشة من لثة.. أما التشديد فيحسب كل أحد.. كلمة حرام.. كل واحد قدر عليها.. أما الذي يحاول أن يجد مخرجاً للناس فهذا هو الفقه.. على أن يكون من لثة.

قضية قديمة

إن مسألة الفوائد والربا ثار حولها جدل طويل.. طويل.. وكل ما يثار اليوم أثير من قبل: الاستهلاك والإنتاج ورياء الجاعلية ورياء النسبية والصناعة والضرورة.

وإنني لأعجب من أن تغل هذه الأمة ثور حول نفسها، فلما لا ينبعث من قضية أخرى.. ومن هو المستفيد من وراء هذا.. ومن هو المحرك لهذه القضية.. أنا لا أريد أن أغلق باباً للاجتهاد.. ولا أريد أن أضيق أو أحرر على ما توسع الله على عبده.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أغسطس ١٩٨٩

المصدر: اللواء الإسلامي

أما الدكتور عبد الغفار عزيز استاذ الدعوة الإسلامية بالبحر المصري فقل: انه على الرغم من ان كثيرا من العلماء يرون ان المنفعة في موضوع فوائد البنوك لا حاجة لها، نظرا لان الجماع الفقهاء قد حسمت هذا الامر وانه لا حاجة لاعادة النظر فيه، الا انني استطيع ان اقول انه لربما من بعض النظم في متفكرين ما يمكن ان يكون قد جد في تعاملات البنوك في هذا العصر يضربان يتم ذلك من خلال الجماع الفقهاء المتخصصة، بالمشاركة مع علماء الاقتصاد والتخصصين في اعمال البنوك... وفي مصر يقاتل يجب ان يكون صاحب الحق الوحيد في اصدار أي فتوى جديدة في هذا الموضوع هو مجمع البحوث الإسلامية الذي يشترك فيه أعضاء من أكثر من ٣٥ دولة إسلامية والذي أصدر قرارا سابقا في عام ١٩٦٥ بحرمه الإفراض والإفراض مع البنوك.

بالإضافة الى ان مؤتمرات عالمية أخرى عقدت في بعض البلاد الإسلامية ألبرت فتوى اجماع علماء المسلمين في مجمع البحوث الإسلامية علاوة على مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي ومجمع الفقه الشيعي من منظمة المؤتمر الإسلامي - في هذه المؤتمرات والمجمعات قررت بالاجماع حرمة التعامل مع البنوك بالافراض او الإفراض ومعنى هذا ان أي فتوى أخرى تصدر بهذا الخصوص عن طريق آخر غير طريق هذه الهيئات لن يستجيب لها المسلمون وإن يأخذ احد، مع وجود الفتوى السابقة، براء أي فرد من الافراد فلا المفتي وحده يستطيع ان يصحح ذلك ولافتي الأخر وحده يصحح ذلك.

وقد لوحنت ان اللجنة التي شكلتها لفضيلة المفتي لمناقشة هذا الموضوع هي لجنة محدودة جدا من عدد محدود من المختصين في الشريعة... وقد تم ذلك بعيدا عن مجمع البحوث الإسلامية الذي يرى فضيلة الإمام الأكبر انه صاحب الحق في مناقشة مثل هذه القضايا.

أغراءات البنوك

أما ما يقوله البعض مثل الدكتور عبد المنعم النمر... والدكتور جمال الدين محمود والدكتور شوقي الفخرى... من ان البنك ليس فليورا ولا توجد له شبهة استفحال وعلى ذلك يجوز تحديد سعر الفائدة... فإن هذا القول يمكن ان يرد

عليه بأن البنوك رغم ظاهر غشها ليست غنية كما يقولون، وانها تخرى النفس من خلال الاعلانات اليومية في الصحف، والاعلان عن سعر الفائدة المرتفع بإيداع اموالهم لديها

سبب تحريم الربا

أما من الناحية الشرعية فقد ثبت ان سبب التحريم هو مجرد الزيادة على رأس المال، أو المنفعة المشروطة في عقد الفرض، حتى ولو كانت غير محددة ولا يصح ان يقلل بان العلة في تحريم الربا هو الضرر، وان العلة لا يصحها الضرر حين تمنح للمودعين زيادة على رؤوس أموالهم... بل العلة تختلف باختلاف الهام للنفس ملك يحدد الضرر... وإلا لكانه بالإمكان ان يقلل ان الضرر ليس ضررا إذا لم تسكن... فليرا محرم حتى ولو لم يزد إلى الضرر... والحديث الشريف صريح حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من زان بكم استزاد فكم زانكم» والمعنى فيه سوء.

والفائدة ان كل فرض جر منفعة فهو ربا... كما ثبت ان معظم المقرضين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا من الفقراء وإنما كانوا تجارا يراهم كالميسر وغيرهم... كما يفعل امولا من الافراد كوديعة، كما يفعل البيعة الآن تماما... ثم يعيدونها مع زيادة محددة عليها مما يؤكد ان العلة في التحريم ليست استفحال الغنى للفقير وإنما يمكن ان يستغل الغنى أيضا... وقد أعجبنى في هذه النقطة انها لفتحت الباب على مصراعيه لجميع المختصين لمناقشة هذا الموضوع بشأن موضوعية حتى يعرف علماء الإسلام عمل البنوك العتيقي ونظام التعامل فيها ليصروا قوائم بعد معرفة دقيقة لهذه الاسور التي يجهلون، وكذلك لإفساح المجال أمام الاقتصاديين والعلماء في البنوك لسماع وجهة نظر الشرع فيما يتعلق بالنقدية لهذه المعاملات، وقد استفدت أنا شخصيا منها.

اليهود والربا

وتحدث فضيلة الدكتور جمال الدين محمود - الأمين العام للمجلس الأعلى للفتوى الإسلامية لقل ان تحريم الربا في القرآن الكريم وتشديد التنكير عليه ليس حكما يخص الاقتصاد الإسلامي فحسب، لكنه من لبات الإسلام الزاهرة وقد قرأت محاضرة الدكتور «عريش»

الذي كان وزيرا للامانة في لفتيا في عهد هتلر، وكان القاعا في دمشق في شهر مارس ١٩٥٤ قل فيها: إنه بعمليات رياضية معقدة يستطيع اليهود ان يسيطروا على بنوك العالم من خلال الربا، وان يحتكروا أربعة أخماس اموال العالم... واعتقد ان تحريم الربا في الإسلام ليس لحماية رجل فقير يريد ان ياكل من جشع رجل غني... ان تحريم الربا جاء لضمان التصدي الضبوط فانا لن انقش الفرض الذي يشترط زيادة فلك صورة باباها الإسلام وثابها مقليل الشريعة كلها ولكننا سالتنا مسألة أخرى وهي ان لم يقصد العقد على فرض فما عسى ان يكون هذا العقد؟ لا اظن انه يودع ماله في مصرف... يقصد الفراض المصرف وإنما هذه معاملة شتات مع ثبات البنوك منذ خمسة قرون تقريبا... البنوك الآن تتكبر... وقد تشابه في مشروعات وقد تشتري أسهما في البعض المشروعات...

البنوك الإسلامية

ونحن نود ان نطرح البنوك الإسلامية

تحريم الربا لا يفيد

المسلمين وحدهم

تأمين لاقتصاد

العالم أجمع

على اساس اسلامية ذاتية وليس على اساس البحث عن حلول جزئية من كتب الفقه توضع في مجال التطبيق مع بناء الهيكل الاساسي تنظيمي وإدارة مثل البنوك العادية...



المصدر: القرآن الكريم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

فوائد القروض

وبلا جدال فإن صحيفة المشاركة أصبح اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا .. ولكن صحيفة الدانية تضع عينها على رأس المال وفائدته

تم تحدث الدكتور علي الصالوسي استاذ الفقه والأصول بكلية الشريعة -

جامعة طهر - وخبر الفقه والاقتصاد بمجمع الفقه الاسلامي بمفصلة المؤتمر الاسلامي - وعضو الرقابة الشرعية

لمصرف قطر الاسلامي فقال: ان مسالة فوائد القروض امر محرم بالكتاب والسنة والاجماع ومعلوم من الدين بالضرورة - واي زيادة على رأس المال يخرمها قوله تعالى: - وإن تبني فكم رجوس مموالكم .. وقوله تعالى: يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين !! روى الطبري عن السدي قال: .. ثارت هذه الآية في

العباس بن عبد المطلب .. ورجل من بني المخزومة كانا شريكين في الجاهلية يستقلان في الربا ايا اناس من ثقب وقال

الجهصاص في احكام القرآن .. معلوم ان ربا الجاهلية انما كان قرضا بزيادة مشروطة بفترة الزيادة بدلا من الاجل فابطله الله تعالى وحرمه .. وقال الفخر

الرازي في تفسيره ربا التيسية هو الاس الذي كان مشهورا متعارفا في الجاهلية وذلك انهم كانوا يدفعون المال على ان يأخذوا كل شهر قدرا معينا ويكون

رأس المال بقلبي .. ثم اذا حل الدين طلقوا الدين برأس المال .. وقال القرطبي في تفسيره: - اجمع المسلمون نقلا عن نبيه صلى الله عليه وسلم ان

اشراط الزيادة في السلف ربا ولو كان قبضة من علف .. كما قال ابن مسعود اوحية واحدة .

فحريم فوائد القروض من الامور المحلومة من الدين بالضرورة فكيف يكون عنوانا -موضوع يطرح لأخذ

الراي، ولما فوائد البنوك فكان الاختلاف حول حكمها قبل ربع قرن -

حيث لم يدر بعض الفقهاء طبيعة عمل البنوك .. حدثني في ذلك فضيلة الشيخ سيد سابق مؤلفها مؤلفهم فقال: انهم بنوا فتواهم على اساس ان البنك

دفاع عن البنوك

يستمر بطريقة دافئة محسوبة امن معها حساب تصيب صاحب رأس المال ولم يدركوا ان البنك ليستمر .. ولما يفرض برها .. وانه من الممكن ان يتحول الى منتج اسلامي يتلاقى مع شروط المضاربة

●● وتحدث الدكتور لفتي السيد لاشين المستشار الشرعي لبيت دبي الاسلامي - وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية - عن مدى شرعية

الفوائد المصرفية - وعن حقيقة ودائع البنوك - فقال: ان الايداع في البنوك الربوية لا يأخذ صفة الوديعة ولا حقيقتها .. وقد سميت ودايع امتدادا للاصل الذي نشأت عنه .. والوديعة شرعا ولقوتها عقد حفظ سواء كانت

باجر او بغير اجر ويعطى الآن في عملية البنوك شاجر الشرائن .. والاصل في الوديعة الا يستخدمها

المودع لديه .. بل يبقى لديه على سبيل الامانة .. فلذا استخدمها المودع بقرن صاحبها او بغير اذنه .. فسمتها واصبحت دينيا في ذمة المودع لديه

والودائع المصرفية .. ليست ودايع حقيقية اذ جرى العرف المصرفي على اعتبارها دينيا مضمونا في ذمة البنك

يكتصرف فيها بمشيوته واذا استثمارها كان رجحا يعود اليه وليس للمودع الا ان يسترد قيمتها وفوائدها في الموعد المتفق عليه .. وبالتالي فهي دين في ذمة

البنك الذي يكون مدينا والمودع دائنا الى اجل محدد .. والفائدة مشروطة عرفا وعمل وتقليد ..

والقول بان هذه العملية ليست اقراضا ولا استقراضا غير صحيح والا فما هي طبيعتها وليس من شروط القرض .. المطلب من الدين .. فلو علم

احد الاغنياء بحاجة محتاج واعطاه قرضا من تلقاء نفسه فهو قرض ما دام ليس على سبيل القرض .. بل ان حاجة

المدين ليست شرطا في القرض ايضا .. اذ يجوز القراض الغني من غني آخر لاي سبب من الاسباب .

●● ان البنوك الربوية لا تقوم بعمليات استثمار .. وانما تتعامل في الائتمان اى تتجر في التلوه اخذا

واعطاء .. ويمتدح فلتونا على البنك ان يخطر باموال المودعين في عمليات

استثمار معرضة للربح والخسارة .. وانما يقوم جوهر عمل البنوك على تلقى

الاموال بلفدة والراضيا بلفدة اعل

وجنى الفرق بين المعلقين .. وذلك هو جوهر النظام الاقتصادي الرأسمالي وهو في المعلقين مدين ودائن .. بلا فرق بين عملية تلقى الاموال وعملية توزيعها

على المحتاجين من اصحاب المقصوعات .. فهو مجرد وسيط يحصل على الفرق بين معدل الفائدةين ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٨٩

المصدر: الأهرام

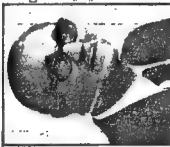
□ المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام

(١٧)

الامين العام للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية :

نحن مطالبون بأن ندرس لواقع بحقائقه ثم تأتي الصياغة الشرعية فالأمر يتعلق بمصير الأمة

مطرح القضية
سيد أبو دومة



محمد الطيبي محامي

من الأمور التي تعاني منها على المستوى القروي وعلى مستوى التجمعات الإسلامية أيضا أننا نكثرا معانينا على المبادئ لم يبدأ الخلاف عند التفتيش والمراقبة ومن أمثلة ذلك أننا نؤمن جميعا كعسكانيين بحريز الربا وحرم الربا (وهذا الحكم القرآني الكريم غير قابل للجدال أو التناقض وهو ينطبق على مختلف المعاملات التي يدخلها الربا) بحسب ضوابطه الشرعية الجامعة عليها . والحكم لا يتغير ولكن المعاملات وصورتها هي التي يتغيرها التغيير بحسب الزمان والمكان والتقليد ونحن مطالبون بحلقة وتقرير فائدته أو ضرره للناس ثم نقرر بعد ذلك الحكم الشرعي والفقهي عليه



التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٥٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

XX

في تقدير حرية الرأي ومصالح

00000000000000000000000000000000

الناس وليس التعميم في الأحكام

أهبط إلى أي بقائه لامهضعه

والتطور الكبير الذي حدث في التعامل المالي على مستوى الأفراد وفيما بين الشعوب والدول وتعلق ذلك بمصالح الملايين في معيشتهم اليومية بفضلها أتى ثمرى الواقع بشفقة وتمييز لصالح من الضال حتى تتحقق لمقاصد الطرق وغاياته وهي مصلحة الإنسان وسعادته في الدنيا والآخرة وتنمية الشعوب الإسلامية تنمية حقيقية تضمن لهم العزة التي كتبها الله لهم كما مؤمنة وخير ما أخرجت للناس.

ومع تأكيدنا ان الرأي الذي نطرحه انما يعبر عن رأي علمي او فني ولايعبر كما يرى البعض عن مشاعر ذاتية لفرد، كما ان المسألة المطروحة اكبر شأنًا من المناظرة بين المصالح الإسلامية وغيرها.

من هذه المنطلقات كان هذا الحوار مع المستشار الدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ... وكان مؤالي الأول له عن رأى الإسلام في الاستثمار فأجاب:

أن الجهاز المصرفي العالمي نشأ في بداية القرن السادس عشر تقريبا وكانت وظيفة الأول الاتجار في النقد وفي الحقيقة انتسب مع الفكر الإسلامي مع أحكام الفرض ، فالتقدم كما يقول ابن خلدون (في علم الاقتصاد) ونسبت سعة ويا لانتسب بذاتها إلى بارتيتها بالعمل أو المخاطرة والربح إلى ما لها الدينين كما أن نقد النقود نقدا ، إذ حدث تحول كبير في شأن العمل المصرفي وأصبح مئات الملايين يتعاملون مع المصارف واتجهت المصارف إلى المخاطرة في أنشطة مختلفة بجانب من أعمالها المربحة بل وقد انتسب المصرف إلى اقتراض من

صورة ليست واقعية

□ واستطرد يقول أن الفائدة التي يمنحها المصرف لمن يودع ماله فيه ، وهي بلائك من الربا المحرم إذا كان التعامل في الحقيقة قرضاً بائلاً



المصدر: الوفاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أغسطس ١٩٨٩

دعوى

قوائد البتوك بين التحليل والتحريم

انزال تصريحات لفائدة المفتي وزير الأوقاف للصمت المصرية فذلك قرب انتهاء اللجنة المشكلة لدراسة فوائد البتوك وإعلان النتيجة التي وضع من تصريحات الوزير أنها ستكون فتوى شرعية بإبادة فوائد البتوك إرضاء والقرآن على الرغم من أن كلمة من الذين بهم أو أصبحت إيديهم من غير العلماء يراهمون حتى فكرة مناقشة الموضوع . ويضعهم من شيوع وإسالة فضائل المفتي والوزير . الأمر الذي دفع بعض أساتذة جامعة الأزهر للتدقيق في إيراد بين جماعي

يوضحون فيه لئلا موقفهم من هذه الفتوى الحكومية التي تشجع التعامل بغربا على سمعت من أحد أعضاء مجمع البحوث الإسلامية أن المجمع قد يعقد اجتماعا طارئا لإعلان موقفه من أية فتوى تبجح التعامل بفوائد البتوك بعد أن أصدر قرارات سلبية بتحريم المعاملات المعنوية الربوية . وقد سمعت تعليقا لطيفا من أحد الزلاء حيث قل . صدقوني إني أخشى أن يدخل اللواء زكي تحت اسم قانون الطوارئ للقبض على كل من يشرك أو يؤيد بيان الرضا لفتوى الحكومة بحجة اختتامهم عن تنفيذ أوامر الدولة . وحسن الناس على عدم المساهمة في زيادة الإنتاج . وروى آخر فقال : زكي بدر لا يملك حق الشغل إلا حين يتم شجوه أو يحدث اعتصام . فرب آخر فلما : إن البيان المزمع إعلانه يمكن لأصحاب قانون الطوارئ أن يجعلوه أكبر جرما

ومخالفة لتعليمات السلطة وأوامرها من إضراب واعتصام عمل الحدي والصلب الذين لم يفعلوا شيئا سوى التصعيد السياسي والطبقية يمحض حلقهم الشخصية . إلا أن أحد الزلاء صاح فيههم قائلا . دعوكم من هذا الترهيع . وافعلوا شيئا لهذا الذين ويبنوا الناس برأي من يأخذون ؟ هل يأخذون برأي الفقيه الكبير الشيخ سيد سابق والأمام الأكبر شيخ الأزهر والعلماء الكبار من أمثال الشيخ مخلوف والشيخ محمد خاطر وكثيرين من الفقهاء والمختصين ؟ أم يأخذون برأي الآخرين ممن ظهروا هذه الأيام والتوا بتحميل الفوائد ومعظمهم من غير المختصين لو من صفاء الباطل ؟ وهنا أوج المناصرين أن يناقشوا قضية الإفتاء صوما ؟ وهل يتحتم على الناس ضرورة الإلتزام بما يقضي به المفتي الرسمي سواء استراح الناس لفوائد أم لا ؟

وانتهت الجلسة بالإتفاق على ما أقره العلماء الأقدمون ووضعه لشروط الإفتاء . وهو أن أي فتوى تصدر ولو عن طريق المفتي الرسمي فتوة لا يؤخذ بها ولا حجة لها أمام جمهور العلماء يخالفها ويضيق بطورها . يقول ابن قيم الجوزية في كتابه «إعلام الموقعين» . لا يجوز للمفتي تتبع التحيل المكره والخدعة ولا تتبع الرخص من أراد تلعه فإن تتبع ذلك أسق وحرص استغلاؤه . ويقول أيضا في نفس الكتاب ويحرم على المفتي الإفتاء إذا جاءته مسألة على إسقاط واجب أو تحيل محرم أو مكر أو خداع . وينبغي أن يكون بصيرا بجمع الناس وشدائعهم وأحوالهم ولا ينبغي له

أن يحسن اللحن بهم ولا راغ وإزاع . ولعلنا نعرف أن بعض فتوى الدكتور طهطاوي وهو رجل شهيد له بطبيعة وحسن الفية . قد استغلت في غير موضوع الفتوى . ففوائد في تنظيم النسل ورسم الأيلولة وغير ذلك من فتوى استغلت ظواهرها لأمر أخرى . مع أن ابن قيم الجوزية قل . يجب على المفتي الإمتناع عن الإفتاء حين يعرف أن المستفتي لا يستطقي للدين وإنما للوصول إلى غرض الذي لو وتجد عند غيره لم يأت إليه . وتقول مرة أخرى لفائدة المفتي : إن إجابات المعلمين في البتوك التي قدمت إليك وأصرت فتواك بتحميل فوائد البتوك على أساسها ليست صحيحة ومعنى هذا أن فتواكم وفتوى اللجنة التي تتكلمونها ستكون باطلة . لأنها

بنيت على باطل . أما إثبات مخالفة هذه الردود للحقيقة والواقع سيكون موضوع حديثا القادم إن شاء الله . فإل لقاء .

د / عبد الشهاب عزيز



المصر : **المصري**

التاريخ : **١٤ أغسطس ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. محمد علي محبوب : لا توجيه من الدولة ..

بإصدار فتوى عن فوائد البنوك



د. طنطاوى : المصاريف الادارية .. حلال

عطية صقر : قتل الأزواج .. وباء

رأس البئر - نادر عمارة :

اعلن الدكتور محمد علي محبوب وزير الأوقاف انه تلقى توجيهات من الرئيس محمد حسني مبارك بتعميم الكتابات بالقرى والمدن علي ان تتحمل الدولة تكاليفها مهما بلغت . قال ان وزارة الأوقاف مستحتملة لدفع أداء فريضة الحج للثلاثة الأوائل في معسكر المتميزين دينيا علي مستوى الجمهورية والذي يلمحه المجلس الاعلى للشباب والرياضة للشباب المتميز دينيا من كلا الجنسين .. كما مستحتملة اداء العمرة لسبعة منهم . حذر وزير الأوقاف من بعض ادعاء الدعوة الذين يشكون ابتداء مصر في عطلتها .. وقال ان هؤلاء الاغنياء من الدعوة جوهرها او اصولها . أكد الوزير ان الشباب مثل تقدير مصر والرئيس بئذ المالى طاقته من اجل مصر والشباب .

وعن ظاهرة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال المفتي ان تغيير المنكر باليد واجب علي الحكام دون قيد او شرط لانهم مأمورون ومن حق المنكوح ان يصيح او يرشد فقط ولكن لا يعتدي علي احد باسم تغيير المنكر فإن تغيير المنكر بتلك الصورة يؤدي الي منكر آخر . وحذر المفتي من الوساطات بدون وجه حق وقال انها ليست مكروها ولكنها من الخبث المنكرات والرائل التي نهى الله عنها لانها اكل لحقوى الناس . جاء ذلك في المؤتمر الذي عقد بمعسكر رأس البئر للشباب المتميز دينيا وبشركة لمياط للغزل والنسيج والذي حضره الدكتور احمد جويلى محافظ لمياط والدكتور محمد حسن الزيات امين عام الحزب الوطنى بالمحافظة واللواء سمير عوض شتا مساعد وزير الداخلية ومدير الأمن وحول سؤال عن قتل الزوجات للزواج اجاب الشيخ عطية صقر عضو مجمع البحوث الاسلاميه ان هذا احدث سؤال يواجهه الي وقال للجاسدين بالمعسكر من الشباب والمفتات لاتفالوا انها ليست ظاهرة البتة هي وباء .

وعن فوائد البنوك أكد الوزير انه لا يوجد توجيه معين من الدولة لمسئول معين او جهة معينة لكي تضع فتوى معينة او رأيا معيناً وإنما دار الافتاء بما لها من ولاية عامة هي التي تصدر رأياً في ذلك . فهم علماء مجربون عن الهوى ولاسا لمستجيب لرأي دار الافتاء في عملية الصديق فائقاً لمصالح الطبع لغناهم . وقال الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتي الجمهورية ان ما يأخذ المصرف او البنك علي انه مصاريف ادارية مقابل خدمات يودونها تكون تلك الاموال التي يأخذها البنك حلالاً لانها مقابل خدمات معينة . وأشار الي انه ينصح البنوك بالاقتصاد عن الاستغلال والمخادعة والجمع ونصح الناس بالألا يلجأوا للديون الا في اضيق الحدود . وعن ظاهرة تنظيم النسل قال فضيلة المفتي انه من المسائل التي يعزها الدين والعقول السلمية متى كانت هناك ضرورة سواء كانت الضرورة صحية او اقتصادية او اجتماعية وقررها الأزواج فيما بينهم .



بيان لعلماء الأمة لحسم

قضية ربا البنوك

الغزالي والشعراوي

وجاد الحق والقرضاوى

يؤكدون : ربا البنوك

أسوأ من ربا الجاهلية

تلجأ الأمة الى علمائها الكبار لحسم أى قضية يدور حولها لفظ - فمن قبل اجتمع فضيلة الشيخ محمد الغزالي وفضيلة الشيخ الشعراوي وفضيلة الدكتور يوسف القرضاوى حول قضايا القليوب واصدروا بيانا . وما هم اليوم يتعرضون لقضية ربا البنوك التي اثير حولها لفظ كثير - ففروا ان يحسموها ليستريح الناس .. فاصدر كل من فضيلة الشيخ الغزالي والشيخ الشعراوي بيانا منفردا على ان يقوم الدكتور القرضاوى بتقديم بحث لحسم القضية وقد حدث .. وكان هذا البيان الذي حظي برضاهم جميعا .. ثم كان بيان فضيلة الامام الاكبر شيخ الجامع الأزهر ..



المصدر : **أنت**

التاريخ : ١٩ سبتمبر ٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شعرت بكثير من الأسى والأسف ، للجدال الدائر في الصحف في هذه الفترة حول (فوائد البتوك) أي من الحلال الطيب أم من الحرام الخبيث ؟ وسر أسفى وأسفى : لأننا كنا فرغنا من هذا الأمر ونجوزناه بمراحل ، وبداننا أول الخطوات العملية في اللغة اقتصاد إسلامي ، وحل ما أحل الله ، ويحرم ما حرم الله ، ويؤدى ما فرض الله فلماذا بنا نرتد القهقري ، ونعود نصف قرن إلى الوراء مرة واحدة ، لنناقش ما حسمه الجميع والندوات والمؤتمرات العلمية الإسلامية المتخصصة ، منذ ربع قرن وإلى اليوم ، ولنعيد القضية جذعة ، وقد كنا انتبهينا منها !!

فهل كتب علينا أن نخلل تدور حول أنفسنا ، كالقور في السالية ! فلا نحسم معركة يوما ولا نخلق ملف قضية من القضايا يحل من الأحوال ، لنفرغ القضايا الكبرى فننتقلنا ، في طبيعتها : أن نزرع ملكيتها ونمنع ما يحمينا !! هل هناك مؤامرة علينا تدبرها القوى الكفيلة لنا الخريصة بنا الخلفة منا ، الطمعة فينا ، الحاقدة علينا ، والتي تمك من البوات الحكر ، ووسائل الدفع والقائير ، ما تستطيع به أن تحرك نفرا منا - من حيث يشعرون أو لا يشعرون - فيزعجوا عقارب الساعة إلى الخلف ، ويحيوا ملفات من القتل ، ويجددوا ما اندرس من قضايا على عليها الزمن - وجعلتها الصحوة الإسلامية في خير كان ؟ أو هي (الخيبة) التي لا تريد أن تفرقنا ، كان بيننا وبينها حلفا مقدسا ، أو ربما موصولة ، ولو أنها غارتنا لأنسلنا إليها البرابيت نستعصمها للخصور على عجل !! وهذه (الخيبة بالويبة) - كما يقول المثل المصري - فجعلنا لا نبرم أمرا ، ولا ننهى عملا ، حتى ما نبره وننهيه - نكس عليه - لننظفه وننهيه ، مثل المرأة المعطاء التي حدثنا عنها القرآن ، والتي لا تفرق غزلا إلا عفت فلتنقلبه كما قل تعالى : : ولا تكونوا ككفي نقيبت غزلبا من بعد قوة انتكأ - (النحل) :

إننى في حيرة - أو قل أن شئت : في القى وهم - من هذا الذى يحدث على الساحة الفكرية الإسلامية : لماذا يحدث ؟ وبحساب من ؟ ومن المستفيد من وراء أهدار الطاقات من غير طائل .

دراسة بقلم :

د . يوسف القرضاوى

• الغزالي

• في العلميات

• النجاشي

• مامه

• بيبي

• في العلميات

• شيخ الأزهر

• كثير الربا

• وقليله حرام

• ولا أقراض به

• لا تبهيحه حاجة

• ولا ضرورة



المصدر : القرآن

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

ولم يزل الغالبية الساحقة حتى لا تضي
قدما ، ولا تصل إلى الغاية المطلوبة ؟
التي أعجز الذين حاولوا تزييد
الفرادى الربوية في أوائل هذا القرن
المشهورين (الملاي) وإلى النصف
الأول منه ، فقد كانت الحضارة الغربية
في أوج مجدها ويربطها الذي يخطف
الإعصار ، وكان تراثها مغمورا ، وشعبنا
مقهورا ، وعلقت بالجديد مهجورا وكان
النظام الرأسمالي - الذي يقوم على الربا
يسود العالم ، ويوجه عجلاته كما
يشاء ، فلا خير أن وجد من أبناء
المسلمين من حاول أن (يفلسف)
هزيمتها أمام الفكر الرأسمالي بضرعيات
مزمعة إلى الفرع ، وتاويلات يتي بها
عنان النصوص (المسكت) ليجهلها
(متشابهات) توظف في (تزييد أنواع)
الذي لم يهتد المسلمون بإرادتهم ولا
يعان لهم ولا بأبهيهم . إنما صنع لهم
وغيرش عليهم .

كان عمل هؤلاء المتأولين من أصحاب
(المدرسة التبريدية) أن يلبسوا
بفتاويهم (الفتاوى الأديبي عامة
شيع مسلم) ، حتى يلقه الناس ،
الذين قد يعرفهم القاصم ولا يفلحون إلى
الباطن وقد تعلق هؤلاء بشيعة واحدة من
الضبيات تلهت كلها واحدة تلو أخرى
أمام حجب الراسخين في العلم . وانتقل
الفكر الإسلامي من مرحلة (التبريد)
إلى مرحلة (الدفاع) وكتبت بحوث
ومقالات ، وألفت كتب ورسائل للدفاع

عن موقف الإسلام في تحريم الربا ،
وبيان ما وراء أبحاث من أحزاب وعلماء
اجتماعية واقتصادية وسياسية
وأخلاقية ، وبيان فضل الاقتصاد
الإسلامي وما يشين به من وسطية
وواقعية مثالية ، تجمع بين زمامة
الواقع ، وعدم اغفال الضرر الأخلاقي .
ثم طفر الفكر الإسلامي قفزة واثمة .

حين طلق بكسر في (البديائل)
الفرعية (للمعاملات الحرة) . ويضع
الأمكانات اللازمة لها ، والرسائل
الاستشارية التي يمكن أن تقوم عليها ،
ويستغني بها عن الرسائل المطلوبة
ثم وفق الله المخلصين من رجال
العمل والتنفيذ بالتعاون مع رجال العلم
والفكر ، فقامت البنوك الإسلامية بديلا
عن البنوك الربوية ، وتزايد عددها ،
واتسع نطاقها يوما بعد يوم .

ونحن اليوم في مرحلة تحسين البديائل
وتحسينها ، أضى تطوير البنوك
الإسلامية ، وتحسين أدائها ،
وتخصيصا من بعض الفتاوى التي
علقت بها ، وتهيئة المناخ الصحي
لنشاطها ، وتهيئة الاطرار البشرية
التي تحتاج إليها ، ممن يسبح بين
الالتزام الإسلامي وهما وسلوكه والخبرة
الفنية في مجال الاقتصاد والأدارة .

البعد أن اجتازنا هذه المراحل كلها ،
نعود من جديد إلى (مرحلة التبريد) ؟
لقد قيل لنا مدة من الزمن : لا تحطوا

بقدم بنك إسلامي ، بشك يقوم على غير
الفائدة وبالتالي لا تحطوا باقتصاد
إسلامي يوما . أن الاقتصاد حسب
الحياة ، والبنوك حسب الاقتصاد
والفوائد حسب البنوك . فلذا نشدتم
بنوكا بلا فوائد لقد نشدتم المستحيل ؟
ومعنا ، والمصلحة ، حيث رأينا البنوك
الإسلامية حقيقة واثمة وأربابا للمسلمين

يأولون عليها القبالا منقطع للتظير .
أجل ، انني قد أعجز الذين كانوا
يلهون قبل نصف قرن وراء الحضارة
الغربية ، وما تشفتت عنه من أنظمة
والفكر . وأرادونا يوما أن نقلها بغيرها
أشعرها ، وعلوها وميرها ، ولكني لا أعجز
المدرسة التبريدية اليوم ، وقد خدت
الحضارة الغربية منقولة من أهلها
انفسهم .

وإيا الاستهلاك ورياء الإنتاج :

والقد قل من قال في مرحلة التبريد :
إن الربا الذي حرمه الله ورسوله هو
ماهره بربا الاستهلاك وهو غرض
بالأصان الذي يستعين لمصلحته
الشخصية . ليأكل ويشرى ويلبس ، هو

ومن يعمل . وذلك لا في هذا الربا من
استغلال حاجة المحتاج ، وإلّا الفاجر ،
الذي دله العوز إلى الاقتراض ، ليرغش
الربايش الجشع أن يقرضه إلا بالربا بأن
يريد له المائة مائة وعشر مثلا . وهذا
الكلام لم يلقه عليه مسلم قط خلال
القرنين الثلاثة عشر الماضية ، قيل أن
نبئت بالاستثمار ، وهو تكييف للنصوص
المطلقة بمحس الظن والوهي ، وقد قدم
الله من قبل ذلك بقوله : أن يتبعن إلا
الظن ويتهوون الانفس . ولقد جاسم من
ربهم الهوى (النجم) .

والتاريخ الصحيح يكتب هذا
التأويل : فإن الربا الذي كان سائلا في
الجاهلية لم يكن ربا استهلاك ، فلم يكن
الشخص يستعين ليأكل ، ويعارف
العربي الذي أنه يأخذ الربا من جهه
يطلب قرضا لطعام وخبزها ، وإن جاهد
ذلك كان فيها نادرا لاتمام الأحكام على
معه .

أما الشائع في ذلك هو ربا التجارة ،
الذي كان يتمثل في الترفايف التجارية
الشبيهة في رحلتها القطار والصيف .
يعطيهم الناس أموالهم ليستثمرها
لهم : أما قراضا وشماريا ولتتسلسل
فيها الربح على ما اشترطوا ، وإن حدثت
خسارة فلي رب المال . وأما قرضا مسدد
للفائدة مقدما ، وهو الربا . ومن هذا
القرن الأخير كان ربا العباس بن
عبدالمطلب عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، الذي لعن في حجة الوداع أنه
مفروض على ، حيث قال : « أن ربا
الجاهلية مفروض وأول ربا أضمره ربا
عسى العباس » .

ويأتين دارس منصف ابن
عبدالمطلب إلى كان يسلي المجهج في
الجاهلية متبرها من حرمه ، يعمل عمل
اليهود واليهوديين ، فيقول إن جهه يسأل
قرضا لطعام ولطعام خيال لا أعطيه إلا
بالربا ١١

ولو كان الربا الذي حرمه الله
ورسوله هو ربا الاستهلاك أي ربا
المقترض لاحتجته الشخصية
والعائلية . كما يذهب مدعو اليوم ،
معلن منه وجهه لأن يعلن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مؤكل الربا - أي
الذي يعطي الفائدة - كما أعلن لكل
الربا - أي الذي يأخذ الفائدة . إذ
كيف يمكن من يقترض ليأكل ؟ وقد
أباح الله ورسوله لكل البقية والعلم
ولحم الخنزير لضرورات الفصصة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤٠٩ هـ

١٩٨٩

المصدر: الأمانة العامة

والجوع كما قل تامل : فمن اضطر
غير باع ولاعه فلا اثم عليه ان الله
غفور رحيم (البقرة) .
ولكن الاسلام مسلما يرى في
صحيفة عن جابر رضي الله عنه قل :
لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكل الربوا وموكله وكلفه وشاهدته ،
وقال : هم سواء . وعن ابن مسعود :
لئن اكل الربوا وموكله وهو يروى عن
غيرهما من الصحابة .

حكمة تحريم الربا :

ومن التبريرات التي جرت على
المساحة اليوم : مايلان من ان الحكمة في
تحريم الربا لم تعد قائمة اليوم ،
فالحكمة هي منع ظلم الدائن للمدين او
القرض المقرض والمستفاد . حاجته
بغير الزيادة الربوية عليه .
وهذا بخلاف البنك الحديث الذي
يعطي الناس اموالهم ليوسعها ،
فذلك المقرض هو القوي ، والمقرض
هنا هو الضعيف ممن يطلب المنة
والمكسب ، او الاف والافين ، وهو
يستغل هذه الاموال في التجارة
والصناعة وغيرها من الرأب الاستثمار .
بعد دراسة الجدوى والاحتمالات ، حتي
لايقرض الخسارة ، فان خسرت صفقة

عوضتها صفقات اخرى رابحة ، ولو
خسرت كلها عوضها البنك المركزي

والرد على هذا كله يسير .
اولا : لان الاصل المنزه القالب : ان

تبنى الاحكام الشرعية على الملة لا على
الحكمة : لان الملة هي الوصف الظاهر

المنضبط الذي يكون علامة واضحة على
الحكم ، بخلاف الحكمة التي لا تضبط

وذلك تشتت افهام الناس وتشوب في
تعبير الحكمة ، فلا يتفقون على شيء .

ثانيا : بما اننا بنينا الحكم على
الحكمة لا على الملة ، كما يرى بعض

العلماء ، فيجب ان تكون الحكمة جامعة
ماعة ، تستوعب كل الصور ولاقتصر

على بعضها .
وحصر الحكمة في استغلال المقرض
الفني المقرض الفقير الذي يائذ

القرض لحاجته وقرضه وفقرت عليه حصر
في صحيحه وقد ردنا عليه بالادلة

الناسفة .

ان الحكمة هي : ان المال لايدل المال
بذاته ، والتقدير لكافة تقهوا . انما يندو
المال بالعمل ويذل الجهد .. والاسلام
لايحرص على التمسك ان يملك المال ،
ويستكثر منه ، مادام يؤخذ من حله ،
ويطلق في حقه . ولم يقل الاسلام ماقله
الانجيل : لايدخل الفنى ملكوت
السموات حتي يدخل الجمل في سم
النهال بل قل : نعم المال الصالح للفرس
الصالح ، وراه احمد والمكلم بسند
جيد .. والمال الصالح هو الذي يكتب

من حال ، ويضي بالمال . اى بالعمل
لصلته الطربان ومصلحة المجتمع

انفسا . ويمتنع هذه المشاركة ان يتحمل
الطرفان النتيجة ، ايا كانت ، ربما او

خسارة لمن كان الربح كثيرا . كان
بينهما على ما اتفقا عليه . وان قل الربح

قل نصيبهما مما يقس تقسبة . وان
كانت الخسارة اصابت كلا منهما : رب

المال في ماله . والمعامل في جهده وتمه .
هذا هو العدل الكامل : الغرم بالغنم ،

والحراج بالضمان .
ان بعض البنوك في بعض الاقطار زعمت

على مساهمتها اربعا بالمائة ٥٠٪ على
زامت . فلماذا يعطى التعامل معها ٢٠٪

للمقرض ؟ بعدت العكس في بعض الاقطار
وفي بعض المراحل ، فلماذا لايقال نصيب

المسلم ؟ ان الحكمة الواضحة في تحريم
الربا هي تحقيق الاشتراك الضامن بين

المال والعمل ، وتحمل المخاطرة وتنتجها
بشراكة ومستوية . وهذا هو عدل

الاسلام . فلم يميز ال عمل ضد رأس
المال ولا اى رأس للمال ضد العمل ، لانه

يعد فريق .
هل البنوك التجارية

يؤخذ ويصنع ويستثمر ؟
ثالثا : مايلان من ان البنوك التجارية

التقليدية يستغل الاموال في التجارة
والصناعة والمخروجات الاستثمارية غير

مسلم . كما يتبين ذلك من قرأة
مؤانبات البنوك التي تتشعبها المصنف .

فذلك في الاساس - انما يتاجر لـ
الدوين والقرض والائتمان .

وايس عمله الاساسي ان يشتري ويبيع
ويؤخذ ويصنع ، ويبنى ويبنى .

وبعبارة بيئة موجزة : ان العمل
الاصلي للبنك التجاري ان يائذ القروض
من زيد وعمرو ويكر من الناس بفاضة
مصدرة (١٧٪) مثلا ، ثم يعطيهما
لاخرين بفاضة اكبر (٢٥٪) مثلا وارق

ماين الفائدتان هو ربح البنك .
هذه هي مهمة البنك الرئيسية ،

ورسلاته الاصلية . فهو الرباى الاكبر ،
الذي يقوم مقام الرباين الصغار فسيما

هو يمسار الربا يائذ ويؤكله . والاول
بان البنوك الحديثة لاتحصر ، قول غير

صحيح ، لكم قرأنا من بنوك اكلست في
بلاد شتى ، ومنها بلادنا .

وفي امريكا بلد البنوك والرأسمالية
اعان لافلاس ١٤٧ بكتا في سنة ١٩٨٨ !

وان المستغل للتائين زعم ذلك او قريبا
منه .

لاصلحة في القوائد الربوية :
ومايصور بعض الناس من وجه

بلغ الى مصلحة وراء تحليل القوائد
الربوية تصور غير صحيح كذلك ذلك

لوجه :
اولا : الذي يستقرى احكام الشرع

يطم علم الربيع ان الله البر الرحيم
لايحرص على الناس شيئا طيبا ليعلمهم

نفسا طيبا ، انما يحرم عليهم كل خبيث
يضرهم افراد او جماعات . ولهذا جاء

في وصف الرسول في كتب الامميين انه
بأخبرهم بالمعروف ويمنعهم عن المنكر

ويصل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبيثات
(الامراء) .

واذا كان بعض الناس يقول : حيث
توجد المصلحة فلم شرع الله ، لهذا

صحيح فيها سكت عنه القطار ، بله
لايتجانبوا وطولنا . لما بعد عدا ذلك

فالمصالح ان تقول : حيث يوجد شرع
الله فلم المصلحة .

وبه عدا ما ائبه التاريخ ، وائبه
الواقع ، وائبه الدراسة العلمية

الموضوعية .
لثانيا : من الناحية الاقتصادية النظرية

يؤكد كثيرون من فلاسفة الاقتصاد
والسياسة : ان القوائد الربوية وراء كثير

من الازبات التي يعانيها العالم ، وان
الاقتصاد العالمي ان يكتن بغير حتى

تكون الفائدة (صفرا) اى على الفائدة
نهائيا .



المصدر : الأستاذ عبد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

ثالثاً : من الزاوية العملية البحتة الاقتصادية بالنسبة لبلدان العربية والإسلامية ماذا جنت من الربا ، العريضة (الفائدة) ؟

إنها في الداخل أضرت بالكثيرين من العربيين وغيرهم من ذوي الامكانيات الطيبة ، في حين زادت الأغنياء غنى ، والاقوياء قوة ، فلان البنوك تستثمر اموالهم في التوسع - بغير مال يملكونه - على حساب المهاجرين المريضة من المستعبلين والضعفاء .

ومذ نخل الاستثمار ديارنا ونحن نتعامل بالربا ، فلم نخرج من دائرة التخلف الى التقدم ، ولم نصل الى الاكتفاء الذاتي في زراعة أو صناعة مدنية أو عسكرية . ومازلنا نتمنى اثر الحق الذي تروى الله به أهل الربا .

ويصل الله الربا - - - - -
وحيثما ان نظرنا الى كرامة الدين (الدين) التي قصمت ظهر العلم الثالث ، حتى بلغت دين مصر وحدها (٤٤٠٠٠٠٠) اربعة وأربعين الف مليون دولار . مع ان بعض الدين فروايتها أهل من ذلك بكثير . فإذا أضيق الى ذلك الفوائد (مركبة) ويضافا لتضايف في السنوات قليلة ، كلما حيزت البلاد المدنية من دفعها في موعدها المحدد .

وبهذا أصبحت مشكلة العالم الثالث ما يسمونه (خدمة الدين) أي دفع الاتساق والوفاء السنوية ، وهي شدة هائل هائل ، تترى به ظهور الاقوياء ، فما بالك بالضعيف ، التامية المنهكة ؟
وقد قل الرئيس محمد حسني مبارك في خطاب الربيع له بمسارحته المعروفة : إننا اقتصرنا ٤ مليارات فتضاعفت حتى أصبحت كذا وكذا مليارات !!

ماهو الربا ؟
وما اتكا عليه البعض قبله ان الفقهاء اعتصموا في تحديد معنى الربا . حتى حوكت كل قرض جر نفعاً فهو ربا ، وهذا حديث لم يثبت .
وهذه طريقة يسلكها بعض الناس في الحوار : ان يقرئ الى خمسة قولا ضمهفا - لم يثبت - ليسهل عليه نقضه وإبطاله !

والواقع ان الفقهاء لا يجهلون من هذا الحديث سندا لهم وإن ذكر في بعض الكتب ، التي لا تفي بتأويل ما تذكره كيب والفقهاء جميعا يجهلون القرض اذا جر نفعاً غير مشروط في المقد ، وإنما دلله المقرض عند الابراء من باب مكاتب الاخلاق .

وهذا ما صنعه النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث رد ما للقرض وزاد عليه . وقال : خيركم لمنسكن اداءه . لهذا كان ظاهر هذا القول : كل قرض جر نفعاً فهو ربا ، فولا غير صحيح والصحيح بل الصواب ان يقال : كل قرض اشترط فيه النفع مقدماً فهو ربا .
ان صفة الفقهاء ، في تحديد معنى الربا هو القرآن نفسه . حيث يقول تعالى : يا ايها الذين امنوا اتقوا الله واربوا ما باقى من الربا ، ثم يقول : فان تيسر فلكم يقضى اموالكم لا تتكلموا ولا تتظلموا . - - - - -

فقلت الآية الكريمة على ان مازاد على (رأس المال) فهو ربا ، قل ان اكثر . فكل زيادة مشروطة مقدماً على رأس المال مقابل الاجل وحده ، فهو ربا .

وتعريف الربا الذي حرمة القرآن لا يحتاج الى شرح وتطويل ، فلا يتصور ان يحرم الله على الناس شيئاً ، ويترفعهم بأحد الوعيد على فعله ، وهم لا يعلمون مامو .

ان الربا امر معروف تعامل العرب به في الجاهلية ، وتعامل به فيهم ، وعرف به اليهود من زمن بعيد ، ويسمى عليهم القرآن في سبل جرائمهم : واخذهم الربا وقد نهوا عنه (سورة النساء : الآية ١٦١)

ولو كان هذا الربا الذي حرمة الله عليهم غمضاً ، لسلكوا هذه ، حتى يعرفوه ، فقد كانوا احرص الناس على معرفة دينهم .

وما جاء عن بعض الصحابة انه اضطر عليه بعض صور من الربا ، لهذا في ربا الفضل لا ربا النسيئة ، في ربا البيوع لا ربا الدين .
وكلامنا انما هو في ربا النسيئة ، ربا الدين ، فهو الذي تدور حوله المعركة اليوم ، وهو الذي تتعامل به البنوك التجارية التقليدية . والكلام عن ربا الفضل في هذا الوقت شحيح للغمضة ، يخرجون عن موضوع النزاع .

علاقة البنك بمودعيه :
ومن غرائب ما قرأت وسمعت اليوم ما قيل من ان ما يعطى للبنك بقصد الفائدة ليس قرضاً ولا ديناً . فان مودع المال يملكه لا يضطر بيده الاقراض ، ويكره يقرض الفقير الغنى ؟ وكيف ذلكنا له

والربا الوعد هو الفقير والربك هو الغنى ؟
ربما كان هذا الوعد عند بعضهم تسمية ما يدفع البنك (الربوة) لا (قرضاً) . ولكن لا ينبغي ان نخدعنا الاسماء عن المعانيات ، وهذا المصطلح (ربوة) مصطلح بنكي وضعي لا مصطلح شرعي لغوي ، والربوة في الشرع لها مفهومها ، ولها احكامها المقررة للشريعة ومنها : ان يد الربا (الذي تحفظ عنه الربوة) يد امانة ، لا يد ضمان . فهو غير مسئول عن تلف المال او سرقاته . ان هلاكه بأي وجه من الوجوه اذا اذ خان او تدوى او اضر في المصطلح .

ومن تعريف الميزك ان البنك ضمان اموال المودعين لديه ، وليست يده عليها يد امانة يحال سواء كانت في صورة حسابات جارية أو ودائع بفائدة .

وبعد ان البنك ضماناً فهو الذي يستعمل الربح أو المائد ، خلقاً للقاعدة الشرعية التي تنطبق بها الحديث النبوي : الخراج بالضممان .

والنبي الوحيد الذي يخلق عليه مدلول الربوة الشرعية هو ، الخرافات المخرجة ، التي يضع مستأجرها فيها ما يشاء من حل أو جوارح ، أو نفع أو وثائق ، ويضمن مستأجرها ، فبذ البنك عليها يد امانة لا يد ضمان .

والقول بان مودع المال لا يملك لا يشترط به الاقراض ، وكيف يقرض البنك الغنى الذي يملك للاميين ، وربما البلايين - لا يخرج العقد الذي بين المودع والبنك عن حقيقته وما يترتب عليها من احكام وآثار .

فليس من اركان القرض ان يكون من غنى لفقير ، بل ان الاتساق يقرض الله سبحانه وتعالى .
وما كتبه بعض اخواننا من حصر القرض فيما يدفع له مودع ، لهذا يبين على الغالب ، ولكنه لا يستخرج من النص الذي يكرهها الفقهاء ان هذا القرض ، وقد يأخذ لكل القرض ، وان لم يلق صاحبه به القرض أصلاً ، فتأخذ حكم القرض ، ويتعسف به المودع ، يد ضمان ، ويضمن المال ديناً لا دنة ، سواء لعل ذلك بدون ان المودع ، اذ فعله يطلب منه كما كان يفعل الزبير بن كلاب . حيث كان الزبير بن كلاب



المصدر : الشيخ عبد

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصاحبة ، وأبنائهم يريدون عنده المال لحفظه ، فيأتي إلا أن يوجهه سلفا وارثا ، خشية أن يتلف ، أو يصح ل حالة الرديئة فيهلك على لمة أصحابه . أما إذا كان سلفا فهو ل ذمته وضمانه هو وثقت مستأجره .

ومن المعلومات الأخرى بالنسبة للبنك : أن العلاقة بينها وبين المصارف معها جميعا ، سواء أكانوا أصحاب حسابات جارية أم ودائع استثمارية ، هي علاقة الدائن بالدائن ، وكفول الحسابات التي تصدر من البنك إل صلاته وأخمة ل ذلك يشوع الضمن ل رابعة النهار .

والبقية العدد القادم بإذن الله



المصدر: الشريعة

التاريخ: ١٤ جمادى الأولى ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب البيع الشرعوى

جزى الله خيرا بقية علماء المسلمين الذين يفلتون على فقه دينهم ويجادلون جامعين أن يؤمنوا الإسلام المفضل في البلاد التي تنسب إلى الإسلام...

ومن المجهوب أن ترى وتسمع انتمسا بنبشون أو العلم يجادلون جامعين أن يظلوا ملحوم الله.

ولا ترى خلاصا يصرون على ذلك، إلا أن يكونوا قد ألبسوا بالحدادة والمصير التي تحول جامدة أن تهبط بمنهج السماء إلى تطهير الأرض.

ومن المجهوب أن ترى من يفلتون بأن الربا الحرام هو الإضعاف المضاعفة بنص القرآن.. ولم يفرقوا بين وأقم كان ساءدا وبين قيد في الحكم

وكانهم لم يقرأوا قول الله فكم ربوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون فلا ضعف ولا أقل من الضعف فضلا عن المضاعفة.

ولست ترى أيضا ما الذي يجعل البنوك التي تقول إنها استثمارية من أن يحسبوا العائد للفعل على أموال المودعين مع تقدم أدوات الحساب تقدم

لايتمتع معه المصنوع أو الهبوط بالعائد حسب واقع التعامل.

علماء الاقتصاد فيها الذين يطالبون بخصخصة المملوكة إلى صغر وإذا كان بعض العلماء قد قلل بالتحليل وجمهرة العلماء لا تزال تقول

بالتحريم فليست جد في العلماء في الإسلام انفسوا حول هذه المسألة بالقتلوى تحليلا وتحريما.

فما حكم الإسلام في الأمور المشبهة التي تلب بين حلال حرامه ؟

هل قل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك فمن فعل مقلبه له لقد استبأ لدينيه وعرضه.

أم قل فمن تركه ما ضيع له.

ولنا والله يشهد أربا بمن ينسب إلى علم الإسلام. أن يرضى لنفسه إلا أن يستبأ لدينه وعرضه.

ولو أن هؤلاء التصوا عقولهم وألبسهم القلوب بالتحريم.

وتركوا الضرورة التي يتحملها صاحب الأمر فيها هي التي تبين مايريدون.. والله للضرورة وعمدا يتحمل كل ذلك في عهده.

وبذلك لا يكونون فيمن حال حراما لأنهم يعملون جندا الحكم فيه.

وسأل الله أن يجعل لا هزيمة إلا بها وحدها ولكن كل القضايا المعلقة منهج الإسلام تأخذ هذه القضية حتى تستريح من كل فهم الرسول صلى الله عليه وسلم وإن الفتوى وإن الفتوى والله ولي التوفيق.



المصدر: **الشيعة**

التاريخ: ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● آخر حوار مع المفتي قبل صدور الفتوى ●

الذي أثار قضية ربا البنوك والكتب المذكورة في القرآن

لم أتوقع أن يلتقي فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر بالخطيئة التي استقبلني بها فهو الداعية المتهذب عك المسلمين الذي يعالج أمراض الشيع والفرقهم .

كانت بداية الحوار بيننا اثني ثلث له : لماذا جعلت من قضية الفوائد الربوية للبنوك أولوية دون كثير من القضايا الأخرى ؟ لعل لأنها قضية مطروحة . فقلت ومن الذي جعلها مطروحة . قال : له كتب الدكتور النمر مقالاً وكان لابد . فدار الإفتاء أن تتحرك . فقلت : من الواضح أن هناك اتجاهاً الآن لإقامة معاملات البنوك الربوية فما موقفك من هذا الاتجاه ؟

قال : إن من يؤول أن كل معاملات البنوك حرام فهو مغل ومن يؤول أن كل معاملات البنوك حلال فهو مغل ولكن لابد وأن تتعالج كل جزئية على حدة ففيها الحرام وأما الحلال وإن دار الإفتاء حتى الآن لم تقل شيئاً فالأمر مطروح للبحث بين العلماء .

قلت له : ولكن هذا الأمر انتهت فيه المجالس العلمية وحديث فيه رأياً قاطعاً (مجمع البحوث الإسلامية والعديد من المجالس العلمية بما في ذلك دار الإفتاء المصرية على مدى تاريخها) ؟

قال : إن مؤلفاً بشري ومن بشريين حدثنا أن نقاش ما قاله البس من حلقه أنت أن تنظر لي كلامي ؟

قلت له : ليس من حلي هذا لأنني لا أصل إلى ما وصلوا إليه من علم وفقه وبقائهم فإن من يريد أن يلغي فتاوىهم لابد وأن يكون على الأقل في مستواهم ولا أقول أفضل منهم فقل : ومن أدراك أن الذين معنا ليسوا أفضل منهم ؟ قلت الله أعلم ولكن لكي نثيروا فتاوىهم فاعتصموا مؤتمراً مثل مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية وأية فتوى تخرج منكم فسيحجب بها كل المسلمين وإذا واحد منهم . فقلت : الله أعلمت ذلك فتوى بتحريم فوائد البنوك .

وللعلمة تراجع الآن ؟

● قال : البس من حق المفتي أن يتراجع إذا ثبت له أن الحق على غير ما افترض . هل تعلم من هذا أنه تبين لك أن المعاملات البنكية

حلال ؟

قال : أننا نبحث هذه القضية مع العلماء . قلت : إلى أين شئ انتبهت فيها ؟ قال : إذا أردت أن تسأل لكتابك لنا سؤالاً موجهاً إلى دار الإفتاء ونحن نجهل فيه . فقلت : لقد طرحنا عدة أسئلة في جريدة الشعب ولم ترد علينا .

فقال : لم أقرأ هذه الأسئلة فقلت له : إن هذه وسيلتنا في الأسئلة لأننا نطرحها للدار وأبست لشخص منا فكان المنتظر أن تقدم إليكم وتردوا عليها ؟

أجرى الحوار
أحمد السيوي



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٨٩

قال : كيف تترجمي بأن القرآن هذه الجريمة .
قلت : لم أترجمه وجزأه الله خيراً ولكن من غير المنتظر أن يدور
حوار على صفحات الجرائد كنت طرف فيه ولاقرأ هذا
الحوار .
والتي أشهدني بأنه لاقرأ ما نشر في جريدة « الشعب »
وقرات ما كتبه الدكتور النعم وأمنيت أن ما كتبه يجعل
القضية مثيرة وحركت كتائب دار الإفتاء استجابة لهذا .
فقال : إن هناك كتب أين كتب في الصحف يقول : إن فتوى
المفتي صدر على الضمالة فلماذا لم تره عليه إذا كنت تحسن الظن بي كما
تقول ؟ قلت : لو أنني أعلم أن دار الإفتاء عاجزة عن الرد أو غير قادرة
على الرد لكنت رددت عنها الصاع عشرة وأيس صاعين ولكن المسبب
كلها مفتوحة لدار الإفتاء .
وقلت له : بالمسئلة المفتي يجب أن تعلم أن الذي يتعرض
للقوى لابد وأن يجمع بجانب العلوم الشرعية القضايا
الحصرية والسياسية فهل تعلم أنهم شربوا شركات الأموال
ويعد ستة أشهر أرباباً ضارب البنوك الإسلامية وبعد ستة
أشهر أخرى أرباباً ملك أن تصدر لهم قوى بليصة ربا البنوك
إن هذا السيناريو يضع علامات استفهام وأنت تريد أن
تقدم لهم هذه البليصة ومما كنا نحسن الظن بك فعل المور
أخرج الرجل مسودة وأقرأ لي بعض ما فيها حيث أفتي بأن
تعاملات البنوك الإسلامية حلال وإن تعاملات شركات توكيف
الأموال حلال وإن بعض تعاملات البنوك الأخرى حلال لم قل
لي : هذه مسودة وسوف تقوم بتبنيها هذه إن تكون أول من
يدعي لها ..
كان هذا قبل صدور الفتوى ومع هذا لم يوجه لي المفتي
الدعوة للحضور دون بقية الصحف



المصدر: **الاحبار**

التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المضاربة الشرعية وأعمال البنوك

بـلـقـم :

مصطفى بلق

بـكـ مـمـر - الدقي

البنوك منسوبة إلى رأس المال وهي لا تخرج عن صف الأرباح المحقة بأي حال وأقول أيضا أن البنوك محفزة إلى التصدية لصالح المودعين وحتى يطمئنا إلى عائد أموالهم ولا يربوا إلا أن يودع أمواله إلى البنوك بدري أن يحفز ما يحصل عليه من عائد وذلك فإن تحديد الربح بنسبة من رأس المال عملية ضرورية كما أن البنوك تبيع دائما ولا يفيش أن يكون ربح البنك هو نفس المبلغ الذي أطلق البنك مع المودع عليه كبيع حتى تتسدد المضاربة كما قيل في المضاربة الشرعية وإذا كان ما قلته غير مقنع لطعام الأفاضل فانا أقتح استفتاء عاما للضرب بواسطة الطعام فإذا وافق النسبة لأن البنوك يمكن أن تتبع هذا الضرب كله أو معظمه على عدم تصديق النسبة لأن البنوك يمكن أن تتبع هذا

الاجراء وإذا لم يوافق الضرب فإن البنوك تكون مضطرة لهذا النظام والمضطر ياكل الميتة ويوركب الصعاب ..

كتبت في جريدة الاخبار بتاريخ ٨٩/٦/١٢ تحت عنوان عائد البنوك ارباح وليس للثقة نكلها الجنب الديني الخاص بالربا ومبيئا طيبة اعمال البنوك بلجان وذكرت ان تحديد نسبة الربح ضرورة وأن الضرورية تبيح المحظورات ولما لا في كثير من العلماء يتفقون القول بان الضرورية تبيح المحظورات في كل شيء الا في اعمال البنوك .. أو حتى نضع امامهم صورة واحدة لها يجري في البنوك طلبةين منهم ان يستعيروه قبل ان يفلولوا رايهم نوضح الاتي :

١ - تنقسم الخدمة المصرفية في البنوك بكافة انواعها وموتها الى :
 - أعمال خدمية تتم مقابل عمولة .
 - مثل تمويل المعاشات على البنك .
 - وتشميل الكمبيوتر والشيكات وتفتح الاعتمادات وشهادات الضمان وعائد هذه العمليات خلال كما هو واضح ..
 ٢ - المشروعات التي تقومها البنوك بالمشاركة مع شركات أخرى مثل مشروعات الاسن الغذائية وهذه المشروعات تدور على البنوك دوما خلا لشبهة فيه ..
 ٣ - القروض وهي نوعان :
 أ - قروض الموفقين وهي في طريقها للاغراض نظرا لوجود جهات أخرى تمنح هذه القروض مثل بنك ناصر ووزارة الاوقاف ويسمى بالقروض الحسن وهذا النوع لو تم بالبنوك يكون حراما ويمكن ان يكون حلالا اذا دافع الموقوف القرض ب - قروض التجار للاسامة المشروعات وعائد الصفقات وهذا النوع قريب من المضاربة الشرعية حيث يتلقى

معها في بعض الشروط ويختلف في شرط والوضوح ذلك تعرف المضاربة وهي ان يعطى من يملك المال ولا يضمن استثماره الى من يضمن الاستثمار ولا يملك المال ما لا لاستثمار وفرض المضاربة ماياتي :
 ١ - ان يكون رأس المال مقدما ، ان يكون رأس المال مطلوبا ، ان يحدد الربح بنسبة ١٠ الى ٢٠ أو ٥٠٪ من الربح وجاء في فقه السنة ان العلماء اجمعوا ان تحديد النسبة بالمعلة يفسد المضاربة وهذا ياتي بالخلاف بين المضاربة الشرعية وأعمال البنوك .. حيث ان البنوك تصدد نسبة الربح بالمعلة سواء بالنسبة الى المودع او المقرض .. وحيث ان قروض البنوك ليست عمليات فردية وليس القرض منها استغلال الاغنياء للفقراء وحيث ان البنوك مؤسسة مالية تعمل لصالح المجتمع فإن الربا يتنكى في هذا النوع من المعاملات ولما كانت اعمال البنوك تختلف مع المضاربة الشرعية في تحديد النسبة فأتى القول ان تحديد النسبة في



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرآن وسنة

كثرت في الأيام الأخيرة أسئلة السائلين عن فوائد البركة ، وهل أصبح وجود البركة ضرورة تبطل بعض المعاصيات ، وهل لنا حق أن نجتهد ونسعى للناس مادم في حاجة إليه أم نحمد على التصوص الكريمة التي مرت عليها قرون وأصبحت لا نكلم صيغتها الجديدة .

وبعض الرسائل التي وجهت إلى غاضبية لهذا الجسد ، ونسرى أن لأمناص من قبول هذه الأرياح وهذا اللون من التعامل ، وبعضها على العكس من ذلك غاضب لهذا المنهج المروج الذي يخل ما حرم الله باسم الاجتهاد .

ويقول القاري وصالح أحمد محمد- أنه منذ أكثر من ثلاثين عاما كان في مصر كاتب أو كاتب يدعون إلى إعادة فتح ببيت الفجيرة ، واعتقوا أن إلههم بأنها أصبحت ضرورة ، وأن الشيطان يمارسون فاحشة الزنا سرا مع نساء لم يقصص عليها ، ولا يؤمن هؤلاء من الأمراض .

ويقول القاري يحيى زكي الحداد... أنه أن لنا أن نخطو من لربنا ، وأن نضع قانون الله حيث أزاله ، وإلا نتخذ من كسره وسيلة للبل منصب أو بقاء فيه ، وإن الله يجزى هؤلاء المصحاتين على قائلوه بعكس ما يريدون ، فمن قول نادى مداد من فوق أحد المنابر أن الربا جائل للحكومة لإلها في حالة اضطرار ونحن الآن نشهد ماتعاليه حكومتنا في الشرق من آثار الربا الذي رأى الخطيب أنه مباح .

ويقول القاري عبد الباقى أبو الخير - من بنى سوف - إن باب الاجتهاد لم يلق ، ولكن لا ينبغي أن يلجأ إلا من هو أهل له ، وعلى أي تفسير من لم تم حوله التشبهت ..

وهكذا رسائل غاضبية بعضها لزمه المحرم الشيخ شلتوت عن نسبية فقها استعمل قوائمه صلتوى كوكب الربيع وبعضها غاضب عليه ، وبعضها بتهم الشيخ ، مع أنه أورد في أسباب فحواه ما يدل على أنها زعم الربا مما هو جدير بالاطلاع عليه في كتابه الفتاوى ..

وفي هذا الخضم للمناجى أرشد أولئك هؤلاء جميعا إلى ملجأه في مجلة الأهرام بالعديد اللذين صدرا في شهرى ذي الحجة ، والمحرم ، فالمقالات التي بهما بها ما يلقى في هذا الصدد ، وخصوصا مقال الدكتور على السائوس - فقيه زرين يقول ما يؤوله من أحكام عن بيعة وحجة - وهو لا طمع له في منصب ولا هو بحاجة إليه .

وأرجو من القاضين الثائرين أن يخلصوا من غلوهم ، فإني لم أزل حراما وهو أبى من لوى البيان من هو أفقه مني وأعلم .

عبد الجليل شلبي



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. محمد علي مجاطي

وزير الأوقاف : الدولة ملتزمة بتنفيذ فتوى فوائد البنوك

دمياط - مجاهد خلف والسعيد الشبوطي :

أكد الدكتور محمد علي مجاطي وزير الأوقاف أن الدولة ملتزمة بتنفيذ الفتوى التي يصدرها العلماء قريباً حول فوائد البنوك ، كما التزمت من قبل بتنفيذ فتوى ضريبة التركات التي أصدر الرئيس مبارك قراراً بالعليق عليها عقب بيان المجلس بشأنها .

جاء ذلك في اللقاء الذي برعته
دمياط للفرز والتسريح وحضره الدكتور
محمد سيد طنطاوي مفتي
الجمهورية ، والشيخ عطية صقر
عضو مجمع البحوث الإسلامية .
ولمحدد الوزير العمال بضرورة
زيادة الإنتاج ، وعدم تعطيل العمل
واضاعة الوقت .
شهد اللقاء المحافظ الدكتور أحمد
جويش ، ود . محمد حسن الزيات
أمين الحزب الوطني ، والمهندس
صلاح هويدى رئيس الشركة .



المصدر: حايو

التاريخ: ١٤٠٢هـ / ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفرق بين فوائد التأخير الربوية والتعويضية

بقلم: زكريا عامر
مدير القضايا بجامعة الأزهر

كان الدائن في الجمالية يقول للمدين عند حلول أجل الدين: اتقوا أم ترضى؟
فيزيد أصل الدين بسبب هذا الأجل ويبلغ ربا النسبة (أعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٠١ - المواقف الشاذية ج ٤ ص ٤٩ - الدر المنثور لجمال الدين السيوطي ج ٢ ص ٧١ - جامع البيان ج ٣ ص ٦٧).

وهذا الربا وهو مقابلة الأجل بقلشن هو ما تحت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني التي تبين فوائد التأخير وقد جاء في مجموعة الأعمال التحضيرية لهذه المادة ص ٨٤ الجزء الثاني أن يستحق الدائن فوائد تأخير لا من تأخير الأجل للمدين ولكن من تأخير الحظية القضائية تمسها مع النزوع إلى مناهضة الربا واستنكاره وعبرة مناهضة الربا واستنكاره دليل قاطع على أن فوائد التأخير ربا مرمع حتى لدى القانونيين أنفسهم في عبارة: «مناهضة الربا واستنكاره» وأن القانونيين أنفسهم في عقب الفقه القوي قروا أن الفوائد الربوية تخاف من الأصول القانونية ولا تستقيم مع مبدأ العدالة ذلك أن الربا علة من منافع موهومة وغير معلومة المقدار وإذا لم تعدل على محل محتمل الوجود وغير معلوم المقدار اضحي باطلاً وبذلك كان الربا. «نظرية الأجل في الالتزام» ص ٢٨٧ للدكتور الأستاذ عبد المنصور الصنوبر / عميد كلية الحقوق بباريسود. وأتمنى الفخر الرازي في تفسيره

المسي مفتاح الخيب ص ٣٨٧ من الجزء الثاني يقول: «إن زيادة الدرهم على انقطاع الدين يمل الدائن أمر موهوم قد يحصل وقد لا يحصل وأخذ الدائن الدرهم الزائد أمر متعلق بظروف الأمر المتعلق بأجل أمر موهوم لا يتكف من نوع غير». والجملة تمنع الصحة لاحتمال الربا وفي ذلك يقرر الفقهاء أن جهالة ما قيمة التعويض يحصل نسبة مئوية من رأس المال تعويضاً عن الضرر وسواء حصل الضرر أم لم يحصل وسواء كانت قيمة الضرر أكثر أو أقل من النسبة المئوية من رأس المال فانه تكون هناك جهالة تمنع الصحة لاحتمال الربا طبع في ذلك فتح المغيره ٨٢ ومثل الوفاة ٢: ٢ وشرح الوفاة ٢: ٢.

وعلماء الشريعة الإسلامية يرون أن الدائن يربد المال الذي اقترضه كامل الأوصاف والعقد ذلك أن النقود أموال مطلية بالقرش يكون مؤتمنا يربد مطلقا أي من جنسها ونوعها وبدر عدداً ذلك أنه يقبض والنوع والعقد تتحقق المثل ولا يضمن ما نقص من قيمته بسبب انقراض الأصل لأنه لم يفت شره من أجزاءه ولا من أوصافه. طالع في ذلك: الفرق للقراني ج ١ ص ٢١٤ - تهذيب الفروق ج ١ ص ٢١٢ - وفق المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٣٦٤ أن المستقرض يربد المثل في المكتبات سواء رخص أو غلا أو كان بحافته.

ولا كانت الشريعة الإسلامية السحاح من أصولها انه لا ضرر ولا ضرار وأن الضرر يزال. وهذه القاعدة الأصولية أن الضرر يزال هي القاعدة الخامسة من الالتزام والنقدان لأن نعيم ص ٤٦ والقاعدة الرابعة من الالتزام والنقدان للسيوطي ص ٧٤ وأصل قاعدة أن الضرر يزال حيث سجد ابن ملك بن سلطان الطبري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ضرر ولا ضرار» ولا يجوز أن يكون التعويض محددًا بنسبة من أصل الدين الذي لا ذمة الدين فيكون أصل وأثر مما يستحق فيكون ربا لأجل لأن حرم الجزاء النذر ولا جائز ربا كما تقدم لوجود احتمال الزيادة أو نقصان في جبر الضرر وقد لا يوجد ضم.

والأصوليون أي علماء الأصول لم يعمد قاعدة في اللغة الأصول تقول: إن الدليل إذا شبه الاحتمال أو شبه الاحتمال سطحية الاستدلال. وبل ذلك يكون التعويض الأمل طعنا لوجود الضرر الفعل المبتدئ وعلى قدر هذا الضرر ووجود الخطأ من جانب الدين ووجود علاقة السببية بين خطأ الدين وحدوث ضرر للدائن. وهذا ما وافق الشريعة في التعويض الحقيقي لجبر الضرر الذي أصاب المضرور طبقاً لقاعدة الضرر يزال ولا يزال إلا بجبره.



المصدر: علي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

وهكذا كانت المادة ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على أنه كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، من ٧٧٥ ، من كتاب الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الأول محاضر الالتزام للأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد المشهورى . ولقد نصت المادة ٢٣٥ من مشروع القانون المدني المصري طبقاً للشريعة الإسلامية على أنه يقع بإخلال كل الخلق على تلقى فوائد مقابل الانتفاع بمبلغ من النقود أو التأخير في الوفاء به . وهذا يتفق مع عدم مشروعية فوائد التأخير الربوية ونصت المادة ٢٣٦ من مشروع القانون المدني المصري طبقاً للشريعة الإسلامية على أنه إذا كان محل الالتزام دفع مبلغ من النقود وتأخر الدين من الوفاء به جزأً لدائن فإن يطالب بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب هذا التأخير . وهذا يتفق مع إزالة الضرر وهي القاعدة الأصولية الشرعية .

كما تقدم بيين بوضوح أن فوائد التأخير الربوية هي ربا نسيئة محرم شرعاً ولم يختلف أحد من علماء المسلمين على تحريم ربا النسيئة . كما لم يختلفوا في تحريم ربا الفضل وهو كل قرض جر نفعاً فهو ربا . وأن التعويض عن الضرر إذا ثبت وجوده بسبب عدم تصديق مبلغ القرض من الدين بسبب يرجع إلى أعماله أو تفسيره يكون التعويض المناسب لجبر هذا الضرر الحقيقي واجبا شرعياً لقرنه الضررية ويتفق مع القانون الوضعي الذي استمد عناصر التعويض من كتب الفقه الإسلامي .

المصدر : **الشيخ جيب**



التاريخ : **١٥ أغسطس ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل يواجه مفتي مصر كل الجامع والمؤسسات الفقهية التي أنتت بعزيمة ربا البنسوك

أحمد السيوطي

والفائدة وسائر أنواع الأراضي نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة ثم وهي المؤتمر بهذه التوصية : لما كان للنظام المصري أثر واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر ولما كان الإسلام حريصا على الاحتفاظ بالثروة من كل مستحدث فإن مجمع البحوث الإسلامية يصعد درس بديل إسلامي للنظام المصري الحالي ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد إلى أن يتقدموا باقتراحاتهم ..

هيئة الرقابة الشرعية بالكويت

٢ - وعندما عرضت القضية على هيئة الرقابة الشرعية بالكويت قلت : إن النص القرآني المحرم للربا جاء مطلقا عن التقييد بأى أمر وكل زيادة تؤخذ من الدين فوق رأس المال ربا محرم سواء أكان الدين ناشئا عن قرض أم عن سبب من أسباب المدانة المشروعة فلذا حددت : المانع ذلك لأن أى زيادة على رأس المال (وهو مبلغ القرض أو مبلغ الدين في المعاملات المالية الأخرى) اعتبره القرآن ربا حراما وإنه ظم ومحرمة لله ورسوله . والبنوك إذا اقترحت استئصالا محتاجا أو غير محتاج لا تقتصر في الاستيفاء على رأس المال وإنما تأخذ منه زيادة سواء في البداية أو عند فائز القرض وهذا ما ينطبق عليه الحكم ..

مؤتمر المصرف الإسلامي ببغداد

وفي دورة انعقاد مؤتمر المصرف الإسلامي ببغداد في مايو ١٩٨٩ تناول المؤتمر المواضيع الفقهية الشرعية الاقتصادية المتعلقة بأعمال

يا فضيلة المفتي انتظر لحظة .. انهم يريدون أن يورطوك .. انهم يريدون منك أن توقع على بيان لصالحهم ولو كان هذا على حساب دينك وأخرك . فهل تعلم يا صاحب الفضيلة أن مساجدنا عمن استخلاصه من الرب رجلاهم اليهم على مدى سنوات طويلة يريدون أن يأخذوه منك على طبق من ذهب وفي طرفة عين ؟

وهل تعلم يا صاحب الفضيلة أننا أمام قضية مسمومة من كافة الجهات العلمية والجامع الفقهية في الأمة الإسلامية ؟ فلذا كنت لاثملم بهذه حججنا نسوقها اليك وإذا سألته القول عنها يوم يفر الغرر من أخيه وأمه وأبيه فقلت لن تستطيع أن تذكر وأن يثلمك البيت المركزي ولا البنك الدول فإليك هذا البيان

مجمع الفتوى الإسلامية

١ - عندما عرض امر فوائد البنوك على مجمع البحوث الإسلامية التابع للأمر الشريف وهومن كبر المجمع العلمية في العلم الإسلامي في المؤتمر الثاني الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٥ لقد أصدر هذه الفتوى : ١ - الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم لا فرق بين أن يكون القرض انتاجيا أو استهلاكيا .

ب - كثير الربا وقيلنه حرام

ج - الأراضي بالغرايا محرم لا يبيحه حلجة ولاضروية والاقتراض بالغرايا محرم تحريما قطعا

د - الحسابات ذات الأجل ولحق الاعتم



المصدر : الأثر ج ١

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل زيادة عن الخدمات الفعلية محرمه لأنها من الربا المحرم شرعا

ندوة البركة بالمدينة المنورة

وفي ندوة البركة التي عقدت في المدينة المنورة سنة ١٩٨٨ سؤال هل يجوز أن يقوم البنك بالتعامل بالعملة الريوية واللاريوية إذا اشترطت السلطات الحكومية ذلك فكان الرد هو : التعامل الريوي غير جائز شرعا ويوصى فقهاء الندوة بأن تتعاون البنوك الإسلامية في إنشاء بنك أو أكثر خارج البلاد الإسلامية وأن تتعاون وتتعمل مع أي بنك إسلامي قديم فعلا أو يقوم في المستقبل ..

اللجنة الاقتصادية الباكستانية

عندما تعرضت اللجنة الاقتصادية الباكستانية للقضايا والمشاكل الاستراتيجية فبحث قضية ربا البنوك فقال : لقد حرم القرآن الكريم الربا بشكل واضح ومؤكد وشأنه أجمع تام بين جميع الدارس الفكري ل الإسلام على أن الربا يعنى الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها وإن لغة الآيات التي يتناول فيها الناس باجتناب الفائدة وفق التفسير الذي يبرحه لهؤلاء الذين لا يلتزمون بالتعليم الأسمى في هذا لنتيجة أي شك في الذم أن نظام الربا يعد تقليدا لروح الإسلام ..

أدلة الحجة والإفتاء والدعوة

وعندما عرض موضوع الفوائد الربوية على فضيلة الشيخ عبدالعزيز باز الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالفقعة العربية السعودية

المصارف وفي دورته الثانية المنعقدة في مارس ١٩٨٣ وفي دورته الثالثة المنعقدة في أكتوبر ١٩٨٤ م أكد في الدورتين الثلاث بأن فوائد البنوك هي من الربا المحرم شرعا ويوصى المؤتمر أصحاب الأموال من المسلمين بتوجيه أموالهم إلى المصارف والمؤسسات والشركات الإسلامية داخل البلاد العربية والإسلامية وأن إن يتم ذلك فإن الفائدة التي يحصلون عليها هي كسب خبيث وعليهم التخلص منها ويعتبر الاستمرار في إيداع الأموال في البنوك والمؤسسات الربوية عملا محرما شرعا

المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة

وفي الدورة التاسعة لمجلس المجمع الفقهي لأربابطة العالم الإسلامي المنعقدة عام ١٩٨٦ م عندما عرضت قضية فوائد البنوك التي

المجلس بأنه : يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل أو الخارج إذ لا غرر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي ، ويدعو المجلس المستولين في البلاد الإسلامية والقائمين على المصارف الربوية فيها إلى المبادرة لتطهيرها من رجس الربا استجابة لإنشاء ريمه (وثروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) ثم أكد المجلس بأن كل ما جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعا لا يجوز أن ينتفع به المسلم

مجمع الفقه الإسلامي بجهة

أما مجمع الفقه الإسلامي بجهة في دورته الثالثة المنعقدة في عمان في أكتوبر ١٩٨٦ فعندما عرضت عليه استشارات بشأن خدمات القروض في البنوك الربوية فقال : إن



المصدر : **ألسنة**

التاريخ : **١١ أغسطس ١٩٨٩**

للنش و الخدات الصغية والمعلوات

فالفى بحمة اللوات الروبة وأرض المسلمين عامتهم وبخاصتهم وأهل الحل والعقد منهم خاصة أن يعملوا ما في رهنهم لحماية مجتمعنا من الربا وعدم التفتش لحرارة الله ورسوله وإن يبادروا إلى قلعة البنوك والمصارف الإسلامية وتشجيعها حتى يتمكن الناس من إيداع أموالهم واستثمارها بالطرق التي أباحها الله ..

دأب الافعة وشع الزهر

عندما عرفت القضية بأكثر من وجه على فضيلة الشيخ على جاد الحق مفتى مصر في ذلك الوقت والذي هو شيخ الأزهر الآن فقد رفض الشيخ كل الضغوط وقال ما يفي ربه فعندما سئل في ١٢ يناير سنة ١٩٨٠ عن الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك بقلعة

محددة سلفا أو بشراء شهادات الاستثمار ذات القلعة المحددة مقدما فأجاب الشيخ بأن الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك بقلعة محددة مقدما أو بشهادات الاستثمار المحددة مقدما فهي بهذا الوصف تكون قلعة من ربا الزيادة المحرم شرعا ..

وعن سؤال آخر لفضيلة شيخ الأزهر الحالي الشيخ جاد الحق على جاد الحق بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٠ حول أن البعض قد ألفى بجواز ربا البنوك على اعتبار أن التعامل ليس مع الأفراد وإنما هو بين الدولة والأفراد فأجاب الشيخ قائلا : بعد سوره لكافة آيات الربا وأحكيته لم قل : ومن هذا يكون الربا محرم شرعا سواء أكان ربا نسبية (الأجل) أو ربا الفضل (الزيادة) فإن القلعة تكون من كليل الربا المحرم شرعا ليعلم للمسلم إلتزاما به أما القول بأن هذا التعامل ليس بين الأفراد ولكن مع المصدر ف التي تشع الحكومة فإن

هذا لا يختلف في جميع الأحوال ولم يرد في النصوص الشرعية تقرقة بين الأفراد وبين الدولة فكله ربا وعلى المسلم أن يكون حسيبه حلالا يرضى عنه الله والإبتعاد عن الشهية والله أعلم ..

الشيخ الشعراوي

قدمت لفضيلة الشيخ الشعراوي سؤالا منذ عدة سنوات عن ربا البنوك فالفى بحمة فوائد البنوك وحرمة التعامل معها بل والفى بحمة العمل في مثل هذه المصارف ..

كل العلماء

نفس الفتوى التي بها اصحاب الفضيلة الشيخ محمد الخزال والدكتور القرطبي والدكتور عبد الله شحاته بل أن جمعية العلماء الحديثين لم يبدؤ منهم سوى الدكتور الزمرعيه من لايزيدون على اصابع اليد الواحدة .. فهل بعد كل هذا يا فضيلة الفتى لحتاج أن يفتى في هذه القضية التي ينبغي أن يعلق باب الاجتهاد فيها لأنها من القضايا القليلة التي حسنت نهائيا ..



المصدر: الشعب

التاريخ: ١٩٨٩

للنشر والذخعات الصحفية والمعلومات

علماء الدين

ولا رقصد القانونيون بكونهم ان رب البنين الرحيم

أعوأ من ربنا الجاهلي

د. عبد الجليل شلبي :
الودائع المعاصرة .. قروض ربوية !!

الشيخ محمد مصطفى شلبي رئيس لجنة الفتوى وفتة بجمعية البحوث

أى مبلغ زائد على أصل القرض . ربنا محرم

د. عبد الحميد الغزالي

كل فوائد البنوك ربنا محرم بضمن الكتاب والسنة والاجماع





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

التاريخ: ١٥ أغسطس ١٩٨٩

تستخدم الأموال التي أودعها الناس عندها ومن ثم تنفق عنها صفة الوديعة وتصبح أي فائدة على ما يسمى خطأ بالوراثع إنما هي ربا محرم بالكتاب والسنة .

ويعتقدون في الطوائف أن التكليف الصوري والقانوني الوضعي واجباً والتكليف الوضعي للعائلة بين البيت والبيت وتصحيح ذلك معلوم في ضمانه وإتقائنا ما يتحقق من استخدامنا من أرواح نهر من قبل الضمان (أي البيت) وليس من قبل المرح، وذلك على أساس الإيمان الإسلامي والفراخ بالضماء - لا إلا أن لم يبق من تعريف الدروية إلا الاسم. والبيت من بداية تخرجه يصل للبيت للتعريف بقائنا أرواح على الإبداع والآلات كمنشآت وضعها دواعيها من قروض. ن قال استأثرت أمانة القانون. الفقيه. والسنوري وسكان أن تكليف الدروية الخاصة على إمكان أن تدعى الناس من ثم في حقيقتها قرش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● ويؤكد ذلك د. عبد الجليل شليبي فيقول: إن إرباح الدواش هي كإرباح الغرورس ربا محض محرم شرعا، وإسلاميا فالمبلغ أمانة عند البنك وهو ملزم بده الزهامة إلى صاحبها، فإذا استعملها وبيع فيها فالبيع له، وإذا خسر بالخسارة عليه، والمودع المبلغ الأصل.

[illegible]

ويضيف مرة أخرى د. هل
السلوى أن المادة ٧٢٦ من القانون
المدني تنص أن ودائع البنوك هي عند
قرض، وهذا هو - أيضاً - التكليف
الشمعي لها، وعادام الأمر كذلك،

فمن الرشيده فواها وخرجت علينا طلبة
فواها النبوك الربويه . حائل !
ارتفعت بعض الاصوات . التي تحتل
خلال قلبي .. وسط خليط من مشاعر
من جانب الراى العلم المصرى الواعى
من يجترئون على حدود الله الى الله .

والتي ترفعها هذه الأصوات .. ورغم
الكبر ، فإننا نعيد طرح الأمر على أهل
البيت ..

المسلمون قتلوا : إن الغريب لم يفرقا
فروض الاستهلاك ، وفيما يظهر
فيها الاستهلاك (شعريا) إلا في
النار .. في حين كانت الفروض في
الجاهلية هي شعريا فيها استهلاك مباشر
وكانت تتم بتحويل من أهل مكة
وأخيهما لقوافل التجارة إلى اليمن أو
التشمل ومع ذلك اعتبرها الإسلام أو
مصرها .. بل إن أول ربي فقهه (أي
ربه) الرسول صلى الله عليه وسلم
كان ربي العباس بن عبدالمطلب رضي الله
عنه

ويستطعن د. علي السالموس
الإسلام لم يصرف على الفرض الحسن
وهو يعطي للعقيد والكرامات أيضاً
لقد رأينا أن التزبير من العوام
تركته ١٢ مليون بغير أن يعود أن عليه
ديونا بلغت مليونين ومائتي ألف درهم
ثم يعود أن سبب ذلك كان يبيد
الدين من الناس الذين كانوا يقصدون
بهدوئهم لإمامته ، فكان يلبس أن
تكون قريشاً لكي يلتزم بسندهم
ويخلص د. السالموس المؤلف
كلمات عديدة حيث أجهت الأمانة
خلاف لهذا من كتب ربه أن
زينة مشروطة على الفرض في مقابل
الذين هم من الربا الحرام.

فئة الودائع العتيقة

● ● ملا عن الودائع التي يودعها الناس لدى البنك ويحصلون على فائدة ثابتة عليها علما بأن الوديعة في الإسلام مشروعة ؟

● ● د. عبدالحميد الفزائي استاذ الاقتصاد الاسلامي بجامعة القاهرة رئيس مركز الاقتصاد الاسلامي في القرض والوديعة يقول : ان القرض يستخدمه القترض الاسمي .. وهي مباحة شرعا على هذا الاساس .. فانها عقد حفظ اى انه لا يقع للتمتع عنه ان يستخدمها .. فلا يجوز لسراة سواء بان سألها او دين ان تكون على دين . و اى زيادة على ذلك الدين تعتبر باين . ومن هنا نجد ان الشوك اليوم (وعلى ما ورد لديها)

● يقول فضيلة الشيخ محمد مصطفى رئيس لجنة الفتوى والفتاوى بمجمع البحوث الإسلامية: إن أي مبلغ مالي على أصل الفرض، سواء كان مقدماً أو متأخراً، يخرج عن الفرض المقصود منه شرعاً. ولا فرق في ذلك بين المبلغ المستأجل والفرض الاتجاعي الذي يملكه المصل. ولاغراض أخرى غير أصل الاستهلاك مثل التجارة أو خلافاً كما كان يحدث من المشركين واليهود في رحلتى الشتاء والصيف بالهجرة الجاهلية. وإن كانت الفرض الربوي في الجاهلية شاملاً للفرض مما، ورد به اليوم في جميع أنواع هذه المبادلات بين الكفاف والنسيئة، والإسلام ليس فيه غير الأصل النسيئ (الذي لا زيادة فيه مشروطة ومعددة) (سألف).

● يؤكد ذلك أيضا د. عبدالجليل شلتوت في عام معجم أصول الإسلاميات السليبي فيقول (في عبارة قلعة من قروض النبوة: هذه القروض هي شخص وشروط وشروط. على السليبي استلزام القرض والاصل بكيفية اشترطية جامعة فكما يفرح الامر بقرنه من التفصيل: فكما يقول المحامي في تفسيره آيات الله والبر الذي كان يعرفه النبوة ولا يعرفون غيره هو القراض الثنائي والدارم بزيادة مشروطة على ما يتماشين به. وقال أيضا د. فاضل كان يقول القراض قابل فائدة فاضلة له. ومعه. وكذا قبل فائدة فاضلة له. كان دين. وكان عبارة عن قرض يثق في فائدها من القرض يتدفع في نهاية الدقة او تتسلسل استلزاما شمرية (ونظام) تسديد على الأصل شمرية) أخذت الدين والاقرب والزمين من طريق كتبه النبوة في عصرنا عن طريق الواجب على العائد النبوة الثابت. ● الذين يقولون بأن فوائد النبوة ليست حراما لأنها لا تحمل شبهة استغلال الزمان أو الحكمة من تدمير الدين الإسلامية التي لا يمثل استغلالا لمقتضى دين عليه. ●



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: النشر

التاريخ: ١٩٨٩

وبادأت القادة هي في مقابل الزمن وهي مشرعة ، فإن هذا يعتبر من ربا الجماعية المحرم بكتاب والسنة والأجماع ، ومن المعلوم تحريمه من

الدين بالضرورة ، بل إن البنوك عندما وصلت إلى مرحلة خلق النقود أو الائتمان أصبحت تفرش مالا يروج له لا تملك وبالتالي فوائدها أسوأ من ربا الجماعية حيث كان الثمن يستفد من الاستثمار ، كما أنها تفرش فطية أما فوائد البنوك فيستفد من إعادة القرض ، فالبهك مجرد وسيط يروي ، ويغني الائتمانات إلى أن فوائد البنوك وخلق النقود عن طريق الائتمان القروض من جانب الدائن - من أهم العوامل التي أحدثت التضخم الاقتصادي .

والفوائد المركبة أيضا

● كانت هذه هي آراء العلماء فيما يخص الفائدة البسيطة ، فعلا عن الفوائد المركبة ؟

يقول فضيلة الشيخ عبد الجليل شلبي : الفوائد المركبة أو القروض على الفوائد هي ربا محرم سواء كان الدين مرسدا أو مرسدا ، وسواء كان القرض مستحقا إلى استرداد ماله أو غير محتاج

التي بين الحبيوية والمضاربة

● ويقول د . عبد الحميد الغزالي أن أي فائدة يحصل عليها البنك سواء كانت بسيطة أو مضاعفة تعد من قبيل الربا المحرم والمطروح بحرمته بنص الكتاب والسنة والأجماع ، والبنك الحديث لا يشارك ، فلماذا تفتقد جديرا عن المشاركة في الربح والخسارة ، فسواء

كسب العميل لم خسر يضمن أصل القرض كما يضمن الفائدة المحددة عليه ، وهي ذلك فأي فائدة يحصل عليها البنك تعد من ربا المحرم ، وإذا تمثل العميل فالبهك لا يظفر إلى ميسرة ، وأما يضيف عليه فائدة جديدة على أصل الدين وعلى عوائد الفوائد المستحقة أيضا ، ومن هنا تأتي الفائدة المركبة وهذا يتفق تماما مع صيغة الربا الجاهل الذي حرمه الإسلام عندما كان يقول الدائن للمدين : أما أن تقضي وأما أن تربي ، ومن ثم فإن هذه العلاقة تعد علاقة ربوية مرسومة لا ليس فيها .

توزيع الفوائد للمحتاجين

● ويقول الشيخ محمد مصطفى شلبي : الفائدة المركبة والبسيطة فيها شبهة الربا . وما يأخذه البنك من الفائدة المركبة من الدين المتأخر في سداد ماله غير جائزة شرعا وأما الفرق بين المهر والمهر ، فالمهر حل الله مشكلته قوله تعالى : وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى

ميسرة ، أما المهر المائل فانه يفرض عليه عقوبة تتمثل في غرامة محددة يحدداه اللقي بمقدار ما فات على القرض لو استرد ماله في موعده واستثمره . وهذا يدل على قوله صلى الله عليه وسلم الفنى ظلم ، وفي رواية : يدل عزمه وجهه ، وأما رأي القاضي - في النظام الإسلامي - أنه لا يبرء بالقرارة المالية فرض عليه عقوبة أخرى لأن هذا من باب التحريم المتروك أمره للقضاء .

ويختب الرجل كلمته في هذه النقطة موجهة حديثه إلى من ابتنى بهذه الفوائد الربوية بالأى يتركها للبنك - فرما كان يهينها - ولكن يأخذها ويعطيه للمحتاجين بنية توزيع الكرب فقد كفر المحتاجون ببلاتنا الآن .

المضاربة

● أن المضاربة هي البديل الإسلامي المطروح . لكن هل يجوز تحديد الربح مقدما في عقد المضاربة منسوباً إلى المال المستثمر لا إلى الربح الذي يحفظه المضارب في عمله ؟
● أجبة على هذا السؤال يقول د . علي السكوس : اجتمعت الأمة خلال ١٤ قرناً أنه لا يجوز ضمان عائد المضاربة على رأس المال فضلاً عن ضمان الزيادة على رأس المال فأي زيادة محددة على رأس المال إلى جانب ضمان رأس المال يخرج المبلغ من شركة مضاربة إسلامية إلى قرض يروي ولم تسمع أن المضاربة يضمن فيها رأس المال .. وزيادة إلا في عصري أما في عصر الأئمة المجتهدين وتلامذتهم وعندما كان يجرى في الحق للملح الذي يحل الحرام ما كنا نسمع أن المضاربة تضمن رأس المال وزيادة ، وأذكر قول الإمام علي : لا ضمان على من هوى في الربح ، وقوله : المضاربة على المال والربح على ما اصطلاحوا عليه . وبالحكمين بين

حزام : ضمان العامل أما يكون إذا خلف الشروط . وفي هذا لجمع سائر الفقهاء بعد التائبين ، وكان أهل المدينة يجعلون جزءاً من الأرض في المزارعة لأحد الشريكين فتمت الرسل هذا ، قال الصحابي رأى الحديث : فهنا الرسول عن أم كان بنا وفقاً وفي رواية نهائى رسول الله من أم كان لنا لنا وطاعة الله ورسوله أنفع لنا .

ويضيف د . علي الصاوي فلما : وفقاً اعتبر الصحابي أمر الرسول صابراً من الله ، وإن مع قول الدكتور النمر : أن الرسول ليس بمصموا في أمور المعاملات وأنه يتجهده لمصموا في يتجهده لمصموا ، أي أن جعل الإسلام غير رباني المحرم في المعاملات ، نستظهر الله من هذا .

عقد المضاربة الشرعي

● ويقول الدكتور عبد الحميد الغزالي : عقد المضاربة الشرعي هو البديل الحال التتميز للتشريع الربوي يقوم على ثلاثة بنين يجب المال أو

مقدم المال من ناحية ، والمضارب في المال من ناحية أخرى وشرط صحة هذا العقد أن يتفق الطرفان سلفاً على توزيع نسب لما قد يتحقق من عائد نتيجة الاستخدام للعمل لهذا المال مثلا ٥٠٪ لكل منهما أو أي نسبة أخرى على حسب اتفاقهما على أساس أن المسلمين عند شروطهم . أما إذا تحققت بضارة ففتح بالكل على رب المال . ومن هنا قال الفقهاء أن الربح وقاية للمال وهذا هو شرط المضاربة الذي يحل الرب للمال نصيبه في العائد إذا تحقق ، ومن ثم فهو حصل على عائد مقابل مخاطرة ، ويكفي المضارب أنه خسر جهده لأنه كان يمكن أن يحصل على أجر لو استقل كمال لغيره ، وهذا هو شرط المضاربة الذي يحل المضارب نصيبه في العائد عند التحقيق ومن ثم لغرض المضاربة تضاعف أو تزاوج أو تلاحق فعل بين يتنصر العملية الائتمانية وما العمل والمال وإذا ما تعدد عائد الرب المال منسوباً للمال أو رأس المال فهذا شرط يفرض على المضاربة لمن أين أتى للمتعاقدين أنه سوف يتحقق أصلاً في عائد ؟

كل المعاملات البنكية .. ربوية ● ● كل حال البعض إباحت سائر تعاملات البنوك الربوية بمقتضى الزعم بمشروعية أرباح البنوك قول يصح هذا الربوة ؟



● وعن الخطأ التطبيقي في البنوك الإسلامية يقول الشيخ محمد مصطفى شافعي : تسلم على توجه حوله الشبهة وهذا - أي محاولة الإصلاح - هو الواقع القائم والمستوى تقع على المديدين لهذه البنوك وعلى المسؤولين في الدولة وعلى القائمين بالتوجيه أن يبعثوا كل ما فيه شبهة لتقويمه وتوجيهه الوجهة الشرعية

الصحيحة وهذا أمر ممكن وهو واقع فعلا في بعض البنوك الإسلامية وعلى المصلحين أن يبذلوا جهدهم لإصلاح الأحوال في جميع المجالات وإذا كانت آخر أيام الربا ذريلا « فإن لم تخلصوا فأنتم سببون من الله ويسوءه وإن كنتم فلكم رؤوس أموالكم لا تكلّفون ولا تكلّفون » ولو وضع السلم هذه الآية نصب عينيه في كل تصرفاته لسلّمت الدنيا من هذا البلاء الثقيل عليها والحديث بها من كل جانب .

والشيخ مصطفى شافعي كلامه نائلا . ونصيحته إلى بعض من يصدون للفرق ويحاولون قلب الحقائق بالحكم بالحال على ما هو حرم .. نصيحته لؤلؤة أن يكفوا عن هذا المسلك لأن الناس إذا فعلوا الشيء الخمر هم يعتقدون أنه حرم قد يلقوا مشهورين وقت ما ويرجعون عنه ويتوبون إلى الله ، أما إذا فعلوا بناء على ذلك التنازع منهم تحاول أمانة الخمر فاته لا ينتظر منهم أن يرجعوا عنه أبدا . فخيروا لنا أن ننزه الحرام بينا والحلال بينا من أن نلوي الحقائق الدينية والشرعية لصالح مزرعة أو موهبة أو استناد . إلى أن بعض أحكام الشريعة تكلمت بتأخير المصالح كما قيل ، لأن التنبؤ في شروط الحكم وله رجال يستطيعون استنتاج الحكم الذي يحقق المصلحة للناس .

ويؤكد الدكتور عبد الجليل شافعي : إن كل ما حل البنوك الإسلامية إنما هو شائعات فقط ولا تفلح أنها تتعامل في

صمم
وهكذا يمسكون
بمسك الله والله خير
المالكين .

لا قبل الناس على البنوك ، ورغم ذلك فالتاس لن تقلل على البنوك الربوية لاتساع الثقة . وبالنسبة لاشارة الشائعات حول نشاط البنوك الإسلامية فهي شائعات تستغل بعض أخطاء في التطبيق ، وأرجو أن تصلح البنوك هذا الخطأ وبهمة الإصلاح تقع على عاتق إدارات البنوك وفيما يتعلق بالقرابة الشرعية على البنوك ، أما بالنسبة للقرارات التي تصدر عن البنك المركزي فهي قرارات سيادية لا حيلة لنا فيها وإن كنا نحاول العثور على مخرج أو حل لتلاش مساوئها .

تكريس تبعية المواطن للدولة ● ويقول د . محمد سليم العوا : اعتد أن هذه مسألة سياسية بحتة . فالدولة يصور لها بعض الناس أن القضاء على البنوك الإسلامية يعد أن تم القضاء على شركات التوظيف فلما رأوا (مع اعتراض السابق أثاث في مقالات متصلة على ما كانت تقوم به معظمها من أعمال) .

هذا القضاء على البنوك الإسلامية وشركات التوظيف يصور للدولة على أنه : أولا : وسيلة مضمونة لجذب المدخرات التي كانت تقبى إلى هاتين

الهيئتين فستقل خزائن بنك الدولة الخاوية .

وثانيا . هي آلة وسيلة للقضاء على تعاون مزمع بين هذه المؤسسات المالية وبين الحركة السياسية الإسلامية وكلا الزعيمين خطأ . لأن محاولة هذه المؤسسات المالية قاد إلى حالة من عدم الثقة في مؤسسات الاستثمار بوجه عام ، والمزيد من هذه المحاولة سيؤدي إلى مزيد من فقدان الثقة مما يؤدي إلى وضع المال تحت البطالة بدلا من ضعه في قنوات الاستثمار الشرعية والمطلوبة . من ناحية أخرى يضيد د . العوا أن توسيع أركان الحكم الديكتاتوري تقتضي من فلاسفة ونظرية المثلث أرباب الاستقلال الاقتصادي مهما كانت محدودة وبشكلية على الشعب بحيث يكون الجميع في قبضة الحكومة التي تشكل قوت الجميع وأزلفتهم . وهذا جزء من سياسة تكسب الأقواء والعقول على حقوق الأمة الدستورية والقانونية والذي يرتبط بطاقت وثيقة مع الاعتقالات العشوائية وعدم تنفيذ الأحكام القضائية وتهجير أهل قرى كاملة ومحاورةها إياها خوفا كما لو كانت في حالة حرب مع الدولة . ومنع تكوين الأحزاب ومنع صدور الصحف الحرة إلى آخر هذه السلسلة المعروفة من التقييد المفروضة على حريات المصريين .

● يجب د / محمد سليم العوا : لا يمكن الحكم بمشروعية الفتنة على الواقع أو يضيق بشبهة حريتها للقول بمشروعية عمل البنوك . فالواقع أن أعمال البنوك التقليدية متعددة ومتجددة فكل يوم تزاوّل البنوك . وهناك جدية وتكثف لوظائفها القديمة فوائده مستخدمة . وينتهي لمعرفة الحكم الإسلامي الصحيح أن يدرس كل نوع من أنواع هذه المعاملات في ضوء أحكام الشرع الثابتة والمصالح الناس للتجدة ليقبض العلماء المختصون بالحكم المناسب خلا أو حرمه .

والقول بأن الفتنة بالواقع حال وهو عدوى غير صحيح على إطلاقه لا يؤدي إلى الحكم بمشروعية أعمال البنوك كلها ، لأن قانون البنوك والائتمان في مصر هو الذي يحدد البنوك ويقاهاها وما تقوم به من أعمال ومراجعة هذا القانون تكشف عن جهد أن كثيرا من المعاملات البنكية وبنوية مشروعية فضلا عما في الأعمال غير الربوية من شبهات (نظم واحتكاك ..) ولذلك فاته لا يجوز تسليم أن يطعن إلى قنونه عامة تصدر من أية جهة في حيلة ونحو دراسة كاملة أو دراية كاملة بحل فيه أو حرمه وعلى

الأخص إسماعيل البنيوه المقسدة والمنشعبة . وكذلك العلماء اللذين وعلى الأخص مفتي الجمهورية المشهور له يحسن التفكر وتحري ما يظنه خطأ يجب عليه أن يتأني بطعام السلف الذين خلفهم عليهم ويرجعهم فلم يكونوا يفتون بمشروعية أو حرمه وإنما كانوا يفتون : د نيب ونكوه ، وهذا لا بأس به وهذا نخشى أن يكون مشتبهيا وبمجرد لفظ الحلال والحرام على ما أله الله أو حريمه في القرآن أو على لسان رسوله والمعلة في هذا الأمر كلها غير محدودة والثاني واجب على الجميع .

س فتوى إباحة الربا والحلعة على البنوك الإسلامية

بعمما اتضحت الرؤية والنسبية للوائد الكشورية وأرباح البنوك والمضاربة ، يبقى السؤال عن سر الثارة على هذه الضميمة في هذا التوقيت بإحداث حيث تلتزم الفتوى بإباحة فوائده البنوك بالهجوم على البنوك الإسلامية . وحول نصير هذه النقطة يقول د . يوسف قاسم : أكل يشكون من صعوبة الحصول على العملة الصعبة وهناك أمور ومضاربات الخلف المصنوب الذي كان يسحب العملة الصعبة في مصر ، فإننا لننقل هذا الوضع إباحة الربا في صورة فوائده البنوك وهم يريدون استصدار قرار من المسئول عن الفتوى



المصدر : النور

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٨٩

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

مفاجأة في قضية فوائد البنوك

المفتي أصدر ٤ فتاوى رسمية هذا العام تؤكد : الفوائد المحددة بالبنوك .. ربا محرم ولا يجوز دفع الزكاة منها .. أو بناء المساجد

اجاب المفتي بقوله : ان فوائد البنك معاملات محددة مقدما ومقدورا فهي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعا ، لا يجب فيها الزكاة ، وانما يجب الزكاة على رأس المال فقط اذا كان يبلغ تصليا .. والفوائد المحددة على خبيث لا يجوز دفع الزكاة منها ، والمودع مخير اما ان يتركها للبنك واما ان يخلصها ويخلص منها بان يتصدق بها على الفقراء المحتاجين ولا يجوز الذبح منها لبناء المساجد ، لان المساجد بيوت الله جعلت للعبادة ، والله طيب لا يقبل الا طيبا .. والله اعلم .

وال ٢١ هيرانير .. تقدم المواطن فلروق عبد الجيد بسؤال قل فيه انه انهي مدة خدمته بوظيفته وصرفت له مكافأة نهاية الخدمة ، ويرغب في استكمال مبلغ المكافأة في أحد البنوك

هل هي حلال ام حرام ؟ وهل يجوز ان يدفع منها الزكاة ؟ وهل يجوز ان يتبرع ببعضها في اعمال الخير كالشركة في بناء المساجد وغير ذلك ؟ اجاب المفتي بقوله : ان فوائد

كتب محمود ابو سريع : حصلت « النور » على نص أربع فتاوى رسمية أصدرها فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية خلال هذا العام أكد فيها ان الفوائد المحددة بالبنوك .. ربا محرم ولا يجوز دفع الزكاة منها أو بناء المساجد .

في الوقت الذي تستعد فيه دار الافتاء - حاليا - لاصدار بيان حول فوائد البنوك - وهل هي حرام - ام حلال ؟ ؟

تنشر « النور » النص الكامل لهذه الفتاوى الأربعة التي أصدرها المفتي ودار الافتاء منذ شهر قليلة . في ١٥ يناير الماضي .. قدم المواطن عبد الله مصطفى سؤالا لدار الافتاء قل فيه انه اودع مبلغا من المال في أحد البنوك ، وسأل عن ارباح البنك



للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٦ أغسطس ١٩٨٩

فلانسا عن حوائج المعيشية،
وحاجة من يعول، وإن تعضى عليه
سنة كاملة.

أما عن الفوائد فهي مال خبيث لا
يجب فيه الزكاة ويجب التخلص منه
عن طريق الصدقة لأن الله سبحانه
طيب لا يقبل إلا طيباً.. والله أعلم..

وفي ٢٠ فبراير - أيضاً - تقدم
المواطن س. ف. بسؤال قال فيه إنه
لجول إلى المعاش وصرفت له الشركة
التي كان يعمل بها مبلغ ٤٢ ألف
جنيه.. فوضع هذا المبلغ في بنك مصر
في صورة شهادات استثمار حيث لم
يعد هناك أمان لوضع الأموال في
شركات توظيف الأموال، وعندما فكر
في وضعها في أي مشروع لم يجد..
وخاضعاً إن حالته الصحية لا تسمح
بإلقاء بأي مجهود.. وقد قرأ تحقيقاً
بجريدة «أخبار اليوم» شارك فيه
بعض المشايخ والعلماء الأفاضل بأن
الودائع التي توضع في البنوك
تستخدم في مشاريع استثمارية
وتجارية، وإن هذه الشهادات
الاستثمارية تدور علناً حالاً لا ريب،
وإنه رأى يصعب أن أحد البنوك
الاسلامية تتعامل مع ربح أبنته
بنفس العملة التي تتعامل بها
البنوك الأخرى في حين أن البنوك
الاسلامية تعضى أرباحاً ألى، وحيث
إنه حريص على ألا يدخل بيته حراماً
فهو يسأل عن حكم الدين في هذا
الامر.

أجاب فضيلة المفتي بقوله: أجمع
المسلمون على تحريم الربا.. والربا في
اصطلاح فقهاء المسلمين هو زيادة مال
في مملوكة مال بمال بدون مقابل،
وتحريم الربا بهذا المعنى امر يجمع
عليه في كل الأديان السماوية..
ولما كان إيداع الأموال في البنوك أو
الرافضيا أو الاقتراض منها بآية
صورة من الصور مقابل فائدة محددة
مقدماً زمناً ومقدراً يعقبر فرضاً بفائدة
وكل قرض بفائدة محددة مقدماً
حرام.. كلت تلك اللواتك التي تعود

على هيئة شهادات الاستثمار باسم
ولديه اللذين هما بالتعليم الابتدائي،
ويسأل عن امرين أولهما: هل فوائد
هذه الشهادات حلال أم حرام؟
والثاني: هل يجب علي هذا المبلغ
وفوائده زكاة إذا حال عليه الحول أم
لا؟

أجاب فضيلة المفتي بقوله: جرى
اصطلاح فقهاء الشريعة الاسلامية
علي أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل في
مملوكة مال بمثل، وقد حرم الله
سبحانه وتعالى الربا بالآيات الكثيرة
في القرآن الكريم.. وكان من آخرها
ثبوت قول الله سبحانه وتعالى: الذين
يثأروا الربا وليقوموا ألكما يقوم
ياكفون الربا فيقضيهم الشيطان من الماس،
ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا،
وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن
جاهه موعظة من ربه فانتهى لله ما
سلف، وأمره آل الله، ومن عاد
فلولئك اصحاب النار هم فيها خالدون
يسمى الله الربا ويربى الصدقات،
والله لا يحب كل كفار أثيم.. وصحرو
كله بما ورد في الحديث الشريف
الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما
عن أبي سعيد الخدري قال.. قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة،
والبر بالبر، والشحير بالشحير،
والنقر بالنقر، والمخ بالمخ، مثلاً
يمثل، يدا بيد.. فمن زاد أو استزاد
فقد أربى الأخذ والمطى فيه
سواء».

يتضح من هذه النصوص أن الربا
بكل صوره محرم شرعاً، وعليه
تكون شهادات الاستثمار ذات الفوائد
المحددة زمناً ومقدراً داخلية في ربا
الزيادة المحرم بهذه النصوص
الشريعة، أما عن الزكاة عن هذا
المال، فمن كان راس المال قد بلغ
النصاب الشرعي للزكاة وهو ما
يسمى به حراماً من الذهب والفسر
السلك وجبت الزكاة فيه بشرط أن
تكون ذمة مالكه من الدين، وإن يكون

على السلال داخله في نطاق ربا الزيادة
المحرم شرعاً بمقتضى النصوص
الشريعة.

ويتضح كل مسلم بأن يتحرى
الطريق الحلال لاستثمار ماله والبعد
عن كل ما فيه شبهة الحرام لأنه
مسئول يوم القيامة عن ماله من أين
اكتسبه ولماذا أنفق.. والله أعلم.

وفي ١٢ مارس الماضي تقدم المواطن
المسيد عاصم بسؤال حول موقف
الاسلام من عدة امور منها استثمار
الأموال في البنوك ذات الأرباح الثابتة
مثل شهادات الاستثمار التي يصدرها
البنك الأهلي المصري أ و ب و ج،
وشهادات التأمين التي
يصدرها بنك مصر وشركات أخرى على
فائدة متغيرة عالمياً، والشروع
الاسلامية للبنوك العادية ليكن مصر
الاسلامية كبنك فيصل الاسلامي
والمصرف الاسلامي الدولي.

أجاب فضيلة المفتي بقوله
شهادات الاستثمار ذات الفائدة
المحددة مقدماً زمناً ومقدراً مثل
شهادات فئة أ و ب هي قرض بفائدة،
وبهذا الوصف تكون الفائدة من ربا
الزيادة المحرم شرعاً بنص الكتب
والسنن والاجماع، أما الاستثمار فئة
ج، فهي من قبيل النوع بجائزة
الذي أباحه بعض الفقهاء أما
الاستثمار دون تحديد فائدة مقدماً،
ول يلقى خاضعاً لواقع الربح
والخسارة كل عام فهو جائز شرعاً،
لأنه يدخل في نطاق المشاركة الشرعية
والربح، والاستثمار بهذا الطريق
حلال وكذلك اللواتك وشهادات
الاقتراض اللواتك وما تقدم يعلم
حكم التعامل مع الفروع الاسلامية
للبنوك العادية مثل بنك مصر فرع
المعاملات الاسلامية أو بنك فيصل
الاسلامي والمصرف الاسلامي
البنكي.. والله أعلم





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الزهر ران

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٨٩

المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام

دراسة اقتصادية إسلامية :

**عدد كبير من علماء المذاهب الأربعة بلجنة البحوث الفقهية بالازهر
يجمعون على أن عائد شهادات الاستثمار ليس ربا**

تواصل في هذا الأسبوع شرح مختلف آراء علماء الدين والاقتصاد الإسلامي حول المعاملات المصرفية الحديثة وحلقة مؤقظها الشرعي . فنعرض اليوم لآراء الدكتور محمد شوقي النجدي في هذا الشأن .
الاقتصاد الإسلامي من خلال مؤلفات النجدي
وقد أعدت الدراسة أنه في عام ١٩٧٦ رأى أغلب ممثل المذاهب الأربعة بلجنة البحوث الفقهية أن جميع البحوث الإسلامية بالازهر أن الربا لا يحدد في البنك الأول طبقا لشهادات الاستثمار بقدر أنها ليست من قبيل الربا .
في بداية الدراسة يشير الباحث أن حلقة عامة هي وجبة خلاف حول المعاملات التي تنطوي على ربا من عدمه فالسماحة التي يعتبرها أثر حلقة زعرية لأوامر كذلك الشاخص أو غيره من الآلية وذلك لاختلافهم في تحديد علة

يعرض الدراسة :
أحمد إبراهيم البعثي



د . محمد شوقي النجدي



التحريم فعول هي الوزن أو الكيل كما يقول الحنفية أم الشنينة والطمع كما يقول الشافعية أم الأبخار كما يقول المالكية أم مطلق الفائدة المحددة مقدما كما يقول العلماء المحدثون ويشير صاحب الدراسة إلى مقاله فضيلة الشيخ الدكتور محمد عبد الله دراز ممثل الأزهر الشريف في أسبوع اللغة الإسلامية الأول المعلق بباريس سنة ١٩٥١ في بحثه الملقم بالفرنسية « أن قضية الربا ليست قضية مبدأ وإنما هي قضية تطبيق ويوجب أن يدعى لها طوائف من الخبراء من كل جانب ليدرسوها دراسة دقيقة مستقلة من جميع نواحيها مشغنين أساسا ليست أن كل مسألة تتم من تراخ بين المتبادلين ولاتشاكل تماما فطوى الترويض وقطع الدلالة تكون مشروعة ومباحة »

علة الإحكام

ويواصل د. الفجوري دراسته ليقول : « أنه من الخطأ على أن الأحكام الشرعية لتحييها ويضيقها تبني على اللغة باعتبارها الوصف الظاهر المتشبه لا الحكم باعتبار أن تشديدها يختلف باختلاف الناس وأحوالهم غير أنه إزاء اختلاف الفقهاء حول تحديد علة تحريم الربا حتى صرح الإمام أبو علقم : « أن علة التأسيسين في الربا على ضبيعة ومالم تظهر له علة متعددة يمتنع فيه التأسيس فقد رأى بعض الفقهاء سواء القدامى كإبن القيم الجوزية أو المحدثون كالسيد رشيد رضا أن يتم ريب الربا بحكمة تحريمه المتفق عليها وهي الظلم والفسر أو الاستغلال أو كل المال بالمال لأجله تحريمه المختلف عليها باختلاف العلم والمعتبر والأوزان »

وترجع الاتجاه الأخير بشأن افتراء الربا ، برابط تحريمه بمقتضى الحكمة لا العلة مشيرين في ذلك إلى قوله تعالى « وأظهم الربا وقد نها عنه وأكهم أموال الناس بأنفسهم » وقول رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم « الربا ثلاثة وسبعون بابا وإن الربي الربا استغلال عرض الربول المسلم » وقوله عليه الصلاة والسلام « غبن المسترسل ربا » والمسترسل هو الذي يدخل السوق ولا يعرف قيمة ما يشتريه في حين يتوكد ما ترجمه بأن علة تحريم الربا هي الاستغلال للفقراء الكثر حين تويد المرابين بحرب من الله ورسوله في قوله

تعالى : « وثروا ملقى من الربا أن كنتم مؤمنين فإن لم تغلقوا فلأنوا بحرب من الله ورسوله » عاته بالرغم من جسامه الوصف وصرامة الجزاء لم يسمح له عذوبة معية شأن سائر الحدود وإلح ذلك لأن صمو الربا أي الاستغلال متعددة ومتفاوتة ويتضح من ذلك أن أية معاملة تطوّر على ظلم أو استغلال تعتبر من قبيل الربا بمعنى أنه إذا انتفى وجه ذلك انتفى عنها وصف الربا ومن الطبيعي أن الذي يستغل بتحديد صور المعاملات الربوية وتجريدها هو الول الأمر أي السلطة الحاكمة ممثلة في مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث يتعين على المتهدين وعلماء الدين أن يصوروها إذا انحطت التقنين أو التطبيق ومن هذا المنطلق أن ذلك الأساس أي النظر فيها إذا كانت المبادلة تطوّر على ظلم أو استغلال من عدمه يمكن بحث قضية عوائد شهادات الاستمرار وكذا قضية عمليات البنوك الحالية الائتمانية ولهذا إذا كانت تطوّر على استغلال أي ربا من عدمه .

التعريف الشائع

ويتناول الدراسة إلى أبرز أميين أساسيين قد يحولان مسار المناقشات المثارة حول مدى روية بعض أشكال الأبخار الحديثة . حيث يقول الدكتور الفجوري أنه بالرغم من الخلاف حول تحديد الربا بسبب الخلاف حول تخريج أو تعليق أو تعليق الماخذ أي تحديد علة التحريم فقد شاع بين جمهور الفقهاء تعريف الربا بأنه « كل فائدة مشروعة مسبقا لا يقابلها عوض في مبادلة مال بمال من نفس جنسه » وهذا يعني أن هناك أميين أساسيين يظل عنهما البعض أولهما : أن الفائدة غير المشروعة التي يؤولها المدين من تلقاء نفسه شكرا للدائن ليست من قبيل الربا بل هي من حسن القضاء الذي أمرنا به الربول عليه الصلاة والسلام . يقول : « وخاركم أحسنكم قضاء » وهذا يشير إلى نامة دقيقة تطبع من الكثير وهي أن الفائدة المشروعة مسبقا وإن التزم بها الأفراد قضاء فيما بينهم فانها لا تسمى بالنسبة لعلاقة الدولة بالآفراد ذلك لا هو مسلم به من أن علاقات الأفراد فيما بينهم هي مجرد علاقة تعاقدية بخلاف علاقتهم مع الدولة فانها علاقة إدارية خاصة أن لم تكن علاقة سيادة

وذلك تخلص مما تقدم إلى أنه بالنسبة لشهادات الاستثمار ومختلف الوعادات الإبحارية أو الحسابات الاستثمارية التي تصدرها الدولة غالبا مقدما تتزعم بها مختلف مؤسساتها والبنوك الخاضعة لذلك من قبيل الفائدة المشروعة مسبقا وذلك لأن الدولة تلك التعديل بإرادتها المنفردة بل أنها يحكم مسبقا تلك إذا دفعها ضرورة لذلك أن تحتج من صرف أي عاته

الحقيقة الهامة

ومعرض الدكتور الفجوري لما دار في لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية بالأزهر بعد الاجتماعات الثلاثة التي عقبتها برئاسة فضيلة المرجع الشيخ لرح الشنينة هو : أن الربا علة من الأذهاب الأربعة في هذه اللجنة أن شهادات استثمار البنك الأهلي بانواعها الثلاثة هي معاملة حديثة ليس من السهل إدخالها في عقد من العقود المسماة « قرضا » أو روية أو مضاربة لأنها ليست كذلك وأنه طالما تبين بالاستقواء العلمي وطول المعاصرة لتفعها للأفراد والمجتمع فإن الأرباح التي يجمعها البنك مقدما يتوجب من الدولة ليست من قبيل الربا وذلك لانتفاء جانب الاستغلال وانتفاء احتمال المضاربة . بينما رأى البعض أن شهادات الاستثمار المذكورة من قبيل المضاربة الشرعية لأن صاحب المال يدفعه إلى إدارة البنك ويتركها في التعامل على أن يكون له جزء من الربح وليكن جزء آخر للمشروع فمضمين الربح له أي ميني على أصل سليمة وموازنة دقيقة محروقة لدى القائمين على الأعمال المصرفية وأن اشتراط نسبة مئوية معينة (٥ ٪ مثلا) لصاحب المال لا يغير المضاربة لأنه من الربح المطلق للعالم للأموال المعروفة ما يخصص من الربح المخصص للمستثمر وإدفع النزاع بين رب المال والمضارب ولا يحدد نص صريح يجمع هذا التعامل فيبقى على الإباحة والضرعية .

في حين أكد البعض أن العلة المذكورة ليست معاملة بين المراد والمراد وإنما هي معاملة بين الدولة والأفراد



المصدر: **الذم والواجب**

التاريخ: **١٨ أغسطس ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد تكون هذه الفائدة مقدما من قبيل
المصروفات الادارية التي تحصلها بعض
المؤسسات على ما تنصحه من فرض
حسن لتغطية نفقات هذه القروض
وقد تكون هذه الفائدة المدددة مقدما
مرتبطة بنوع من المبادلة التي هي من
ثقل التجارة كليتي بالتقسيط وهو البيع
العاجل بشئ مؤجل ومن قبيل ذلك بيع
المرابا الذي اياه الرسول عليه الصلاة
والسلام على الرغم انه امر نكلة او
تغلغلين بفرضها اي مدادها وكان قبل
تخفيض الرسول عليه الصلاة والسلام
من قبيل ربا الفضل وقد تكون هذه
الفائدة المدددة هي من قبيل السياسة
التقوية او محليّة الدولة لوضع
اقتصادي معين وكذا يذكر انه بعد حرب
اكتوبر ارتفع سعر برميل البترول من
٤٦ دولارا بحيث اصبح
الحرب لأول مرة فوائض بتقوية فيادرت
الولايات المتحدة الى الاستحواذ على هذه
الفوائض الى رفع سعر فائدة الدولار
حتى وصل الى ١٥ ٪ وعندما انخفضت
اسعار البترول وانحصرت الفوائض
البترولية بمرت امريكا الى تخفيض سعر
الفائدة حتى بلغت ٥ ٪ ولم يكن ذلك كله
الا من قبيل السياسة التقوية التي
اقتضتها مصلحتها مما لاعلا لـ

بالقروض او الربا

وللدراسة بقية

والدولة ممثلة لهم تستهدف مصلحتهم
ومصلحة الوطن والاصل في المبالغ
الاباحة وفيما لم يرد فيه نص يستحسن
الامة السائقين الاستقاء الى العجاة
والعرف وشرة شهادات الاستثمار
بائرها الثلاثة هي التفع لجميع
الاطراف وعليه فانه لامعنى لاقتراض او
ترمم وجود الربا في التعامل بها إذ الدولة
لاستغل حاجات الناس بل تفتح لهم
ابواب الرزق وتقدم لهم القدمات
الاقتصادية كما ان الناس لا يستغلون
الدولة لان ما ترحبه من مشروعاتها لـ
استثمار اموالهم اضغاث ما تعطيه لهم

الفائدة المشروعة

وبالنسبة للامر الثاني الذي قد يغفل
الناس عنه ويتخطى بالحكم الفائدة فيقول
انه ليست كل فائدة مشروعة لفظا او
عربا من قبيل الربا طالما تبين انها مقابل
عرض حقيقي ومن قبيل ذلك
ان تكون هذه الفائدة المشروعة من
قبيل الشرط الجزائي اي الفرامة
الانفاقية او التعويض الذي تقضى به
المحاكم سواء الشرعية منها او الوضعية
بسبب تأخر اوفاء احد اطراف
التعاقد في اداء التزاماته بغير حق او
عذر
وقد تكون هذه الفائدة المدددة مقدما
من قبيل المصروفات الادارية التي
تحصلها بعض المؤسسات على ما تنصحه
من فرض حسن لتغطية نفقات هذه
القروض

وقد تكون هذه الفائدة المشروعة
مقدما لمواجهة النقص الذي يلحق بأصل
الدين بسبب التضخم وارتفاع الاسعار
وانخفاض قيمة العملة وهو ما عبر عنه
الامام الكاساني في باب الربا من كتبه
« بدائع الصنائع » بأن المال المستقل
ارخص من المال الحال بحيث يصح
الفرق بين المالكين لايقابله عرض وهو عين
الربا وهو ما عبر عنه شيخ الاسلام ابن
تيمية في الجزء الخامس من كتاب الدين
السنية بانه « اذا رخص الدين نقدا كان
او فلوسا او عينا وبب رد قيمته لامته
ذلك لانه نقص في التوقع بحيث لايجبر
الدائن على اخذه ناقصا ويرجع الى
القيمة يوم العقد » وهذا هو العدل فان
المالكين انما يتماثلان اذا استوت قيمتهما
واما مع اختلاف القيمة فلا تماثل
وقد تكون هذه الفائدة المدددة مقدما
من قبيل الكفارة التي تنصها الدولة
لتشجيع الاستثمار او اقبال المواطنين على
نشاط معين كصناديق توفير البريد التي
اقراها الشيخ محمد عبده وكذلك ضمان
الحكومة السعودية لاسهم شركات
الكهرباء والتقال الجماعي بفائدة قدرها
١٥ ٪ خففتها الى ١٠ ٪ مؤخرا وهو
الامر الذي اقرته ضمنا هيئة كبار
العلماء ببلاد الحرمين الشريفين



المصدر: المؤلف

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعوة حق

فوائد البنوك بين فتوى المفتي واعتراض العلماء

هناك فرق كبير بين مبادئ الفقه الإسلامي باسم الاختلافات الفقهية التي ترجع في طبيعتها إلى اختلاف النصوص الشرعية أكثر من معنيها بسبب اختلاف المذاهب والأهلام. وبين الآراء الشاذة التي ترجع إلى ارتباط أو تلوين يكون أسسهما إما الاستدلال على بعض الأقوال الضعيفة أو بدائع حب الظهور أو الجهول بقواعد الاستنباط وضعف المذاهب في استخلاص الأحكام - ولذا فقد أغفلت الأمة عن أن لا يرد للفتاوى في الآراء والمستنبط للأحكام والمتنص للفتاوى من معرفة الآراء العلمية المختلفة التي ذخرت بها قلب العلم وتعددت مناهج العلماء في تدوينها والتصنيف فيها.

وفي ظل العصور الإسلامية ظهرت آراء شاذة في علاج من القضايا الإسلامية لم تدار معاملة فيما اتفق عليه جمهور العلماء وألقت هذه الآراء مجرد دليل قطعي على اختلاف المذاهب وأقول وعلى أن بعض هذه العقول قد يتركها الخيل والخيال فلا لم يكن وراء آرائهم الشاذة غرض شخصي أو طمع في منصب أو جاه - وإنهم إن فتوا تحليل فوائد البنوك من هذه الآراء الشاذة التي تتعارض قطعاً مع النصوص الصحيحة الصريحة الواضحة مع ما استدل عليه جمهور العلماء وفقهاء الأمة المعتمدين.

وإذا كان فقهية المفتي في المفتي رسمياً محل فوائد البنوك قبل انتهاء اللجنة التي أعلن أنها كانت لإبداء رأيها في هذا الموضوع فتبي في رغم اقتناعي بصره وأورطه في هذه الفتوى اعتقد أن يكتفى في ذلك نتيجة تحليل من تكلموا من الدولة بالرد على أسئلة الأربعة التي طرحها عليهم المعرفة وفقيه البنوك والمعاملات التي تسير عليها. وقد انفتحت بنام على أجابهم (بحسن نية) فلهذا فلهذا فتواهم وتسلطوا منه بصحت أجابهم وصحتها - ولذا قلت في حديثي السابق: بأن ما ينبغي أن يلاحظ فهو باطل، ولذا فلهذا يهتم على فقهية المفتي - مادام قد عرف الحقيقة - الرجوع في هذه الفتوى حتى يتم الإجابة على أسئلته من أهل الاختصاص من غير انحصار الحكومة وعملاتها من مصلحة لهم ولا غرض عنهم. ومن عرف عنهم قول الحق دون خوف من سلطان أو تهديد من سلطان. في السؤال الأول: سأل المفتي عن وفائدة البنوك والمصارف في الدولة وأبرز صور المعاملات التي تسير عليها مع المتعاملين معها، فأجابوه بأجابت أكد عشرات من المختصين في الاقتصاد وأعمال البنوك أن معظمها مزيف غير صحيح وأنها تخالف الحقيقة والواقع. وقد بين له هؤلاء الحكوميون في ست نقاط رئيسية أن عمل البنوك لا يتكامل أبداً مع أحكام الشرع وتعاليمه. (في الوعاء المالي الذي يمد الدولة بالمال الذي تستعمله في مشروعاتها الإنتاجية والصناعية والتجارية وهي التي تولد المشروعات الإنتاجية والخدمات الإنتاجية للوزارات والمؤسسات وهي التي تستغل أموال المستثمرين في الجوده التي تعود على المستثمر والملك والمجتمع بالخير والنفعة. وهي التي تعدا الخدمات لاستثمارها بنية من أصحابها) ثم أضافوا إلى التحريم مما قالوه عن أعمال الخمر التي تقوم بها البنوك قولهم: (إن البنوك تقتصر مع المتعاملين معها بتدليل المنافع والتعاون الصالح وحرية الاختيار والعدل مع العيش والخداخ... الخ) وعلى الرغم من أن أجابة أصحاب البنوك على السؤال الأول. وقد وضع فيها (البركة) واستغفرت العواطف والميل في الاقتناع بأهمية وضروية التعامل مع البنوك في الصورة الموجودة عليها الآن. فإن الإجابة على الأسئلة الثلاثة الأخرى قد ظهر فيها التكب والصريح وتبرير المعاملات الربوية وسنرى ذلك في تحليلنا للفتاوى إن شاء الله. وإلى القسم

د. عبد الغفار عزيز



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٨٩

فتاوى الديعة

فتاوى البنك للفرد العاجز عن استثمار ماله خلال

في الأسبوع الماضي ١٩٨٩/٨/١١ نشرت جريدة «الوفد» مقالاً للاستاذ الدكتور علي الصافيوس رداً على مقال في نشر منذ أسبوعين عن فتاوى البنوك وديما لم يذكر القارئ ما قلته ليوازن بين كلامي والرد عليه لذا أرحب بالرد الكريم محاولاً في مكان وزمان أحدهما الجديدة لتصبح موازنة القارئ بين الكلامين أما إن يقتضى بإقتال من كتب يؤخذ منها ما يقدم دعواي أو دعواه فإنه لا يصلح وشيعة القارئ حالاً لا يفتدى بأي الكلامين وأما إن يتحذف من الكلام ما يقدم الخصم ويقتل بما يقدم دعواه فلكه سفسطة لا تخدم الدعوة الإسلامية التي يحرس عليها كل من المخلصين .. وتحرير النزاع، أي ادعى أن الفتاوى التي يحصل عليها من عجز عن استثمار ماله بنفسه من البنوك التقليدية لا تدخل في مدلول الربا، وليست بحرام، وهو يدعي أنها تدخل في مفهوم الربا وبذلك تكون شريعة، تلك هي قضية النزاع بيني وبينه، ومن يفتنى هذه الفتوة، وعليه فليس نشاط البنك أو الافتراض منه، أو تزيين كونه دخلاً في الموضوع الذي اتكلم فيه كي يكون متضبطاً في المناظرة، وأنت تعلم أن كتب الفتوة لا تكاد تجد فيها مسألة جريئة إلا وفيها قولان أو أكثر، ولذا احتسنا أن نشره لفتنة قاعدة كلية مدعومة بالعلم في كتاب أو سنة، أو إجماع، وإلا لما أهون على الخصم أن يشتبه في نصيبها، أو في صحتها، أو في وضوح دلالتها، أو غير ذلك من دواعي التشكيك.

وانتهك مملكتنا فتعلمون على الحق إلى ما يأتي
١ - إن كنت من أتباع لمناهة النص كثر حزم، وأشرابه، فليست هناك حجة لديهم إلا الكتاب أو السنة، أو الإجماع فهؤلاء يرهانكم أن اللغة المذكورة خرجت بكتس بيان يقول الله: « هذه الفتاوى محرمة، أو يؤول رسوله، أو يعتقد الإجماع، وفيه من الضيق ماؤات على اللاتين، لم أي إجماع يتحقق في مثل هذه الشايع التي يعلم كل منا كيف تكون، وإن الظلمة العلمية هي آخر ما ينظر إليها في تكوين تلك الشايع، وكثيراً ما تستبعد، قد قل الله: « وحرّم الربا، ولا خلاف على ذلك، بل قل في تحديد مسئوله الإسلام الشافعي ويحتل أن يكون لفظ الربا عاماً، أو محملاً، في الفتوة، أو أن كنت من ومع الاحتمال لا يطعي العلمياً مبيناً إلا في الحديث، وفي الأصناف الستة، وإن كنت من أتباع لمناهة القياس فإن وجه الضيق بين الأصل القياسي عليه في قول الفقيه الحريمه عند حلول الأجل إما أن تقضي وإما أن تترى، وبين ذهب المستدل إلى البنك بطلب ماله، والبنك لا يتردد في تسليم المال إلى صاحبه وهذا لا يرتبط فيه أحد.

٢ - من المقاصد الضرورية في الشرع الإسلامي، المحافظة على المال لا هو من الضرورات الخمس، وكل فرع ينقض الأصل فهو باطل شرعاً أي كل ما يؤدي إلى ضياع المال فإنه غير مباح، وأما فسيئته عن كل سلمه صاحبه لأخر لم يرب به الآخر إلى الخراج لهذا يعمل صاحب المال، إن لم يكن لديه توفيق كاف في الضمان؟ وهل شرع الربا إلا زيادة الاستيفاء؟ إنهم الإسلام تقدر النفس في تضيق أموالهم، وما من بيت في طول البلاد وعرضها إلا أصغرت مرة فتبلة أدت به إلى الضلل في بعض الأحيان؟ وكل ذلك محسوب على الإسلام ومعلميه، فهل ترى عدم المؤسسات الاقتصادية التي أدت إلى اشترا في المنفعة، هل ترى عدم خدمة للمسلم، أو أن العكس هو الصحيح؟ وجوب المصلحة بأصلها ما هو غاص؟

٣ - سل نفسك وسل كل عالم هل أية عملة احتفظت بقرصتها وخسروها العملة الحصرية، وهل أصبحت هي هي في فواتها الشرائية منذ عام أو عامين؟ إن التضخم وخطوئه قد أحسبت به أكثر الدول تقدماً، فما بل الدول النامية كما يطولون؟ ومن الذي يبل في ميزان الخلل إن يسوي بين جنبه المنفعة، وجنبه الضمان؟ ومن الظلم للإسلام أن تنسب إليه متفادات القسمة مشمولاً فيها وهذا هو ما يقرر الواقع فتستربك بل أن نشره على الواقع قضى على نفسه بالوت، والإسلام قد بحث الصياغة في نفوس من استنهم الجبهة والنظام.

٤ - إن الحديث الشريف الذي جعل بين الشعر الربوي والشم الجيد رداً وقال بع الربوي بكفرهم واستر بكفرهم جنبياً لابد أن يكون له معنى في سبب الإنكار، فليس بمعقول أن ينكر صاحب الشرع أمراً ويفر أمراً ينتجيهما وأحد، أنه بحيث بعينه، والذي يفتن أن إيمان كلام النبوة أمر، هب أن نشر الشعر الربوي يبرك واحد، وقد الشعر الجيد يبرك، فما معنى أن يبيع الذين من الربوي ليشترى فدحا واحداً من الجيد، ولقيئتها وأحد؟ إنه لابد لكي يكون هذا العمل مشروعاً أن يكون النبي ﷺ قصد الكفاح على الاحتكار فامر بجرح التمرين في السوق حتى يختل الناس ما يلائم حاجتهم، ويجوز أن يكون الإنكار سببه عدم التداخل بينهما في القيمة، كان يكون الخلل من الربوي لضعفهم خضوعاً لقرناء، وتفن الدح الجيد للذللون،



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٨ أغسطس ١٩٨٩

المصدر: الزماني

فانكر من أجل ذلك التلوث، ولفهم للحدث بأنه لا عبرة بالمعتمد، أو بكفلاء والرخس فهم بإياه الواقع، وشك كل العقلاء هل يسبون بين الصوف الجيد، والصوف الرديء؟ ولا ينظرون إلا أنهم صوف! إن هذه حجة متهمة ومتهمة لا تحجب النفس في الدخول إلى دعوة الإسلام وهي دعوة عالية تخلص العقول، ولا تكلف النفس في المعاملات إلا بما يحقق لهم المصلحة ويدبر عنهم المصيبة.

٦ - تعميم الإسلام المثل في التلوث فإن لم يوجد للعامة، تزيير ليدل الدليل فاختار المثل لأنه الأعلى. وإذا تفوت الخيارات اختلقت فيمنهما كما ذكرت فلا عن أين تربية.

٧ - إن اختلاف الأسفار يؤثر في الاتصال ويشهد به الواقع الذي لا اختلاف عليه.

٨ - ادعى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المزارعة على أن يأخذ المزارع أجره من خمسة منية في الأرض وتاسف المصلحة على ما كان لهم في ذلك من تلح لتعلم أنروا طاعة الله قلت: وهذا مخالف لما جاء به الإسلام من إقرار ملك يتنازعوا فيه والفتنة لما يقع فيه التنزع، وانتظر إلى الترخيص في بيع العرايا لأن لهم فيه حاجة وإلى إقرار جواز القرض مع مخالفة للناس لأن لهم فيه حاجة، وسئل نفسك أية مصلحة لمصاحب الأرض إذا لم تنتج منها إلا النخلة التي عليها المزارع لنفسه؟ وأية مصلحة للمزارع؟

٩ - قل سيوفه عن فوائد البنوك... ثبت بقض والإجماع أنها من الربا المحرم كما بيئت كل الجامع الفقهاء الخ. قلت هذا هو محل النزاع بيني وبينك، وجعل الدعوى دليلاً منقلاً بإمامنا المنطق وعلم أدب البحث والمنطق وأصول الفقه.

١٠ - القرض كما ذكرت، ويشهد له الشرع والعرف، أنه لا يطلبه إلا محتاج إليه وفي حديث ابن ماجه، «لا يسقرض إلا محتاج»، وما نزل قوله تعالى: «من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً، ثم يعطي القرض المثل الذي هو عليه» فثبت القرض فثبت قوله: «لا يملك له» سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء، فقيل لهم الله غني عنهم القرض البه، لا لأنه لا يطلبه إلا فقير، إذ أن ذلك يهدد له العرف، وما الذي يهدد القرض في الاقتراض؟ ودعوى أن الله غني فلا يؤمنه، وأجعلوا الأمثلة قرضاً لوضح هذا المكان معناه اثبات الضمان حتى يطمئن الناس على أموالهم.

١١ - لقد كانت المسألة معمولاً بها في الجاهلية، فلما جاء الإسلام ذهبوا بجاهليتهم، والمزعم بأن التجار في الجاهلية كانوا يأخذون أموال الناس قرضاً وأراضاً زعم باطل فمن أين كان يقرض الفقير ولا شيء معه؟ أمنا نوزم بأن الذي كان يأخذ التجار في الجاهلية كانوا يأخذونه أراضاً، وإذا ثبت أن أحد التجار أخذ القرض فهو أخذ من غني إلى فقير، استغله الغني.

١٢ - لا يافن أتى شكر على الصحابة أنهم قالوا: طاعة الله ورسوله أحب إلينا من مصلحتنا، وإنما يريد أن يقال له الحديث في ذلك، روى البخاري بسنده عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كنا نأكل أهل المدينة حلالاً، وكان أحدنا يكره لربه فيقول: هذه الفسقة»، وهذه له، فربما أخبرت به، ولم تخرج به، فلهذه الله.

١٣ - أما قصة الزبير فإني ما ذكره فتح الباري - ج ٦، ص ٢٣٠، نقلاً عن البخاري وتعليق ابن حجر عليه - إنما كان دين الزبير الذي كان عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال، فيستودعه إياه، فيقول الزبير: لا والله سلف، فإني أخشى عليه الخيمة.

١٤ - عاب ابن حجر على ذلك فقال أي ما كان يقضي من أحد وديعة إلا إن رضى صاحبها أن يجعلها في يده، وكان غرضه بذلك، أنه كان يخشى على المال أن يضيع، قلت: هل ترى من هذه الفسقة أن الزبير طلب منه أن يقضوه، أو أنهم هم الذين ذهبوا يؤدونه عند، فطلب على نفسه من أن يقيم، فيجعله في دمه من غير طلب منه إليه، فإن قلت: وهذا الذي يأتي له المورد فيقول البنك قرضاً، قلت: إن الزبير أجل من أن يجعله كذلك، لعيب له التكسب، وإنما أراد أن يطمئن أصحاب المال فيجعله في دمه، والفتنة التي يحصل عليها العميل ليست لخدمة قرض بل هي لخدمة مشاورة.

١٥ - العمل فيها غير مقصود لمصاحب المال وإنما قصد الزبير راجع لإعلام المؤمنين.

١٦ - ص ٢٠٠.

١٧ - والله يظننا في ديننا.

د. محمد عبد المنعم القبيسي



المصر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٩ أغسطس ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهدف الأول هو تطوير وزيادة الانتاج البنوك تساهم في الشركات بنسبة القروض المستحقه لها

كتب محمد عمر:
تحت المبررات الخاصة محل مشاكل الشركات الخاسرة على ٣ محاور رئيسية، أول هذه المحاور: الإدارة .. وتعتبر المبررات الجديدة للمعير حرية كسوة في الحرية والسيادية الكلية من كل المعاملات الإدارية والقوانين. ويقال الغير تحت الاختيار لأنه معينه إذا التي ككاشته خلالها. ومسلح من مسلمات لأختيار الفصل الخامس: لفضل وتلبية معير ادري الوحدة الانسانية

المحور الثاني هو اجراء تجارب على وحدات صغيرة يتم فيها إدخال العمل كشركة كعمل في الإدارة والانتاج ويمكن الهدف الأول هو تطوير وزيادة الانتاج وهو ما يعود على العمل والتفكير إذا خلق على نسبة الانتاج من له أن أنه انتاج العمل من العمل المحدد فله يندك نسبة هذا الزيادة من الموارد والأرباح
المحور الثالث هو دعم البنوك للشركات الخاسرة عن طريق دخول هذه البنوك بقرض من التي لها مساهمة في هذه الشركات لإصلاح ميكنها التوفيقية.



المصدر: ... السياسي

التاريخ: ... ٢٠ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الفرق بين الفوائد المصرفية وربا الجاهلية

كتب إبراهيم أبو داه

يثار هذه الأيام جدل بين العلماء حول الفوائد المصرفية هل هي من الربا المحرم وما الفرق بينها وبين ربا الجاهلية التي حرمها الإسلام ؟ وهل يختلف الحكم باختلاف المعاملات أم أن الحكم ثابت إلى غير ذلك من الأسئلة التي تدور اليوم حول هذه القضية التي حسمت منذ ربيع قرن تقريبا وباجتماع كبار العلماء في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية والذي عقد في القاهرة (١٩٨٤ هـ - ١٩٦٥) وشارك فيه أكثر من (٢٠٠) من كبار علماء الفقه والاقتصاد والقانون وأجمع المشاركون على حرمة فوائد البنوك بجميع أنواعها



المصدر: السياسي

التاريخ: أغسطس ١٩٨٩

الفوائد وربا الجاهلية

وحول علاقة ربا الجاهلية التي حرّمها الإسلام والفوائد المصرفية يقول الدكتور علي محمد السائوس استاذ الفرقة الإسلامية، انه لا فرق بين ربا الجاهلية وفوائد البنوك وإن اختلفت صورة المعاملات بينهما ..

للقائفة. مقدار من المال يضاف الى رأس المال بنسبة ثابتة على أساس عقد القرض والأجل .. وكذلك .. فإن ربا الجاهلية يشكّل الى رأس المال على

أساس زيادة الأجل .. فأى فرق بين ربا الجاهلية التي حرّمها الإسلام، والفوائد المصرفية ..

الوديعة والقرض

ويذهب البعض الى أن الفوائد على الايداع تختلف عن فوائد القروض لأن البنك لا يستعاضد الى قرض من المودع فالبنك يستعير مال المودع ويعطيه هذه النسبة مقابل ذلك ..

بينما يرى البعض الآخر أن الايداع لدى البنك لا يأخذ صفة الوديعة ولا حقيقتها ولذلك كما يقول الدكتور لقصى لافان فإن الوديعة عقد حفظ لرأس المال وادى استخدام للوديعة يعتبر ديناً في اللغة واية زيادة على الدين النامي ربا محرم فلا يجوز للبنك أن يستخدم المودائع وأن استخدمها فائداً هي دين عليه ولا يجوز اعطاء زيادة على رأس المال

فإذا كان الايداع في البنك من اجل الاستثمار وزيادة رأس المال فانه بذلك يسمى مشاركة بين طرفين بين البنك والمودع والمشاركة في الاستثمار لها اسمها كما يقول الدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أن من حق المشاركة أن يحضى المتشاركون حق السوالبه والدراسة والاقرار ومنع التأييد العلني للشروع وغير ذلك بالإضافة الى تحمل الضارة واقتسام الربح على أساس التنازل ..

فقتضية الفوائد المصرفية واختلاف أنواعها حسمت منذ ربع قرن وانطوحت

من المراجع الفقهية واهل المتوى دراسة المعاملات المتلفة بالشكائا العديدة من شهادات استثمار وخضابات ضمان وما الى ذلك من المعاملات التي هي في اشد الحاجة الى رأى علماء الإسلام في ذلك ..

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثم تلى ذلك مؤتمرات عديدة لمناقشة هذه القضية كمؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته رابطة العالم الاسلامي ومؤتمر مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى غير ذلك من المؤتمرات والندوات التي درست وناقشت فوائده البنوك واجهت على حرماتها

ليست ربا الجاهلية

كانت بداية الجدل الحالي ما اعلمه الدكتور عبد الباقع التمر في هذه القضية وروايته حول تفرع المعاملات واختلاف الفوائد المصرفية عن ربا الجاهلية وكان راي الدكتور التمر بمثابة حجر آفتى في الماء الرافك فجددت وجهات نظر موارده لا ذهب اليه وجهات نظر معارضة وإن كان راي الدكتور التمر كما يقول هو بمثابة دعوة لانهاء الجراي في المعاملات المعاصرة واختلافها عن الجاهليات التي كانت في الجاهلية وحرّمها الإسلام وعلى المختصين المشاركة في ايهاء الراي في هذه المعاملات التي فهم كثيرا من الناس

راى المفتي

وما ان اعلن الدكتور محمد سيب طنطاوى مفتي الديار المصرية عن دراسة القضية واسانديان، بكل ما حصل اليه الدراسات في هذا الشأن حتى تازر البعض وظهرت الاتهامات التي حكمت راي المفتي ورأي دار الافتاء قبل ان يصدر المفتي بيانه ولعب البعض الا ان هناك ضغطا يتآمر لتكثير فتوى مخالفة لشرع الله ..

الاجماع اولا

ولا يخفى على احد كما يقول الدكتور يوسف القرضاوى، ان ما ذهب

اليه مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية يعتبر اجماعا ولا يستطيع احد من العلماء ان يلقى اجماعا او ينسفه الا باجماع اخر

فاذا كان باب الاجتهاد مفتوحا فلا يستطيع لاحد ان يغلّق باب الاجتهاد ولكن الا الاصوليين يقولون ان الاجماع لا ينسفه الا اجماع مثله فلا يمكن اعتبار ما ذهب اليه البعض من فتاوى فردية في هذا الشأن فتوى يؤخذ بها بل القروض ان يجتمع مجمع البحوث الاسلامية ليعلم ان الفوائد المصرفية التي افقت بعزمها عام (١٩٦٨) ليست من الربا المحرم ..



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٨٩ أغسطس

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

تقدم المشاركة من بقوة ببناء سعر للفائدة؟



محمود صدقي

سعر الفائدة يجوز أو لا يجوز قضية معقدة . لكنها من الآن ستكون أكثر جدل ونقش وأقل أين سينتهي هذا الحوار .. قبل ستشهد خلال الأيام القادمة مجلسهم هذا الموضوع ونحن هنا لا نفتح مكانا لجزء من هذا الحوار لائتيني موقفا بعبارة .. كل مايعتقنا هو مصلحة الاقتصاد القومي.

طرح فضيلة الدكتور عبدالغفار النور في مقاله بإعرام يوم ١٩٨٩/١٠/١ رأيه في تحديد ربح القرض والوديعة في البنوك بنسبة مئوية وعلى رأي العلماء والاقتصاديين . والتساؤل الذي يحسم هذا الموضوع هو ما إذا كان نظام المشاركة بصورة مختلفة يمكن أن يحل محل نظام سعر الفائدة أم لا .

والإجابة على هذا السؤال تتمثل في الوظائف التي يقوم بها نظام سعر الفائدة والتي تتلخص في أن نظام سعر الفائدة هو أداة حيوية لتهيئة السياسة الائتمانية نحو التوسع أو الانكماش وبكونه لضمان السيطرة على السياسة الائتمانية والتأدية . أنه وسيلة حاسمة لتعبئة المدخرات وتشجيعها .

ويشجع التوزيع الأمثل للموارد على الاستخدامات ويشكل الإدارة الفعالة في تمويل المشروعات العامة فضلا على أنه الحرك لارس المال في السوق المحلية وكذلك في السوق العالمية ولت تمويل عمليات التجارة الدولية .

وهكذا فلهذا لا توجد من الأدوات الاقتصادية أداة أخرى يمكنها أداء هذه الوظائف ويستحيل أن يقوم نظام المشاركة بهذه الوظائف .

فيما بين الوظائف التي يملأها نظام سعر الفائدة هناك أيضا عدد من المقتضيات لا يمكن تجاهلها وهي أن التعامل بسعر الفائدة ليس مبنيا بين الأفراد وإنما يتم بواسطة الجهاز المصرفي الممثل في شركات مساهمة .

• أن الفائدة متغيرة في قيمتها الحقيقية بسبب التذبذب على مستوى الأسعار لأنها تعتمد هذا مستويا على ما يتغير مع المصلحة الاقتصادية لجميع المشاركين مدخرين أو مستثمرين .

• سعر الفائدة تحكمه اعتبارات فنية وتقنية يقوم بها البنك المركزي الملوك للحكومة ويضبط لقوانين وإلزامية والشراف من البنك المركزي كل هذا من شأنه أن يخلق عنها شبهة الاستغلال .

هذا علاوة على أن النظام المصرفي الحالي قد ألغى شجاعة في تنمية الاقتصاديات دول العالم ودعم التضامن الدولي بعد أن مر بتجربة تصل مدتها إلى خمسة قرون وتطور إلى صورتها الحالية منذ مائتي عام ويعتمد النظام المصرفي على سعر الفائدة .

فلذا كان نظام سعر الفائدة لا يمكن الاستغناء عنه في إدارة الاقتصاد القومي كما سبق إيشاعه ولأجل عمله نظام المشاركة وإذا كانت البنوك تشهد على سعر الفائدة بعيدا عن الاستغلال والنظم إلا يمكن أن تلجأ هذا إلى القاعدة الإسلامية المخررة وهي أن الضرورات تبيح المحظورات ما دام أن يلبى الإحتياج ملقوح دائما ولا يجوز خلقه وما دام أن الدين الإسلامي دين يسي لا عسر إلا .

محمود صدقي مراد

رئيس مجلس الإدارة والمضو المنتخب بته الدولة الدول



المصدر : الأهرام الإقتصادي

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنوك.. والاستقرار السياسي في مصر

شهدت مصر خلال حكم الرئيس مبارك استقرارا داخليا واضحا كان الركيزة الأساسية للانطلاق نحو الديمقراطية والتنمية حيث يتطلب الامر بذل كل الجهود للمحافظة على هذا الاستقرار وتأكيد واستمراره .

ولاشك في ان تأكيد الاستقرار واستمراره يتطلب تهيئة العديد من العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة بطريقة مباشرة او غير مباشرة ولاسيما بالنسبة للجوانب المرتبطة بالاستقرار حيث تأتي المشكلة الاقتصادية على رأس العوامل الحاكمة والحرجة والمؤثرة في الاستقرار السياسي والاجتماعي المصري . فالالاقتصاد المصري يعاني من اختلال حد في التوازن العام يتمثل في الاختلال الهيكلي الداخلي والخارجي فلم يستطع هيكل الانتاج الحال ان يعالجه بسبب العديد من العوامل أهمها زيادة عدد السكان ووجود فجوة تمويلية على مستوى القطاع العام والحكومي مما يعمق قدرة الحكومة والقطاع العام على تنفيذ معدل مناسب للاستثمار ومما ادى الى مظاهر البطالة والتضخم والركود وزيادة الاعتماد على القروض الخارجية وكلها عوامل تهدد الاستقرار السياسي في مصر تهديدا مباشرا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢١ أغسطس ١٩٨٩

المصدر: الزهرام الاقتصادي



وفي هذا الإطار أصبحت الحاجة ملحة إلى حسن توظيف القدرات النوعية المصرية المتاحة والمتمثلة في البنوك لتحقيق معدل نمو مناسب للاستثمارات وزيادة وأهمية في

مصادر البلاد من النقد الأجنبي تساهم في علاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصري وذلك من طريق تهيئة أفضل العوامل لكي تقوم بمواجهة في تأكيد الاستقرار السياسي عن طريق علاجها لأهم أسباب المشكلة الاقتصادية حيث واجهت البنوك في الفترة الأخيرة عددا من التغيرات السلبية أثرت على كفاءتها وقدرتها على المساهمة في تحقيق الأهداف المسماة بالإنشاءات، الأمر الذي يمكن إيجازه فيما يلي:

- أن قضايا الائتمان التي برزت في الفترة الأخيرة في إطار مشروعية تحقيق الائتمان النقدي والصرول والائتمان قد أثرت على قدرة القيادات المصرفية في اتخاذ القرارات الائتمانية مما انعكس على قدرة البنوك على تمويل الاستثمارات، وتظهر أهمية ذلك بالنظر إلى توافقات زيادة الودائع بعد الإرتفاع الأخير في أسعار الفائدة مما يتوجب عليها من زيادة السلبية غير الموظفة في البنوك.

- تعرضت البنوك في الفترة الأخيرة لحالة شديدة من انكماش بعض المجالات الخاصة بموارد مصر من النقد الأجنبي وعجزها عن الوفاء عن تمويل الكثرين الاستثمارات حيث أدت هذه الحالة إلى هجرة الودائع بالنقد الأجنبي وتعامل المصرفيين مع البنوك في الخارج حيث تتهرب بعض الأرقام المنشورة أن

ودائع المصرفيين في بنوك الدول الأجنبية تصل إلى ٤٠ مليار دولار وأن ودائع المصرفيين على سبيل المثال تصل إلى ٩٥٪ من إجمالي الودائع بنيت ليعمل - قيرص - وهي أرقام إن صحت تدعو إلى وقفة جادة وحاسمة من أجل عهدة هذه الأحوال للاستثمار في مصر عن طريق البنوك المصرية.

- شهدت الفترة الماضية انخراط العديد من البنوك في عملية تمويل الكثير من المشروعات التي تعترض وأثر تضرروا على التسهيلات للبنوك بتجديدها جانبها مما أدى إلى مواردها المالية أعالي حركة انسياب التمويل إلى مشروعات أخرى جديدة فضلا عن القسيف الذي شكلته على البنوك لتكوين مقصودات كثيرة، الأمر الذي عرض الائتمان القوي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص إلى الدخول في سلسلة من الأزمات يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار الداخلي باعتبار أن أموال البنوك مملوكة إلا وودائع القاطعات العرضية من المواطنين.

- أن قانون الاستثمار الجديد البالغته للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقنصل نفاق صريانه على المشروعات الصناعية والزراعية، قد أوجب انطباقا باحتمال عدم التجهيز للبنوك الأجنبية والمشاركة لفترات أخرى بعد انتهاء الفترات المحددة لها، الأمر الذي أوجد أثرا سلبيا في الإسهام المصري ولأسميا البنوك الأجنبية والمشاركة.

هذا ويرى الكثيرون من قيادات الجهاز المصرفي أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون البنوك والائتمان بالنظر للجهاز المصرفي وأصدار قانون جديد للبنوك يراعى التغيرات الحالية ويؤكد على كل العوامل الاقتصادية التي خلعت على الساحة الاقتصادية وأثرت على أداء الجهاز المصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الأساسية في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وزيادة تمويل الاستثمارات الإنتاجية في الصناعة والزراعة حيث يعجز هذا الجنب للاستثمار ويتم مشروعية إصدار قانون جديد للبنوك يراعى أن أصدره الملاح

الرئيسية التي: - - -
- إعلاء دور أكبر للبنوك في زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية حيث يطلب الكثيرون باصدار التعديلات التشريعية التي تحقق انطلاقة البنوك في مجال المساهمة لزيادة



المصدر : المصروف الدقيق

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيد أبو النيل

تجديد عقودها ومباشرة أعمالها لمدد أخرى وذلك من أجل تبييد الانطباع الذي ظهر مؤخرًا - باحتمال عدم السماح لهذه البنوك بمباشرة أعمالها بعد انقضاء مدتها وذلك لالغاء القانون ٤٢ لسنة ٧٤ الذي استمدت وجودها من خلاله وعدم الإشارة إليها من خلال القانون الجديد للاستثمار .

- مراعاة الأهمية الكبرى لزيادة البنوك لوارد البلاد من النقد الأجنبي عن طريق مجموعه من الإجراءات أهمها الأخذ بما نشر في شأن السياسة النقدية مثل منح ميزات أكبر لاصحاب المخزونات للنقد الأجنبي وإمكانية تحميل النقد الأجنبي المباع للبنوك إلى نقد أجنبي مرة أخرى مع إعطاء الحرية في زيادة سعر الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبي .

- تهئية العوامل التي تمكن البنوك من أن تلعب دورًا مؤثرًا لزيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي واستعادة الأموال المهاجرة والمودعة في البنوك الخارجية حيث يقترح هنا السماح للبنوك بفتح الحسابات السرية بالعملة الأجنبية اسوة بالبنوك السويسرية على أن تطبق على هذه الحسابات كل القواعد المطبقة ببنوك سويسرا .

وإننا نرى أن هذا الاقتراح يتعرض لمزيد من النقد في أن هذه الحسابات السرية سوف تكون ملجأ آمنًا للأموال السوداء الناتجة عن النشاطات غير المشروعة ، وإننا إذ نقر هذه الحقيقة نرى أن يكون المبدأ هنا هو التصدي لهذه الأموال السوداء خارج البنوك ومطاراتها أثناء انتقالها واستخداماتها غير المشروعة وعدم اللجوء إلى الطريقة السهلة لملاحظتها داخل البنوك حيث تعتبر البنوك الحصن الأمّن للأموال مهما كان مصدرها حيث يهيم هذا الامان وهذه السرية عودتين تدريجية للأموال المهاجرة وتدفق كبير من الأموال الأخرى من أسواق المال العالمية تمكّننا من التغلب على مشاكل نقص العملات الأجنبية وذلك عن طريق إيداعها بالبنوك المصرية بدلًا من البنوك الخارجية بصرف النظر عن طبيعة ومصدر هذه الأموال باعتبار أن قضية زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي هي العنصر الفاصلة في هذه المرحلة الحرجة حيث نرى ضرورة التخلص من الحسابات والنظريات السياسية والاقتصادية لأن مصلحة الجماهير والاستقرار السياسي فوق كل النظريات والحسابات .

الاستثمار حيث يرى أن يشمل التعديل الآتي :-

● تعديل المادة ٣٩/د من القانون الحالي والتي تحد من قدرة البنوك في زيادة المساهمة في رؤوس أموال المشروعات .

● اجراء التعديلات التي تعطي البنوك الحرية في تمويل الشركات الفاسدة والتهوؤ بها من تعثرها .

● السماح بزيادة رؤوس أموال البنوك بحيث لا تقل عن نسبة معينة من مجموع الأصول بما يسمح بتدعيم مراكزها المالية وإعطائها الفرصة لزيادة المساهمة في الاستثمارات الانتاجية .

● خفض نسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي لزيادة موارد البنوك المسحوبة أصلاً من المخزونات الحكومية وتوظيفها في تمويل الاستثمار بدلاً من توافير السيولة للبنك المركزي تمويل الاحتياطات الحكومية .

- النص صراحة من خلال التعديلات التشريعية على عدم خضوع البنوك لأي جهة رقابية خلاف رقابة البنك المركزي الذي يعتبر الجهة الوحيدة التي تملك حق الرقابة الفنية والمصرفية والإدارية وحق تحريك الدعوى العمومية .. وذلك لتحقيق الانضباط الائتماني والمصرفي المطلوبين وتحقيق الاستقرار وعوامل الاطمئنان للقيادات المصرفية لاتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة والتي تساهم بشكل مباشر في تمويل ودعم الاستثمارات الانتاجية .

- بالنسبة للبنوك الأجنبية والمشاركة نرى ضرورة النص صراحة في التعديل المقترح للقانون على إعطاء الحرية لهذه البنوك في



المصدر : الذمير الإقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٨٩

دعا الاستاذ الكبير الدكتور/ عبد المنعم النمر في مقالة المنشورة في عدد اول يونيو ١٩٨٩ الى الاجتهاد وتبادل الرأي في كلمة الشرح نحو تحريم او تحليل فائدة الغرض والودائع المصرفية في ضوء الظروف السائدة في حياتنا المعاصرة ، وما انتهى اليه من ان الابداع في المصارف واشياؤها من المؤسسات وتقدير فائدة محددة مقدما تعتبر حلالا مادامت تستثمر الاموال في اعمال جائزة شرعا . وذلك بحجة ان المصارف واشياؤها غير معرضة في الغلب الاحوال الى الخسارة وانقضاء احتمال وقوع ضرر عليها نتيجة تحديد نسبة الفائدة او الربح مقدما .

البديل عن سعر الفائدة

اصبح يلوث الاقتصاد المعاصر في جميع جوانبه ، وان كنت ارجو ان تشمل الدعوة الى الاجتهاد رجال الاقتصاد المسلمين بل وغير المسلمين للبحث عن بديل لهذا النظام . واود ان اشير الى ان تغفل نظام الفائدة وانتشار في التعامل على المستوى الذي نشهده في العالم اليوم ... لا يرجع الى مئات السنين ، ولا هو بالنظام المستقر الذي يؤمل ان يستمر الى الابد . بل ان هذا النظام هو احد العناصر

وقد اطلمت على تعليق الدكتور/ جمال مرسى بدر استاذ الشريعة الاسلامية بجامعة نيويورك الذي نشر بتاريخ ١٩٨٩/٥ والذي ايد فيه رأى الدكتور/ النمر وان كان



بسبب اخر وهو انخفاض قيمة النقود ولقابلة التضخم .

وارجو ان تسمحوا لي بان اؤيد فضيلة الدكتور/ النمر في دعوته الى الاجتهاد والبحث عن طريق نحو الخروج من مأزق الربا الذي



دكتور محمد رشدي بركات

الوزير المفوض النجلى السفارة المصرية - لندن

التي نشأ عنها المشاكل والأزمات في الاقتصاد العالمى والمحلى المعاصر ، وليس يخاف على أحد حدة مشكلة الدين الخارجى التى تعانى حاليا منها معظم الدول النامية ، مما دعا المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الى البحث عن نظام جديد للاقتصاد العالمى ، كما ان تجربة الاقتصاد الاسلامى التى نشطت مؤخرا قد لفتت نظر صندوق النقد الدولى ، فانشأ ادارة خاصة لتلقيبها ويحث مدى الاستفادة منها في اصلاح النظام الاقتصادى العالمى ، وان كانت هناك بعض النتائج الخفية للامال في التطبيق في مجال الاقتصاد الاسلامى ، فان هذا لا يمنع من استمرار البحث والاجتهاد .

وربما كنت اشاركه فضيلة الدكتور/ النمر الراى فيما انتهى اليه من عدم تعميم الفائدة تحت مظلة ان الضرورات تبيح المحظورات . ولكنى اختلف مع فضيلته في الاسلوب الذى اختاره بالبحث عن العلة من التعريم وهى وقوع الضرر في هذه الحالة ، ثم الحكم بعد التعريم بحجة انتفاء العلة ، وحينئذ في ذلك ان العلة في مثال الدكتور/ النمر لم تنتف ، اذ ان المصارف سوف تستثمر هذه الاموال في قروض تقدم الى المؤسسات والافراد الاقل منها قوة ويسمر فائدة اعل من السعر الذى تدفعه ، وليس هناك ما يحسم هذه المؤسسات والافراد من وقوع الضرر في حالة الفساره . ومن ناحية اخرى ، فقل هناك من الاساليب والحكم في تعريم الربا ما يخفى علينا وما لم نصل اليه بعلنا المحدود ، ومع ذلك ، فاننى لست من انصار التسليم بالامر الواقع ، والارتكان الى ان الضرورات تبيح المحظورات ، فاننى ادعو رجال المال والاقتصاد الى مشاركة رجال الدين في البحث عن البديل ، والحمد لله فان لدينا من الهيئات والمؤسسات كتحاد البنوك الاسلامية والبنوك الاسلامية وجامعة الازهر ما يفسر رجال الاقتصاد وامكانها تجنيد رجال المال واعلم العلم لدراسة البديل للنظام الاقتصادى المعاصر ، بنظام لا يخالف الشريعة ويصلح من امر معيشة الناس .

ول تقديرى انه يمكن النظر في الموضوع من وجهة النظر الاسلامية في احكام القرض الشرعية ، والتي تقتضى ان يحصل الدائن من المدين عندما يحل اجل السداد على مثل قيمة القرض الذى اقرضه ، وان كان النسيء صلى الله عليه وسلم قد اباح ان يسدد الدائن بما يزيد عن قيمة القرض كان يؤد دين ناقة صغيرة بنفقة اكبر وذلك بشرط الا يكون ذلك مضروبا في العقد ، او متعارفا عليها .

ولما كانت النفوذ وهى اداة الاقتراض والسداد في العصر الحديث تفقد بعض قيمتها بمرور الوقت ، فان هناك احتمالا كبيرا في ان يضار الدائن اذا حصل على نفس عدد النقود التى اقرضها في تاريخ الاستحقاق . وبذلك لا يتحقق شرط رئيسى للقرض الاسلامى ، وهو قيمة الدين الى الدائن . وفي تقديرى ان الاخلال بهذا الشرط لا يقل سوءا عن اشتراط بلع فائدة مسددة ترقى الى اطلاق الربا عليها . وهنا ادعو رجال المال والاقتصاد الاجتهاد والبحث لعلنا نهدى الى البديل الذى يحفظ لنا ديننا ودينانا .

وقد سبق لي ان تقدمت باقتراح في هذا الشأن على صفحات مجلة الامرام الاقتصادى ، يقضى بان تعدل قيمة القرض بنسبة التضخم التى تتم خلال فترة القرض ، بمعنى انه اذا كانت قيمة القرض ١٠٠ جنيه اتفق على سدادها بعد مدة عام واحد ، وان نسبة التضخم خلال هذا العام كانت ١٠ ٪ فان القيمة التى يتم بها سداد تكون ١١٠ جنيهات .

وقد علق بعض السادة القراء على هذا الاقتراح ، بان ذلك مافى الا الفائدة تحت مسمى آخر ، ولكنه في رايى ان مقابل نسبة التضخم التى اقترحتها تختلف اختلافا جوهريا ، عن الاتفاق على سعر فائدة ثابت ام متغير . اذ ان نسبة التضخم لا تكون معلومة مقدما ، وانما يتقرر ربحها عند حلول اجل السداد ، وان هذه النسبة قد تكون صغيرة او كبيرة بالزيادة ، كما قد يحدث ان تكون بالنقص ، والقرض من استخدام هذه النسبة هو لتعديل القوة الشرائية للدين عند السداد لتتساوى مع قوتها وقت الحصول على القرض .. وفي هذا اختلاف رئيسى بين سعر الفائدة المحدد سلفا عند الاقتراض ، وبين معدل التضخم الذى لا يعلم الا عند اجل السداد .



المصدر: الذخائر الإقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٨٩

ومازال هذا الاقتراح مطروحا للبحث والدراسة .
وانتهز هذه الفرصة لأقدم بديلا جديدا يتلخص في أن تقدم القروض ويتم سدائها باستخدام الذهب كإحداث للقرض ، بحيث يتم تقديم القروض في شكل وحدات من الجرامات من الذهب ، وسدائها بنفس الوحدات . فلو فرضنا أن شخصا ما له حاجة إلى قرض ١٠٠٠ جنيه ، وأن الجرام من الذهب يعادل ١٠٠ جنيه ، فإنه يحصل من البنك على قرض قدره ١٠ جرامات ذهب ، وعند أجل السداد يسدد ما يعادل قيمة ١٠ جرامات ذهب ، فإذا كانت قيمتها في السوق تعادل ١١٠٠ جنيه ، فإنه يسدد هذا المبلغ . فتوسيط الذهب يسمح بأن يحصل الدائن على مثل قيمة القرض ، دون نقص أو زيادة .
بقى أن يبحث علماء الاقتصاد إمكانية التطبيق وأثار ذلك على المعاملات . وأن يؤكد فقهاء الدين عدم خروج هذه البدائل على أحكام الشرع .



المصدر : **الشيخ**

التاريخ : **١٩٨٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد كل ما نشر عن الفوائد السياسية والإفتاء

● وزير الأوقاف المصري ، ومفتي الجمهورية نشيطان نشاطا شديدا في لقاء الشباب في كل مكان للتشجيع بالاعتدال والنهي عن الغلو (= التطرف) ولكل من الرجلين قبل منصبه الرسمي الحال (وربما بعده .. أن المناصب كلها ألي زوال) نسب من العلم الديني : فأما وزير الأوقاف فقد كان استادا مساعدا في قسم الشريعة الإسلامية بجامعة عين شمس . وأما المفتي فقد كان استادا في قسم التفسير بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف .

● والناس يحبون فضيلة المفتي لسلطته ، وأدبه الجم ، وحسن لقلته للناس بغير كبر ولا تعال ، والعلماء على وجه الخصوص يرون فيه زميلا يحب ، أو تلميذا يحجب أسلحته به ، أو استادا ، لأن درس لهم من الطلاب في مصر وخارجها - فذكر بالاعتزاز التلمذة له ..

● والذي يتولى - في مثل نظام حكمنا - منصبا متصلا بالحكومة يحسبه الناس من رجالها ، ويحسدونه - وبعضهم يعد نفسه - من أركانها ! ولكن مفتي الجمهورية لا يزال رأى الناس فيه مترددا بين إثبات مقامه الأصل : رجلا من رجال القرآن وتفسيره ، وعلماء من علماء الأزهر الطيبين الصالحين الذين لا تفرهم الدنيا ولا تفرهم . وبين أثبات تحولته عن هذا المقام إلى مكانة مفتي الحكومة ، الذي يصل لها ما تريد ، ويحل للناس ما تراه الحكومة - أو تريده - حالا ، ويحرم عليهم ما تريده - أو تراه - الحكومة حراما !!



وسلم إذ كان الواحد منهم يود كلما سئل . عن مسألة لو أن غيره كلفه الفتوى ، بل لقد أدرك البراء بن عازب رضي الله عنه (وهو صحابي) ثلاثمائة ممن شهدوا بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منهم من أحد إلا وهو يحب أن يكتبه صاحبه الفتوى .

● وقد كلف فضيلة المفتي بما أصدره مؤتمر علماء المسلمين وعشرات المؤتمرات واللجان الأخرى .. فلهبط بذلك نفسا ، وليليل الذين يطشون منه الفتوى من جديد إلى الإمام الأكبر ومجمع البحوث وإفتاى شيوخه السابقين وعلمائه الباقين .. وبذلك يزدل السبب الباقي من أسباب تردده بعض الناس في صفة المفتي : أوه من علماء الرحمن لم من علماء السلطان .



بقلم : دكتور

محمد سليم العوا

● يتأكد المفتي أصبح الآن لا محل له بعد أن صرح الإمام الأكبر للأمرام في ١٩٨٩/٨/١٨ (ص ١٥) بحقيقة الأمر . ويأتى البحث منه في المسألة منذ عام ١٩٦٥ بقرار جماعي (وإن شئت قلت : اجماعي) من مؤتمر علماء المسلمين المنعقد في تلك السنة في القاهرة . وقلنا إن المفتي - بما نعرفه عنه من ورع وتقى وبعد عن مواطن الشبهة - لم يكن متابعًا يحكم اعتناقه الطغي بطعن التفسير لا يعلم الكلف وأصوله لقرارات مجمع البحوث . ولم يحط علما بالقرار الذي نشره الأمرام نقلًا عن الإمام الأكبر ..

● وتبيننا بعد أن علم المفتي ذلك . وبقرارات المتعددة التي أصدرتها مختلف اللجان الشرعية والفقهية ونشرت في الصحف ، في عهده المفتي جانبًا منها . إن فضيلة المفتي سيتراف عن إعادة البحث في المسألة متأسيا بأصحاب رسوله الله صلى الله عليه

● والمفتي فتويان لثارتا هذا التردد .. الأول فتواه في شأن تنظيم الأسرة وتحديد النسل .. وما هو اختيار (أمرام الجمعة ١٩٨٩/٨) يطلق الإباحة على رغبة الزوجين وأرادتهما وحدهما بناء على ظروفهما المصمية والاقتصادية والاجتماعية .. وهو ما يسقط حجة المحتجين بما نقل عنه من قبل في هذا الأمر من أنه يبيع تحديد النسل وتنظيم الأسرة بقرار من الدولة) - (ولي الأمر)

● والفتوى الثانية هي التي لم تصدر بعد ، وإن أدرك الناس جميعًا من التصريحات المتتالية وما نشرته جريدة الأمل ، قبل أسبوعين ، أنها في طريقها إلى الصدور حول فوائد البنوك الربوية وأصل المصارف بوجه عام .

● وقد صمم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر مسألة هذه الفتوى ببيان صريح في الحديث الذي أجراه مع الأمرام (أيضا الجمعة ١٩٨٩/٨/١٨) ومن قبل نشرت الصحف في عهده المفتي والعديد قبله فتاوى عدد كبير من العلماء في الإفتاء نفسه الذي أكد كلام الإمام الأكبر في الحديث المشار إليه .

● ولكن وزير الأوقاف - وهو رجل سياسة يحكم منهضه واهتمامه وعشوقيته في مجلس الشعب - يصرح في الأمرام (١٩٨٩/٨/١٣) بأن : الدولة - وبخاصة دار الإفتاء باعتبارها الجهة المختصة بها إصدار الأحكام الشرعية - وإذا رأى الوزير أن الدولة سوف تلتزم بالحكم الذي تصدره دار الإفتاء في هذه القضية ، ول العدد نفسه وفي سياق الخبر نفسه من الأمرام يؤكد المفتي أن علماء الدين سوف ينتهون قريبًا من إصدار الحكم الشرعي في أبواب البنوك ومختلف المعاملات المصرفية ..

● أما وزير الأوقاف فهو رجل سياسة - كما قلنا - وعلى هذا المحمل كما نحلل تصرفاته المتتالية ، ونكف عن تتبع ما فيها من غرائب .. لكنه في تصريح ١٩٨٩/٨/١٣ أبتصر أمرا جديدا . واقتار أنه معنى لا يحل المسكوت عليه :

● لما الأمر الأكبر ابتكر فهو قوله إن دار الإفتاء هي الجهة المختصة بإصدار الأحكام الشرعية .. وهذا قول له يجوز على العامة ، وقد يصدره للقاء الذين لا يفرقون موقعه دار الإفتاء ، في التنظيم العلمي للهيئات الإسلامية في مصر ..

● وهذا الابتكار - غير صحيح . لأنه ليس هناك قانون ينظم عمل دار الإفتاء وينيط بها إصدار الفتاوى الشرعية أو الأحكام الشرعية .. بل إن دار الإفتاء هي الجهة التي من نظام متكامل للإفتاء الشرعي في مصر كان بدوره جزءا من نظام المحاكم الشرعية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

المصدر : الأمانة العامة

من أن يقلقوا توجيهها في شأن من شؤون الحلال والحرام .. والا كانوا بلغين لديهم بدنيا سوامهم .. فهل يرضى الوزير العلماء .. وهل يرضى هؤلاء أنفسهم هذه المذلة ؟

● وإذا أراد الوزير أن يعرف كيف يرى العلماء مكانة أنفسهم من الحكم فليقرأ كتب الإمام الجويني (أمام الحرمين) تحت الاسم فليكن من البيان !!

● وأمر أخير : ينبغي أن تنبه إليه الوزير السياسي .. هو أن يقرأ قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ، واللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ .

● قانون إعادة تنظيم الأزهر (رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١) يجهل من شيخ الأزهر : الإمام الأكبر ، صاحب الرأي في كل مايتصل بالشؤون الدينية والمشتاتين بالقرآن وعلوم الإسلام (م م) .

● والقانون نفسه ينص على أن مجمع البحوث هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية وأن من مهامه : بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية (١٥٠) .

● واللائحة التنفيذية للقانون تجعل من بين مهامه المجمع - على الخصوص - بيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية أو الاقتصادية (١٧٠ - ٥) .

فكيف يسوغ مع صراحة هذه النصص أن يقول الوزير أن دار الافتاء هي الجهة التي بها إصدار الأحكام الشرعية ؟ وماذا يفعل الإمام الأكبر ؟ وكيف تكون ممارسة مجمع البحوث لأختصاصاته في « بيان الرأي » أن لم تكن بإصدار الفتاوى الجماعية والأحكام الشرعية ؟

● أننا نلكن لمحملة هذه الأسئلة وغيرها من محفل في الكلام إلى إعادة النظر في كلامه .. وتدعوهم - وغيره - بوجه خاص إلى فصل - الانفصال - عن السياسة ، السياسية ، حتى لا نقتوه في دهاليز - الأولى - ضوابط - الكلتية - والله متى نوره وغلب على امره .

المصرية ، وهو « صاحب » دار الافتاء ، وبين وظيفة « مفتي الحنفية » الذي هو مفتي وزارة العدل ، والذي أصبح اسم وظيفته الآن ، مفتي الجمهورية لمن الذي ناط بمفتي وزارة العدل إصدار الأحكام الشرعية ، وجهت الجهة الملتزم بها ذلك ؟ ليست هذه « فتوى » سياسية من الوزير السياسي ؟ ولعل الوزير الاستثنائي من كل ماذكرناه أن يرجع الفتوى الصادرة من دار الافتاء نفسها في المحل المعاصر من الفتاوى تمت رقم ١٢٣٩ من ٣٦٥٠ - ٣٦٦٦)

● أما المحي الذي لا يميل السكرتير عليه فهو أن الوزير السياسي يقول : أن الدولة تترك الحكم في هذه القضية للعلماء ، ويتفق أن تكون « قد صدرت أي توجيهات من الدولة بشأن حكم الدين في قرأته الوثوق » !!

● فهل يريد الوزير أن يقول للناس أن القائمين على الحكم في بلادنا يكون لهم - أحيانا - توجيهات في شؤون الدين ؟ وإن هذه التوجيهات تصدر إلى العلماء

ليصدروا فتاواهم على شورتها ؟ وإن هذه المسألة مستتانة فلم تصدر بشأنها مثل تلك التوجيهات ؟

● أن هذا الكلام خطير .. وهو يسعى إلى ذلك ، وإلى من يسبب اليهم إصدار توجيهات - أحيانا - لأن الأصل أن الدولة كلها يحكم دين المستأثريين فيها ، ويحكم الدستور نفسه خاضعة لحكم الدين ولا يتصور أن يحاول بعض هؤلاء المستأثريين إخضاع « الدين » و « العلماء » لحكمه هو أو لتوجيهاته هو ● والعلماء الذين يستحقون هذا اللقب - أكبر عند أنفسهم وعند الناس

أن كان في كل محكمة شرعية ابتدائية مفت هو نائب رئيس المحكمة الشرعية . وكان يسمى « مفتي الاقليم » وكانت المادة (١٨) من لائحة سنة ١٩١٠ للمحاكم الشرعية تنص على أن « يقضى كل نائب أو من يقوم مقامه بوظيفة الافتاء في المحكمة المعنية فيها » وبعبارة المادة ٢٧٧ من هذه اللائحة أن هذا الافتاء مقصور على افتاء المحاكم الأهلية والمحكمة والأفراد دين المحاكم الشرعية (لأن قضائهم من علماء الشرع الذين لا يحتاجون إلى الفتوى) .

● وكان اختيار المفتي متصورا على أن يتم بأمر من مقام العالي (الخديو) وبناء على قرار منه يتم تعيينه (الأمر الفعال بتاريخ ١٨٩٧/٢٧) . ونحن نرى هذا النص بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩١٤ جاء في مذكرته

الإضافية : « وإن كان مفتي الديار المصرية مؤلفا للقاهرة تابعا لوزارة الحنفية إلا أن لائحة المحاكم الشرعية ليست محلا للنس على إجراءات تعيينه »

● والمفتي اختصاص محدد بموجب المادة ٢٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية هو إبداء رأيه في مدى مطابقة « حكم الأعدام » للشوايط الشرعية والمادة ٣ من المادة المضار إليها تجعل من اختصاص وزير العدل تدب من يقوم مقام المفتي عند خلو وظيفته أو غيبته أو قيام مانع لديه ● فدار الافتاء إذن ليست إلا أداة من أدوات وزارة العدل .. والمفتي - مفتي الجمهورية - اليوم هو الذي كان لقبه سابقا مفتي الحنفية وكانت اللوائح القديمة تفرق بين وظيفة مفتي « الديار



المصدر : الأستاذ جـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٩

الرب

وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الإسلامية

للاستاذ جمال البنا عرض : محمد إبراهيم مبروك

مدخل

الاستاذ جمال البنا : ٦٩ سنة لحد ايذاء العالم المحدث احمد عبدالرحمن البنا . والاخ الأصغر للامام حسن البنا . مفكر من نوع فريد خصوصا بالنسبة للمفكرين المصريين . وقد يكون ذلك سببا في عدم تدمجه بالاعلام اللاتقي به فعل امداد ما يقرب من نصف قرن قدم للمكتبة العربية والعلمية أكثر من ستين مؤلفا تناول فيها شتى المواضيع الإسلامية بسلطانة والتأصيل والتنظيم الفكري التجديدي

لما الذين اجتهدوا ولدى بهم اجتهدهم لإيضاة بعض الممارسات الاقتصادية التي يشبه فيها بالقرابة مثل شهادات الاستثمار أو حتى القروض المصرفية بملادة ضئيلة . ففهم بنوا ذلك على أساس الضميمة .. أو المصلحة أو انتفاء الاستغلال وعدم تولي الحكمة في التحريم . والتقص منا أن الضميمة أو المصلحة اعتباريتان .. وليس هناك مصلحة مطلقة . وقد لا تكون هناك ضميمة ماسة . وإن جانبيا كبيرا من تقرير

في حين أنه يرى أن الربا رمز لاتقتصاد يختلف مختلفا جذرية للنظرية الاقتصادية في الإسلام . فالذين ذهبوا إلى التحريم - على حد رايه - تلقوا ما أورده كتب التفسير . وما جاء فيها من أسباب التزول ومن هنا عتقوا على إبيات أن « ال » في الربا كما جاءت في آيات القرآن هي العهد (أي ما يتعلق بالممارسات الربوية التي سبقت وعاصرت نزول الآيات . وكانوا يجمعون على أن الربا المحرم ينص القرآن هو الربا الموهوم . عند العرب . أما ما يتعلق به الناس اليوم أو ما تمارسه المؤسسات المالية والمصرفية فإذا حكم القضاء بتحريم هذه الأساليب الجديدة بملقتض القياس فلأنهم يهونون بالقول من سماء التزليل الحكمة إلى شذوثة القياس المختصة والجدلية . والأحكام القياسية تشفيح للظروف والأحوال وذي رايه فإن تفسير القرآن بملقتض أسباب التزول يجرده القرآن من أمجازه وشموله ويكرهه بياور نطما على أسس من السنين التي وضعا الله للمجتمع الإنساني . كما أنه لا يصلح أن استكمال نقص إصدار الأحكام على أساس « أسباب التزول » مدحا بالقياس على أساس الاشتراك في العمله لأن هناك بونا شامعا بين التحريم القرآني الحكم وبين التحريم القياسي الجدلي .

وكان من الطبيعي جدا أن تتصفص هذه الكافة التي تثير الضميمة من الكثير جدا من الآراء التي تثير البشة . وخلاصة الأمر في المؤلف من أفكاره ومن وجهة نظر كاتب هذه السطور - هي : أنه يجب عليه أن تثار الأفكار مشرط الحرات ليس فقط لكي يمكنه أن تقيها ولكن لكي يمكنه أن ترافها أيضا . ولهذا فإن النتيجة الحتمية للقرامة الواجبة في مؤلفات الأستاذ جمال البنا هي التطوير الفكري لمن أراد الخروج من دائرة الأفكار التقليدية حتى ولو أدت به هذه القرامة إلى أن يقف من أفكاره مؤلف الرافض .

١ وبين أيدينا الآن أحد الكتب الهامة للاستاذ جمال البنا والتي تذكر بملكتين من الأفكار الجديدة والجرئة وهو كتاب الربا وعلاقته بالممارسات الاقتصادية والبنوك الإسلامية .

٢ يعرض الفصل الأول لعدد من آراء العلماء والشيوخ المسلمين أمثال عبدالعزيز جالوش ومحمد الخضري ورشيد رضا وكذلك عرض لآراء السنهوري ومفهوم الدواليبي ..

لما الفصل الثاني يبرز أهم معالم النهج الاجتهادي للمؤلف في تناوله للأحكام الفقهية . فبعد تناوله لافسوس الربا رأى أن المعالجات التقليدية له على اجتهداتها لم تقدم التكليف الأمثل للفقيه لأنها جعلتها على أساس نوع واحد من الممارسات هو الاقتراض بريا



المصدر : الأستاذ ج

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٩

المصلحة أو الحكم بالضرورة يعود إلى الجهل بجوانب أخرى للموضوع كما هو الحال في قضية الزبا . فالفروض إلا يحكم فيها إلا عالم متمكن من علم الاقتصاد الحديث وأسرار الممارسات المصرفية وغيرها .. لأن هذه مستحكمة من حسن تطبيق النص واستتله على توافر عدم توفر الحلة وما إلى ذلك .. مما

يكشف عن وجود مفاسد خطيرة تحت ستار البراءة والمصلحة الظاهرة ... وما يقال على المصلحة يقال على الضرورة فلا يمكن القطع بوجود ضرورة إلا بعد استنفاد الحلول الأخرى ، ولا يمكن استبعاد هذه بالمعولة التصنيعية لطم الاقتصاد .

ويرى الأستاذ جمال الهيثم أنه كان يجب على المفسرين المعاصرين أن يأخذوا بعين الاعتبار ما يقوم عليه النظام الاقتصادي المعاصر من مفاسد

وذلك لاستلزامه للروح الربوية ، سواء أدى هذا الاستلزام للاستمرار في ممارسة الاقتراض الربوي القديم أو تطرق إلى وسائل ونظم أخرى لم يكن للأقدمين عهد بها - ولكنها تقوم على الروح الربوية نفسها - التي تمثل

المصلحة الذاتية المادية والرفيعة في التكاثر واستبعاد كل الماني والقيم العامة لمقومات وجودها .. وكان يجب عليهم أن يجدوا في هذه الوسائل والأساليب الاقتصادية الجديدة ما يعينهم على فهم الصياغة القرآنية والمعالجة القرآنية لقضية الزبا ولكلهم لم يكلّفوا أنفسهم عناء دراسة الاقتصاد .

وقالوا يلزمون بما كان يؤمن به أجدادهم من أن عدة الفجر اليوم هي عدة ليام ابن عباس ، وأن « طوم القرآن » الطموح أو الفهمين التي تشبه اليها كتب التفسير تكفي كأن نصريح القرآن معزولة عن الحياة .. فوالقوا حيث وقف أجدادهم .. ومن آراء منهم الاجتهاد على أساس المصلحة لم يصحب التواضع دائماً فيما أراد .



كان من الطبيعي جداً - بناء على ما سبق - أن يكون مواقف الأستاذ جمال الهيثم من البنوك الربوية مواقف المند من الظالم البهيمية والفساد الفجر الذين تقوم عليهما هذه البنوك .. وينتس

التطور الخاص للاستاذ جمال الهيثم فانه يلقى اللوم على البنوك الإسلامية على أساس أن حسنات الأبرار سيئات القربين فهي لم تهتم إلا بالتحضر من الزبا بمفهوميته عند جمهور الفقهاء ولم تستهدف القيام ببناء اقتصاد إسلامي تتنافس مقوماته بالكامل مع مقومات الاقتصاد الربوي . وأخيراً فانه بعد أن تنتهي من قراءة هذه الكتاب فانه سوف تتمتع كثيراً من أن هذه الرحلة الشاقة الممتعة الطويلة كان يصورها كتاب ٢٥٠ صفحة من الحجم المتوسط .

□ ومع ذلك فانه يأخذ على الآراء التي جاءت في الكتاب أنها لم تدعم بالأسانيد الفقهية الكافية التي تتناسب مع مدى جرأتها كما أن الكاتب لم يكشف لنا عن مدى كبره قد انفرد بهذه الآراء أم أنه يوجد نظير لها عند بعض أئمة المسلمين أو حتى عند بعض المفكرين المعاصرين .



المصدر : **الفتاوى**

التاريخ : **٢٤ أغسطس ١٩٨٩**

النشر والخدماات الصحفية والمعلوماات

الفتاوى المصيرية

وبدعة: بمخالفة السنة

لمسايرة العصر

● عاود الدكتور النمر ، والتكثف جمال محمود ، والدكتور سيد طنطاوي ، طرح قضية الفتاوى المصرية الحديثة ، بمقالات صحفية ، اظهرت ميلهم القوي الى القول بانها ليست ربوية . واثق فضيلة المفتي لجنة المحققين ، بعد ان اقر فيها بالحل ، واتسعت آراء الدكتور الثلاثة جميعهم بالرجاء على اجماع المسلمين في القديم والحديث . فحسبوا عرض الحائط بكل المؤثرات الاسلامية التي اكدت حرمة تلك الفتاوى بوصفها ربا .

● وهذه البدعة التي ساقها الدكتور النمر تربطه لعرض رايه في الفتاوى المصرية الحديثة تطرح شيئا على صحة ، الفلسفة التنبؤية ، ، تلك التي تقول ان كل شيء في الوجود يتغير ويتطور ، ولا يثبت على حال ، سواء المتعلق العلمية ، والمبادئ ، والقيم الاخلاقية والتشريعية ، والدكتور جمال محمود يواصل في قبولها ، حين يلزم التشدد والتيسير في تلك الموروث - على اختلاف عصوره وزمانه برده الى :

● **فلي** رأى الدكتور النمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد منى احكامه في المعاملات المدنية على - - الظروف الموجودة امامه ... اما وقد تغيرت الظروف عن ذي قبل ، فلماذا ان يضعوا - - يعني الصحابة والتابعين - - حكما متفسيا لها .. على خلاف ما كان عليه الامر من قبل . وما كان عليه الامر من قبل ، هو السنة النبوية المطهرة . سواء في النهي عن القنطار الاكل الضالة ، او في النهي عن التسخير !

- - وإذا كان الصحابة والتابعين قد خلقوا السنة ، لمسايرة مستجدات العصر ، وتحقيق المصالح ، ولم تكن قد مضت بين عصرهم وبين عصر النبوة الا سنوات معدودات ، فلن من حق الدكتور النمر ، بعد مضي ١٤ قرنا من الزمان ، ان يخالف السنة ، فيما امر بها نبي صه النبي صلى الله عليه وسلم ، وينهى عما امر ، ويايس من حق أحد ان يغير في وجهه ليقول له . انت عاص له ورسوله ! كيف تغير حكما حكما حكم به الرسول !؟

● ولقد ادهشني ان تتكرر الردية كلها دون استثناء على مسأله الربا ، دون ان يلتفت أحد الى البدعة الخطيرة - الزائفة ! - التي قدم بها الدكتور النمر لرايه ، وايدوه فيها الدكتور جمال محمود ، والتي جعلها اساسا لرايه في المسألة . ونحن هنا نناقش تلك البدعة أولا !

بدعة - - التمر

يجوز مخالفة السنة

لمسايرة العصر

- قال فضيلته ان عثمان رضي الله عنه قد عمل - - على خلاف ما كان عليه الامر من قبل - - . وكذلك فعل التابعين - واستدل على ذلك بعمل عثمان رضي الله عنه ، ويقولون سعيد بن المسيب قال خليفة الراشد الثالث ، امر ، بالنقاط الاكل الضالة ، في حين ان النبي - - نهى ، عن التغافلها . وابن المسيب غير حكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فاجاز الضمير ، وكان عليه الصلاة والسلام لا يبيح - - ولم يبق في وجههم أحد كما يحصل الآن امام كل جديد واو كان غير ربي . ليقول لهم انتم عصاة ، كيف تغيرون حكما حكم به الرسول ؟



« التآثر بتطويف الزمان والكان والناس » ، ويحدد الدكتور لؤاد ذكريا ناول النسبية إلى الفلسفة الإسلامية ، كالإيمان بالقصد (نظر كتابه : الصعوبة الإسلامية ، ص ٦٨ وما بعدها) بلمية تغييرها وتطورها ، لسانية العصر والمفلسات الحديثة والمعاصرة !

●● والحق أن الفلسفة النسبية خاطئة ، لأنها تقوم على الخلط بين : الحقائق العلمية ، والقيم الأخلاقية ، من جهة ، وبين : « معرفة الإنسان بها » ، من جهة أخرى . وكان السورسماطونيون اليونان هم روادها ، لكنها ماتت ولم تبق لها قائمة إلا في العصر الحديث تحت تأثير فلسفة « داروين » التطورية ، وفلسفة « نيتشة » ثم نطقت مرة أخرى في الكثير من المذاهب للفلسفة الحديثة والمعاصرة ، التي أكدت ثبات الحقيقة العلمية ، وخلو القيمة الأخلاقية ، بسرف التنظر في تغير المصور . وتهمل البقاع وقضايا البشر ، وتطوّر مساراتهم وإفكارهم !

●● فلعلمة الدكتور الفخر - الذن - زائفة : يحكم الفكر العلماني المادي ذاته ، تابعه عن حكم الإسلام الثابت الخالد ، الذي يستند إلى نصوص مطلقة لا أنظير ولا تشديد !

« شتم من رضى الله عنه لم يخالف السنة »

وَرَمَّ الدكتور الذن من عثمان رضى الله عنه أنه خالف السنة وزعم بطلان ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القتل الأول القتل : « كما جاء في نص حديثه الشريف ، يمشي إلى سيوفها بالكلية الشريفة ، ولا جاء عثمان : « كتب : أن : فسموها ، وعرفوها ، فلم جاء من يعرفوها ، ولا يعرفها بغيرها وضعا أمثلها في بيت المال .. فإن جاء من يعرفها فادفعوا اليهم الأمثال » . (انظر الفصل : إبان حزم ، ص ٢٧١) فالخليفة الراشد الثالث رضى الله تعالى عنه ، لم يأمر بالقتالها ، كما وهم الدكتور الذن . بحيث تأخذ كل ابتكار ما يجده منها ! كلا ! لقد أمر بضمها في طريق صالة في الإحصار في حصارها فتمسك لها ، على أن يعان عن ذلك . فمن جاء والبت أن له نالة أو غيرها ، بالحق المعروفة التي حدثتها الجبهة ، أخذه . نهذا من القصد الأعلى

للسنة ، والشريعة الإسلامية ، آتى تمكين كل انسان من استرداد ماله الضائع . وحتى لو هُزمنا ، الضم ، بمعنى الانكسار ، قلنا أن يبقى أبدا مخالفة السنة ، وأما هو وسيلة جديدة ، لفهمان القصد الأسنى الحديث الشريف . فلا مخالفة بأي وجه كان .

« سعيد بن المسيب لم يخف على خلاف السنة البطمرة »

— وأما فيما يتعلق بالتسمير ، وهو المثال الثاني الذي خربه الدكتور الذن مخالفة السنة الشريفة ، فالأمر مبني على الخلط بين القاعدة الثالثة الدائمة ، وبين حالة من حالات الطوارئ أو الضرورة . لقد رضى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسرع للناس ، وقال : « إن الله هو المقيم أو السمر » . (انظر : الفتح الربيعي ، ج ١٥ ، ص ٦٤ ، ٦٥) وقد شرح هذا الحديث صاحب : « بواعث الأمان » فقال : « يمل - أن التصرف في أموال الناس بأمر أئمتهم ظن ، والتسمير دوما يؤدي إلى القطع ، والمرد أنه لا يكلف الناس بالتسمير ، ولكن يؤمرون بالانصاف والتشفة على الخلق والتسمية لهم ، ويؤخذ المحذور منهم بما يردعه من أنواع العقوبات » . (ص ٦٥) . وبمعنى هذا الكلام أن التسمير لا يكف الناس عن رفع الأسرار ، والتعذيب من رفقة الدولة وإنشاء سوق سوداء ، فضلا عن أنه يؤدي إلى قدرة السلفة السعرة .

● لعدم التسمير هو القاعدة الإسلامية الدائمة الشابتة . وهذه القاعدة ديمومة اقتصادية ، وفي الضمان الحقيقي للنتاج الوافر . وحرور الزمان ، وتجدد المصور التي أنها مصلحة لكل زمان ومكان ، فهي جديدة في كل عصر ، ولا تخلق أبدا . وأما المسكر الشريفي الذي قلب الأمر رأسا على عقب ، واتفق التسمير سياسة دائمة ثابتة ، فأدى به إلى القطع ، وهو الآن ينتفض بقوة ضد

التسمير الجوفري الذي يضمن انطلاق الطائف . وإذا كان التسمير لا يستعمل كإجراء لتضمين المذلتين الناشئة عن الاحتكار وما أشبه ، فإنه لا يصلح البتة كقاعدة عامة ثابتة فالأمن وس اعتمد العالمين في السوق على الحسابات الاقتصادية الرشيدة عند تحديد السعر للعالم . وهذا هو حكم السنة النبوية .

والله لمون الذين رضوا بالتسمير كعلاج مؤقت اشتروا أن يتم التسمير برفها : الفتح والشجر والسنك والحاكم ، فكيف تسلوب الإدارة أية ، شائبة قسر ، وتبعاً لذلك يفسد البيع ، ولكيف يكون هناك ظلم على أحد من الأطراف ، أو أي احباط للمنتجين .

●● فهل معنى هذا أن سعيد بن المسيب قد وافق السنة والتي بما يتفلقها ؟ على صائر التسمير التحكيم ، من قبل المحكمة هو القاعدة الثابتة العلمة الدائمة ، وعدم التسمير هو الاستثناء ؟ وإن المجتمع المسلم الذي اتفق التسمير سياسة عامة ثابتة ، وبأن السنة المطهرة في ١٢ حل الشذوذ محل القاعدة ؟

●● لك صور الدكتور الذن أرويع مقولاً : « خططوا بيننا ، فأوقع الناس أن ابن المسيب خالف السنة ، مسابقة للمصير ، وتحطيق للمصالح ، كما لو أن السنة المطهرة (في عدم التسمير وبغيره) لا تحقق الصلحة ، ولا تصنع إلا لعمد الرسول ، وكما لو أنها قد اختلفت نهليا من حياة المسلمين ، فصار لكل شيء خاضعة للتسمير !

— تلك هي الأباطيل التي سالتنا في مقدمة مقال ، وفي أخطر من رأه القائل بأن الفوائد المصرية الحديثة ، بما فيها من تحديد للسنة مقدما ، ليست ربا مسمرا ، لأن هذه المقدمة هي الأساس الذي أراد أن يبنى عليها كل خروج آخر على السنة وكل مخالفة أخرى لها ! أنها تحمل « بدعة مخالفة السنة » ، في أية مسألة يؤثر حرمان الخلفاء ، وهذه البدعة خطيرة ، وشذوية ، واختلة إلى أبعد الحدود ، والدكتور الذن يسعى حثيثاً منذ سنة ١٩٨٢ - إلى مثالات في الإصرار - للترويج لهذه البدعة ، بمجة مسابقة العصر ، بتحقيق مصالح الناس . وهو يطمح ، كما يعلم غيره ، أن الإسلام ما جاء « ليساير » أي عصر ، وإنما ليعدي كل عصر ، ويوجه كل عصر ، ويقود الناس إلى مصالحهم الحقيقية ، العامة التي اعتبرها الشارع الحكيم . ولو أن الإسلام « يساير » كما لم عصر لما بقي لنا منه شيء . ولو أننا خالفنا السنة مسابقة الظروف المتغيرة لا بقيت لنا أية سنة !



المصدر: **الشيعة**

النشر والبيانات الصحفية والبيانات : ١٩٨٩

الصلة في تحريم الربا

ننتقل بعد هذا الى الصلة التطهيرية ، لبيعة الفروج على السنة . وآيه الفاتح محل الفوائد المصرفية الحديثة ، على الرغم من التقوى الجامعة بهرميتها . وقد اذم الاساتذة الافاضل الذين ناقشوا في الصلة ان يجدوا ، في صيرورة الربا اولا قبل النظر في شيء واختلفوا في الصلة فمنهم من قال انها النص ، ومنهم من

قال انها الزيادة على رأس المال ، ومنهم من قال انها الظلم

ونحن نحكم الى كتاب الله تعالى في حسم الخلال الذي يعتقد انه خلاف لغرض قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذكروا ما بيني من الربا ان كنتم مؤمنين . فلو ان لم تعلقوا فادناها بيمين من الله ورسوله ، وان تقيم لكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون . (البقرة : ٢٧٨ - ٢٧٩)) والنص : القرآني في هاتين الآيتين ، يبين بوضوح ان الزيادة ، على رأس المال ، ظلم اي ان الآراء السابقة هي رأي واحد بعينه ، لان النص ، القرآني هو الذي حرم الزيادة ، واعتبرها ظلمًا .

● تحليل الفوائد المصرفية : يبين انها تطير دائما على ظلم ، ولا معظم الحالات يقع الظلم على المدين ، لكن الظلم قد يقع أحيانا على الدائن . لذلك يستمر المثل في تجارة أو صناعة تحقق أرباحا كبيرة ، وعلى الرغم من ذلك لا يحصل صاحب المال الا على النسبة المحددة التي تكون اقل كثيرا من نسبة الأرباح والضرع الاسلامي عليه هذه المشكلة بالمشكلة الاسلامية التي تحقق العدل في توزيع الأرباح والخسائر ، وتجنب الفروج في زيادات غير عادلة لدى هذا الطرف أو ذاك ، وبذلك يمتثل في الظلم ، وكل اموال الناس بالمال من حياة المسلمين .

— وقد يظن البعض ان ظلم الفنى للفقير هو وحده المرم . وهذا غير صحيح ، فظلم الفنى للفنى ، وظلم الفقير للفقير ، وظلم الغني للغني ، كله حرم في الاسلام ولا يجوز له بحال . انه التفتيش الحرم للمقدّم الاعل للشرعية الاسلامية ، وكل رسائل السماء ، ولقد قال جل شانه : لقد ارسلنا رسلانا بالبينات ، وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)

(الحديد : ٢٥) ولذلك تنال الشريعة الاسلامية كل مظالم الظلم ، باخلاقياتها وتشريعاتها ، وتدابيرها الجزرية

بقلم :

احمد عبدالرحمن

والوثائق ، الى جانب عقيدة المسلم في الثواب والعقاب الاخرى .

حل الفوائد

المصرفية الحديثة مالم ؟

والسؤال الآن هو : هل الفوائد المصرفية الحديثة (التي ترفع لاصطف الودائع ، والتي تدفع للمصارف) جائزة شرعا ؟ وبعبارة اخرى : هل تؤدي تلك المعاملات الى وقوع زيادة او ظلم او ضرر على صاحب المال او المصروف او المقرضين من المصارف ؟ وهل تقع تحت حكم النص الذي يحرم الربا ؟

— ان الظلم هو علة التحريم بحكم النص ، فلذا يقع ظلم على اي طرف فهو حرام ؟ وان حقلت العمل فهي حلال . وبهذا وجدنا الدكتور النمر والدكتور جمال محمود ، وغيرهما يبدون الجهد المجهود لانكار الطبيعة الاكيدة الفاتحة بان المصارف الحديثة يظلم المقرضين لمصلحة واصحاب المودعين حين يقرض امواله واموال المودعين ، بل وانها تظلمهم ، ثم يعطي المودعين نسبة اقل من تلك الفوائد ويحتجز الباقي لنفسه ولاشك ان المصارف تاكل بأعمال اخرى عديدة مشروعة لكن اقراض الاموال بفوائد باضعة محددة هو عملها الربح الضمون وهذه الأرباح تشتط بغيرها من الارباح والاجر التي لا خلاف في حلها) والمصارف والمودعون مابين ظلمون

● لكن الدكتور الفجر يقول ان المصارف هو لكين ، والودائع ذات الفائدة المحددة لا تحضن اليك ، وان طحت الافراد . فهو لا يتصرف بتحديد الربح والضرر هو علة التحريم ، ومعاملة علة التحريم في التعامل مع الافراد ،

وهي الضرر ، غير موجودة في التعامل مع المصارف ، فيكون الإبداع في المصارف واشياها من المؤسسات وتقدير ربح منها محدد مقدما ، حلالا غير حرام ، مماذ تستمر الاموال في اعمل جائزة شرعا ، لم يقول : هذه وجهة نظر مطروحة لدى كثير من المفكرين فما رأى اخواني من العلماء والافاضلين فيها ؟

● واني لعجب أشد العجب من هذه الصورة الشاذة البتراء لعملية الودائع المصرفية ، فالكاتب المفضل يتجاهل الطرف الثالث المعنى عليه ، او المظنون حسب تعبيره ، وهو المقرض من المصارف انه يتقبل ان تلك العلاقة ثنائية فقط بين صاحب المال والمصرف ان تقرر من المصارف فلا يوجد له . وبناه على هذا التجاعل للطرف الثالث المظنون ، المظنون المتضرر من المقرض النص المصارف خطأ محل ذلك الطرف المقرض من يجهد نفسه في اثبات ان المصارف لاتتضرر من جراء تحديد نسبة الفوائد للمودعين وانها لا تتضرر بسبب ذلك ولا يلحقها ظلم ، ولا تعصم ظهورها ، وهو دفاع في غير قضية لأن احدا لم يقل ان الظلم يقع على المصارف ، بل الكل يقول انه اذا يقع على المقرضين من البنوك اساسا ، وعلى اصحاب الاموال جزئيا ، ويكون الظلم هو المصارف . وهذا لا يمنع ان يقع الظلم على المصارف في احيان قليلة — ولـ صقلات وقروض معينة ، حيث يربح للمصرف الا الفائدة المحددة والتي قد تال كثيرا من حله لو ان المال كان قد قدم لتأسيس مشاركة شرعية اسلامية . ولهذا لنا ان جميع الاعراف في العلاقة الربوية : اما ظلم ، واما مظلوم ، والله تعالى يقول : (لا تظلمون ولا تظلمون)

● صفوة القول — ان — ان بدء الدكتور النمر الجديدة في جوان مخالفة السنة ، لمسايرة العصر وتحقيق المصالح ، هي بدعة باطلة ، وسبيل الى باطل . والمثال التطبيقي لثقت البتراء وهو القول بحل الفوائد المحددة على الودائع ، هو قول خاتمي ولا سكه له ، يابس مصححا ان الصداقة قد خالفوا السنة كما زعم . ولا التابيع خالفوا يابس ، مصححا ايضا ان الفوائد المحددة على



المصدر: الشريعة

التاريخ: ١٤٤٠ هـ / ١٩١٩ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الروائح حلال ، والقروض المصرفية ذات
الفائدة المحددة والتي تمويلها المصارف
من أموالها وأموال المودعين حرام لأنها
ربا لا شك فيه فهي ظلم وأضرار وخراب
بيوت ، ولا تحقق أية مصلحة حقيقية
والدليل الإسلامي بكل إيمانه من
المشاركة المضاربة والمرابحة والقروض
المحسن والتبرعات والزكاة المفروضة ،
فمضروب التكاليف الاجتماعية ، هي التي
تحقق مصالح الأمة ، وتضمن لها
الاستقلال الاقتصادي والعدالة ،
وتجنيها من غضب الله في الدنيا
والآخرة .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصدر : الزمان

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٩

هذه الزبنة ... حول فوائد البنوك

أحمد كمال أبو المجد
بمقام : الدكتور

» ١ «

شهدت القاهرة خلال الشهرين الأخيرين عدة لقاءات وندوات تدور كلها حول الموائد الجديدة التي تتكاثفها البنوك من المقربين وتلك التي تدفعها للمودعين . ومدى اعتبارها صورة من صور الرياء المحرم بخصوص القرآن الكريم ... وخلال تلك الندوات الترتيب لندوة على جانب كبير من الأهمية .. بعضها الاقتصادي خلاص يتعلق بوظيفة البنوك في النظام الاقتصادي المعاصر ونحو البنوك المركزية

في الإشراف على نشاط تلك البنوك . وبعضها يتعلق لفتية بصفة اللغة كالمبحث عن علة تحريم الرياء ، وعن صور العمليات التي تدخل في نطاق ذلك التحريم والشروط التي تبطل معها أو يسيبها بعض صور العمليات الشرعية المعروفة (كالمسئمة) وكالمضاربة والمراخعة ... وكل ذلك خير يحتاج إليه الناس في دينهم ودينهم ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٩

ولا حرج على أحد أي أحد من اختلاف الرأي حول هذه القضايا أو من طرح تساؤلات تتردد في عقله أو شبهات لا يستريح معها ضميره وحسه الديني إلى صورة من صور المعاملات القديمة أو الحديثة.. ذلك أن باب الإجتihad من أهل الإجتihad والمؤهلين له باب مفتوح لم يطفئه أحد ولا يملك أن يطفئه أحد، والحاجة إليه متزايدة مع تزايد تعقيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة واختلاف كثير من الظروف التي تحيط بالمعاملات المالية الحديثة عن الظروف التي كانت سائدة حين أدق الفقهاء الأوائل بارائهم في صدور النشأة الأولى للغة والسوايق التي كانت موضعاً لاجتهادهم...

ولكن الحرج على الحرج.. واللباس على اللباس... إن يتحول الحوار العلمي الهادئ والمسؤول إلى معارك كلامية ومساجلات بين أصحاب المصالح المتعارضة... تتفكك سلطتها من قاعات البحث والحوار بين أهل العلم والمختصين فيه إلى صفحات الجرائد والمجلات... حيث يستبيح البعض تحريف الكلام عن مواضعه وصرف الرأي عن مواقفه، تلبسوا على القراريء أو السامع وانتصروا - بغير الحق - لرأي يراه صاحب قلم أو مؤلف اتخذ صاحبه مصلحة.. أن استباحة الحقيقة على هذا النحو المعيب هي التي تفرق كثيراً من اصحاب الرأي بين يعترفوا كل حوار، وإن يناووا بالتصميم من كل اجتماع ولو أدى ذلك بهم إلى كتمان العلم والابتعاد عن ساحة البحث.. فدام الاقتراب من تلك الساحة يزعجهم - على غير اختيار منهم - في صراعات ظاهرها العلم والبحث عن الحقيقة وباطنها السياسية ومعاركها والمصالح التي تدار المعارك لحمايتها.

ولكن القضية التي أطرناها تتناول أمورا ثلاثة محددة:

أولاً: أن باب البحث العلمي حول فوائد البنوك لم يحسم بعد.

الثاني: أن ثمة مداخل فقهية والاقتصادية ديد من الانتباه إليها قبل الإلزام برأي قاطع في أمر تلك الفوائد.

الثالث: أن الحاجة ماسة إلى منهج يوفق عليه الباحثون وأطراف الحوار أملاً في سرعة الوصول إلى رأي تستريح له عقول الناس وتطمئن إليه قلوبهم.

إن مسألة فوائد البنوك لم تعد مسألة فقهية نظرية يقتصر اثرها على الرواد متأثرين بريديون الاحتياط لدينهم يتوجهون أموالهم إلى معاملات يجيزها الشرع الإسلامي ولا تدخلها شبهة الربا أو غيرها من شبهات الحرام.. وإنما صير الحوار الدائر يطرح نوعاً من المواجهة بين نظامين اقتصاديين أحدهما قائم مستقر ومرتبك بالنظام الاقتصادي العالمي والآخر لم تكفل معالته ولم تكم بعد أجهزته وأدواته ولم تتحدد كيفية تعامله أو تواصله مع النظام الاقتصادي العالمي القائم.

وبعض النظر عن رأينا الخاص في مستقبل هذه المواجهة بين النظام الاقتصادي العالمي القائم والنظام الاقتصادي البديل الذي يجرى طرحه في إطار مبادئ الإسلام العلمية، وفيه أهمية في ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.. بعض النظر عن هذا فلنا ثرى في الحوار الصالح الذي يدور حالياً حول فوائد البنوك تعبيراً عن حلة أولى من حلقات المواجهة بين النظامين.. كما حلقت المواجهة بين النظامين.. كما ثرى من وراء الحجج والآلة العلمية التي تستخدم في الحوار.. دليلاً واضحاً من كل من النظامين عن ذاته وجوده ومستقبل هذا الوجود.

وكل ما نرجوه وتدعو إليه أن يذكر أطراف الحوار أن الاموات الاقتصادية كلها وسائل لفدايت.. وأن المنظمة الاقتصادية حتى الذات المستقر منها.. ليست مقدسة ولا هي مضمونة الخلود.. وأن اللغاف - المشروع - من مصالح المؤسسات المصرفية والاقتصادية المختلفة ينبغي أن يتم في إطار البحث الموضوعي المستقل عن مصالح جماهير الناس وهي مصالح تتجاوز المنفعة الاقتصادية العاجلة لتتسلل كذلك.. توكيد تلك الجماهير لذاتها الحضارية واحترام رغبتها في الافتراس الواسع بلبائدهم الأخلاقية والاقتصادية الأساسية لنفس الحضارة.

وقد يكون من المفيد لإعادة الحوار الدائر إلى حدوده العلمية الموضوعية إن يذكر القائلون على أن البنوك التقليدية وعلى رأسها البنك المركزي أن ما تحافيه تلك

البنوك من مخاطر وأزمات لا يرجع - كما يزعم البعض - إلى ما جرى من شك أو تشكيك في شرعية الفوائد على القروض والودائع استغناء إلى أنها نوع من الربا المحرم، وإنما ترجع تلك الأزمة إلى أسباب اقتصادية معروفة استغناء عنها الاقتصاد وخبرائه.

ونعود - بعد هذه المقدمة الضرورية - لنناقش الأمور الثلاثة التي أشرنا إليها في سبيل هذا البحث.

١- فلما أن باب الحوار والبحث العلمي حول فوائد البنوك لم يحسم بعد لله سبب وعليه شاهد ودليل.. فلما السبب فإن الله تعالى قد حرم الربا في عدة آيات من سور البقرة وال عمران والروم لعل أوضحها في تحريمه والعني عنه قوله تعالى في الآيةين ٢٧٨، ٢٧٩ سورة البقرة: يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ونروا صابحين من الربا أن كنتم مؤمنين فإن لم تلم تعملوا فلأننا نرحب من الله ورسوله وإن كنتم تعلمون رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون، وهي من آخر ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن الكريم.. فإن لم تخرج - بسبب ذلك - فرصة طويلة أمام المسلمين لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم في تفسيرها وببطل حدود ما يدخل في نطاقها وما لا يدخل.. وبؤدى إلى بلعجام العلماء قديما وحديثاً - أن هناك صوراً من المعاملات تنطوي على ظلم عظيم ومعتبرها الشارح - سبحانه - ربا محرماً أشد التحريم.. ولما كان الحق ثواره وتعالى قد حفظ كتابه الكريم.. وأمره على رسوله صلى الله عليه وسلم لبين للناس ما نزل بهم.. فلن الغياب الجزئي لتفاصيل هذا البين في خصوص الربا لابد أن يكون أمراً مضموداً من الشارح - سبحانه - ليجهتد الناس - في نيل حكم النص وفروقه - في إقرار حكم الربا من الغرائي على ما يستجد في زمانهم من صور للمعاملات.

وهكذا فإن حرمة الربا ثابتة بالعلم الغرائي لا يجادل فيها مسلم أما ما يعتبر ربا وما لا يعتبر فذلك أمر لابد له من اجتهاد وهذا الاجتهاد مع ذلك ليس رجماً بالظنون ولا هو اختياراً مطلقاً بغير دليل وإنما توجيه وتضييق أمور عديدة لعل من أهمها:



المصدر: الأمل والطمح

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• إن الآيات القرآنية تتحدث عن الربا، بالآلاف والآلاف فهي - إذن - تشير إلى ربا كان موجودا ومعروفا للحرب في جوامعهم وصدر اسلامهم ولذلك صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: « لا ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أبدا به ربا عسى العباس، ومعنى هذا ان التحريم الوارد في الآيات وارد على معاملات معروفة لمن مثل عليهم التحريم - ويجمع العلماء الاقدمون والمحدثون على ان جوهر الربا الذي كان معروفا في الجاهلية هو زيادة مقدار الدين نظير الاجل اذا حل موعد الوفاء المتفق عليه وعجز الدائن عن هذا الوفاء، يستوى في ذلك ان تكون الزيادة مشروطة عند التعاقد او ان تشترط عند حلول اجله وعجز الدين عن الوفاء به (وان كان بعض الفقهاء عند تعريفهم للربا يذكرون اشتراط الزيادة عند التعاقد انظر على سبيل المثال تعريف الجصاص للربا بانه: فرض مؤجل بزيادة مشروطة) واستندا الى ذلك كله صدرت الفتاوى العديدة التي تقر حرمة فوائد البنوك هل القروض اخذا وعطاء، وان بقي اليك ملطوفا

للتسؤال عن اثر بعض المخفريات المتعلقة بالبنوك وبورها في منح هذه القروض او اخذها على حل للمعاملات المتصلة بتلك القروض.

• انه لا محل وفقا للقواعد الفقهية المجمع عليها للتوسع في التحريم ذلك ان الأصل في المعاملات هو الاباحة والاستثناء هو التحريم - ومعنى هذا ان اى معاملة مستحقة تكون صحيحة ويكون الأخذ بها حلالا ما لم يقع الدليل على تحريمها فلا يحتاج النكس - إذن - الى دليل شرعي يسبغ الحل على ما يستجد في حقيقتهم من معاملات وانما يحتاج من يدعي حرمة تلك المعاملات ان يقدم هو الدليل الذي يشهد لدعواه (انظر في ذلك بحثا رائعا للشيخ محمد مصطفى شلبي في مؤلفه « تحليل الاحكام - ١٩٨١ ص ٢٩٦ وما بعدها)

ومن امثلة التوسع غير المقبول في التحريم القول بمنع كل انواع العقود والمعاملات التي يستفيد فيها المقرض من قرضه استنادا الى ظاهر الحديث الذي يروى عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل فرض جر منفعه فهو ربا، وهو حديث تكلم اكثر العلماء في سنده وقال فيه ابن حجر: استلذه ساقط

وايد ذلك الصنعاني في شرحه على فتح الباري ثم قال والصحيح - بعد صحته - لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بانه محمول على ان المنفعة مشروطة من المقرض او في حكم المشروطة واما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم انه يستحب له ان يعطي خيرا مما اخذ ... (انظر كذلك نيل الاوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٣٢) حيث علق على هذا الحديث قائلا: « في استفاد سوار بن مصعب وهو مشرك قال عمر بن زيد في الغني، لم يصح فيه شيء، وهم امام الحرمين والفخراي فلان انه صح ولا خيرة لهما بهذا الفن .. »

• ان الفقهاء الاوائل على امتداد التاريخ الاسلامي قد تعرضوا - خلافا لما يتوهم الكثيرون - للبحث من المسائل المعقدة التي تتصل بالمعاملات المالية. ومن ثم فلان هناك ثروة فقهية مثقلة يستأنس بها الباحث اليوم في امر الصور المستخدمة للمعاملات المالية، فالى جانب الموسوعات الفقهية للمذاهب الكبرى (الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية والظاهرية عند اهل السنة، والجعفرية والزيدية عند الشيعة) والتي تناولت تلك المعاملات بتفاصيل فقهية واسعة وتفصيل عمل كبير نجد دراسات خاصة لموضوع الربا ومشاكل النقود، وحسينا - على سبيل المثال - ان تشير الى رسالتين تعرضتا لموضوع دقيق يتعلق بالنقود، هو تغير قيمتها بين يوم التعاقد ويوم حلول الدين، الاولى كتبها الفقيه الحنكلى الاشهر ابن عبيدين وسماها « تنبيه الراود على مسائل النقود، والتنبيه كتبها محمد بن عبد الله الغزالي الترمذى وسماها « بذل الجهود في مسالة تغير النقود .. » اما الشافعي والدليل على ان البحث العلمي حول فوائد البنوك لم يحسم بعد فاشاهد والدليل عليه كثرة الفتاوى التي لا تنتقطع في شأن تلك الفوائد



المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفائدة الربوية ..

وتعود التضخم النقدي وليست تمويضا عنه

يقلم الدكتور

حسن شحاته

الاستاذ بجامعة الأزهر

معرض للترويج والفسادة ومن ثم فإن المال كله في النهاية لابد بالتحسين الرياضي أن يصير إلى الذي يربح دائما.

ولقد أكدت الدراسات العلمية أن سعر الفائدة يتأثر بعوامل كثيرة منها:

١ - القوانين الوضعية التي تضعها الحكومات والمنظمات والهيئات.

٢ - المفروضات والنوازع الشخصية لأصحاب الأموال والمؤسسات المالية الذين يسيطرون على الحكومات وهل كثير من الوحدات الاقتصادية.

٣ - المضاربين في سوق الأوراق المالية الذين يخالفون تغيرات مختلفة مما ترتب عليه خلق ظروف متسببة.

يجنوا من ورائها أرباحا طائلة لعلامة لها باستثمار رأس المال.

٤ - حالات الزواج والطلاق وكيفية المطالب والمعرض من التوقع.

أما ما يريدته البعض من أن معدل التضخم النقدي يؤثر في الحسبان عند تحديد معدل الفائدة فغير صحيح، وعلى سبيل المثال فقد وصل معدل التضخم النقدي في مصر في السنوات الماضية حوالي ٣٥٪ في حين أن معدل الفائدة لم يتجاوز ١٢٪.

وهذا الاستنتاج يفيقنا من مغالطة التلميح خطأ من أن سعر الفائدة يعتبر تمويضا عن التضخم في قيمة النقود بسبب التضخم.

مضورات علمية

هناك العديد من المبررات العلمية التي تعتمد عليها في الرد على من

سعر الفائدة وتطورت مدارس وتعدت

أبصحت ومفاهيمها ويعتبر تضخم الاقتصاديين في هذا المجال دليلا على

فشل النظام الربوي في حل المشاكل الاقتصادية التقليدية وقد بدأوا

يلجأون لمقارن الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ عام فيقول كينز على سبيل

المثال إن العملة الكاملة هي الواجب الأول ... للدولة ولا تتعلق إلا إذا

انزل سعر الفائدة إلى الصفر أو ما يقرب من ذلك والعملة الكاملة هي

التي تجد كل راعب في العمل فرصة كما يؤكد أن معدل سعر الفائدة

يعوق النمو الاقتصادي لأنه يعطل حركة الأموال نحو الاستثمار في حرية

والتطابق، ويرى كينز إذا أمكن إزالة هذا العائق فإن رأس المال سيجتاح

وينمو بسرعة كما يقول الدكتور شحاته الأثني الجنسية والمدير

السابق لمركز الترويج الخلفي، أنه بعملية رياضية غير متناهية تضعف

أن جميع عمل الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين لأن ذلك المرابي

يربح دائما في كل عملية بينما الخسران

تتار في كل زمان ومكان قضية

الفائدة الربوية كتعويض عن التضخم النقدي في قيمة النقود بسبب

التضخم النقدي ولقد حدد هذا بغير حق ممن يقيمون في الفكر

الأساسي أن القول بجواز أخذ بعض أنواع الفوائد الربوية

ويظهر شعرا، ليست كل فائدة من قبل الربا، كما ظهر رأي يقول أنه

تكون الفائدة لمواجهة التضخم الذي يلحق أصل الدين بسبب

التضخم وارتفاع الأسعار ولقد أثبتت هذه القضية في كثير من

المؤتمرات العلمية وفي قاعات البحث في الجامعات إلا أن هذه

الأراء تتجاهل أن تحليل علمي حاسم يكون المسلمون على بيئة من

الامر وهذا ما سوف نتناوله في هذه المقالة بإيجاز شديد

وإن تصدينا لتحليل قضية الفائدة الربوية كتعويض للتضخم النقدي،

يلزمنا أولا أن نحدد للفترة بفترة سريعة موجزة عن كيفية تحديد سعر

الفائدة في الوقت الحاضر لم تتبع ذلك بعرض الأدلة التي تؤيد وجهة النظر

التي لا تحيز الفائدة الربوية إطلاقا سواء كانت تمويضا للتضخم في قيمة

النقود أو مقلدا لتأثيرات ... أو غير ذلك ثم عرض الأمثلة العامة للمنهج

الإسلامي لعلاج مشكلة التضخم.

فشل النظام الربوي

لقد جاز رواد الفكر الاقتصادي التقليدي في مختلف العصور عن وضع مبادئ شائعة مستقرة

موضوعية كافية تحسبها سعر الفائدة، فلقد قرأنا الكثير عن نظريات



المصدر: **العدد**

التاريخ: **٢٣ أغسطس ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

يقولون بحل الفائدة الربوية
كتمويض للتضخم النقدي من أهمها

أولا . ان اهم عيوب النظام النقدي
المحاصر وجود الفخل بين كمية النقود
وكمية السلع والخدمات وهذا يؤدي

الى ارتفاع الاسعار والذي يقود الى
ارتفاع في سعر الفائدة كمحاولة من
الحكومة لامتصاص النقود من
السوق ، ولكن ارتفاع سعر الفائدة

يؤدي بدوره الى ارتفاع تكاليف السلع
والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع اخر في
الاسعار .

وهكذا نشور الدورة وتسيب
مضاعفاتها . وتستنتج من ذلك ان
سبب التضخم هو قصور النظام
النقدي الذي من مقوماته الفائدة

الربوية ويكون منطقيا ان لاتتملح
الجسد بقاءه ولكن يجب ان نعيد
الداء عنه اي نعيد الفائدة عن النظام
النقدي ونظهره منها ونحل محلها
نظاما الحضارية والمشاركة وزكاة المال .

ثانيا : لقد تبين ايضا ما سبق انه
لايؤخذ في الحسبان معدل التضخم
عند تحديد سعر الفائدة بل ان ذلك
يخضع لعوامل غير موضوعية
ومتغيرة ، وتأكيدا لما سبق نجد ان

معدل التضخم يصل في بعض البلاد
حوالي ٢٥ ٪ في حين ان سعر الفائدة
لم يتجاوز ١٢ ٪ وهذا يؤكد ملائمتنا
اننا ولذا يجب ان نهتم بالانتاج ...
والانتاجية وتطبيق مبدأ « لكسب
بلا جهد » .

ثالثا : اذا كان صحيحا ان الفائدة
تعتبر تمويضا للتضخم فكيف نفسر
حالات الاكتشاف ومن ناحية اخرى
لم نهوض اصحاب الدخول
السلبية مثل الموظفين والعمال

ويعوض كذلك اصحاب الديون
والودائع .. الخ حتى يكون النظام
النقدي والاقتصادي عادلا ولا يكون
معا يخالون ببعض الحق ويتركون
بعضه) ولو أننا أخذنا بمفهوم
العويض لارتكبت المعاملات المالية
والتجارية في المعالم . فلي هذا
الشخص يقول احد كتاب الفكر
الاقتصادي الاسلامي وهو الاستاذ
عبدالمسيح المصري مانحه ... كيف

نقيم كل المعاملات على اساس ان هناك
تضخما ... الا يحدث الانكماش
وانخفاض الاسعار لوسلما بهذا
الرأى الذي يروج لصالح الوديعه
لأن يعرف المقترض كم سيكون مقدار
دينه عند السداد ... هل سيزيد مليون
فوق الفائدة او اقل ام ال ... ؟

رابعا . نلاحظ ان سعر الفائدة يكد
يكون مستقرا او يتحرك في مدى ضيق
لذا كانت الفائدة تمويضا للنقص في
قيمة النقود ... لكن من المنطقي ان

يتحرك سعر الفائدة ارتفاعا وهبوطا
مع تغير اسعار النقود والسلع ليكون
العرض متكاملا فلي النقديش من ذلك

تجد ان معدلات التضخم تتذبذب في
اتجاه صعودي بينما يتسم سعر
الفائدة بالثبات او الارتفاع البطيء
المعدل ...

لهذه الاسباب وغيرها مما يضيق
بنا المقام ذكرها يرفض الفكر
الاسلامي مايزعمه ويريد البعض من
ان الفائدة الربوية تمنح تمويضا
للتقص في قيمة النقد او يحلون خطأ

انواعا اخرى من الفوائد الربوية
تحت مظلة سماحة الاسلام ويسره
وتأويل تفسير قول الله تعالى « يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »
او الاستناد الى حديث اسمه بن زيد
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال : « آتوا الا بال زينة » رواه
البخاري ومسلم .

واذا اردنا حقا حماية راس المال من
التآكل والتدهان فلاول ان نستثمره
في اطار نظم الحضارية او المشاركة
الاسلامية في صورة حصص او اسهم
في رأس مالي الوحدة الاقتصادية فقيمة
السهم تزداد قيمتها من القدرة
الانتاجية والكسبية فلي حالات
التضخم ترتفع قيمة موجودات

الشركة وبالتالي ترتفع قيمة السهم
في حين نجد ان قيمة السند (الغرض
الربوي) تتناقص بمقدار النقص في
قيمة النقود ، هذا بالإضافة الى ان
حامل السهم يخدم ويخدم . ويكسب
ويخسر ويكتفي ان يتمل لأوامر الله
بالبعد عن الربا ولا يكون في حرج مع
الله ورسوله .

الفائدة تزيد التضخم
لقد أصبحت الفائدة الربوية تدخل
في كافة بنود عناصر التكاليف وبالتالي
تتقلل أثارها السلبية الى الضئ الأشياء

[البقية صفحة ٨]

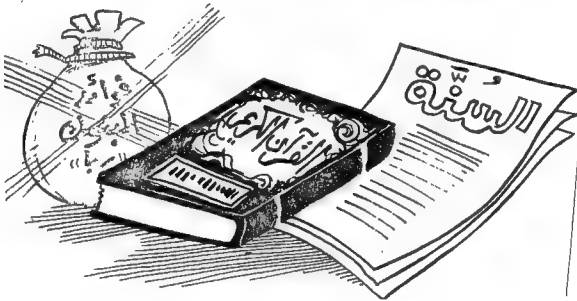


الصدر: ٦٧

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحليل.. والتحرير





المصدر: الموسوعة

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحلال هو المباح الانتفاع به ،
والحرام هو المحظور الانتفاع به .
والأصل في الأشياء الإباحة . والتحرير
والحظر عارض من العوارض . فكل شيء
حلال إلا ما ورد نص بتحريمه بقياس
صحيح . والحلال يشمل كل الطيبات .
أما الحرام فمقصود على الخبائث سواء
كان الخبث ذاتيا في المحرمات كالحم
الميتة ، والخمور ولحم الخنزير ، أو حكم
الشرع بخبثه كاكل أموال الناس
بالباطل . فهي طيبة في ذاتها ولكن
الاعتداء عليها يجعلها بالنسبة للمعتدي
من الخبائث . ولعرفة الحلال والحرام في
الإسلام مصدران أصيلان هما كتاب الله
وسنة رسوله ، وما عداهما الفرع تستند
اليهما كالقياس والاستحسان وليس
لأحد - بعد الله ورسوله - أن يفتي
أحكاما بالتحليل والتحرير مهما كان إلا
إذا كان لقوله سند شرعي صحيح . وقد
شنع الله في كتابه العزيز على الذين
يجترئون فيحللون ويحرمون تبعاً
لأهوائهم .

الله في كتابه ما حرمه على عباده من الأموال والمطعمات وما
يصلح لصحة الناس من سلوكيات عامة وخاصة ، أما بقواعد كلية
وتتدرج تحثها أكثر آيات الأحكام في القرآن . وأما ببيان شاف وإف ،
والى هذا المعنى يشير بقوله تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم ... »
ولهي الآية أن تمنح نفسها حق التحليل والتحرير فقال : « ولا تقولوا ما
نصبت المسلكم الكتاب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكتاب . إن
الذين يفترون على الله الكتاب لا يفلحون » .
فقله وحده هو صاحب الشأن في التحليل والتحرير وفي غيرهما .
لأنه وحده هو معلم الفساد من المصلح علم إباحة وشمول . وله في كل شيء
حرمه حكمة بالغة هي الإباحة على التحريم . وعلة منضبطة هي مبني
الحكم بتحريم . أما البشر فلا يعلمون إلا ظاهراً من الحياة الدنيا .
لذلك فهم إن آمنوا حبوا أخطأوا آخر . فطبيهم إن أن يلقوا عند
حدود ما أحل الله وما حرم . فإذا تجاوزوا حدود الله ومنعوا أنفسهم
حق التشريع في الحلال والحرام خلا تشريعهم من البواعث الصحيحة
والعلل القوية .



بقلم

الدكتور :

عبدالعظيم المطعنى



المصدر: النور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

جاذب من تشريعات الجبر

خذ اليك مثلاً ما حكام الله عن العرب في أجيالهم في مجال للطبوعات وتامل تحليل ما حللوا ، وتحريم ما حرّموا ، فإنك لا تجد إلا مخالفات وتصورات جوفاء . تنحى على منصوبها بالجهالة والجهل مما لقد حرّموا بعض الحرث (المزروعات) وبعض الانعام وقصروا تحليلها على من يشاؤون . فهي حرام على بعض الناس . حلال لبعضهم ، وفي ذلك جاء قوله تعالى :

« وقالوا : هذه انعام وحرث حجر (يعني محرمة) لا يطعمها الا من يشاء بزعيمهم ، ؟؟ وبعض الانعام حرّموا تركوبها . وفي ذلك يقول الحق : « وانعام حرمت ظهورها » . وخصوا بعض الانعام بترك ذكر اسم الله عليها عند الذبح ، وفي ذلك يقول سبحانه : « وانعام لا يذكرن اسم الله عليها إغراء عليه » . وخصوا بعض الانعام بجواز أكلها للذكور . وحرّموها على الإناث ، وفي ذلك جاء قوله تعالى : « وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة للذكور ، ومحرم على الإناث » . فان ولد في بطون تلك الانعام ميتاً جعلوه حلالاً للذكور والإناث معاً . وفي ذلك يقول الوحي : « وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء » ؟؟ إذا تأملت تحريم ما حرّموا وجدته يخلو من البواغث الوجيهة ، ومن عال التحريم المعشيرة . لهم بهذا يخطئون خطب عشواء . وقد اتوا متكرراً من القول وثوراً . لذلك تجد التذليل الحكيم يعاقب على سخافتهم بقوله : « سيجزيهم بما كانوا يفترون » .

■ أن الناس إذا وكلوا إلى أنفسهم في التحليل والتحريم غفلوا وافلوا
■ وصار إرهم فوضى مضحكة ، مخزية ، لذا كان لزاماً عليهم أن يمتثلوا لأمر
■ الله وأمر رسوله . فإن اختلفوا في شيء أحال هو أو حرام بدوه إلى الله
■ ورسوله ، واجتهدوا في معرفة الحكم من مصادر الشريعة ومقاصد
■ الإسلام ، وعلماء الأمة المفلّهون الوعيون لا يخلو منهم عصر . فهم أدرة
■ الأمة في التحرف على الأحكام والمخالف على إمامة الوحي والسنة المطهرة .
■ وكتب الله وسنة رسوله كفيلاً بشهادة الواقع وفحول العلماء من سلف
■ الأمة وخلفهم ببيان كل ما اشبه من الأمور مهما تعلقت أوضاع الحياة .
■ وجد فيها ما لم يكن معروفًا من المعاملات والأنشطة في عصر الترقى .

تحريم الربا

من الأمور التي حرّمها الله في كتابه ، وأكدت السنة تحريمها المعاملات الربوية ونشير إلى ثلاثة مواقف قرآنية تتعلق بالربا والمرابين . فما يتعلق بالربا فقد جعل الله مصيره المحق . لكل فروة تجمع من ربا فلهه يمحطها ويبديها . وفي ذلك جاء قوله عن رجل : « يمحط الله الربا » . لما ما يتعلق بالمرابين فيمكن أن نقرا في سوء نتائجهم وعيد الله أيامهم . « الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من انس » . وهذا وعيد أخروي كما يبدو واضحا منه الوعيد الملجل الذي هدد الله به المجتمعات التي تتعامل بالربا . فاسمع إلى هذا التذير المدمر :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأنذروا يهرب من الله ورسوله »



المصدر: القرآن

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

للمجتمع الذي يتعامل بالربا يحارب الله ، ويحارب رسوله . والويل كل الويل لمن يجاربه الله ورسوله . ومظاهر هذه الحرب قد تكون ظهرا وضواحا مالية وإقتصادية تحمل بالحكومات أو الشعوب ، وقد تكون أمراضا وأوبئة فتكة تنخر عظام الأمة . وقد .. وقد ..

وعلى كثرة المعاصي والمخالفات التي يتوقع حدوثها من العباد لئلا لم تر القرآن الحكيم يتوعد على معصية مثل توعده على التعامل بالربا [محاربة الله

ورسوله للمرابين] وهذا يؤذن بشناعة الربا وتملكيه والتعامل به . وبخاصة حينما يكون الربا مورداً مهماً من موارد الحكومات والدول .

مثال من الاقتصاد المصري

مصر من البلاد الإسلامية التي اتخذت من الربا مورداً من مواردها الاقتصادية . وقد أصاب الاقتصاد المصري وعيد الله الصالحين بكلافتية : محق الربا ، ومحاربة الله ورسوله . والدليل على ذلك العجز الضخم الذي يصيب الموازنة العامة للدولة . وهو عجز يزيد نقصاً عاماً بعد عام ، وقد استقصى على المسؤولين علاجه رغم التصاعد المستمر في زيادة الأسعار والرسوم باختلاف أنواعها . والحيل التي تمارس لسد العجز أو تضييق لجوته .

أضف إلى ذلك حجم الديون الخارجية وفوائدها الباهظة ، وقد عجزت الدولة عن الوفاء بفقراتها من الخارج والداخل . لهذا - في اعتقادي - نتيجة من نتائج حرب الله ورسوله لنا . وجزاء وفلانا لأعراضنا عن منج الله في مجال الاقتصاد وغيره ، وأتاهنا لدعوات الإصلاح بالجمود والتخلف والرجعية وجرينا وراء كل ناعق فلقن ومفتون .

وجاءت السنة - بعد القرآن - لفضحت الربا وكلكه ومزأكله وشاهدته وكاتبته ووقفت مواقف حليمة ضد الربا ، ولم تهاجم صورة من صورهم مهما قل خطيئهم والواقعة الآتية توضح ذلك وتجليه :

جاء بلال رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشر برأى (جيد) فقلقه له النبي صلى الله عليه وسلم : من أين هذا ؟ قال : كان عندنا ثمر برءى فبعته منه صاعين بصاع ؛ فقل عليه السلام : أوه - يتصحب من صنع بلال - عين الربا عين الربا ، لا تفعل . ولكن إذا أردت أن تقتري بيع الثمر - يعني الرءى - ببيع آخر - ثم إنشأ به - حديث صحيح مطلق عليه . وهذا ما يسعى عند الفقهاء برءا الفضل . وهو أن يتم التبادل بين سلعتين من نوع واحد ويكون أحد البديلين أكثر من الآخر . فقد حرمت السنة هذا التبادل حيث أمر الرسول بلالا أن يبيع ثمره الرءى صاعاً واحداً كما حدث في عملية تبادل بلال وقد يكون ما يشرى يضمن الرءى صاعاً واحداً كما حدث في عملية تبادل بلال التي أشرنا إليها . ومع هذا فقد حظر الإسلام هذه العملية مع خلق الضرر فيها بلعنا تشبهه الربا . وبناءً على هذا الشرط الفقهاء لصحة هذا التبادل بين السلع التي من جنس أو نوع واحد شرطين :

أحدهما : المساواة التامة بين البديلين . لربدا ياربب مثلاً ، أو فلنا بطن ..



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٣ أغسطس ١٩٨٩

المصدر: **الأنوار**

وأخيراً: فورية استمعت. بمعنى
الآن يكون أحد البديلين متجلاً والآخر
مؤجلاً ومثلما حرمت الفريضة ربا
الفصل حرمت ربا البيوع والقروض
والودائع. وإنما حرم الإسلام الربا
لأنه وسيلة لتكسب المال في أي لحظة.

تجعل المال نفسه سلعة تباع وتنتهى
مع أنه وسيلة لشراء السلع وبيعها،
وتكسب المال في أيدي المراهبين أفراداً
أو دولاً يؤدي إلى الاختلال بنظام
الحياة، وسيؤهل المال بين جميع
الطبقات هدف استراتيجي سام قرره
الإسلام في قوله تعالى: «ليكن يكن
دولة بين الأغنياء منكم، ومختلفة
هذا الجهد الإسلامي ظهرت آثارها
السنية في صورة مكتوبة مرتين
عليها:

إحداها: حين استقر اليهود
الربا تفتحت ثرواتهم فبعثوا
بممثلين أوروبا كما هو معروف.
والتعلوا الحروب بين دوله سمياً
وراء اصطلاح سوق لبيع المال.
وتاريخ أسره روتشيلد في هذا المجال
معروف.

والأخرى: صورة معاصرة بدأت
تستعمل وتطل برأسها على الصعيد
الدولي تلك الصورة المصنفة في ديون
الدول الخفية (المخفية) على الدول
الظلمية (الجنوب) دعا لها البعض
إلى ضرورة إجراء حوار بين الشمال
والجنوب للتخلص من هذه المشكلة
«الربوية» التي كانت تبتلع الدول
الظلمية من جراء الفوائد الباطلة على
تأخير السداد التي تم الاتفاق عليها
عند الاقتراض.

ولقد استغلت الدول الدائنة
(الخفية) الدول الدئنة «(الظلمية)»
لأن الغلب أن تقدم قروضها في شكل
سلع من منتجاتها لا نقوداً ينتقل بها
القتراض غير يشاء. فتعاقب نفسها -
أعني الدول الخفية - منافع غير
منظورة من ثلاث جهات:

الأولى: ترويج صناعاتها وإن كانت
رديئة. أو أقل جودة من صناعات
الأسواق الحرة.

والثانية: إلتغال في تقدير الملتها كيفما شامت استفلا لحاجة. الدول
الظلمية المقتضية.

والثالثة: الفوائد الباطلة على مدة التأخير. والمضطر يركب الصعاب كما
يقول الشاعر:

إذا لم تكن إلا الأسته، مريكباً

لما حيلة المضطر إلا إرتكابها
ومن أجل هذه الآلات حرم الإسلام الربا تحريماً قاطعاً في كل صورة من صورته
حسبة للمقراء من المراهبين الأفراد ودولا البيهجي أن أن نقول أن مشكلة العالم
الثلاث المختلفة في الدين الآن قليل قاطع على أعجاز التشريع الإسلامي في تحريم
الربا، وهذا الإعجاز هو سمة التشريع الإسلامي كله. فهل الآن الأوان لتقدير
الإسلام حق قدره، والامتنان لأوامره ونواحيه. إنه خيرة الله لعباده بالإنذار
به واجب:

«وما كن لظمن ولا مؤمنة. إذا قضى الله ورسوله أمراً إن يكن لهم الخيرة
من أمرهم. ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ خطلاً مبيناً»
ان وقوف الأمة عند تحليل ما حلّ الله ورسوله، وتحريم ما حرم الله
ورسوله يكن من أركان الإيمان الصحيح. والافتيات على الله ورسوله في كل أمر
لقضاء الله ورسوله ردة وانكسار تصببه مبيناً وهو عند الله عظيم.

فوائد البنوك

ومن الأمور التي كثر حولها الجدل الآن فوائد البنوك. وهي نوعان:
الأول: فوائد يعطيها البنك للمودعين فيه ودائع استثمارية...
والنوع الآخر من فوائد البنوك ما يتلقاه البنك من فوائد على القروض التي
يقدمها البنك لعملائه لتحويل المشروعات الصناعية والتجارية والعقارية وهي
أصل مصادرها من الفوائد التي يقدمها البنك على الودائع الاستثمارية وكذا التوزيع
رباً حسب القواعد الشرعية. وهذا ظاهر في الفوائد التي يتلقاها البنك على
قروض عملائه. والقواعد الشرعية صريحة في أن كل أرض جرة فائدة فهو ربا.
وهذا شبيه من جانب آخر بربا الجعالية الذي كانوا يتقاضونه على القروض
التي حلّ أجل تصديدها ولم يلمّ الدين بالقولاء. فكان الدائن يطلب من مدينه
فائدة زائدة على رأس المال فأتاح حكم رأس المال فلذا لم يف الدين مرة أخرى
مطلبة الدائن بفائدة أخرى على رأس المال الأصلي (قيمة القرض الفعلي) وعلى
مؤبدية الفائدة. وهذا النظام متبع في الاقتصاد المصري وهو ما يسمى بفوائد
التأخير. وهو المقصود بالبنهي في قوله تعالى: «لا تأكلوا الربا أضعافاً
مضاعفة».

أما الودائع الاستثمارية فهي في الواقع قروض يقدمها المستثمرون للبنك مقابل
نسبة محددة من المال يقدمها البنك لصاحب الوديعة (القرض) إذا مضى على
إيداعها علم أو ربح العلم.

وربوية فوائد البنوك مختلفة عن امرين:
أحدهما: تحديدها بنسبة متفق عليها من رأس المال المودع ١٠ ٪ مثلاً.
والآخر: ضمانها من قبل البنك في كل الأحوال ربح البنك في عملياته أو خسر.

الخاتمة ليست ربحاً

وبهذا تختلف الفائدة عن الربح الحلال. لأن الربح لا تحد قيمته



المصدر: الموسوعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣ أغسطس ١٩٨٩

ابتداء بل لتحديد نسبه من الربيع لا من رأس المال . كان تكون ٥ ٪ من صافي الأرباح يملك ما بلغت هذه النسبة من القيمة اذا نتج ربح لملا . فلذا تحققت خسارة فإنها توزع على المستثمرين حسب رموس اموالهم . ومن جهة أخرى فإن الربيع لا يكون مضمونا لاحتمال وقوع خسارة . وهذا هو معنى المضاربة المشروعة .

وتحديد المالك من ضمانة مقدما يخرج عمل البنوك من دائرة النصب الحلال الى فوائد ربوية محرمة .

ومنذ مطلع القرن العشرين جريت محاولات لتحليل الفوائد . فقد تادم معروف الدواليبي يبحث الى مؤتمر الفقه الاسلامي الذي انعقد ببغداد عام ١٩٥١ . وابتدع في بحثه تقسيما جديدا للقروض . على اساس ان القرض اما قرض استهلاكى وإما قرض انتاجى . والقرض الاستهلاكى هو الذى يبيده المقرض في واجباته اليومية . اما القرض الانتاجى فهو الذى يستثمره المقرض في انشاء مصنع او متجر وائى مجال آخر المقصود منه الانتاج .

وبعد هذا التقسيم ذهب الى ان القرض الاستهلاكى لا يجوز ان تؤخذ عليه فوائد . اما القرض الانتاجى فيجوز ان يتقاضى عليه المقرض فوائد مضمونة ومحددة ١٢

ويلتزم الدواليبي مفرجا شرعا لجواز اخذ الفوائد المعقولة على قروض الانتاج ويرى ان المخرج الشرعى هو « الضرورة » ، وتلبيم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة » .

فهذه محاولة مبكرة لتضاهى الشرعية على فوائد القروض . وفي نفس المؤتمر المشار اليه القى المرحوم الشيخ محمد عبدالله دراز احد علماء الاثر الاجلاء . الذى بحثا مستقيهما وديقا عن الربا . وقد صدر البحث عن عالم وزع إحتجاز بعلمه وورعه للدفاع عن احكام الشريعة داعما اراءه بقايل . وكان مما قل عبارة نسلت إجتهد معروف الدواليبي المبنى على التحسين العقلى دون الشرعى . فذهب الشيخ دراز الى ان الاسلام يحرم كل صور الربا تحريما لطعيا . ولم يجز الربا الا في حالة الضرورة الملحة . وليست مطلقة ضرورة او حاجة بل هي الضرورة التى تبيح كل الميتة . وهذا إحتياط طيب وفهم دقيق لمقاصد الاسلام . إذ كل من الميتة والربا حرام وما يجيز كل الميتة من الضرورات . وهو الإشراف على الهلاك جوعا هو الذى يجيز كل الربا ومعنى هذا ان قروض الانتاج لا تدخل تحت رخصة الضرورات كما يرى معروف الدواليبي . للقروض كلها . ومثلها الديون سواء في تحريم الفوائد التى تتقاضى عنها .

الدكتور النمر وفوائد البنوك

سمعت من قبل ان استاذنا الدكتور عبدالنعم النمر يميل الى تحليل فوائد البنوك . وقد قرأت له مؤخرا مقالا نشر في صحيفة اخبار اليوم في منتصف يونيو الماضي . والتجلى لي ان القراء رايه بوضوح في هذه المسألة . ووجدت استاذنا الدكتور النمر يستدل على إجازة فوائد البنوك بانها تخفى من الاستغلال فليس فيها طرف مستغل - اسم فاعل ولا طرف مستغل - اسم مفعول - على معنى ان المودع في البنك لا يستغل البنك والمرابى الجاهل هو الذى يستغل حاجة المقرض . هذا هو دليل الدكتور النمر على إجازة فوائد البنوك . وليسج لنا استاذنا النمر بمنافسة رايه في هذه :



المصدر: **الأزهر**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: **١٩ أغسطس ١٩٨٩**

الواقع أن كل عملية ربوية لا تخلو من طرف مستغل وأخر مستغل . وليس بلازم أن يكون المقرض أو صاحب المال هو المستغل (اسم فاعل) إذ قد يكون المستغل هو أخذ المال لا دافعه . ونحن نوافق استناداً للنظر في أن المودع لم يستغل البنك . وليس معنى هذا أن هذه العملية الربوية خلت من الاستغلال مطلقاً . بل إن البنك - هنا - هو الذى يستغل صاحب الوديعة . لأنه يحدد له قيمة عائد . ثم يعمل البنك بأموال أصحاب الوديعة ويحقق ربحاً عالياً . وبعد دفع الفوائد الملتحق عليها يستبدل البنك بما يلقى من عائد . وهو يلقى قيمة الفوائد المغطاة على الودائع . وهذا هو الاستغلال . أما لو كان البنك لم يحدد الفائدة مقدماً ولم يضمنها وانخفض الحسالة لاحتمال الريح والخسارة وكانت نشاطاته كلها في عمليات مشروعة ثم وزع صافي الأرباح بينه وبين المودعين بنسب عادلة لكل عملة حلالاً وعائده حلالاً .

والحاجة التي استغلها البنك عند صاحب الوديعة هي حرصه على تنمية ماله أو حمايته أو الحفاظ على قيمته أمام تصاعد الأسعار والتكاليف . ثم عجزه عن استثمار ماله بنفسه فلجأ إلى البنك . فهل يتفق معنا استناداً للنظر في توسيع دائرة الاستغلال على النحو الذى شرحناه .

وإن البنك هو الذى يستغل حاجة المودعين وليس المودعون هم الذين يستغلون حاجة البنك على عكس ما يجرى في الربا التقليدي المعروف ؟

ويثير استنادنا الدكتور النمر مسألة أخرى فرضية : أو جدلية ليقول : ما رأى إخواننا العلماء لو قلل البنك ١٠ ٪ تحت الربح والخسارة ؟

ومن وجهة نظر خاصة لا تصغر أراء الآخرين نقول : لو حدث هذا من البنك لكان نوعاً من الحيل الفاسدة التي لا تغير من الواقع شيئاً . فضلاً عما في هذه العبارة من اضطراب وتداخل : فإخضاع العائد لما تسفر عنه العمليات من ربح أو خسارة يتألى التحديد . والتحديد يتألى إطلاق العائد وخضوعه لحسابات الربح والخسارة ثم ما الجراء من « تحت الربح والخسارة » ؟ هل الجراء المطبوعة في الحقة تزيد أو تنقص ؟ أم الجراء الربح والخسارة أصلاً . وفي هذه الحالة لا معنى للتحديد .

وكيف كان الأمر فإن المسك الوحيد الذى تصبح به عوائد البنوك حلالاً هو خضوع الودائع للربح والخسارة فعلاً .

والبنوك - الآن - تعرف تماماً في نهاية كل عام نتائج عملياتها لما عليها إلا أن توزع الربح الفعلي بحسب رموس الأموال العاملة سواء زاد العائد على الـ ١٠ ٪ أو نقص . وتحمل الودائع نصيبها العادل من الخسارة إن وجدت واستناداً للدكتور النمر من أكثر العلماء فهنا لشريعة الإسلام . وإمناً فيه كبير . فهل نطمح في قلعة السيل إن ينادى الدولة والبنوك ببنسب النظام الإسلامى العادل في توجيه الاقتصاد وجهة إسلامية لا غلام فيها ولا مظلوم . حتى يبارك لنا فيما رزقنا ولا يمحى شروائنا . ولا يكون الله ورسوله حرباً علينا ؟ □



المصدر: **الأنوار**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٣٤٣ هـ / أغسطس ١٩٦٩

علماء الإسلام يشيدون ببيان شيخ الأزهر ويطالبون بإفلاق ملف فوائد البنوك الربوية

كتب محمود أبو سريع :

أشاد علماء الإسلام بالبيان الذي أصدره فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر والذي أكد فيه أن فوائد البنوك ربا محرم .. وأن الودائع ذات الفوائد المحددة ربا أيضا .. دعا العلماء إلى إفلاق ملف قضية فوائد البنوك الربوية .. كما دعا فضيلة الدكتور محمد السيد طنطاوي مفتي الجمهورية إلى التوفيق عن إصدار فتواه المنتظرة ..

يقول الشيخ محمود عبد اللطيف فايد (من علماء الجمعية الشرعية) إن شيخ الأزهر قد حسم بالفعل هذه القضية التي أثارت حجة مؤخرا بعد أن قرأ

البقية [ص ٤]

علماء الإسلام [بقية المختصر ص ١]

وعلماء المسلمين .. حتى لا يستغل البعض هذا التضارب في الإساءة إلى الإسلام

قال الدكتور عبد الصبور مرزوق الأمين العام السابق لرابطة المعلم الإسلامي بصفة أن تحريم الربا يختلف عليه الفتن ولا يمكن أن يفر بغريا إلا أحد اثنين إما كفر أو مجنون ..

أشار المستشار عثمان حسين نائب رئيس محكمة النقض سابقا وعضو مجلس الدولة الأسبق إلى أن ما ذكره الإمام الأكبر في بيانه أمر مفروغ منه وهذا ما أكدته قبل ذلك الجمع الفقهي لفتاوى الشيخ بن باز رئيس هيئة كبار العلماء بالملكة السعودية وغير ذلك كثير من الجامعات العلمية إلا أن الأمر من البداية يحتاج إلى طرح عدة تساؤلات هل يجوز للجنة فتوى جمهورية الاختصاصات أن تبت في أمر من الأمور الهامة التي تتعلق بصيرورة أمه ؟ وما هي الأسس التي بناء عليها تم اختيار أعضاء هذه اللجنة ؟

أضاف قائلا أننا نحتاج إلى هيئة لكبار العلماء تستقضي في الأمور الحساسة على أن ينتقلوا من العلماء الذين تتوافر فيهم شروط الفتوى بالجمع بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية في مثل هذه الحالة .

مستندا .. إلى فتوى مجمع البحوث - أن فوائد البنوك حرام .. الإسلام منها .. وتهم المواطنين في حياتهم اليومية ومشكلاتهم المعاصرة .. ودعا الشيخ فايد .. الدكتور سيد طنطاوي مفتي الجمهورية إلى عدم إصدار أية فتوى جديدة حول قضية فوائد البنوك .. وأن يعود إلى المنهج الذي اتبعه في الاعتصام على فتاوى المفتين السابقين ..

أصول الدين بالقرآن فإذ لا يرى أنه سعد بقرار شيخ الأزهر الذي جاء قطعاً لهذه القضية التي أثيرت بشدة في الفترة الأخيرة ..

أشار إلى أن محاولات إفلحة الربا تأتي في إطار المؤامرة على الاقتصاد الإسلامي والتي بدأت بضرب شركات تمويل الأموال الإسلامية ثم لتشكيك في المؤسسات الرسمية الدولية التي تعمل بالنظام المالي الإسلامي .. ثم المرحلة الأخيرة بإفلاق الناس بتخيل الربا ..

أضاف الدكتور طلعت محسن الأستاذ بكنية أصول الدين بجامعة الأزهر .. أنه طالما أعلن أمام المسلمين أن الفوائد حرام .. فلا داعي لانتظار فتاوى أخرى .. لأن شيخ الأزهر قبل أن يكون أمما كان مفتيا .. وعلى الحكومة أن تحترم رأى شيخ الأزهر .. وعلى المفتي أن يتوفق عن إصدار أية فتوى مخالفة لفتوى شيخ الأزهر

قال الشيخ عبد الرشيد صقر خطيب مسجد صلاح الدين بلبنيل .. أن فتوى شيخ الأزهر جاءت متفقة مع إجماع علماء المسلمين ..

أشار إلى أن أية فتوى تصدر عن أية جهة وتعمل الربا .. إن تفلقت إليها .. وإن تكون لها أية قيمة ..

قال الدكتور السيد رزق الطويل عميد كلية الدراسات الإسلامية بالأزهر إن بيان الإمام الأكبر شيخ الأزهر يعتبر بياناً دقيقاً ومفيداً ويحير تغييراً صادقا وموجزا عن حكم الشريعة الإسلامية .. وهو يتميز بالصراحة والوضوح والحسم ..

أضاف أنه مما يزيد من أهمية هذا البيان أنه يستند إلى قرآن مجمع عليه من مجمع البحوث الإسلامية منذ أكثر من ٢٠ عاما .. وإذا أردنا أن نعيد النظر في أحكام هذه المعاملات .. فلابد أن يتم ذلك بجماع جديد ..

قال الدكتور محمود منزوعة استند



المصدر : الأهرام

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

هذه الزوبعة ...

حول فوائد البنوك !! « ٢ »

مع الترحيب باختلاف الرأي حول القضايا المتصلة بقضية فوائد البنوك قلنا أمس أن باب الاجتهاد من أهل الاجتهاد المؤهلين له باب مفتوح لم يفلقه أحد ولا يملك أن يفلقه أحد . وقد استعرضنا أمس كيف أن

باب البحث العلمي حول فوائد البنوك لم يحسم بعد ، وأن ثمة مداخل فقهية واقتصادية لابد من الانتباه اليها قبل الادلاء برأى قاطع ، واليوم نصل الى نقطة هامة هي المداخل الفقهية التي لابد من الانتباه اليها .

بإلهم : الدكتور

أحمد كمال أبوالمجد



المصدر: الأذهان

التاريخ: ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

١ - ومن هذه المداخل كذلك البحث في مدى اعتبار الشرائع الإسلامية ، للأجل ، كعصم في المعاملة مؤدية إلى زيادة الثمن .. ففراجه عند جمهور الفقهاء جواز أن يكون الثمن المؤجل اعل

من الثمن الفوري أو الحال وذلك رغم ورود حديث يوحى بظاهره بصحة هذا البيع .

ومن ناحية أخرى ذهب كثير من الفقهاء القدامى والمحدثين إلى جواز انقاص الثمن (أو الدين بصفة عامة) نظير التصديق بالقرعة به ويستعمل في ذلك ما رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بأخراج بني النضير جاءه أناس منهم فقالوا: يا نبي الله الله أمرت بأخراجنا ولنا على الناس دين لم تمل فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضموا وتعتنوا .

ويهدأ يبقى أمام المحققين والمختصين أن يبينوا للثمن الفارق بين هذه المعاملات الجائزة ورغم ما فيها من اعتبار للأجل ، وبين الربا المهرم الذي يشترط فيه ابتداء زيادة الدين مع زيادة الأجل وتحدد فيه نسبة هذه الزيادة تحديدا مسبقا لثابت كان أو متحركا .

٢ - ومن هذه المداخل - كذلك - البحث في أثر دخول الفسولة وفوسساتها والعصاف قد تكون جزءا منها) طرفا في علاقة الدائن والمدين .. فلهذا يقال أن الدولة بدورها هذا تكتل منع استغلال المدين .. تشعب في القبول التي يقيد بها النشاط المصرفي ما يؤمن الفرض على كل المودع لدى البنك ، كما تزيمن من استغلال البنك لاحتاجه إذا تأخر في الوفاء أو عجز عنه .. كما أنه يقال أن تدخلها يترتب من كثير من المعاملات شبه الجهالة أو الضمر الشديد ، أو تشمل بعض أطرافها المخاطر غير محصورة تدخل الصلقة كلها في باب « الغرر » أو باب جهالة محل التعاقد .

كذلك قد يقال أن الوديعة التي يقدمها الفرد للبنك ليست في حقيقتها قرضا ، فنية المودع لم تنجبه إلى الاتراخ أصلا ، كما أن البنك إنما يقدم استثمار الوديعة لأصحاب المودع أو يبيعها ليستثمرها شخص ثالث مؤتمن وموله بعد أن يشقق البنك من جدوى المشروع الاستثماري ومصلحيته ومضامنته .

تجيب الوديعة اليه .. وإن الآتي - لذلك - يشبه أن يكون عقد مضاربة غايته ما هناك أن حصص صاحب المال من الربح قد حددت في صورة نسبة معينة مشروطة مقدما .. فهل يؤدي ذلك إلى إفساد المضاربة وتحويلها أم أن منع اشتراط نسبة محددة هو من شروط الفقهاء ولا تمنع على ك كتاب أو سنة على ما ذهب إليه الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله وكثير من المحققين المعاصرين . وقد يقال جوابا عن ذلك كله أن القانون المدني عشنا في مصر قد نخص صراحة في المادة ٢٢٦ على اعتبار هذا النوع من الوديعة قرضا حين قرر أنه « إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود

وأما المداخل الفنية التي لابد من الانتباه إليها قبل الإقدام برأي قاطع في أمر فوائد البنوك فلعلها ضرورية استجلاء علة تحريم الربا .. ولا يقل هنا أن النزول على الحكم الشرعي ليس متوقفا على معرفة علة . وإن طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم واجبة على أي حال تبين العلة أو لم تبين .. ذلك أن الأمر ليس أمر تزيد في طاعة ولا هو أمر إصرار على الانقراض بوجاعة أسباب التحريم ، وإنما العلة التي استجلاء العلة ترجع إلى ضرورة هذا الاستجلاء كحرفة ما يدخل في دائرة الربا المهرم وما لا يدخل . والعلة ضرورية بعد ذلك لغيرها بعض المعاملات المستحدثة على المعاملات التي كانت معروفة عند نزول النص بالتحريم إذ القياس - على ما هو معروف - هو إجراء حكم والقمة فيها نص على والقمة لا نص فيها لتشراكهما معا في العلة . فلا قياس في شبهة استجلاء العلة .. ثم إن معرفة العلة ضابط أساسي كذلك من شروط المصلحة القائمة وراء النص فماذا أريد في زماننا هذا إجراء معاملة مستحدثة اعتقاد بأنها تحقق مصالح الناس وجب أن تكون تلك المصالح « مرسلة » على حد تعبير الفقهاء أي لا تكون مصالح التي الضار اعتبارها والتعويل عليها وحصر النظر عنها لأضرارها ومفاسدها تحريم بها ، كالمصالح التي يحققها تعامل الضمر والميسر فهي منافع حقيقية ولكن الضار - سبحانه - إلى اعتبارها لمفسد أكبر من تلك المنافع تصاحبها وتشتغل بها .. فقال سبحانه : « وما سألونيكم في الضم والميسر قل لهما أثم كبير ومنافع للناس . وأشهدا أكبر من نفعهما » .. فلا يستلحق المجتهد المفسر أن يبيع للناس معاملة مستحدثة استنادا إلى مصلحته لا يعرف أن كان الضار قد ألغى حقيقة أم أنها خارجة عن حدود ذلك الإلغاء . على أن الأمر حين يتصل بالمصلحة يحتاج إلى معرفة حكم النص وعدم الوقوف عند علة ولا نريد هنا أن نفوض في مسألة القياس استنادا إلى المحكمة وهي مسألة تتجاوز قضية الربا لتشك آثارها إلى الإجماع المعاصر في كل ميادينه .

٣ - ومن هذه المداخل كذلك أمور تتعلق بنظرية الشرائع الإسلامية للنقد والتصرفات المالية وعدم من التواءم الفقهية التي قررها علماء الشريعة التي استنبطوها من مجموع النصوص مقررين أن المعاملات المالية يلحقها الفساد والتحريم لأسباب عديدة .. في مقدمتها الاستغلال أي استغلال حاجة أحد الطرفين لأبرام الصفقة لفرض شروط جائرة عليه .. ولعل في تحريم الربا إشارة إلى هذا المصيب من أسباب التحريم نظرها في قوله تعالى : « فإن تبتم لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .. ويلحق بهذا السبب من أسباب الفساد حين أحد المتعاقدين للآخر باستغلال جهله بأحوال السوق وإثبات البضائع لا جعل الشرائع للمعبرين حق أمضاء الصلقة أو الرجوع فيها .



أو أي شيء آخر مما يهلك بالاستعمال . وكان الموجد عنده ما يوافق له في استعماله اعتبر المظهر قريبا .
على أن الاستفادة من هذا المظهر مرغوبة بأميرين :

أولهما : فهم طبيعة الدور الذي تؤديه الدولة ومصارفها وأثره المباشر على المعاملات التي تتم عن طريق تلك المصارف .
الثاني : استقصاء كل التحريم في الريا ول أنواع المعاملات التي نهى عنها الشارع .. إذ قد تكون العلة متصلة بامر وراءه ما يؤثر فيه تدخل الدولة ومصارفها .. فيبقى النهي عن تلك المعاملات قائما على أصله .

ومن الخطأ البين في هذا الأمر استعمال الرأي واعتساب القياس كالقول بأنه لا ربا بين الدولة وعبادها لأنه لا ربا بين الوالد وولده .. إذ هو ليس فاسد في عناصره كلها .. فلا الدولة والدة أربابها ، ولا القول بأنه لا ربا بين الوالد وولده قول صحيح يستند دليل شرعي .

٦ - ومن هذه المداخل كذلك البحث في أثر ظهور التقوى الوراثية وانتشارها مهيأا للقيم والأمان - بدلا من الذهب والفضة (الدنانير والدرهم) ولد خلقا أشاء كما قال الفقهاء .. وكذلك قال البعض أن ما عدا الذهب والفضة من النقود (ونعمي حينئذ طومعا) لا يحرم فيها الربا .. واستندوا إلى هذا ذهب بعض المحدثين إلى أن النقود الوراثية لا يحرم فيها الربا ملاحظين أن هناك غاربا بين النقود الوراثية الحديثة وبين النقوس التي تحدث عنها الفقهاء والتي كانت تشق من معادن غير الذهب والفضة ولكن كان يفترض دائما أن وراءها طباء من الذهب والفضة .

٧ - ومن هذه المداخل - كذلك - البحث في حكم الضرورة والحاجة ونعم البولي بانتشار صمود من المعاملات يستند عرف فاسد .. وهذا المدخل في شق منه مدخل شرعي يحتاج إلى رأي الفقهاء في حدود الضرورة التي تبين مقابلة بعض ما نهى عنه ول أثر الحاجة التي لا تبلغ مبلغ الضرورة على الإكراه التكليفية المخلت .

وهو في شقه الآخر مدخل طمس يحتاج إلى التثبت من أن المعاملة التي تحيط بها الشبهة قد تمتعت بسيلا وحيدا لتحقيق المصلحة المطلوبة أو التهمة للثاني ، ومن الملاحظات الذكية في هذا الأمر قول المرحوم الشيخ / محمود شلقوت : « وإذا كان للأفراد ضرورة أو حاجة تبين لهم هذه المعاملة .. فإن لالة أيضا ضرورة أو حاجة كثيرا ما تدعو إلى الاقتراض بالربح .. ولا ريب أن الإسلام يبيح إكتماله على قاصدة اليسر والصلح على العزوف التفتت وعلاج التمثل وهذا يعطي الآلة في شخص مبادئها وأفرادها هذا الحق وبيح لها - مبادئ مواردها قليلة - أن تقتصر بالربح تحقيقا لتلك المصالح التي بها قيام الآلة وحفظ كيانها » .

٨ - ويتصل بمسألة الضرورة والحاجة البحث في مسألة العلاقة بين النظام الاقتصادي الملح والاقتصاد المالي .. لقد تؤدي هذه العلاقة إلى قبول بعض أنواع المعاملات الدولية حماية للنظام الاقتصادي الملح وذلك على نحو مؤقت وانتظارا لإيجاد صيغ جديدة لهذه العلاقة لا يضطر لها النظام الملح إلى قبول بعض المكونات الفاسدة في النظام الاقتصادي العالمي ذلكا ونصل - غطاء لهذه الدراسة - إلى البحث

عن المنهج السليم لصمم قضية فوائد البنوك .. وهذا المنهج - فيما نرى - يقوم على أركان أربعة :
الأول : ما قصده من ضرورة التصاح الصدور للخلاف حتى ولو بدت بعض الآراء التي تخرج بعيدة عن التصويب ومصادمة لها .. ذلك أن المبادأة إلى التسليم على المحدثين وإتباعهم في دينهم وتبنيهم هو الذي يخلق باب الاجتهاد فعلا وإن نادى العلماء ببلطه ، شعارا ولوا .

الثاني : أن تتقدم وتقلب لقادات علماء الاقتصاد والمفكرين عن طباء الشرعية حتى يتفهم رجال الفقه وأهل الفنا حقيقة المعاملات الحديثة التي يسلكون عنها أن ذلك - على ما هو معروف - شرط لازم للفقرى ، إذ الحكم على الشيء لرفع من تسويه .. ومن المبادأة والتفريق الاندماج على الفقرى قبل الفهم للمعوق للعديد من الأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، والمخوف التي تجرى في أطرها المعاملات الحديثة كما أن رجال الاقتصاد والبنوك يدورهم يحتاجون أحد الحاجة إلى فهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها نظرة الإسلام للمعاملات المالية مهما بدت تلك النظرة مخالفة لما ألفوه واقتربوا صحت المظلة وثباته اللازم مما يسمونه معالم النظام الاقتصادي العالمي .. وأن استعمل كثير من هؤلاء العلماء

على التحريم والتعويل وبلفظ الشارع الإسلامي في تنظيمه العلاقات الاقتصادية لوجدوا مخارج كثيرة يعانفون بها على عدد من النظم والصيغ المعاصرة ويراعون عنها - مع ذلك شبهة الاستدلال بمبادئ الإسلام وشروطه في المعاملات المأثورة .

الثالث : أن يتوقف إصدار الفتاوى والآراء الفورية في هذا الأمر الجليل حتى يأخذ الحوار العلمي مداه في سلحات هائلة بعيدة عن ضيق الحريصين على استعجال الأمر ، ثمنا أو إباحة .. عن خلال تظاهرات لغوية تضيق فيها الحقيقة وإياخذ العلم ما يستحقه من تأن وثقت وتعتيق ومراجعة .



المصدر: الأذهر رقم

التاريخ: ٢٤ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

الواضح : ان ينتقل الامر من الائتلاف الفردي الى الائتلاف الجماعي او ائتلاف المؤسسات خصوصاً في هذه المسألة التي سبق لوبيات وجامع ومؤسسات علمية ان ادلت فيها برأي واصدرت في شأنها فتاوى .. اننا لا نقول بوجود اجماع من العلماء يمتدح رأي تلك المجمع .. ولكنه على أي حال رأي جماعي لا يتفحصه في نظر الناس الا رأي جماعي صفة .

وحين تكثر الجماعة المسلمة في أمر من الأمور وتحتاج فيه الى رأي موحد يرفع الشك ويحدد الثقة والاطمئنان فإن الشورى بين أهل العلم هي وحدها العاصم من الخطأ وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر يعرض له ولم يترك فيه قضاء ولا سنة فقال له النبي (هـ) : « تاملوه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين واتقوا فيه برأيك خاصة » .

وهذا الاجتهاد الجماعي يحتاج مع ذلك الى ضمانات تكفل له الصدق والشمولية والارتفاع عن مزالق التأثير بمذهب سائد او مواقف حكومي يراى له الرواج .. وهو ما يفتح الباب واسعاً لبحث مستقل عن ضمانات الاجتهاد الجماعي ... حتى يطمئن عامة المسلمين الى ما يصدر عن هيئات ذلك الاجتهاد من فتاوى وأراء ترفع عنهم الحرج وتنتقل بهم من الصبر الى اليسر وتحريرهم من أسر الغلاة والمتشددين الذين يؤثرون نجاه أنفسهم بالتوسع في التحريم على نجاه جمهور الناس يتوسر امور معاشهم .. ورحم الله الفقيه الكبير سلطان التوري حيث يقول : « ليس العلم في التشديد فانه يحسنه كل احد ، انما العلم الرفعة من ثقة » .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٨٩ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام [٤]

الإسلام يدعو إلى تحقيق مصلحة المجتمع ونظلمه إذا اعتبرنا كل فائدة ربا

بالمرحوم الشريعة الإسلامية على التزام المسلمين تجنب المحرمات فقد نهى عن تحريم ما أحله الله سبحانه وتعالى .. ومن هذا المنطلق تطرح اليوم عدة تساؤلات هامة حول مدى ربيوية البنوك التقليدية ومعاملاتها من خلال المراسلة الاقتصادية التي أعدها الدكتور محمد شوقي المنجري استاذ الاقتصاد الإسلامي وفيها نتعرف على حكمه تحريم فائدة القرض الاستثنائي رغم أنه سيخلق أرباحا للمقرض ؟ .. وإلى أي مدى يمكن مفهوم وفوائد السياسة النقدية أن تغير من أحكام القرض فيما يتعلق بفوائد البنوك .

السياسة النقدية

وتربح الدراسة المقصود بالسياسة النقدية بأنها تقدم على معاملة جميع طرفيها الأول الوصول إلى فائدة الائتمان أي الإفراض « الفائدة المبنية » إلى أقصى حد ممكن وذلك بهدف تشجيع المستثمرين خاصة بكتسبة المشروعات الصغيرة استصلاح الأراضي بطرقها الثاني الوصول إلى فائدة الانخفاض « الفائدة الدائنة » إلى أكبر قدر ممكن وذلك بهدف تشجيع الاستهلاك وجذب المدخرات لتوجيهها إلى أنشطة اقتصادية معينة يتطلبها المجتمع وهذه السياسة النقدية بمعادلتها الضمنية لا يمكن أن تستغنى عنها اليوم كافة دول العالم في تطورها الحديث .

ويؤكد الباحث أن القرض المصرفي الذي خلقه بعض الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة إنما ترجع إلى السياسة النقدية بطرقها حيث قدمت الدولة من طريق صندوق التنمية الصناعية والزراعية والقارية قروضا بلائحة لا تتجاوز مبالغها الإدارية وذلك لتشجيع الاستثمار في مجالات الصناعة والزراعة والأسكان وإلى ذات الوقت لجذب مدخرات المواطنين إلى بعض الأنشطة التي تتصل بالرفاه العامة كالسكناء والنقل الجماعي ضمنتم لهم الدولة مسبقا فائدة قدرها ١٥ ٪ خفضتها أخيرا إلى ١٠ ٪ ولم تقتصر هيئة كبار العلماء بهذه الدول على هذه الفائدة الدائنة المحددة مقما . وذلك باعتبارها من قبيل التبرع الحكومي أو من قبيل الوعد اللازم عند الملكية أو من قبيل الضمان القديم من الغير لدى الخطئة .

وبالرغم من ظروف مصر الاقتصادية فإن السياسة النقدية بها لم تخرج عن هذه المعاملة لبيد أنها تقدم قروضا للاستصلاح الزراعي أو الاسكان بفائدة لا تتجاوز لدى البنوك المتخصصة ٤ ٪ مما يمثل في الواقع مصاريف إدارية نهديا تمنح صكوك الاندماج وشهادات الاستثمار بفائدة تصل إلى ١٦ ٪ وتصل في الواقع تمويلها عن التخفيض وانخفاض قيمة العملة .

وهكذا يتبين أن الفائدة في ذاتها هي مجرد أداة محايدة بحيث لا يمكن وصفها بالربوية أي الاستغلال الحرام شرعا . إذ الذين يسير في المسلك مقلد لا بالنسبة لمعاملات الافراد فيما بينهم وبالمسيرة والأوضاع القديمة الشكرا حيث

دراسة يعرضها:

الدكتور الثاني من هذه الدراسة التي طرحت

الجزء الأول منها في السبعين الماضي يؤكد الباحث على حقيقة هامة وهي أن كافة فقهائو الشريعة أجمعوا على تحريم القرض بفائدة استنادا على أن القرض الكريم يبيع بالقرض الحسن وانتظار ميسرة الدين في حالة عجزه عن الوفاء أو التصديق بالدين كله أو بعضه والذي رأى بعض الفقهاء المحدثين أن التحريم ينصب على القرض الاستثنائي لما فيه من استغلال لحاجة الدين الذي هو دائما محتاج بخلاف المقرض المستثمر فهو غير محتاج أصلا ولا يلبي سوى التوسع والاستثمار على حساب غيره إلا أن هذا القول سرعان ما سقط بمواجهته بقول الرسول عليه الصلاة والسلام .. وأول ربا أضعه هوربا عسى العباسي « فالعالم ربحي الله عنه لم يكن يقرض الناس لتأكل لعمري ذلك مع الكرم والخشوع العربية وإنما كان يميل لقوائل قرض أي أن التحريم كان ينصب أساسا على فائدة القرض الاستثماري بحكمة بالغة وهي أن المقرض سيقتل هذه الفائدة إلى المستهلك أي يستعملها في النهاية أفراد المجتمع .. ومن هنا كان قرار المؤتمر الثاني لعلماء المسلمين المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٦٥ حاسما ومؤكدا أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستثنائي أو القرض الانتاجي وكثير الربا ونظيره حرام ويصل هذا القرار لاجتهاد جماعيا يلتزم به كافة المسلمين بحيث لا يتفحص أي اجتهاد فردى وإنما يتعين لنفسه اجتهاد جماعي في مستواه . والحاصل أن هذا القرار لم يثر بظنائه اعتراض أو نقد ولكن كان القول أنه ينصب على معاملات الافراد فيما بينهم . وفي الصورة التي شجبها الرسول عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع فإن أية فائدة مشروطة أو معددة مسبقا في مثل هذه المعاملات الفردية هي بلا جدال من قبيل الربا المحرم وذلك لشبهة الظلم والاستغلال التي هي في أن واحد حكمه وعلة تحريم الربا بخلاف الأمر في معاملات الدولة مع الافراد ..

أن الفائدة التي تعدها اليوم السلطات النقدية والتي تختلف حتما باختلاف الأنشطة والمعاملات كما تقوم هذه السلطات بإرغامها للمقرض والقائما أو تمويلها حسبما تراه مطلقا للمسئولة العامة أن هذه الفائدة لا تعتبر من قبيل الربا المحرم وإنما من قبيل السياسة النقدية الهلثنة شرعا ..



المصدر: الذرائع

التاريخ: ١٩٨٩ أغسطس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كان المراهبي يستغل بتحديد الفائدة حسب هواه مستغلا ظروف
احتياج الدين اما اذا انقضت الدولة كما هو الشأن اليوم
باستخدام الفائدة كسياسة نقدية ولما لا تقتضيه المصلحة
العامة لانه تنتفي عنها صفة الربوية اي الاستغلال . .
ويؤكد الدكتور الفتوري ان الفائدة اليوم في كافة دول
العالم بمختلف نزعاتها ورأسمالية او اشتراكية او اسلامية هي
اداة رئيسية من ادوات السياسة النقدية التي لا غنى عنها
بأي حال من الاحوال سواء بتخفيض فائدة الائتمان اي
الافراض ام برفع فائدة الاموال لجذب المدخرات وتوجيهها
بحسب احتياج المجتمع وكل ذلك بحسب ظروف ومتطلبات كل
دولة . وعليه فاننا ننظم الاسلام بل نهبطه علنا لتطبيق
المصالح المشروعة الراجعة اذا وقعنا في خطأ التسميم بان
اعتبرنا كل فائدة بدون تفرقة من قبل الربا . □



المصدر : الألو

التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دعوة حق

يا فضيلة المفتي : ما بني على باطل فهو باطل

كانت أجيال الحكومة مثله في البنك المركزي على أسئلة المفتي الأربعة هي السبب المبتسر لانتفاضة يحمل فوائد البنوك وإخمسه للشديد لإصدار بيان رسمي بعد ذلك قال : أنه سيحلته عن الـ ٢-٤ في نهاية هذا الشهر باعتباره الرأي الشرعي والمفتي - كما يقول - لكل ما يتعلق بتمويل البنوك . وقد بيّنت في حديثي السابق كيف كانت الأجابة على السؤال الأول الذي طلب فيه المفتي معرفة وظيفة البنوك والمصرف في الدولة وأبرز صور تعاملاتها مع الجمهور . وقد كانت أجابته بأن البنوك هي التي تقوم بالمقرضات الإنتاجية والتمويل للوزارات والمؤسسات وأن أبرز صور المعاملات التي تسبب عليها مع العملاء تتمثل في المضاربة والمشاركة وتقديم الأموال لمعاملاتها ليستثمرها في المشاريع الاقتصادية المنفعة مما بين بوضوح أن عملها لا يتعارض إطلاقاً مع أحكام الشريعة ثم قالوا بالحرف الواحد في أجابته على السؤال الثاني الذي بين فيه المفتي معنى المضاربة الشرعية . استطيع أن أقول بكل لغة أن معظم المعاملات الاستثمارية التي تقوم بها البنوك مع عملائها هي من قبيل المضاربة الشرعية وأن تحديد الأرباح بنسب معينة إنما يريد به حماية حقوق أصحاب المال . وأن هذا التحديد للأرباح إنما لا يعد حصيلة في غلبة أحوال الأسواق الحالية والمعملة والمخوف على مصلحة وتوقعها وتوسط أربابها . إلخ .

والد شرح لفظة المفتي في سؤاله الثالث معنى الربا المحرم وبين أنه الزيادة التي يأخذها الدائن من الدين في مقابل الأجل وذكر لهم صورة ربا التسعير وهو أن يطلب صاحب المال مبلغاً زائداً عن أصل ماله إذا حل ماله السداد وعجز الدين عن إعادة المال لمصلحة . كما بين لهم صورة ربا الفضل وهو أن يقرض إنسان آخر مائة جنيه مثلاً مشروطاً عليه أن يسلمها له بعد مدة معينة مائة وعشرين جنيهاً . ثم سلّم المفتي . عن أي من هاتين الصورتين تتعامل البنوك مع عملائها ؟ وكانت أجابته في محتوي الجواب والخاتمة القول : لا تتعامل البنوك مع عملائها بهاتين الصورتين أو بأحدهما لأسباب من أهمها أن الأصل في البنوك - وأصلها هنا كلمة الأصل - أنها مؤسسات لاستثمار الأموال في المجالات الإنتاجية والصناعية والتجارية والمعمارية وغير ذلك مما يعود بفريق عليها وعلى المتعاملين معها . وسبب الإقراض للأفراد لا تمثل أكثر من ٢-٣ في نشاطاتها المتنوعة وأن ملائحة البنوك من تعامل معها ثمة يكون تعيينها من الأرباح الملتحق عليها وثمة يكون بسبب خدمات تقدمها إلى المتعاملين معها . وهي ما يعبر عنها بأنها مصداق إدارية ثم قالوا : (ومن كل ذلك يتبين بوضوح أن مهمة البنوك هي استثمار الأموال التي بين يديها في مشروعات إنتاجية واقتصادية نافعة . أما القروض للأفراد فليست من وظائفها الأساسية ولا تلجأ إليها إلا في أضيق الحدود وبشروط لا مجال معها للاستغلال أو التطفّل).

وقال أن ذكر أجابته الخاتمة على السؤال الرابع والتمت للفقيه الكريم أن الاجابات على الأسئلة الأربعة هي صحيحة أود أن أشبه إلى أنه لا خلاف بين قادة الفكر الاقتصادي وما انتهت إليه سلطة المهتم والشهر الموسوعات العربية والأجنبية هو أن وظيفة البنوك في كل بلاد الدنيا هي [الإقراض والاقتراض] أي أنها كما قلت الموسوعة العربية الميسرة في [المؤسسات التي تتخصص في الإقراض والاقتراض] ومعنى هذا أنها ليست مؤسسات تتعامل بأسلوب المضاربة الشرعية كما قالوا لفظة المفتي .

ويجوز لفظ أن تذكر أن المركز المالي للبنوك التجارية في مارس ١٩٨٧ يؤكد أن نسبة القروض والسلفيات والأرصدة لدى البنوك في جملة الاستثمارات هي ٢٨,١٧٪ أما نسبة الاستثمارات المالية في الأسهم والصكوك والسندات الحكومية أو إجمالي الاستثمارات فهي ٢٨,٣٧٪ أما بنكه الاستثمارية الدخري والعمري فيجوز أن تعرف أن مساهمته عن السنة المنتهية في ٢١/١١/٨٧ تقول : أن نسبة الاستثمارات المالية إلى جملة الاستثمارات هي (نسبة في المائة) لفظ وأن نسبة القروض والسلفيات إلى جملة ودائع العملاء بلغت ١٦,٦٪ كما أن نسبة القوائد المحصلة من المقرضين لنسبة إلى جملة الإيرادات هي ٨,٨٪

وقال مرة أخرى لفظة المفتي : ما بني على باطل فهو باطل .

د. عبد الشفار عزيز



المصدر: القدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٨٩ أغسطس



علماء الشريعة وأساتذة الاقتصاد الإسلامي يناقشون الفوائد المصرفية بين الإباحة والتحريم

العلماء يوردون على فتوى الدكتور النمر
باجازة تحديد نسبة الربح مقدما

د. علي السالوس :

استثمار الأموال في

أعمال بنكية محرم

ماعد البنك الاسلامي



د. عبدالحميد الفزالي

د. عبدالحميد الفزالي :

الربا هو الكبيرة

الوحيدة التي أعلن

الله الحرب على مرتكبيها



المصدر: القدس

التاريخ: ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مخطوطات الدين ومحمود: المخطوطات بجميع الفترات من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الحديثة
مخطوطات الدين ومحمود: المخطوطات بجميع الفترات من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الحديثة
مخطوطات الدين ومحمود: المخطوطات بجميع الفترات من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الحديثة



المصدر:

الكتاب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

1989 أغسطس

إقامة على جميع الأموال وتوزيعها على أرباب المخروقات، وهي قائمة على إجهادها على الفائدة، وفيها صورة الربا في الإسلام وهي جريمة مالية لم يحدد لها عقوبة معينة في الإسلام، وإنما عليها من الوعيد الشديد ما يوقع الجرائم التي لها حدود.

أذن فالربا جريمة مالية لا ينظر فيها إلى حالة الفرد وإنما إلى المخار الشديدة التي تنشأ على الجسامة والتمتع، وما يحدث من اختلال في التوازن، وتحقيق العمل الاجتماعي وانضباط الميزان الاقتصادي كي لا يكون المال دولة بين الأغنياء.

الدكتور علي السائوس استاذ الحق والاصول بكلية الشريعة جامعة قطر، ركز في حديثه خلال الندوة على الدور على لدى الدكتور النمر وقال: أن كل المقاييس والشروط والعمل التي تكرها الدكتور النمر تعتبر الفوائد التي يحددها البنك في حالة الاقراض يأخذها من الافراد المقترضين من الربا المحرم شرعا، والبنك كما عرفه الاقتصاديون هو المنشأة التي تتاجر في الدين .. فهو يقترض بغائده حردوها ليعرض بغائده أكبر حردوها البنك أيضا وليس المقترض من الافراد ولولا الفائدة التي يأخذها لا استطاع ان يحدد يبيع مطالبه البنك بالدين والفوائد، وإذا تأخر عن موعد الاداء تطبق عليه القاعدة الجاهلية المشهورة، اما ان تقضي وأما ان تربى، وإذا اقترض الافراد للاستهلاك الضروري لا للتجارية يأمون بالفرض وشواته، وإذا نظروا إلى الجوازات الختامية لأي بنك نجد ان دخله اساسا من الفرق بين فوائده القروض التي يأخذها، وبفوائد التي يعطيها، بل نجد البنوك كما ان وصلت إلى ما يعرف بمرحلة خلق النقود تقترض ما لا تملك وما لا وجود له وتأخذ فائدة عليه، فهي تقترض أكثر مما لديها من ودائع، وهذا امر يعرف رجال الاقتصاد، ولذلك فإن الفوائد التي تأخذها البنوك أسوأ من ربا الجاهلية بكثر.

وقال الدكتور السائوس اننا لو سلمنا بان علة التحريم الضمر في الظلم الذي يلحق بالمقترض، فإن هذا الظلم واقع في حالة الإبداع في البنك - أي الاقراض بغائده ربيوة - فليس الظلم واقعاً على البنك، وإنما الظلم واقع من البنك نفسه، فهو الوسيط بين المقترض والمقرض، ويشترك المراجع معه في الظلم والاضراب.

حددت الثامن ذلك، فإن أي زيادة على رأس المال، وهو مبلغ القرض، أو مبلغ الدين في المعاملات المالية الأخرى اعتبره القرآن ربا محرما وأنه ظلم ومحارب لله ولرسوله وأن الزيادة واجبة الرد إلى صاحبه بعد انقضاء المدين على رأس ماله.

وقال: انه لا يصح أن نقول انه إذا وجد الضرر، فالمنع، وإن لم يوجد، فالجواز، ولا يصح أن نقول بأن الفقهاء قالوا بالحرمه من أجل الضرر، وإنما قالوا بالحرمه من أجل الضرر القاطع الصريح (وأوحى الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بلى من الربا أن كنتم مؤمنين) فإن الربا حرام كله .. وهذا الكلام الخصب به الدكتور عبدالمنعم المصاوي، وهو حزام سواء تحلقت الحصة بمفهومها أم لم تحلق، فالزيادة على رأس المال نتيجة الاجل، من أي جهة كانت هي ربا النسيئة وهو ما حرمه القرآن والنسئة، فالضرر حدد الضياء. وقال: انها حرام، فلا يصح أن تأتي نحن ونقول هنا الحكمة كذا .. ان في حلال، لأن الحكمة تحلقت!

تعريف الربا

الدكتور فتحي، لاشين عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك دبي الاسلامي قال: انه لا يرد في القرآن أو السنة تعريف لما هو الربا .. ولذلك ورد معناه بال، ومعنى ذلك اما ان تكون للمهد أو للخص أو للمصوم، وأيا كان الرأي المستقر عليه، فإن الربا هو المتعارف عليه عند العرب في الجاهلية والذين كانوا يتعاملون به. والمستقر عليه ان الربا المحرم في القرآن هو الذي كان شائعا في الجاهلية لدى سائر الأمم السابقة على نزول القرآن، والرسول حسم الامر بقوله (ان الربا المحرم في القرآن هو ربا الجاهلية) ورأى الجاهلية وردت له في كتب الفقه والحديث عدة صور مجملها ان أي دين يتردد في الذمة يكون واجب الرد بمثلته - مثلا دين مضمون في الذمة، وترد عليه زيادة مشروطة ايا كانت، هو نوع من الربا.

والنظرية الاسلامية تقوم على ان المال غير تام بنفسه، بل يتناقص بالركاة، والربا يؤدي إلى زيادة دون عمل ويزعم الاقتصاديون ان الربا يحول تيار الشروة من الفقراء إلى الأغنياء، والواقع ان الاسلام هو الذي يحول الثروة من الأغنياء إلى الفقراء عن طريق تحريم الربا وفرض الزكاة .. والفوائد المصرفية في حقيقتها هي عين الربا، والنظام الاقتصادي الحديث

وقال د. الفرائي .. نحن نعيش موجة عارمة من التضخم، وانخفاض قيمة النقود بنسبة ٤٠٪ سنويا، ومعنى هذا ان أموال المودعة تتناقص قيمتها ٤٠٪ ورغم ذلك احصل على ربح ١٠٪ وهذا الربح لا يحل للمودع، لأن يد البنك يد ضمان والربح لا يحل الا نتيجة تحمل كامل المخاطرة. وهنا يكون التوجه الانساني الاصيل للنظام الاقتصادي الاسلامي .. التلك يتحمل مخاطر بالاجهد أو بالمال .. فالاسلام لا يعرف ربحا مع ضمان أصل المال ..

خسر المشروع ام كسب .. هذا هو عين الربا.

دعوة عامة

واستعرض الدكتور جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية في حديثه، معنى المعاصر التي تساعد على الوصول إلى حكم الشرع في المعاملات المصرفية وشهادات الاستثمار، وقال ان تحريم الربا لصد به منع استغلال الدائن للمدين المحتاج إلى ضروريات حياته، وأضاف ان الاتجاه إلى توسيع دائرة الربا المحرم بدأ مبكرا، وكان النقد منه تعاطي الفائدة التي وردت بشأنه في القرآن الكريم .. فالشريعة الاسلامية في مجال الاستثمار تفضل صيغة المشاركة بين العمل ورأس المال، على صيغة المداينة، أي القرض المستغل - فائدة - والمشاركة بلا شك أفضل من حيث جميع الطاقات، وتوفر الحرص والمراقبة والتعاون في الاستثمار.

وقال د. جمال، ان الاسراف في اعتبار كل معاملة فيها ابداع المال لدى جهة من الجهات من قبيل القرض لا يتفق مع حقيقة الواقع .. ومن اصول الشريعة ان العبرة بالمعاش لا بالمعاني، وبذلك فان ما يولع في المصرف ليس قرصا للمصرف في حقيقته، بل استجابة لدعوة المصرف لتجميع الاموال، وما يقوم به المصرف ليس استقراضا في حقيقته، بل هو تجميع للمخاطر عن طريق دعوة عامة للناس.

تحريم بنص قاطع

الدكتور محمد عبيد الله الخليلي المستشار الشرعي لبنك دبي الاسلامي ورئيس مجلة الفتاوى بدولة الامارات سابقا قال ان النص القرآني المحرم للربا جاء مطلقا من التقييد بأي امر، وكل زيادة تؤخذ من المدين فوق رأس المال، ربا محرما سواء كان الدين ناشئا عن قرض ام عن أي سبب من اسباب المداينة المشروعة .. فإذا



المصدر: القبس

التاريخ: ٥ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واختتم الدكتور الصالوس حديثه قائلا إن استثمار الأموال في أعمال جائزة شعراء، يطبق على البنوك الإسلامية فقط ولا يستطيع أي بنك إسلامي أن يحدد الأرباح، لأنه لا يعلم الغيب، ولا يعرف، ما سيحققه من الأرباح، ولا ما سوف يصفيه من الخسائر. أما الذي حدد الفائدة للمقرض فقد استطاع أن يحدد فائدة القبل بكثير للمودع، ولا شأن له بالاستثمار الذي يتفق مع شريعة الله عز وجل.

القاهرة للقبس



المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ٢٦ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحق في الدين



المفتي .. وتبجاعة رجل الدين في مواجهة الحكم والمنتهفين

كلام فضيلة المفتي الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي وإمامته الصحف مرتين :
المرّة الأولى عندما ألقى بأن حرية التركات ليست شرعية وليس من حق الحكومة أن تترث أحداً من
الشرعية الإسلامية جدد الورثة . والحكومة لا تعتبر بحال من الأحوال . بين السورّة إلا إذا كان السورث
بلا وريث على الأخلاق



المصدر: أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٦ أغسطس ١٩٨٩

يومها لم يكن قانون شريعة الشركات قد أُنشئ بعد . وكان الاتجاه الحكومي السائد الإبقاء على هذه الشريعة . ولذلك حدثت على المستوى بعض الصحف القومية :

والمرّة الثانية عندما أفتى بأن شهادات الاستثمار حلال وثقلت الحملة بطريقة غير مباشرة البنوك الإسلامية التي تمنح عقداً ، أو شهادة ، أو استثماراً ، أو ربح المضاربة على الأموال المودعة ٨ في المائة بينما شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي تمنح فائدة قدرها نحو ١٦ في المائة . شكل رجال هذه البنوك الإسلامية ، جمعية الاقتصاد الإسلامي ، أو « الاقتصاديين الإسلاميين » ، لتدعيم بيانات تقول بأن شهادات الاستثمار تمنح فوائد . والفوائد هي ربا والإسلام حرم الربا . وكان الهدف ألا تشمل ودائع البنوك الإسلامية إلى شراء شهادات الاستثمار .

ولم يره البعض على الهجوم الظالم . ولكنه رأى أن يتحرر بعد عودته من الجزائر وحضوره مؤتمر الفكر الإسلامي هناك أن يلعب بهذه المفهـمـة من شهادات الاستثمار في أوائل ستينيات .

× × ×

والمفتي الدكتور سيد طنطاوي - ٦٦ سنة - عمل منذ نشره مبرهما بالأزهر فاستناداً لعميداً لم يشر على جامعة الأزهر في أسيوط ١٦ سنة متصلة حتى اختير لمنصب القضاء منذ ٢ سنوات . وقد تلقى رسائل كثيرة تطلب منه أن يلقي في مسألة شهادات الاستثمار .

رأى المفتي أن يزور الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي وطالب إليه بيانا تفصيلياً عن كل معاملات البنوك وكيف تجري حتى يمكن مطعها من الناحية الفقهية فلقى بيانا عن هذه المعاملات التي يحتاج المسلمون إلى رأي الدين فيها مثل المقاصة والغشمان والتحويلات وشهادات الاستثمار وغيرها .

واجتمع بنيل إبراهيم رئيس البنك الأهلي الذي يصدر شهادات الاستثمار ودعا إلى اجتماع في دار الافتاء حضره جمع من رجال الدين الذين يعملون المفتي وكذلك عدد من رجال الاقتصاد والبنوك المصريين بينهم محافظ البنك المركزي .

وزار عدداً من كبار رجال الفقه في مصر يسألهم الرأي مستعيناً بهم قبل إصدار فتواه ...

ولم يتحرر المفتي إلا لمسألة شهادات الاستثمار باعتبار أنها مسألة مستحدثة في المعاملات المالية لأنه رأى عدم الافتاء في كل شؤون المعاملات بل لابد من بحث كل جزئية في هذه المعاملات على حدة . وفي رأي المفتي أن ما نحن عليه القرآن والسنة صراحة لا يصلح إلى اجتهد بل الإحتياط يتم في غير ذلك من الأمور .

وعلى سبيل المثال فإن القرآن الكريم أشرف أن الله سبحانه وتعالى أهل البيع وحرم الربا . ولكن علماء المسلمين اختلفوا في تشديد الربا .

وكان الإمام الشيوخ محمد عبده مفتي الديار المصرية قد أصدر منذ أكثر من خمسين عاماً فتوى بأن صناديق التوفير وما تصرفه من فوائد حلال شرعاً .

وقد اختلف العلماء في مسألة الفائدة فقالوا أن الربح المصدّر ربحاً ومقدراً على الأموال المودعة في البنوك حرام . وهناك رأي يقول بأن عملية الفائدة تمت بالترابي بين البنك والمودع . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن البنك قد حدد بسايجونه الائتمانية وفي ظل المناخ السائد في السوق الفائدة على ألسن أنها المدد الأمتى للربح ولذلك فإن البنك يبيع أيضاً من الأموال المودعة لأنها يتجدد فيها . وهذا هو ما يسرى على شهادات الاستثمار .

والحكومة هي التي تصدر هذه الشهادات وتشتغل هذه الأموال في إقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من مؤسسات الخدمات ولذلك تطلب من الأفراد أن يمنعوها لتحقيق هذا الهدف بأموالهم المدخرة .

ولذلك فإن المودعين يعملون الحكومة التي تكفلهم على ذلك .

وقد حصل لفخيلة المفتي بكل من الدكتور عمري مصطفى وزير الاقتصاد والدكتور الرزاز وزير المالية وتم الاتفاق على تصديق قانون شهادات الاستثمار بحيث يلقى الفائدة .



وحتى لا يقلل أن كل ما جرى هو استبدال كلمة بأخرى فقد ظهر إصدار شهادات استثمار أربعة باسم شهادات حرف ، دال ، خلاف إلى أ و ب و ج ويكون عليها أو ربحها الاستثمارى مثقيرا وليس ثلثا حتى لا تكون هذه شيوحة من أى نوع فيما تعطيه هذه الشهادات للمساهمين فيها . ولقد تأخر علماء المسلمين طويلا في إصدار هذه الفتوى . واستغلت شركات توظيف الأموال هذا الشاخص وتلك الآراء المضلّة لشهادات الاستثمار في جذب أموال كثيرة وفي خراب ملايين البيوت . وفي رأى بعض علماء المسلمين أن أغلب الذين انقلبوا على أرواحهم في شركات توظيف الأموال لم يضعوا ذلك كشرعية هذه الشركات أو لأن أرباحها ولأنها واستثمارها حلال بل لأن هذه الشركات سبّرت الممغلات وشاعت الأرباح وجعلتها تصرف بمصلحة منتفعة للنوادر فكانت أصبحت بهذه الطريقة مريضة شهيرة . وكان لفيلسوف الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الراحل ووزير الأوقاف الأسبق قد شكل لجنة من كبار فقهاء المسلمين في مايو عام ١٩٧٦ ليبحث مسألة شهادات الاستثمار من ١٢ شيخا فاقبلوا تأييد تسعة منهم هذه الشهادات ووافقوا بأنها حلال . وعارضها أربعة فقط . ورغم ذلك سادت آراء الأربعة والنزاع كثيراً بها منذ عام ١٩٧٦ . ونشر هذه الآراء أصحاب شركات توظيف الأموال ليطبقوا منها ويجذبوا إليهم ملايين الجنيهات والودائع وجاء فضيلة المفتي ليقرول بتشجيعه . ومن خلال أجهده وجهله : - لماذا نترك بارأى أربعة من فقهاء المسلمين والمفتي آراء صالحة عن فضلائهم وعيادهم ؟

.. ميل واحد لكل موظف

حقيقة معروفة وواضحة لكل . استغل كثير من العاملين في الدولة قانون صدر عام ٧٨ برقمى ٤٧ ، ٤٨ . يميزان للإدارة أن تصرح للعاملين في الحكومة والقطاع العام بالعمل الخارجي بعد مواعيد العمل الرسمية . والنتيجة أن هؤلاء أصبحوا يعملون لدى القطاع الخاص ينتجسون أفضل ويدعون أن البيروقراطية والروتين والخلل في الجهاز الإدارى لمطعم لإنتاج متميز خارج الحكومة . والأمر في ظل انتشار البطالة حان الوقت لإلغاء هذا النص لتوفير عمل للمواطنين إما في القطاع الخاص إذا طوع العاملون الحكوميون ليعملوا أو في القطاع العام إذا اختار هؤلاء الاستقالة والعمل في القطاع الخاص وحده . ومن هنا وجب إلغاء النصوص التي تسمح بالعمل بعد مواعيد العمل الرسمية . البعض يعمل القيام بعملين بأن العربى الواحد لا يقبل . وينص هؤلاء أن الحكومة رفعت الأجور عدة مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة أى من عام ١٩٨٧ حتى الآن . بدأت بعشرين في المائة ثم ١٥ في المائة ومنها مرة أخرى مضاعفا إلى ذلك الملاءة الدورية السنوية وهي تعادل - في المتوسط - خمسة في المائة سنوية أى ١٥ في المائة خلال السنوات الثلاث . وهكذا نجد أن الأجور زادت ٦٥ في المائة في تلك الفترة . ونسبة التضخم أو الفلاء أكثر من ذلك ولكن البعض يحصل على كل المعلومات والزيادات الحكومية وفي الوقت ذاته يعمل في وظيفة ثانية أو وسالة الإجازات الخاصة بدون أجر .

لا بد من إطلاقها دون حدود أو قيود لمن يريد إجازة بدون مرتب للعسل خارج مصر . أما أولئك الذين يحصلون على إجازة بلا مرتب للعمل داخل مصر فهؤلاء يريدون الأمن والأمان فيحصلون بموظفائهم في الحكومة والقطاع العام وحصولهم على الأجر المرتفع من العمل في القطاع الخاص . وقد أصبح من الضروري منح الإجازات الخاصة بدون مرتب لمن يعمل داخل مصر . وفي هذه الحالة ستتاح أعمال كثيرة للمواطنين .



.. حكاية السمك .. مرة أخرى

تدفع شركة الأسماك الحكومية ١٤٨ قرشاً للصيد، ثمناً للكيلو السمك المأخوذ من بحيرة ناصر وتدفع ١٥٥ قرشاً لثمن الكيلو . سمك الزبيدق ، من البحيرة أيضاً .

وتبيع الشركة السمك بنحو خمسة جنيهات . وهذا الفرق بين السبعين بدقلاً ما تتكلفه الشركة في عملية حفظ الأسماك ونقلها وإيضاً أرباح الشركة وهي كبيرة بالقول إلى أرباح المصيفيين .

وإذاً يكون هذا من أسباب ارتفاع ثمن السمك .

وهناك سبب آخر وهو أن مؤسسة القسوة المائية التي تشرع على عمليات صيد الأسماك وحفظها ونقلها تعرضت لعدة هزات . ولم يتعلق لها الاستقرار خلال سنوات طوال .

كانت وزارة الري هي التي تشرع على المؤسسة عند انشائها عام ١٩٦١ .

وبعد خمس سنوات انتقلت إلى وزارة الزراعة .

وبعد ثلاث سنوات خضعت للإشراف وزارة المصايد .

وفي عام ١٩٧١ ، أي بعد عشر سنوات من انشائها عادت للإشراف وزارة الزراعة .

وبعد ٤ سنوات أخرى انتقلت إلى وزارة المصايد .

وفي السنة التالية - ١٩٧٦ - أُلغيت المؤسسة ليحل محلها جهاز الإنتاج والتعاون السمكي .

وبعد سبعة شهور . وفي العام نفسه ، ثولت وزارة الزراعة للمرة الثالثة اختصاصات المؤسسة .

وأصبحت المؤسسة بعد أسبوعين من ذلك القرار لتبيع جانب من المؤسسة وزارة الزراعة . وجزء صغير وزارة المصايد . وجزء ثالث يتبع قوات حرس الحدود وجهاز التنمية بحيرة ناصر .

والقرارات كثيرة ..

وقد عاد الاختصاص لوزارة الزراعة وإن كانت وزارة المصايد هي التي تتحدد شراء السمك من المصايد . والاستقرار الإداري هو الخطوة الأولى واليدوية للانتاج .

.. تحية لعلى شمو

سألت صحيفة السياسة الكويتية عن شمو وزير الإعلام السوداني عن عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري فقال :

.. هذا السؤال لمست منياً لأجابه عليه لاني باليت وزيراً في حكومة نميري كجزء من نظامه حتى سقوط في ٦ ابريل ١٩٨٥ .

لقد ، السياسة ..

.. هل أنت نادم لاستمراره في عهد نميري ؟

اجاب :

.. لست نادم على نظام نميري حتى النهاية . والسؤال لك هل رموس الانبياء . لو كان الإنسان نادم واستمر يكون مغلفاً . إن الإنسان لديه قناعات معينة وليس ضرورياً أن تكون قناعاته مطابقة للنظام الذي يعمل معه بشكل كامل ... نأمل هناك مساحة معينة لاختلاف وجهات النظر .

فري هل يوجد وزير آخر على امتداد العظم العربي يقول كلمة طيبة في حق نظام سقط وانتهى ولا يعلن أنه كان مختلفاً معه وانحسر للبقاء في منصبه لانتقال ما يمكن الخلاه .

.. المانصيب .. قطع عام في أمريكا !

بمناسبة الحديث عن القطاع الصم والقطاع الصم في مصر . رأيت للتخفيف عن الأضرار الصعبة المتصاعدة في هذه القضية تقديم هذه القصة - أو هذه القصة - عن الولايات المتحدة وأوراق المانصيب فيها التي يتولى إصدارها القطاع العام أي حكومات الولايات الأمريكية .

منذ ربع قرن . أي منذ عام ١٩٦٤ . بدأت الولايات تصدر أوراق المانصيب وتتنامت فيما بينها وزعمت الجائزة الأولى حتى وصلت في ولاية بنسلفانيا إلى ١١٥ مليون دولار .



المصر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٤٧٠٠٨٠٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان الاسريكيون يدفعون بليونوني دولار لشراء اوراق
الانصيب فاصبحوا يدفعون الآن ١٥ بليونونا . فلي يعض
الاوراق يدفع على موطن دولار يوميا لشراء هذه الاوراق .. وفي
ولاية اخرى تبين ان ذلك الامر الذي يزيد لظهورها على ١٠ الاف
دولار سنويا تدفع عشرين في المئة من هذا الامر في هذه
الاوراق .

والاوراق تحصل لنفسها على ٢٧ في المئة من ثمن البيع أي
على مبلغ خمسة بلايين دولار سنويا وتمنح السلفين ٤٨ في
المئة من الايراد كجوائز . والباقي وقدره ١٤ في المئة يضيع في
مصرفات اصدار الاوراق وتوزيعها وحصة الموزعين فيها .
وقد تبين ان الاوراق تدفع ٤٠٠ مليون دولار سنويا للاعلان
والغراء الناس بشراء الاوراق .

وتبين ايضا ان يعض الاعلانات كناية ولا تمثل الحقيقة
لعلنا نقول يعض الاعلانات ان الجائزة مليون دولار بينما هي في
الواقع عيرة عن ٢٥ ألف دولار سنويا لمدة أربعين عاما
والحكمة من احتكار الاوراق لهذه العملية ان الانصيب
نوع من المقامرة ولا يجب ان تشجع الحكومة المقامرة ولكن
الناس سيظفرون ويشترون الاوراق في كل الأحوال . ومصادم
هناك مظهر فلكي من وجود بلغ ولكنه لسان الاوراق رأت ان
تتولى مهمة اصدار هذه الاوراق أي ان تكون البالغ وتحصل على
الربح .

والذين يطلقون بدخول القطاع الخاص هذه العملية وعدم
احتكار القطاع العام لها يقولون ان الشركات الخاصة ستدفع
جوائز أكبر .

ومن ناحية أخرى لمصادم الانصيب نوما من القمار لفسادا
تشجع الدولة وتعلن عنه .

والغرب ما في هذه الحكاية ان الاوراق لا تقوم بنفسها
بعملية اصدار اوراق الانصيب بل تمهده بجمعية أي شركات
خاصة مقابل عمولة معينة .



قراءات

● لست مفتياً ولا أدهى الناس استعمالاً ان الفتى في المسائل الدينية الكبرى . ولكني اعتقد ان لدى من المعلومات والإيمان الحقيقي ما يجعلني استعمال ان القول رأيي في مشكلة خلفناها من لا شيء .. ولكننا سنبتا طويلاً نتجلبها . و ماثلنا حتى الآن حائرين بين آراء علماء الدين المتضاربة حول هذا الموضوع .

● والموضوع هو ما يخصر شديد : فوائد البنوك وشهادات الاستثمار هل هي حلال ام حرام ؟ والواقع ان الموضوع ما كان يجب ان يثار أصلاً . ولأن هناك دأخ ليحلته بغيره . ولا أسأل المطبق فيه . لأن العقل والمنطق يقولان ان هذه قضية متعلقة .

● وحتى يكون السؤال واضحاً وليس مطلقاً بكلمات كثيرة مثل الحلال والحرام . فلنأخذ بسبب ان نتجا الى الطريقة الجريدية ونصل بوضوح : هل فوائد البنوك تدخل في بند الربا ؟ والربا الذي كان شائعاً في الجاهلية والذي حرمه القرآن هو ببساطة شديدة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .. المستغل لديه مال يكفي ويغني عن حاجته والضعيف الذي يمتلكه المراهبي يكون عادة في ضائقة مالية يريد الخروج منها بأي ثمن ..

● والمراهبي لا يهسهه ان يفسد ضائقة المدين ولكنه يريد استغلال هذا الظرف لتحقيق أكبر قدر من الربح . وهنا يصبح الربح حراماً لأن المراهبي لا يهسهه وازع من ضمير ولادين .. كل ما يهسه هو اغتناب الفرصة حتى يحصل على آخر مائتيه . حتى لو اضطر الى بيع كل ما يملكه من أجل سداء الدين .

● الربا اذن ايها السادة يتطلب امرين : مراب يفرض الظروف شروط مجحفه . ويفترض نظيره الحاجة لتخوض هذه الشروط . ولا داعي بعد ذلك للفساد والكلام الكثير والنظريات والكتب التي تتحدث عن الربا في مئات الصفحات .. الربا هو مراب وشحبه بمضمونها ويرغمها على قبول شروط ما كانت الضحية تقبلها في ظروف أخرى .. ولهذا أنسحب حرم الإسلام الربا .. ويكفي ببساطة حرم الإسلام استغلال الإنسان لأخيه الإنسان اذا وقع في ضائقة مالية ..

● هل هذا ايها السادة .. اسئلة الإفتاء - يسرى على العلاقة بين البنوك والذين يسودون اسواقهم فيها .. هل هناك استغلال يقع من البنوك على المودعين أو هل الشروط التي يفرضها البنك على الذين يقرضون منه فيها تصف على اجحاف أو استغلال حاصلة المقترض ؟ الاجابة الواضحة على كل هذه الاسئلة هي : لا ..

● ونأتي ان شهادات الاستثمار التي هي نوع جديد من الادخار الذي يعطيك عائداً أكبر كلما طالت المدة التي تظل فيها الوديعة في البنك .. أي حرام في هذه الشهادة التي يحصل عليها المودع .. ان أموال المودعين في هذه الشهادات تستخدم في مشروعات تقدم الاقتصاد القومي .. والعائد منها يحصل البنك على جزء منه لمصاريفه وأرباحه . والباقي يوزع على المودعين .. صحيح انه يشبه ..

● كما يقولون .. ولكن مسألة ذلك بقراري الذي قلنا من قبل انه عليه استغلال لصاحبه الإنسان في روضة مالية ؟

● اعتقد اننا يجب ان نكلم عن هذا المعنى . وان نلتفت الى أسوأ أكبر وأهم في حياتنا . ان مسألة فوائد البنوك وشهادات الاستثمار وأشعة كاشفهم ولا داعي للتدخل الملقى فيها .. ان بنوكنا للاستثمار بقراري والاستغلال من يفرض منها . ولا تحصى أرباحاً فاحشة .. المراهبي ايها السادة في نظري الآن هو الذي يتلاعب في السوق السوداء أو في سوق زبائن ثمن البضاعة بعد ان يسكنها ويخفيها ان عشرة أمثالها .. المراهبي هو الذي يطبق أرباحاً كبيرة جداً من وراء صفقات مربية فيها كثير من النصب والأحتيال .. المراهبي في أياها هذه هو الذي لا يتكفي بثلث كسبي في الجنيه الواحد عشرين أو ثلاثين قرشاً . ولكنه كسب جنيهاً في كل جنيه .. وأحياناً جنيهاً وثلاثة في الجنيه الواحد ..

● الربا ايها السادة اصحاب حق الفتوى موجود في الشارع . وان شركات تمويل الأموال . وان استغلال حاجة المواطن لمسكن أو مأكل أو ملابس .. أبغوا عن الربا الحقيقي الموجود حولنا تحت اسم آخر هو التجارة والفساد . وما هو إلا تجار بحاجات الناس ..

كمال عبدالرؤف



المصدر: الشعب

التاريخ: ٢٩ أغسطس ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الربا والقائدة والحرارة على الفتيا

في عصرنا يحترم الشخص الدقيق في كل المجالات تقريباً عدا أهمها وأشدها خطراً في التفتيش وهو مجال الإفتاء، وعندما كان يجبر على المفتي المعلن الذي يحمل الحرام لم يكن آنذاك ما نراه في عصرنا فإذا لله وأنا إليه راجعون.

وعندما يتعرض للافتاء من ليس أهله يمكن أن يقع في الخطأ جسيمة وقد يحمل ما علم تحريمه من الدين بالضرورة ويقدر ما يتسرع له هذا المجال الضيق اضرب مثلاً بفتوى مستند قاتوني أراد أن يحمل فوائد البنوك والقانون ينص على أن ودائع البنوك عقد فربط، فكتب لأن يحمل فوائد القرض التي أباحها القانون في مقابل الزمن، والتحريم معلوم من الدين بالضرورة؟ قل: أن فوائد القروض التي كانت من الربا المحرم إنما هي من الذهب والفضة ونحن نتعامل بنقد ورقية فلا يتطابق التحريم عليها. ويشير هنا إلى حديث الأصناف الستة المشهور الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبريقي والشمع بالشمع والنشر بالنشر والمخ بالمخ. مثلاً يحمل سواء بسواء يدا بيد... وهذا القول يدل على عدة أمور منها:

أولاً عدم العلم بأصول الفقه: فإن الحاصل النقود الورقية بالذهب والفضة أو عدم المعاملة ينظر فيه إلى القيس أو دالة الدلالة ومعلوم أن الموافقة أما أن يحتج بما يعرف بمفهوم المخالفة فلا يجوز هنا عقلاً ولا شرعاً - كما يقول الشوكاني لأن الأصناف الستة تدخل تحت ما يعرف بالقلب ولا يجوز أبداً الاحتجاج بمفهوم المخالفة في هذه الحالة، وأي فقيه لاصول الفقه يعرف هذا، حتى الكتاب الميسر للشيخ خلاف الذي درس سنوات لطلاب الحقوق فيه بيان بطلان الاستدلال بمفهوم المخالفة في القلب.

ثانياً عدم الفهم لكتاب الله تعالى: فلو علم عز وجل وأن يتم لكم ربوبي أموالكم بين تحريم أي زيادة على راس المال دون اشتراط أن تكون الزيادة من الذهب أو الفضة.

ثالثاً وهو الأهم، ولقاصم الظهور أن من تصدى للفتوى هنا لا يعرف الفرق بين ربا البيوع وربي القروض، فبيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة... الخ يقتضيه فيه عدم الزيادة وعدم تأخير قبض أي من المعوضين.

فإن كانت هناك زيادة مع القبض فهذا الربا الفضل وإن لم يتم القبض فهو ربا نسيئة سواء اشتمل على ربا الفضل أم لم يكن فيه زيادة... أما عن بيع الذهب بالفضة فلا يشترط التساوي ولكن لابد من التقابض كما جاء فيما رواه الشيخان الذهب بالقرن - أي العملة الفضية - ربا الإماء وهما أي خدوات فلن لم يتم القبض فهو ربا نسيئة.

وأختلف الفقهاء فيما يلحق بالأصناف الستة وباخذ حكمها في حالة البيع. ويعد من الأموال الربوية فلذا لم تتوفر الشروط المذكورة آنفاً كان ربا الفضل أو النسيئة وقد أفتت كل الجاهل الفقيه بأن النقود الورقية لها ما للذهب والفضة من الأحكام...

يقلم:

على السالوس



المصدر: **المصدر**

التاريخ: **٣ أغسطس ١٩٨٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فوائد التأخير .. فوائد البتوة

ربا محرم .. بالقرآن والسنة والإجماع



بقلم:

زكريا عامر

مدير قضائية جامعة الأزهر

حين النظر في حلة حدث خبر الدائن بأفضل أو تصدير الدين في تصدير دينه في ميعاد السداد حتى لا يقع الربا . والعلامة المحل لربن حرم في مؤلفه الجزء الثاني بحث في التعويض الآل أو الأكر من مبلغ قيمة الدين أو سداد الدين في ميعاد السداد باقل أو أكثر من مبلغ الدين ربا محرم وعلماء أصول الفقه يخبرون أن الدليل إذا شبه الاحتمل سق به الاستدلال .

ومن هذه القاعدة الأصولية يكون التعويض الجزاء الواربه في فوائد التأخير في الدين ٢٢٦ من الفتاوى

الحكي ليس له دليل شرعي .

والتعويض الإنشائي طبقا لوجوه الشرع العمل بالخير على قدر هذا الشرع ووجوه خطا من جانب الدين ووجوه ملاقة السببية بين خطا الدين ووجوه خبر لذلك وهذا يتفق مع الشريعة الإسلامية في التعويض الحقيقي لجبر الضرر الفعل الذي أصاب الدائن المعسور طبقا لقاعدة الضرر يزال ولا يزال إلا بجبره فلو كان التأخير ربا محرم شرعا والمدة ٢٢٦

في الجاهلية كان الدائن يقول للمدين عند حلول أجل سداد الدين اتقنى ام ترى ؟ فيزيد أصل الدين بسبب هذا الأجل ويقع ربا النسبة . اعلام المؤلفين جزء ٢ صفحة ٢٠١ - المؤلفات للشلطى جزء ١ صفحة ٤٥ - الدر المنثور لجمال الدين السيوطى جزء ٢ صفحة ٧١ - جامع البيان جزء ٣ صفحة ٦٧ ، وهذا الربا وهو مقبلة الأجل باقلمن هو ما نسبت عليه المدة ٢٢٦ من القانون المدني التي تباع فوائد التأخير واعتبر رجال القانون بأن فوائد التأخير ربا يجب النزوع أو منعه واستنكره .

وفي صفحة ٥٨١ من الجزء الثاني من مجموعة الأصول التفسيرية لهذه المدة ٢٢٦ من القانون المدني ما نصه : إن الدائن يستحق فوائد تأخير لا من تزيخ الأعداد للمدين ولكن من تزيخ الحظية القضائية تشبها مع النزوع إلى مناهضة الربا واستنكره ، وعبرة مناهضة الربا واستنكره دليل على أن القانونيين انصهم يلزمون أن فوائد التأخير ربا .

إن الاستاذ الدكتور عبد الناصر الطاهر صمد كلية حقوق أسيوط في مؤلفه نظرية الأجل في الالتزام صفحة ٢٨٧ يورد أن فوائد التأخير تتعرض مع الأصول القانونية ولا تستقيم مع مبادئ العدالة ، وعلى علود ريوية - ذلك أن الربا على من منافع موهومة وغير مطومة المقادير وإذا تم العقد على محل [محتدل] الوجود وغير معلوم المقادير أقصى خطا وكذلك كان الربا .

والتي أرى أن حجة قيمة الدين وعدم تحديد قيمته على وجه البائين وعدم اليقوت وجود الضرر ووقعه من الدين على كمة الدائن المالية ونسب يرجع إلى العمل المدين أو تصديره يجعل التعويض في حلة عدم وجود الضرر لا محل له ول في حلة وجود ضرر يملك على كمة الدائن المالية دون تعديد لقيته يجعل التعويض جزائيا وهذا ينال العدالة .

والعلم الشرع الرازي في تفسيره المسمى مفتاح البصير صفحة ٣٥٧ من الجزء الثاني يقول : إن زيادة الدرهم على انتفاع الدين يملك الدائن أمر موهوم لا يحصل وقد ليحصل واخذ الدائن الدرهم الزائد أمر متيقن فلو قوت الأمر المظن لأجل أمر موهوم لا يتفك عن نوم ضرر .

والأول صفحة ٢١٤ وتذهب الفرق الجزء الأول صفحة ٢١٧ ، والعلامة ابن قدامة في كتبه المكنى الجزء الرابع صفحة ٣٦٤ يقول : إن المقرض يرد الخلق في المظليات سواء رخص أو غلا أو كان بحلته . ولما كتبت الشريعة الإسلامية المسحاح من أصولها أنه لا ضرر ولا ضرار وإن الضرر يزال وهذه القاعدة الأصولية أن الضرر يزال هي القاعدة الخاصة من الأشياء والنظير لأن نعيم صفحة ٤٢ والقاعدة الرابعة من الأشياء والنظير للسيوطى صفحة ٧٥ . وأصل قاعدة أن الضرر يزال حيث سعد بن مالك بن سنان الخضر رضى الله عنه أن سينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قل : لا ضرر ولا ضرار .

هذه وجهة نظرى أنه لا يجوز أن يكون التعويض محددًا بنسبة من أصل الدين الثلاثين في كمة الدين فيكون القل أو أكثر ما يستحق من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٣٠ أغسطس ١٩٨٩

مشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩
طبقاً للشريعة الإسلامية نصت على
أنه ، يقع باطلات التلقا على تلقا
فوائد مثل الانتفاع بمبلغ من النقود
أو التأخير في الوفاء به .

أما التعويض عن ضرر عدم سداد
الدين الضمر الفعلي باعتدال الدين فقد
نصت المادة ٢٣٦ من مشروع القانون
الحديث المصري طبقاً للشريعة
الإسلامية على أنه إذا كان محل
الالتزام يقع بمبلغ من النقود وتأخر

الدين في الوفاء به جاز للدين أن
يطالب بتعويض الضرر الذي لحقه
بسبب هذا التأخير .

وهذا يتفق مع قاعدة إزالة الضرر
وهي القاعدة الأصولية الشرعية .

إن السيد الأستاذ عبد الرؤوف
مهدى يوم أن كان مديراً لـ مكتب فضيلة

الأستاذ الدكتور محمد حسن فهد
رئيس جامعة الأزهر السابق استنصر

قارناً من فضيلته بعدم تعامل جامعة
الأزهر بلوائك التأخير أخذاً أو عطاء

ويذكر جهداً مشكوراً في تطبيق هذا
القرار وأكثر من ذلك فقد كان مع

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد الطيب
الشكر في إعداد كل مقومات قرار

مجلس جامعة الأزهر رقم ٢١٤ لسنة
١٩٨٢ الذي قرر عدم تعامل جامعة

الأزهر بلوائك التأخير أخذاً أو عطاء .
ولازت تطبيقاً لقرار مجلس جامعة

الأزهر وأعمالاً لمخارعة تنفيذ فوائد
التأخير التي أرفع بعدم دستوريته

وعدم دستورية تنفيذها في جامعة
الأزهر منذ عشر سنوات ومعدت

المحكمة الدستورية العليا جلسة ١
توحيباً للمقبل لأربعة المرافعة بناءً على

ما لدى هيئة المحكمة الدستورية
العليا .

إن فوائد البنوك لإبدال في أنها ربا
مصرعاً شرعاً تلك أن الوظيفة الأولى

لبنوك هي الاتجار في الدينون وهي أن
تعرض ما الترفه من المودعين

بغفلة أعل من الفائدة التي تدفعها
البنوك للمودعين .

والفرق بين الفلتنتين هو المصير
الأساسي للإيراد كما أن للبنوك وظيفة

ثالثة هي خلق الدينون أو الائتمان
وهي وظيفة يمارسها النظام المصرفي

في مجموعة والبنوك تقوم بفتح
الاعتمادات وخضوع الأوراق التجارية

وتحويل المشروعات وأعمال أخرى
كالمصرف وإصدار الشيكات

والحوالات وتأجير الخزائن وكل هذه
الأعمال تحصل في الوظيفة

الإسلامية القرض والائتمان وهذا ما
وضحه الأستاذ الدكتور محمد زكي

شلقبي في كتابه «مقدمة في النقود
والبنوك» صفحة ٩٧ وقال : أنه يمكن

تخصيص أعمال البنوك التجارية في
عبارة واحدة هي التعامل في الائتمان

أو الاتجار في الدينون ، وإمام المصير
الأساسي للبنوك هو الفرق بين ما

اقترضته من المودعين بغفلة ربوية
مصرعة شرعاً وما اقرضته بغفلة

ربوية مصرعة شرعاً فالأسس ربوي
يؤدي إلى حرب من الله ورسوله صلى

الله عليه وسلم .
والمواقع أن تسمية الربا بغفلة

لم تغير من طبيعته بغفلة اسم
زائف وسائر خلق للسذج . والغفلة

ليست إلا زيادة في رأس المال المقرض
وكل زيادة عنه هي ربا محرم شرعاً

لأنه لا يملك ما لا في الإسلام .
كما أن تحديد رأس المال والأجل

مضمران لثلاثين لتحديد سعر الفائدة
الربوية ، والإمام مالك رضي الله عنه في

المشورة الجزء الرابع صفحة ٢٥ يقول
أن كل شيء أعطته أن أجل فربه مثله

وزيادة فهو ربا .
ويقال كبر : أن العملة هي

الواجب الأول لكل نولة ولتحقق ألا
لذا تزل سعر الفائدة إلى الصفر

والفوائد البنكية تؤدي إلى ارتفاع
الأسعار والتي يضيفها الصنف

المقرض بلوائك أن من فوائد الخلم
أو إلى من الآلات ليحصل المستهلك

الفوائد الربوية .
والعجيب أن أحد رجال الاقتصاد

في جريدة الأهرام المصير في ٨/٢٥
١٩٨٩ يقول أن الفائدة التي تحددها

اليوم السلطات النقدية لا تعتبر من
قيد الربا المحرم وهل أسبابة الأستاذ

المعلم الاقتصادي أن يقول إن هذه
الفائدة التي تحددها السلطات

النقدية التي اعتبرها ليست ربا ؟
وهل الربح يحدد مقدماً ؟ وهل هذه

الفائدة نتيجة مضاربة إسلامية
بشروطها وأوصافها ؟

وهل هذه القوى التي أصدرها
هذا المعلم الاقتصادي أصدرها طبقاً

لأوامر شروط المجتهد الذي له أهلية
الاجتهاد في إبداء الرأي الإسلامي في

المعاملات الإسلامية فيه ؟ وهل ما
أجعت عليه جميع المجتهد الفقهاء

بحرية فوائد البنوك لم يصلها من
العلم الديني ما وصل لإستاذ

الاقتصاد ؟ أم أنه اجتهد فردى خلف
ما أجمع عليه الفقهاء المسلمين بأن ربا

البنوك وربي التأخير حرام حرام حرام

واباحة الحرام
لله من الحرام
والعمل بالحرام خروج عن تعليم
الإسلام ١٢

إن القول بأن منح الربا يهدم البلاد
قول غريب في بلد زعيمه للإسلام
والمسلمين والملاح مضاربة إسلامية
تتفق مع شرع الله
وأهل الله البيع وحرم الربا .



المصدر: الأذهر عام

التاريخ: ١٩٨٩ سبتمبر

للنشر والندوات الصحفية والمعلومات

٥ المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام

ما حكمكم فوائده الشرط الجزائي والبيع بالتقسيط وصناديق التوفير ؟

خلال مناقشة ، صفحة الفكر الديني ، لهذه المعاملات المصرفية بين الحلال والحرام يبرز مجموعة من التساؤلات الفقهية تتعلق بالمسجدات الإسلامية لواقع العمل المصرفي اليوم .
فلا خلاف على حرمة الربا من حيث المبدأ ولكن الخلاف يدور حول مدى انطباق هذا الحكم على المعاملات المصرفية الحديثة وذلك في ضوء حقيقة جوهرية وهي أن طبيعة دور البنوك التقليدية اليوم تختلف تماماً عن طبيعة مرافق الجاهلية خاصة وأنها مفيدة بما يسمى بمسياسة التقفية التي تشتمل الدولة ؟



د . محمد المسالىس

يجب من هذا التساؤل الدكتور محمد المسالىس أستاذ الفقه والأصول وكلمة الشريعة جامعة قطر وخبير الاقتصاد والفقه بجمعية الفقه بجمعية المصارف الإسلامية في قطر

من المعلوم أن الوظيفة الرئيسية للبنك التقليدية أي الربوي التجاري في الدين والتعامل في الائتمان حيث يقدم دور الوسيلة بين الطرفين من المودعين والمقرضين ويمارسة ميزانية أي بنك يتضح أن الدخل الأساسي هو الفرق بين الفوائد التي يأخذها والفوائد التي يدفعها . كما هو البنك وظيفة ثانية بعد

مرحلة خلق الائتمان أو النقد . حيث تعرض ما لا تشكك وما لا يوجد له والقرض بغائنة مما أسس من ربا الجاهلية لمدة أمود منها أن التجار الدوليين الذين كانوا يقرضون بغائنة كانوا يستفيدون القروض في الاستثمار في حين نجد البنوك لا تستثمر ثم أنها تخلق نقداً مما يزيد التضخم وأزهداً وظيفية البنوك كما فعلت بعض الدول لكان انفع للأفراد والدولة معاً .

ويستخرج د المسالىس تحويل بنك مصر كله إلى الاستثمار الإسلامي الحل مع وجود رغبة شرعية يتفق بها المسلمون والنتيجة هي جذب مليارات البيرويات التي يمتلكها المستثمرون بدنيهم في الداخل والخارج ورام يتضح دفع الفائدة في جذابة للبنك التقليدية .

الفائدة المشروعة

■ فساد بين جمهور الفقهاء أن تعريف الربا هو كل فائدة مشروعة مسبقاً لا يتقبلها عوض في مبادلة مال بمل من نفس جنسه فهل يعني ذلك أن الفائدة غير المشروعة التي يؤمنها الدين من فائدة نفسه شكراً لعداها ليست من قبيل الربا ؟

■ أن الموقوف عرباً كالشريعة شرطاً وفوائد البنوك مشروعة ومعمولة وملته

■ أن الموقوف عرباً كالشريعة شرطاً وفوائد البنوك مشروعة ومعمولة وملته

مدة فائدة كما قال صلى الله عليه وسلم :

« خيركم من استكمل قضاءه » .

■ هل صحيح أنه ليس من قبيل الربا كل فائدة مشروعة لفظاً أو عرباً ظاهراً

■ أنها قليل عوض حقلي كعقوبة الجزائي الذي تقضى به المحاكم ؟

■ كل فائدة مشروعة في مقابل القرض ومدته فهي من الربا المحرم وهذا هو الربا الذي كان يعرله العربي أما الشرعي

الجزائي فلا يجوز أن يكون مرتبطاً بقرض وفي غير القرض لا يجوز إلا بفحص التعويض عن الضرر الفعلي إذا كان بسبب من الطرف الآخر .

■ وماذا من حكم القرض في المصلحة المصدرة مطلقاً والتي تشتمل الدولة للتشجيع الاجتماعي كالفوائد صندوق التوفير ؟

■ لا يعرف الاقتصاد الإسلامي الاضرار بمعنى الكثر حيث يجب نال من الانتفاع وتلك الزكاة وأما بوجه هذا الاضرار

للاستثمار بالقرض المصدرة أما هيئة البرية فانها ترفع الاموال بقرضات برية تأخذ جزءاً منها بتعويض الجزاء والتي ما عادت تدعى

التحويل للنظام الإسلامي وأما الدكتور لغزوي الشيخ فخلت لفلل أن الشيخ رحمه الله للتي بقرض فوائده البرية والسندات

المكبدة واشترطت فوائده في فوائده البرية حيث حرماً مرة وأخرى مرة أخرى وقد

عجبت لوداً للتناقض وسألت الشيخ سيد سائل فقل انه التي بالحل حين المودع ان

الهيئة تستثمر المال بطرق مشروعة وأضاف فقال : انها ترفع الاموال في البرية بفائدة

ولا تستثمر .. كما ذكر الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله في إحدى الفتاوى انه كان يدعو

الشيخ محمد هاشم والشيخ في الفتوى واقتنع بشكاً ففراء وأرجى بطلانها فقال له

الشيخ أبو زهرة : فليشترط كراجه معاً بعد كتابتها حتى يطرأ التراجع كل من التراجع

واتفق الشيفان على ذلك وقال الشيخ أبو زهرة هذا الأمر مراراً في لجنة الفقه

بجمع البحوث التي كان يراسها وكان أمينها حينذاك الشيخ صلاح إبراهيم

■ وهل يعد البيع بالتقسيط حراماً تقراً لزيادة لمن السلفة بالقسط عنه لو

لم يدفع نقداً وقطعة واحدة ؟

■ أن البيع بالتقسيط حال متى تم بشوايكه الشرعية

■ وببعض سؤال أخير يتعلق بالسندات الحكومية وشهادات الاستثمار .. معاً

■ حكم القرض الإسلامي فيها ؟

■ أن السندات المكبدة وشهادات الاستثمار كراتع البنوك كلها صور لمعد القرض والفائدة من الربا المحرم



الحلال بلا شبهات

بأموالهم بمنعوتها عن معاملات حرام أو فيها شبهة الحرام حتى يأكلها للنفس قيمتها مع الزين الذي ترتفع فيه الأسرار ، أو تأكلها الزكاة ، وأما يجب أن لوحت للناس عن مخرج يحفظ على الدولة هذا الزاد من الأموال التي هي في حاجة إليها ، ويحفظ على الناس أموالهم بعيدا عن شبهة الحرام . هذا مع الالتزام في القضايا الخلافية بين العلماء المعاصرين بالأسول الفقهية الثابتة ، وعدم وكوب تغير أحوال الناس لاستباحة مالا يستباح .

وكل منصف يلزم تماما بأن المشروعات التي تقوم عليها الشركة الجادة الواضحة في الاقتصاد التي لديها أعضايات المساهمة أو لا تتمتع فيها خسارة على الإطلاق ، وكل ما يحدث فيها هو تذبذب مؤخرات الربح بين الزيادة والنقصان ، ولا شك أن الدولة تلجأ إلى هذه المشروعات لاستثمار مخرجات المواطنين ، وكذلك المشروعات ومراقب شهادات الاستثمار بها يمكنها أن تقيم مثل هذه المشروعات وتتعامل بهولو كان لشركات كثيرة مشروعات استثمارية قيمة مثل شركات بنك مصر حين قامت في بدايتها ومثل شركات التأمين ، وهذه وغيرها كانت لها دور في التفرغ الاقتصادي على الناس ، وهذا بصرف النظر عن حل أصل التعامل وحرمة العلم تحدث خسارة ما ، أو لم تحدث خسارة ، تهدد مشروعات بالخطر ، فإحصالات قيام مشروعات استثمارية بالمخرجات قائمة تماما ، وأعضايات الربح فيها هي الغاية ، وهي تلك تعبر وعاء آمينا إذا اتريت بالطريقة الإسلامية الملوكة من أقدام وهي طريقة المضاربة أو القراض .

تبقى إدارة هذا المشروعات ، والإدارة علم كبير ، ولكنه في النهاية ينحصر في فهم وجود الاستثمار ، وفتح المجالات له ، ورعاية العمل الإداري العادي بالموظفين الأكفاء ، وحتى تكون هذه الإدارة منصبة مع نفسها ومع أصحاب الأموال يجب أن يكون لها نصيب مقسوم من الربح ومعرفة نسبه ، بحيث لا تعلق مصاريف الإدارة على الربح كله ولا تكسب صاحب المال إلا قليلا أو يعود برأس ماله مجردا من أية زيادة ، فالإدارة هنا وهي المستثمر يجب أن يحدد نسبها نسبة من الربح ، ولا شك أن هذه النسبة ستكون عالية القيمة إذا تحرت الإدارة أسبابا نواك لنجاح الاستثمار وتحقيق أكبر عائد من وراءه ، والتأنيلا مالية والجديد في هذا الشأن ، ولا شك أن للدولة تستطيع القيام بدور الشريك في استثمار أموال المخبرين عن طريق مصاريفها وشركاتها وعن طريق الدرافة الدقيقة لأية شركات من هذا النوع تمن أقيامها وعندها أن يكون أحد في حاجة إلى تلخيص سبب من هنا أو سبب من هناك للقول بالحلال هنا والحرام هناك مع وجود الشبهات فالمراسير كثيرا مما يظنون .

عبد اللطيف فايد

الحديث لإزالة لبس الأذهان عن موقف معاملات المصارف وشهادات الاستثمار من الربا ، وذلك بعد أن كثر الكلام في هذا الموضوع ، فقد كثرت مخرجات الناس في هذين العرفين ، وشكلت هذه المخرجات أهمية ذات شأن في رصد الدولة من الأموال العاملة في المشروعات الاستثمارية وغيرها . والناس قبل ذلك ويعدده يسألون عن الحلال والحرام ، وإن كان بعض من أصحاب هذا السؤال يدرسون أموالهم فعلا إما في المصارف التي تعطي فائدة ربوية وإما في شهادات الاستثمار التي لإزالة الجهات الرسمية الشرعية على موقفها منها وأنها ذات صلة ربوية أو على الأقل تحمل شبهة الربا . كل هذه الأمور مجتمعة دفعت مؤسسات شرعية للفتوى إلى بحث الأمر مع رجال الاقتصاد والمصارف والمعاملات المستحقة لتقرير مآثره بشأنه ، وتصدر فيه فتاها بالحل أو بالحرمة أو بتعديل طريقة للتعامل ليصل إلى هذه صاحب المال فيها بريئا من الحرام .

وبعيدا عن اختلاف أصحاب الرأي في هذه المعاملات هل هي حلال أم حرام ، فإن هذه المعاملات حقيقة على مجتمعات المسلمين ، لأن هذه المجتمعات حين كان يحكمها الإسلام وقبل أن تدخل عليها هذه الطرق في المعاملات المالية مما نشأ في مجتمعات غير إسلامية فإن المسلمين كانوا يعرفون من وجود الاستثمار المشترك في المشروعات أو القراض - بغير خلاف - وتتعامل في هذا النوع يقوم على صاحب المال وصاحب الخبرة ، فيعطى صاحب المال ماله إلى صاحب الخبرة في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو غيرها وتؤدي الخبرة دورها في الاستثمار ، ويكون العائد نسبة بينهما حسب الاتفاق على نصيب كل منهما ، فإذا ملك المال لسبب خارج عن إرادة الخير المستثمر وفي غير نصيب منه فإنه لا يضمن المال لصاحبه ، أما إذا كان هذا الهلاك لسبب منه نصيبا في حفظ المال من السرقة مثلا أو إلقاء له في مشروعات معروف كسادها فإنه في هذه الحالة يضمن المال ويكون مسئولا عن رده لصاحبه أو رد الجزء الذي ثبت نصيبه فيه . ولتأمين عادة يمولون إلى أنواع أموالهم لدى جهات مضمون لديها العائد ، وكثيرون من هؤلاء لا يسألون عن الحلال والحرام ، ولم تمنعه الفتاوى بالحرمة من أن يودعوا أموالهم لدى هذه الجهات سواء كتبت مصارف أو شهادات استثمار ، ولذلك لمسد الزمان وغرابي للهم . وعدم ضمان إساءة الغفراء . وهذه النقطة الأخيرة هي التي لوحت المشكلة .

ولا شك أن حرمة الربا تلقى على رأس المعصيات ، واشتد كنفه أن الدولة في حاجة لاستثمارات خطتها وإقامة مشروعاتها في مخرجات المواطنين ، ولا شك أيضا في أن أساسا كثيرين لديهم مخرجات يتحرون فيها مواقع الحلال والحرام إذا هم قدموها للاستثمار ، وكنت شركات تمويل الأموال لا اجتنبهم باسم الحلال ، وأخذوا أموالا طائلة لاستثمارها ، وكانت تقدم لهم عائدات قبلها أو كثيرا حتى تضاء مشكلتها التي يعرفها العام والخاص ، ومن حيث الشديد أن ترك الناس حيزي



مفاهيم الجيوش

هواشد الشيوك التقليدية... لمن عجز عن استثمار ماله بنفسه ليست من الرباء

وما نكرت من فكرة البكة ، لا تلم فيها للميل ولا للبكة ، بل فيها مصطنعتها بطريقة ، فيها من المصالح ما يجنب العميل الإكثار المشي عنه ، ويمنحه على اخراج رزقه بغير الارباح ، ويجنبه كله اكل الاموال باسم الشركة وقد نهي الرسول ﷺ عن اكل الزكاة للاموال المختلطة وال حديث ما نصحت صفة من ماله ، ولم يرد النص الكبي لانه معلوم بدهاء ، وانما اراد التحضي على الاستثمار ليزيد المال وتزيد رزقه ، اما العنصر الثاني ، فله الذي يبدو فيه القلم واضحا ، وربما يدعي عنه تعدد الاصناف موقلا ما يقره الواقع ، فلتحط الخديج فربما كان الانسان اكثر اكره جدا .

اما العنصر الثالث : فلزيادة فيه مقابل عجز المدين عن الصداد ، وفي فائدة البكة ، تقابل الزيادة تركه العميل ماله يستكره له البكة ، وشأنه فليق يقبها وهو . ان الذي امر وجودي ، وان تركه وجودي يمشي عليه الطير اخصمه ، فكيف يتركه المتفر الى المعربات ايديك ، ولا يقبل على ذلك من طه البصر ، لان الزيادة في طاهره ، وكذا عجز الدين عن صداد دينه ، فان الزيادة التي تؤخذ منه تركه ، وفي مسائلته ذلك البكة يعطي الحق من يطليه ، وتركه لخال لخدمه امر وجودي يركها العميل واختياره ، اما قوله تعالى : لا تأكلوا اربا اربا مضاعفة ، فله قد اتفق ، ولين لم يدا احترازا ، يحتر به عن ايلسته اذا لم يكن مضاعفا مضاعف ، بل هو بيان لما يؤهل اليه حال الربا : والدين عاجز عن الصداد .

ومن الامور للقرية في اللغة الاسلامي ، فليس ما يقول اليه الامر ، الا ترى ان الاسلام سد الخراج وبيد كسبه على خلاف المنع على النحر : والذا ورد المدي على توبه فامضاه مضاعفا . ثم ورد المعلق مثل قوله : فلو لم يمشي من اربا العي القيد ، وتبين النقص على المطلق ان احد السبب والسبب كما في مسائلته ، ومن يستحق يقول لاني او فلان على ان الربا المخرج هو المضاعف فقط فله مجلس من مضاعفة الله ، محبوب عن كون العمل ، جاهل بدهاء الله انه لا يؤخذ الحكم الا من السليل وان التقليد فيه يمشي الذين عن الحركة ، ويحصل الناس في السكون والخمول ، والجدد لا يبعث حركة ، والخلق لا تخطئ منه حياة ، والاسلام دين يسع الزمان والمكان والافاضل والاحوال والحديث عليه ان شاء الله .

د . محمد عبد الحليم الجيوشي

لاري الصحافة الحكومية والمزينة عن لواء البنوك يسلم ويحسن على خياع اللغة الاسلامي من علون الناس وقلوبهم ، وإن كان لم يخطب معيته من كتاب وسنة ، ولم تكسر مراجعه الكبرى ، ذلك اللغة الا عليه من لعمد العقل والبصرة عن ايراد قواعد ومقاصده لانه - في رايه - كتب في مصور متقدمة ، وفي ورق اصلي ، وكأنه يريد ان يكتب في العصر الحاضر بالغة المولدين ، ولو كان في ورق بيض لفتح به ، والله ان كلمة حل يراى بها باطل [يعني كتاب الله] يراى بها هدم مصفر لا شيء عنها .

نعم فكيفنا كتاب الله ، والسنه ، والاصحاح ، والاستقصاء ، والاستحسان ، والاستصلاح ، والاستشلال المرسل ، ومطاب الحكم بالسامع ، والخاصية ، والجمع العام والمطلق الاخص ، وكل لغزال اللغة التي ضعبا القرآن المعطوف بمطابقة الله وعلمه ، وليست هناك صلة بين لواء البنوك والتخريش على الضمير المسلم الذي كثيرا ما دعوته الى تصحيح مساره ، فانه يتقصه بانشاء الوعي والعلم الاسلامي ، ولا يتقصه الخلق . واجمل القول فيما قرأه عن لواء البنوك ينحصر في أربع نقاط :

- ١ - تحميل مفهوم الربا في التكتب والسنة .
- ٢ - شبه المعارضين والواقعهم .
- ٣ - المعاملات الاسلامية .

٤ - ان هناك ؟
اما عن مفهوم الربا فله يتكون من ثلاثة عناصر يبنى بعضها على بعض :
١ - التظلم : لقوله في ايات الربا : لا تظلمون ، ولا تظلمون .
٢ - التمسك المصلف الزاهد في الدين ، واختلاف الاصناف في المعروضات شبيهة لقوله صل الله عليه وسلم ، الذهب بالذهب ، فلا اخلاف الصلفان ، فليسوا كيف شطمو الحديث .
٣ - الربا : في مقابلته من الدين لانيا - اي الزيادة - هي معلول الكلمة لغة وشريا ، كما قال في القرآن : فلو انما انزلنا عليها ماء امزرت وريبت .
٤ - في الحديث : فمن راء ان استزاد ماله بها صاحبها بلك احكام الشرع فهي باطلة ، وإشغال مضاعف جديدة تحت مفهوم الربا شمر على الله وقوله وان اداة الادراك للمعطلات هي العقل باجهرته القوية على التجميل والاستغلال وبالعصيرة التي تذل الى الصواب بلحمه واحدة .



المصدر: إلخ

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩

نعم تحديد ربح القرض حرام في كل صورته بالنص والإجماع

بعد عودتي لبقاء المسئلة في بادي اتصلت بمفضلة الدكتور عبدالمعتم الشعر، وقلت له: إنني أعارض على نشر موضوعك حول تحديد ربح القرض والربويع المستثمرة لعدة أسباب منها: أنك تشترط في الأرقام - وموضوع بهذا شريد أن تعرف فيه رأي من ؟ والأرقام لا ينشر إلا ما يتفق مع وجهة نظره - فهو جاز طرحة على غير المؤتمرات المتخصصة لفتنته في منجبة أو مجلة إسلامية - أو صحفية تعرف أن حرية الرأي لا تفل عندما يتفق مع هواها - ويختار وإن عرض اجتماعها، وخلاف ميكلها - وإن المواد يوم الجمعة ١٤٠٩/١٢/١٨ هـ - ١٣٨٩/٧/٢١ م. نشر الدكتور الشعر كلمة ردا على التعليبات

وأرغب هنا على بعض ما جاء في الكلمة الأخيرة للدكتور الشعر: أولا - ذكرت في رأي أنني أعارض على طرح هذا الموضوع لإبداء الرأي - لأن تحريم فوائد القروض ثابت بكتاب والسنة والإجماع - ومعلوم من الدين بقضورية - فلا محط لحكم الله تعالى - ولأن تحريم فوائد البنوك قد بينته كل الجمع المقلية والمؤتمرات العلمية المتخصصة في الفقه والاقتصاد خلال ربع القرن الأخير - واعتراضي لم يكن لأن هذا رأي الشيخ - ولكن لمجرد طرحة -

ثانيا: حديثي كان عن الموضوع الذي طرحته وليس عن الربا - وإنما جاء ذكر الربا في مثل قول الجصاص في تفسير آيات الربا - الربا الذي كانت العرب تعرفه وتكلمه إنما كان قرض المراهم والدنانير إلى أجل بزيادة على مفادها استقرض على ما يتراضون به - - وأقوله: - معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضا موجلا بزيادة مشروطة - فقلت الزيادة بدلا من الأجل - فابطله الله تعالى وحرمه - وذكرت ما يثبت هذا التحريم من السنة والإجماع - ثم ذكرت ما يبين تحريم فوائد البنوك - وتثبتت الفتوى التي هربت هذه الفتوى -

ثالثا: تختلف الفتاوى في تعيين حكم الربا على الجزئيات إنما هو في ربا البيوع - وهو ليس موضوعنا - أما ربا الدين فقد نقلت الإجماع - ولا يوجد أحد من الصحفية الكرام - أو الشافعية - أو الأئمة الإعلام - أو غيرهم من أهل العلم - يحل الزيادة المشروطة على القرض في مقابل الزمان - لأن هذا هو الربا الذي كان شائعا في الجاهلية -

رابعا: يجب أن نفرق بين الحكم على ما هو قدام - وبين ما يمكن أن يكون - والبيد للشرعي لبنوك الربوية لم يجد مسالة نظرية - والبنوك الربوية نفسها مالا فقلت عندما أعلنت إسلام بعض فروعها - لا يوجد بنك إسلامي يحدد الربح مقدما - خلاصا: هيئة كبار العلماء بالسعودية أصدرت فتوى بالإجماع بتحريم فوائد البنوك -

سبعا: أفسد هذه قليل للتداول - له قيمة اسمية - ولقدرة سنوية - وشك أنواع من السمات - ومن هذه معلومات قليلة في الاقتصاد يعرف أن السند قرض بقلدة محددة - فكيف قلت بأنه حال ياشيح ؟ وهل هذا هو التجديد وإبطال العقل القوي المبرق ؟ أما كان الأولى أن تفتي في البديل الإسلامي بدلا من تحليل هذا الحرام البين والله سبحانه يبعثه الآخرون في البحث عن البديل الإسلامي - فهدت دولة الأيمن سمات القارية - وأقدم بنك التنمية الإسلامي مشروعا آخر - واشترك مع جميع البنوك المختلفة المؤتمن الإسلامي في بنك ندوة خاصة لمبحث الشروعين - واستقرت الندوة بشعة أيام - وانتهت إلى وضع الشوايط الشرعية الأوراق المالية الإسلامية أو - صكوك القارية -

سبعا - ذكرت في نهاية كلمتي عند اجتماع أول يوليو في دار الافتاء يعني ما كتبه الإخ الدكتور عبدالحل عزيز في كلمته بجواز كلمتي - ولو صدرت فتوى بتحليل فوائد البنوك فسيستط من يصورها كما سلف غيره - وإن يقع من الناحية العملية شيئا - ومصلحة مصر بعملا ودينويا - واقتصاديا - ليس في إصدار مثل هذه الفتوى الباطلة - وإنما في الأخذ بالبيد الإسلامي كما فعلت بكستان

د. علي السالوس



المصدر: **الشرق**

التاريخ: **١٩ أيلول ١٩٨٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغزو حسنة

فوائد البنوك بين التحليل والتحريم

لو تحدثت البنوك إلى أجهزة خدمات تنقل عليها الدولة كالتعليم والصحة وغيرهما لاختلف الوضع كثيرا. ولتغير الحكم الشرعي بقضية كالأرباح [البنوك] التي تدعي المودعين - ولأنك أبجد مخرج للنفس والدولة على حد سواء - أما أن تنقل البنوك مورد مؤسسات تنوسط بين المرفقين والمستثمرين ولا تدخل بطريقة مباشرة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى استغلال ميزانيتها وتملك الأفراد أو الهيئات لها. فسيظل موقف الإسلام منها هو تحريم ما تأخذ أو تعطيه زيادة على رأس المال - وقد نأى بعض الاقتصاديين الإسلاميين بذلك من قبل كوسيلة لإغواء الربا من المعاملات المألفة بعد أن تصبح التآمر وغلبة من وظائف الدولة فقط لوح وبرشور عدم التضييق على أصحاب المديرات والصالح لهم باستثمارها بالنسبهم مبادئ عندهم الرقبة والفرقة على الاستثمار - ولأنك إن العائد أو الربح إن يستثمر أمواله بنفسه سيكون أكثر ضمانا وأكبر حجة من استثماره في البنوك التي تبت عدم حرص بعض المثاليين عليها والمعادين بها على المحافظة على أموال المودعين ولتأمينهم في الاستثمار الصحيح لها. وما نقرأ في الصحف اليومية كثير دليل على ذلك وهذا هو الدكتور محمد رشدي بركات وهو رجل من رجالات الاقتصاد في مصر - يقول في عدد أكتوبر سنة ١٩٨٨ من الأهرام الاقتصادي: وقتها كان يعمل مستشارا جنويا بسفارة مصر في واشنطن.

[إن المصروف أو البنوك المعاصرة قد قامت على فكرة الإراض، وعلى أساس سعر الفائدة، فهي تقتصر بسعر فائدة أقل مما تقرر به. ولا تختلف مع القول بأن سعر الفائدة هذا مجرم باعتباره ربا. وإقشالا عن أنه مجرم شرعا - فهو شرع اجتماعيا وأخلاقيًا - فهو يدعو أصحاب المال إلى الكسل والاسترخاء وإلى خلق طبقة عالة غير منتجة لعدم لديها المال الذي تدفعه في المصروف. ويبرر بذلك ثانياً مضمونا يعرف لها العيش في يسر ويمتوحة دون ثعب أو عناء - وهو أيضا يساهم في رفع أسعار السلع المنتجة لأن المنتجين الذين يحصلون على قروض من البنوك عليهم أن يدفعوا أسعار الفائدة والتي تضاعف على تكلفة الإنتاج] انتهى.

وإذا كان بعض الناس يرى أنه لا حرية في أخذ الفائدة من البنك لأنها جزء من الأرباح المأذنة التي يحصل عليها البنك الذي يكونون عنه - أنه لا يشرى ويستثمر أمواله بطريقة باقية محسوبة مبنية على اصول سليمة وموازنات دقيقة معروفة - تقول ماذا يحدث إذا تركت البنوك سعر الفائدة دون تحديد وبيعت لأصحاب الأموال مشروعات استثمارها وتركزت الربح والخسارة بحسبها الواقع المفعول للمصالح الشخصية، ويقرر ما يحفظه البنك من أرباح لمصلحة سكان الجبل المودعين المستثمرين وتجميعهم لاستثمار أموالهم فيه - أما سعر الفائدة المصوب به الآن في كل البنوك، فلابد لنا أن نعرف أنه أداة ضارية لأي اقتصاد - ويقلل أن نعرف أن (كثير) وهو ما يسمونه رائد الرأسمالية الحديثة كان يرى أن الربا هو سبب التكدس المالي، وأن على أي مجتمع يريد أن يحقق أمته في التنمية أن يصل إلى تعامله الاقتصادي إلى الدرجة التي يصبح فيها سعر الفائدة صفرا - وفي سنة ١٩٣٤ أعلن روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن أزمة أمريكا التي تعاني منها لا سبيل إلى التخلص منها إلا بإسقاط الربا. وأخيرا: - فلما سمع عبد الله استأجر أموال كل المصريين في المشروعات التي توفر الأمن والأمان والرغاء للجميع وراى أنه لا يسر من إعادة النظر في مناهضة ما يمكن أن يكون قد جد في تعاملات البنوك في هذا العصر بشرط أن يتم ذلك من خلال المصالح العامة الطيبة الخاصة بالمشكلة مع علماء الاقتصاد والمختصين في أعمال البنوك والتي من كل طيبي أن يصل حجم استثمارات المواطنين في المشروعات العامة مئات الآلاف من الملايين ولكن بشرط أن يتم ذلك بأسلوب صحيح غير شرم، حتى نؤكد هذه الحرب التي أعلنها الله ورسوله علينا بالفعل، والتي تدور رحاها ليل نهار وتضاهد بعض تكتلها ولكن يعين مقلدة وعقول مقلدة. بعد أن طبع الله على كوكبنا فلم نعد نذكر في الأسبوع أو نتحدث عن امسيات.

وأي لقاء

د. عبد الغفار عزيز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: اسمتمبر ١٩٥٩

المصدر:

داني

الربا حرام .. ولكن ما الربا ؟

●●● لا يوجد أي خلاف بين المسلمين في محريم الربا قبله وكثيره . فالجميع متفقون على هذا المبدأ القرائي . ولكن قد يحصل اختلاف في تطبيق هذا المبدأ على الجزئيات والمسائل الفرعية .. فيقول البعض إن هذه المسألة لا ينطبق عليها تعريف الربا فتكون جائزة . بينما البعض الآخر يقول أنه ينطبق عليها فتكون غير جائزة .. وكل منهما له أدلته . فيكون الاختلاف اختلاف اجتهاد في التطبيق لا يمس المبدأ . وذلك كما اختلف الأمة الأربعة في تطبيق حديث ربا الفضل فيما لا يختلفون في فهمهم لعلة التحريم .. فلا يحضرون ليس في هذه المسألة ربا فهي جائزة . بينما قال الآخر : بل إن فيها ربا فتكون غير جائزة .. ولم يتم احدهم الآخر في دينه . جازت لكل الربا . كما يفعل بعض العلماء الآن - مع الأسف - أما لغرض ومريض ولما المقصود في الفهم ●●●



بقلمه :
د. عبد النعم النمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٨٩ سبتمبر

المصدر :

الصناعية والزراعية وأملها أن تكون زيادتهم على المقرضين في حدود مصروفها الإدارية .. تشجيعا على ازدهار الصناعة والزراعة ، حتى تكون زيادات نظير خدمات ، وليس من قبيل الربا المحرم .. وقد يكون الربح أو الزيادة على رأس المال من قبيل التشجيع على الاستثمار ، ومكافأة الذين يصنعون الدولة بمدخراتهم على تنفيذ خططها الإصلاحية للشعب ، فلتشجعهم

الدولة بمنحة وجوائز تشجيعية على ذلك فليست هذه الزيادة من قبيل الربا وإذا أقيمت وافقت الكثيرون وانتهت اللجنة العلمية بجمع البحوث بالألمانية إلى القول بجواز شهادات الاستكمال بأنواعها الثلاثة .. وأن كل معرض آخرى ، ولحاكم أن يحسم الخلاف بالأخذ بإحدى الرايين ، وللأسف أن يأخذوا برأي الأغلبية أو بأولئك المعارضين من حرج عليهم كما يأخذون برأي الأغلبية أو ملك في المعاملات ..

والمصارف العامة في اقتفاء العلام وعقدنا فلت أقرض ربح المساهمين في انشائها عن طريق العمل في الأموال التي لديها وإموال المودعين عندها .. والمساهمة عن هذا الطريق وغيره في دفع عجلة التنمية وتحطيق المصالح للناس ..

ولكن تحقق ذلك تتلقى أموال المودعين وتحدد لهم ربحا مقدما تشجيعا لهم على الإيداع ثم تتولى تشييل هذه الأموال في وجوه صدة بهدف تحصيل أرباح للمصرف .. للمساهمين والمودعين .. ولإمداد نفقات المصرف ..

ومن وجوه تشييل الأموال عندما أن تقرض بعض الناس بربح تحدد مقدما يقومون بسداده فوق الأموال التي اقترضوها .. وقد ظهرت حديثا بعض المصارف الإسلامية التي لا تستغل المال عندها في الاقتراض بربح ، بل تتبع وسائل مباحة شرعا للربح ، ولا تحدد ربحا للمودعين مقدما ، ولكن تعطيهم اقراضا ترجحه قليلا أو كثيرا .. وهذه طريقة شرعية كثيرا ما دعونا إليها وساعدنا على إقرارها ، ولذلك نتعاطف معها ، وتدعو إلى المزيد منها ، كما ندعو إلى التجاوز عما قد يحصل منها

وإذا اشتهرت الغلظة في باب المعاملات المالية بمعنى الربا ، فأصبحت كلمة بخوصة بغضنا للربا .. وقد نزل القرآن بتحريم الربا ، كما فهاه الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع .. وقال : « أول ربا أضمه ربا على العباس » .. ولم تصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم بيانات تفصيلية عن هذا الربا غير هذا .. كما قال الطبرقي رضي الله عنه

وقضى لو ترك الرسول لهم فيه بطلا لبقوا ، ولذلك اجتهد الأئمة والمفسرون في تعريظه ، وكان أقوى التعاريف له : أنه الربا الذي كان معمولا به وقت نزول الآيات .. وإن في في

الربا لتعهد .. أي الربا الذي كمرقونه وتمهونه .. وهو أن يقرض للفني محتاجا ويقرض عليه عنه السداد زيادة عما أخذه .. نظير المدة المطلق عليها .. وكان الأولى له كسلا أن يقرضه أرضا حسنا لأنه محتاج للمير .. بل .. وإن تصدقوا .. خير لكم إن كنتم تعلمون .. ولا يستغل حاجته ويغلمه ..

وقد حاول الأئمة استخراج حجة أو حصة لهذا التحريم ، فقل بعضهم أنها الزيادة على الدين .. وقال الآخرون أنها استغلال حاجة المحتاج ، والاستغلال محرم في الإسلام في أية معاملة من المعاملات ..

لكن الزيادة ليست محرمة دائما ، فقد تكون ثمرعا من المعين عند سداد الدين ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقال : خياركم أحسنكم قضاء ، وقد تكون الزيادة المشروطة في المدة لا تملك استغلالا ، ولكنها تمثل مشاركة المدين في تحمل مصروف البنك الذي يقرضه ، وذلك كما يحصل من بنك ناصر الاجتماعي ، إذ يقرض زيادة صغيرة تمثل نسبة يتحملها المدين في المصاريف الإدارية للبنك الذي يقرضه .. وكما يحصل من بنك الإسكان حين تقرض جمعيات أو الرابا لإقامة المساكن وتقرض زيادة قليلة بالنسبة لزيادات المصاريف الأخرى ، مما يمثل في رأيي مصاريف إدارية ، ويجب على القائلين على هذه البنوك أن تكون زيادتهم في حدود هذا وإن يصحروا به ، ولا يقولوا : غلظة ..

كما أرجو من القائلين على المصارف



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لحيثما من إخطاء تسارع فتمسحها ، كما هي نظري كمالها حينما يبدأ يتعلم المشي .. لابد من مساندته حتى يكبر ويمشي دون مساعدة .. لكنني أعلم أن هذه المصارف وهي إسلامية وتلتصق عن الأراض ببيع محدد .. لا تؤدي وفائدة إسلامية مهمة هي الغرض الحسن لمن يحتاجون إلى قرض لمعيشتهم أو لعلاج مثلا .. الخ .. وإن كُلف لي أنأيا تقرض من صندوق الزكاة .. وهي طريق شائعة ولا تكفي .. وكذلك الأمر بقتسبة للمصارف الأخرى ، فهي لا تقرض محتاجا قرضا حسنا ، بل تأخذ منه فوائد ضخما .. وفيلطفه وضامن آخر .. ربما تخصصها ملكا .. مع أنه يحتاج لتقييده ومعيضة إسرته أو للعلاج .. أو ... الخ .. وإذا كنت هذه المصارف أو تلك تحتاج بأننا تدفع عما يأخذها المقرض ربما لأصحابها ، فامتهم الحساب الجاري لا يدفعون عنه أرباحا ، ويمكن أن يجنبوا منه نسبة لصاحب القرض الحسن .. وهذا الاقتراح قديم لهم .. وعسى أن تخلص الفيات ، وتقدم المصارف ليليا على ربح طيبة ..

● أما بما يتعلق بالإبداع المتعلق عليه في المصارف ، ولقد ربح محمد منها ، وما تعطيه المصارف للمستثمرين ، ولقد ربح محمد منهم ، فالقوى على ذلك عند جمهور العلماء الضعيف باعتبار أنها معاملة ربوية .. والأمر مستقل على ذلك منذ نشأت هذه المصارف حتى الآن ، لم يجر أحد على الطريق بغير ذلك .. لكن مع هذا يلزم بعض المفكرين الباحثين اعتراضات على الحاق معاملات المصارف في الإبداع والأفراض ، بلقربا الذي كان سافدا بين الأفراد في الجاهلية ، وحرمة القرآن لما فيه من استغلال حاجة الفقير ورفض حال عليه تظلم مساعدته .. لأن معاملات المصارف الآن لا تشبه حيلة الربا المحرم قديما ، ولا يزال محرما حديثا بكل المقاييس وإن يزال فالإسلام يحرم الاستغلال أيأ كانت صوره .. في الإراض والاحتكار والببيع والشراء .. الخ ..

● لكن ليس في حال الإبداع بالمصارف أي استغلال من صاحب العمل للمصرف ، ولا إرض نسبة من الربح على بل هو الذي يحدد ومثي انتكث الملة أو الحكمة أنثلي الحكم .. كما أن إعطاء المصارف مالا للمستثمرين للإقامة لمشروعات تنمية لمصالحهم وصالح البلد ، أصبح أمرا تحتته ضرورات الحياة وتقدم المجتمع ، والمستثمر مع المصرف يدرسان حساب الجدوى من المشروع ، ولا يقبلان عليه إلا إذا كان يأتي بربح يسد منه الفائدة ويسد جزءا من الدين حتى يتكفي منه .. فالمسألة عندهم أقرب إلى التحايل .. وليس فيها استغلال ، والمصارف لا تستطيع التبايع سبيل

المصدر : المصروف

التاريخ : ١٩٨٩

المشاركة مع كل المستثمرين ، بل أن المستثمرين قد يرفضون للمشاركة والحكم فيها غلبا .. فأصبح هذه النظريات يقرون بحرمة الربا ولكنهم يرون أن هذه الصورة التي يطورونها لا يتحقق فيها معنى للربا ولا حرمة ، فهو اختلاف في التطبيق لا في المبدأ .. ومن حق أصحاب هذه النظريات أن تدروس وجهة نظرهم من المتخصصين بدقة وعناية ولا تسارع برأيها ، لأنها على الأقل صورة من الاتجاه الذي يذهب إليه المرء حتى لو أخطأ .. وخير لأخواني العلماء ولأسيما مستشاري المصارف الإسلامية ألا يسارعوا برأي البحث ، ويقولوا هذه مسألة محسومة ، فهي ليست محسومة عند الآخرين .. ويعرضون وجهة نظرهم ويقولون عليها .. والمعلقة بنت البحث .. وهم لا يقولون بطل الربا .. وإنما يقولون هذه معاملة لا تشبه المعاملة التي حرّمها القرآن .. فقاسمها عليها مع وجود الاختلاف الكبير في وجهه الشيء ، قياس غير سليم .. فما المانع أن من الدراسة العلمية الهائلة ؟ وما الداعي إن - لهذا الهيجان ، ورفض الاستماع لوجهة النظر الأخرى وإتهام أصحابها بأنهم يحلون الربا زورا ويهبطوا ؟ لقد عرضت فكرة في أهرام أول يونيو الماضي وأقلت فكرة أفرجها على أخواني العلماء والاقتصاديين المناهضة ، ولم أبد فتوى ولا رأيا فيها ، فسارع بعض أخواني وأنهمولوا بأنني أهل الربا ، واختلفوا منكرة .. معني من الهواة ، بينما تركوا الدراسة العلمية ومناقشة الفكرة مناقشة موضوعية مما كنت أطلبه عنه ..

ورأي فضيلة المفتي - أكرمه الله - أن تعرف نحن العلماء على الطرق التي تتبعها المصارف ، كمبدأ لإبداء الرأي فيها ودعا بعض رجال المصارف وعلى رأسهم الاستاذ صلاح حامد ورئيس المصرف المركزي ، ولأخوات يشرحون لنا كيف يعملون ، ولم يسع الوقت فأجلنا ببقية البحث لاجلعة أخرى ، فخرج الكوفاثيون يتهمون المفتي بأنه أصدر فتوى بطل الفوائد البنكية !! فالمصلحة من هذا الاقتراء .. ومن أناس الطغوش فيهم أنهم

موضع ثقة .. إن التعتد يولد التعتد ، والتهلمات ، ستقلها التهلمات ، وإذا كان بينك من زجاج فلا ترم أناس بالحجارة .. وإذا كنا نقدر أئمتنا وسلافنا فلا بد من أن نقدر بهم في طرق البحث ، وحين يقتلون - وكثيرا ما اختلفوا - ولكنهم كانوا موضوعيين ومؤيدين ...



المصدر: الإذاعة والتلفزيون

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علامة استفهام

هل نصمت ؟ !

سألني أحد القراء ..
 لماذا قفزت قضية الحلال والحرام في فوائد البنوك إلى جرائدنا
 هذه الأيام وخاصة بعض صحف المعارضة ؟
 هل لأنها محاولة جديدة كنهب لأموال الناس باسم الحلال
 والحرام .. والتي عانى الشعب المصري منها على اختلاف
 مستوياته ومازال .. أي حلاوة الروح .. وخصوصا بعد أن كشف
 القانون المستور وانكشفت الحقائق وعرفنا فضائح هذه الشركات
 التي كانت تنصب على المصريين باسم الجلباب والحية ؟
 وسؤال القارئ لم ينته بعد .. يقول القارئ العزيز :
 هل نصمت هذه المرة .. ونجعلهم يستفيدون من صمتنا .. كما
 حدث عندما ملأت شركات نهب الأموال الدنيا خبيثا وتركناهم
 يصلون ويجولون على كل المستويات ؟
 لماذا لأنهم جميعا .. وتقول للذين يلعبون لعبة الحلال
 والحرام .. كفى ما أصابنا ؟
 أن هؤلاء الذين يلعبون هذه اللعبة يريدون أن يبدؤوا الشك في
 دلائلنا .. لننصرف عن بنوكنا الوطنية .. ونسلم لهم أموالنا ..
 ليتحول كل واحد منهم إلى هارون الرشيد ، يتزوج ويطلق ويهب
 العطايا من مرسيدس وفيلات لمن يريد من أموال الناس الغلابة ..
 كما فعلوا في الماضي ..
 ينبغي أن نتعلم من درس الماضي ويتصدى لهم علماء الدين
 الأفضل قبل علماء الاقتصاد .. ونصبح هذه القضية .. قضية رأي
 عام ..
 مطلوب منا - جميعا - ألا نصمت .. أن نقول : لا .. لمن يريد أن
 يخرّب اقتصادنا .. ويعوق تقدمنا ..



المصدر: الإذاعة والتليفزيون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٩

لننا نعرف مدى تأثير رجل الشارع بقضية للحلال والحرام...
وخاصة في هذه الأيام اذك ينبغي الا نجعله يقع فريسة لرسائل
هذه للنحبة .. الذين يجيدون خداع الناس باسم الدين الحنيف ..
ينبغي ان يجتمع الناس جميعا على كلمة حاسمة في قضية
نعرف انها قد حسنت منذ زمن ..
لقد قال فضيلة الشيخ محمود شلقوت .. علمنا الجليل الذي
يعتز به الأزهر ومصر كلها بكلمته الحاسمة في هذا الأمر منذ زمن ..
وغيره من الفضل العلماء ..
والتي المصريين - الأجداد والآباء - حول بنك مصر الذي بناه
ظلمت حرب وارتبط باليقظة - الوطنية والتحرر الاقتصادي منذ
بدايات هذا القرن .. فهل كان الأجداد والآباء أكثر وعيا منا نحن
الأحفاد ؟

وكلنا قد سمعنا وقرأنا عن قصص فضائح معظم شركات توظيف
الأموال .. وأخبار خسائر الريال في المضاربات التي بلغت ملايين
الجنيهات .. فهل هذا هو الحال ؟
وأنا أريد ان أسأل - والقرىء يسأل معي - الذين يثيرون قضية
الحلال والحرام هذه الأيام ..
هل الحال ان تضع شركات توظيف الأموال في بنوك أوروبا
 وأمريكا وتضارب في بورصات العلم .. والحرام ان يضع
المصريون أموالهم في بنوكهم الوطنية لينشط اقتصادهم الوطني
ويزدهر مجتمعهم ويتغلبون على معاناتهم ؟
سؤال ينتظر الاجابة .. ومن حقنا ان نعرف اجابته وخاصة من
الذين يتشدقون بالحلال والحرام ..



فتاوى البيت

طالعنا الصنف منذ أيام
بتصريح فضيلة مفتي
جمهورية مصر العربية، قال
فيه [إن الفتوى النهائية
لفوائد البنوك وشهادات
الاستثمار وفضايا التعامل مع
البنوك عامة، ستعلن في أوائل
الشهر القادم، بعد أن تنتهي
اللجنة المشكلة لذلك من بحثها
خلال الشهر الحال].

لقد حق لنا أن نثير
التساؤلات الآتية.

١ «من الذي سأل المفتي في هذا
الموضوع؟ وإلى جهة كلفه ببحث
هذه المسألة؟ ولماذا الآن وما هي
المناسبة مع العلم بأن الأمر سبق أن
استقر بحثاً وفتوى؟ هل لهذه علاقة
بالأزمة الاقتصادية الراهنة؟ هل له
صلة بأكفالة التوبة التي كان من
إسبابها الرئيسية الإخلاء الحكومية
الجسدية والتدخل الفضيحة في
(توظيف الأموال)؟ هل له علاقة
بالتصريحات الرسمية التي تلح على
أن الشريعة مطبقة بنسبة ٩٥٪؟ هل
لصندوق النقد الدول والنظام
المصري الغربي صلة؟ هل للبحث
علاقة بشركات الصرافة العاملة في
إحدى الدول العربية الإسلامية والتي
تستقطب جانباً كبيراً من الأعمال
المصرفية؟ إن المواطنين يتساءلون
ومن حقهم أن يعلموا:

٢ «إن هذه المسألة الهامة ليست من
نوع المسائل الفرعية أو الخاصة التي
تسأل فيها دار الفتوى، بل هي مسألة
عامة تخص مصر كلها والمسلمين في
سائر بلاد العالم، والفتوى في المسائل
العامة شديدة الأهمية ينبغي أن
يضعلم بها مؤتمري علمي أو مجمع
فقهي كبير، يستند في بحثه إلى
اجتهادات فرعية، وينتهي بتعيين
هذه الاجتهادات إلى اجتهاد جماعي،
يتخذ في رأي مصر عن المؤتمر أو
الجمع بجماع أصله أو بالأغلبية

ما هي مقومات الثقة فيها
وموجبات الإطمئنان إليها؟ لقد
شكلت في سرية تامة، وأحيل إليها
الموضوع في تكتم شديد إلى حين أن
الفتيا صعد القضاء، ومن حق
الإنسان أن يعرف من هم قضاته،
لكيف يستأ القضاء - أو الائتلاف - في
شأن ما إلى جهة ما بهذه الطريقة
السرية، السريعة، دون مصادقات،
ولا تمهيد وبين وبين يبحث الثقة
والإطمئنان، وينفي الفتنة والشك
والارتباك؟

٣ «ما أعد أعضاء هذه اللجنة؟ ثلاثة
أو خمسة أو سبعة - مثلاً - هؤلاء
مهما حسن الظن بعلومهم وفطرتهم إذا
انتهوا إلى رأي ما في شأن هؤلاء
وأعمال المصارف، ثم قام يعترض على
هذا الرأي المجمعين وشيخ الأزهر
وعلماء كثير من العلماء الذين تنوار
لهم شرائط الاجتهاد في الفقه
الإسلامي، سواء منهم من يقيم في
مصر ومن يحمل جنسية أجنبية من
الدول الإسلامية، لماذا تكون
النتيجة؟ وإية قيمة علمية تقبل لدى
اللجنة؟ وأي اطمئنان أئيه وللة فيه
والقتناع به؟

٤ «إن في مصر من الأعيان القلة عظم
من فقهائ الإسلام ورجال الدين لهم في
مجالات البحث الفقهي والأيام
والدعوة بلاء عظيم، وهم رعيه كبير
لحصر في أقطار العالم الإسلامي، يقلل
به وزنهم في الأجمع والمؤتمرات
العلمية، ويتأكد به اعتبارهم لدى
جامع المسلمين في مشايخ الأمة

المفتي الأزهر.
٥ «ولدينا في مصر مجمع للبحوث
الإسلامية، هو هيئة التنظيم العلمي
للأزهر، والمراجع الرئيسي في شؤون
العلم الديني والأفتاء، والأزهر له
تاريخه وأصنافه العلمية، والجمع
يستقطب - أصلاً - كبار العلماء
والفقه الفقهاء، من مصر ومن العالم
الإسلامي فما ينبغي أن تحل دار
الافتاء أو لجنة الفتوى محل مجمع
البحوث فتلغيه أو تحارس
اختصاصاته بدلاً منه، وما ينبغي أن
تصدري هذه أو تلك لبحث المسائل
العلمية شديدة الأهمية بالقلة الأثر، أو
أن يقال إن فتاواها بشأنها
(نهائية)!!

٦ «وإذا كان ثمة عيب في نظام المجمع
أو طريقة اختيار أعضائه أو إجراءات
اجتماعاته أو ممارسته لأعماله،
وإصداره لقراراته، فهل استحلف
إصلاح ذلك أو تعديله؟
فلما لايقول أهل العلم وأهل
المسؤولية على بحث الاقتراح الخاص
بتشكيل المجمع عن طريق الانتخاب،
بمعرفة قاعدة عريضة من العلماء
لدى التخصص والغيرة والمؤهلات
الطبا في الدراسات الإسلامية؟ وإذا
كان تجسيد نشاط المجمع يرجع إلى
خلافات بين أعضائه فما الذي يحول
ممن تعديل تشكيله على نحو يستبعد
الحياسيات، ويتفادى الحساسيات؟
ه «أما لجنة دار الافتاء، فأى سند
تكون مرجعاً نهائياً في مسائل حيوية
عامة عامة مثل النظام المصرفي؟



المصدر : الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٨٩

لماذا تثار القضية الآن ؟ ! ومن الذي يملك حق الفصل فيها ؟ !

١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامي وقد نصت المادة ٢ من هذا القانون على أن تخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تقرره الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية ولقد أكتت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون : خضوع معاملات البنك وأنشطته لما تقرره الأحكام الشرعية والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بحريم التعامل بقربا - الفلادة - وسر شربها - وتلكمنا الأصل الحقيقية للقانون بنك فيصل بأن الوزير الذي أوفيته الحكومة لتمثيلها أمام مجلس الشعب عنه متناقضة مشروع القانون (وهو وزير الأول الشيخ محمد متولى الشعراوى) قرر أمام المجلس أن الحكومة تقدمت بمشروع القانون المذكور لأن الإسلام حرم الربا ، والأسام ينظم حركة الحياة جميعا ، وتطبيق مبادئ الإسلام في مؤسساتها الاقتصادية يتطلب أن يكون المال لمة الفصل لا أن يكون المال لمة لمة . وأن التجارب الوضعية قد فشلت في مواجهة المشكلات ، وقد ان نل نصبح المسيرة بمنهج الله ! وقد نل مشروع قانون بنك فيصل الأسامي تأييدا سلحا عظيماع أعضاء مجلس الشعب ، وقررت الشواب بنص الدستور على أن الشريعة الأساسية هي مصدر رئيسي للتشريع ، وأن الحكومة التزمت بأن تكون الشريعة مصدرها ومنهجها في التشريع وفي التنفيذ . ولعلنا أن الربا متفكة بلا مقابل ، ولذلك حرمه الإسلام ، وأن هذا

انتشره بنك دبي الإسلامي . ثم بنك التمويل الإسلامي بالقويت . وبنك فيصل بالمردان . وبنك فيصل بمصر . وقوال إنشاء المصارف الإسلامية . بهدف إقامة نظام الاقتصادى مصرى على أسس مبادئ الإسلام أى لتتحل بمقن الفوائد حتى أصبح عدد المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية أربعة وعشرين . تنتمى إلى أربع عشرة دولة إسلامية ويضمها الاتحاد الدول البنوك الإسلامية . وذلك كله على أساس أن تعامل المصارف بالفلادة سواء فى عقد الفروض أو غيره من المعاملات المصرفية . حرام ، وذلك على ما قرره المؤتمر العالمى للاقتصاد الإسلامى سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م) . ومجمع الفقه لرابطة العالم الإسلامى (سنة ١٤٠٦ هـ) ١٩٨٥م والمجمع الفقهي ، لمخلفة المؤتمر الإسلامى (١٤٠٦ - ١٩٨٥) من أن فوائد البنوك ربا ، وقد أشتت المصارف الإسلامية كميد للنظام المصرى القائم على الفوائد ٩ «ومصر لم تكلف بالافتراح السلف ذكره - فى مؤتمر كوانفى - وبالتشركة فى بنك التنمية الإسلامى ، بل أشتت سنة ١٩٧١ الذى نصت المادة ٢ منه على أنه (لا يجوز له أن يتعامل مع الغير بنظام الفلادة أى إعطاء) ثم أشتت الأجهزة الإدارية والتشريعية - فى مصر - بحث خلال السنوات من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ مشروع إنشاء مصرف إسلامى لا يتعامل بالفوائد ، وانتهى هذا البحث إلى صدور القانون رقم ٤٨ لسنة



بمقام المستشار :

عثمان حسين عبد الله

ومعربها . ومنهم - على سبيل المثال - محمد الخازن ، ومحمد متولى الشعراوى ، ويوسف القرضاوى . وسيد سابق ، وغيرهم ، فهل خلت منهم لجنة تصدى لأخطر مسائل المال والاقتصاد المعاصرة وتشرع فى إبداء (رأى نهائى) بشأنها ؟ !
أ - على أن مسألة فوائد البنوك هى - كما قلنا - مسألة قديمة ، وقد نولت بشأنها الفتاوى بالحرمة منذ أوائل هذا القرن من أيام الشيخ بكرى الصديق ثم الشيخ عبدالمجيد سليم . وقد قرن جميع البحوث الإسلامية بمؤتمره الذى سنة ١٩٦٥ بجماع ممثل الدول الإسلامية فيه ، أن الفلادة على أنواع الفروض كلها ربا حرم لافرق فى ذلك بين الفروض الاستهلاكى والفروض الإنتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة قاطعة فى تحريم الزويع ، وكثير الربا وقليله حرام . ودعا المجمع إلى افتراح بديل إسلامى لنظام المصرى الحال .
وقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بكوانفى سنة ١٩٧٠ ظهرت الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامية وقدمت مصر وبكستان بمشروع لذلك انتشره بنام عليه بنك التنمية الإسلامى بجهة فى سنة ١٩٧٥ وشارت فيه ٢٦ دولة إسلامية (بلغت حاليا ٤٤ دولة) كما



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنك الإسلامي أن يتعامل بقاريا كما
تقلع البنوك الأخرى . حتى الأعضاء
المسيحيين قام منهم مواطن للفشل هو
(وايم نجيب سيدين) فايد المشروع
من حيث نظرية الريا وفل . إن
المسيحية أيضا تطرب الريا كما
يعتبره الإسلام ومرحبا بأى مشروع
يعتبر الريا ومرحبا بأى مشروع
يعتبر ما قلته شرائع السماء قلته
واحد وإن نختلف فيه أبدا .

١١- وأنشئ في سنة ١٩٨٠ المصرف
الإسلامي الدول للاستثمار والتنمية
(شركة مساهمة مصرية) ومن
أغراضه منح الائتمان وتقديم
القروض بما يتفق و أحكام الشريعة
الإسلامية وهو يختص على وجه
العموم بكافة العمليات المصرفية
والأعمال التجارية والمالية
والاستثمارية التي تقوم على أساس
الشريعة في المصلحة وغيرها من
الأنشطة المختلفة مع أحكام الشريعة
الإسلامية . (النظام الأساسي
للمصرف) واستمرت المسيرة فأخذت
المصرف العلفية بمصر تنهيه لها
فروعها للمعاملات الإسلامية تتجنب
نظام الفوائد .

ما الذي جد بعد ذلك - بعد هذه
السلسلة الطويلة من أراء المجمع
والإذاعات العلمية وبعد الاتجاه
الفعال للحكومة المصرية وللمجلس
الشعب المصري من سنة ١٩٧٠ إلى
الآن نحو إحلال المصارف الإسلامية
محل بنوك الفوائد - ما الذي جد بعد
التي تكليف دار الافتاء بإعادة بحث
توضوح فوائد البنوك . في ظروف
تجعل المواطن المسلم يتوجس خوفا
على تجرية المصارف الإسلامية .
أهو التمييز أم العودة إلى
الوراء ؟

● عضو مجلس الدولة
(سابقا) والاستاذ بالمعهد
القومي للدراسات القضائية



المصدر: الشعب

للتشريع والخدعات الصحفية والمعلومات التاريخ: سبتمبر ١٩٨٩

مذكرة
علت ، الشعب ، ان
تقارير عليا رفعت الي
رئاسة الجمهورية
تطلب بعدم اصدار
فتوى بإباحة ربا
الجنوك وذلك لما يشهده
هذا الامر من بليدة
ورود الفعل شعبية
ليست من مصلحة
النظام .. كما ان هذه
الفتوى ستجعل
الجهات العلميه
الاسلاميه وخاصة
جهات الفتوى تفقد
مصدقيتها



المصدر: ألم نور

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكلت الربا؟ تسوية البنوك الربوية.. فبماذا التعويض الفجائي؟



المصدر: الأنوار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

٩ في أواخر ذي الحجة الماضي عقدت الندوة التي نظمها جمعية الاقتصاد الإسلامي لبحث فوائد البنوك . ودعت إليها أكثر من مائة من رجال اللغة والاقتصاد كما دعت كل الذين اشتبكوا في الاجتماع الشهير مع لعبة المظلي ، والذي قال عنه السيد وزير الأوقاف : إن الهدف منه بيان أن فوائد البنوك حلال حتى يطمئن المسلمون في معاملهم مع البنوك . هكذا صرح أكثر من مرة : فالملطوب من هذه الحجة واضح ومحدد قبل أن تجتمع . وهو أن ينتقلوا إلى إصدار مظلي مصر للقوى بحل فوائد البنوك ! ! وأنا لله وإنا إليه راجعون . ومن المعلوم في العلم الإسلامي كله أن مصادرات أول خطوة مباركة في هذا المجال ، حيث عقد المؤتمر الثاني لجميع البحوث الإسلامية بالمقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ (١٩٦٥ م) ، وحضره كبار علماء خمس ولائتين دولة إسلامية . وعند كبير من رجال الاقتصاد ، وصدرت فتوى بالإجماع بأن فوائد البنوك من الربا المحرم . وكل المجمع الفقهي والمؤتمرات العلمية التي عقدت بعد ذلك المؤتمر انتهت إلى ما انتهى إليه المجمع . وقد بيئت هذا بالتفصيل في مقال نشره هنا في جريدة النور . كما نشر غيره من المقالات في الرد على الدكتور النور ومن أيده بالباطل . وكثبت أيضا بحثا نشر في إحدى عشرة صفحة من مجلة الأنوار في المحرم من هذا العام الهجري .

٦ البنوك من الحرام البين الواضح الذي لا يجوز مناقشته من جديد . وفي الغرفة التجارية العربية البريطانية بلندن الكيت محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي ، وفي الحوار وجدت من يشير إلى اجتماع المظلي الشهير ، ويقول : وإذا صدرت الفتوى بأن الفوائد حلال فعليها طاعة أول الأمر ! ! فالحق المستكين أن فتوى التحريم صدرت من جهة أعلى وهي مجمع البحوث وشيخ الأنوار ، الإمام الأكبر ، وكان على المظلي بعد هذا ألا يبحث موضوعا حسما وانتهى أمره حتى لا يسلط كما سلط غيره . وعلمت أن السلك موقف بساطرة مصر ببريطانيا ، فريحت بين مسطرانذا الدعوة لتحليل فوائد البنوك الربوية ! وسفري الأخير حال بيني وبين مواصلة الكتابة لبيان بطلان هذا الباطل . بل تقلد بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق . وكان في تعقيب على ما دار في ندوة جمعية الاقتصاد الإسلامي ، ولعب أن لركز في هذا التعقيب على بعض النقاط التي ذكرها الأخوة الكرام حفظهم الله تعالى :

(إقراح في غير موضعه)

١ : ما ذكره الدكتور جمال الدين محمود عن العينة عند الشافعية والحق فيه خلط نتيجة عدم فهم أصول المذهب . فصحة العقد لا تعني أنه



المصدر: **الموسم**

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بمقام الدكتور

علي الخاليسي

استاذ هيئة الأصول

بكلية الشريعة

جامعة قطر

خلال ، فقد يكون العقد صحيحاً عندئذ ، وإن الوالت نفسه يقولون إنه حرام ، فهم يقولون مثلاً : التامليس حرام وإذا وقع البيع فالحمد صحيح ، وزواج التحليل حرام ، ومركبه ملعون بهن الحديث الشريف ، إذا استولى العقد شروطه فهو صحيح .
لأنهم يحكمون على صحة العقد باستيفاء الشكل ، وإن كان محرماً .
وليس معنى هذا أنهم يجعلون الحرام ، ولكن يجعلون أثر العقد تترتب عليه دون نظر إلى الذمة ، فربما كانت الذمة لا تؤدي إلى الحرام ، فعلاً بيع السلاح وقت الفتنة ، قالوا : ربما أراد السلاح لشيء مشروع وليس للدخول في الفتنة .

وما ذكره الدكتور من أن المودع في المصرف لا يبعد الأراض عود إلى حديث انتهى بيانه ، فالمودع أراد ضمان رأسماله مع زيادة معددة تبعاً لرأس المال والزمن ، وهذا هو ربا الجاهلية ، حيث كانوا يستلمون أموالهم بهذه الطريقة ، إلى جانب الفراض أو المضاربة التي دخلت فيما بعد في دائرة التحلل .

وقوله : إن الخصم للأوراق التجارية يشبه ضلع وتعجل الذي قلّه الرسول صلى الله عليه وسلم ، هذا القول غير صحيح ، فلم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم شيء في هذا ، وإنما يذكر خبر غير صحيح الاستدلال كما أن الخصم يختلف ، لأن الذي يضمن من ماله هو الدائن ، أما في الخصم فإن الدين هو الذي يتحمل الفائدة الربوية مقابل الزمن والقرض الذي يأخذه من البنك . ويثبت هذا الموضوع بالتفصيل في كتابي المعاملات المالية المعاصرة .



المصدر: أله نور

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



النفخ النفخ

مرحلة بالنفخ ، فهي مرحلة سلفاء ارتفعت قيمة النفخ ..
عكسها المصيبة علينا أم الخلفيت . والنبوءة البرقية بعد مرحلة خلق
النفخ لها اثر كبير في زيادة النفخ .
وما نكر من أن النفخ في الذهب والفضة ، والنفخ عليها ما يسل
شبهها . واختلاف النفخاء ، في هذا : قول : يجب ألا نفخ بين ربا
النفخ في النفخ . وبين ربا النفخ . فخلال النفخاء في النفخ الذي
نفخ ، إما النفخ لفتحك جميع عليه ، وأوضح مثل هذا قول أهل
النفخ . حيث القصور في ربا النفخ على الأسماء الستة نفخ . أما
النفخ في ربا نفخ من أي شيء ربا نفخ . وقولوا : إن إذا أجمع
النفخ به . فممنها نفخ عن فوائد النبوءة لأنها نفخ عن ربا
النفخ لا عن ربا النفخ في النفخ فارجو أن تكون الأمر نفخا ، فأكبر
من نفخ . ومن كذب ، وقع في هذا الخطأ .
لعلنا : أما النفخ شوقي القبحى لسدا القول له ؟

الحقيقة : ص ٨

وقول النفخ جعل الدين بيان النبوءة لا يشترط الفلكة وإنما الفلكون
هو الذي يحدثها . هذا القول لا يفسر من التحريم ، فهي الجاهلية كانت
الفلكة تحدث بملأ فم . وجرم هذا الربا على التحريم . فهي الجاهلية كانت
والنفخه بيان نفخه بيان تكون الفلكة جزءا من ملك الاستعانة هذا
النفخ في غير موضعه . لأن النبوءة البرقية لا تستلزم وإنما تفرس
بغيرها . والنبوءة الإسلامية . وجد بعد الله تعالى فكان علينا أن نتخلى
مرحلة نفخ حكم فوائد النبوءة التي حسنت خلال ربح القرن الأخير .
ونفخه لتجسيدا للنبوءة الإسلامية .
والقول بأن الأسماء حال غير صحيح بهذا الإطلاق . فالفلكات التي
لا تلام بأحكام الفلكة الإسلامية أسبغها حرام .
(توضيح ضروري)

لأننا : في تعليق صفير بالنسبة لفلكة النفخ أحمد كعل أبو الجيد
للنفخ دخول النبوءة لا يحل فوائد البرقية . والتشخيص ليس ميراث الفلكة
البرقية . وإنما يمكن دراسة التفسير دراسة مستقلة . والفلكة غير



المصدر: **الرياض**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: 7 سبتمبر 1989

تعقيب على ندوة جمعية الاقتصاد الإسلامي

[بقية المنشور هنا]

كلامه بعيد عن الفقه وأصوله. وقد يعذر لأنه غير متخصص، ولكن كيف يتصدى للافتاء؟ ويصر على تحليل ما عجم تحريمه من الدين بالضرورة؟ يقول: الاختلاف بين المذاهب في العلة أدى إلى الخلاف في تحديد الربا في التطبيق؟ والقول: يا دكتور هذا الخلاف في ربا الفضل في البيوع، وليس في القروض والديون، وأنت قرأت في مقالاتي بيان الإجماع بشرط خلاف أن الزيادة المشروطة على القرض ربا معصوم. ليس هذا خلاف في التطبيق كما تقول.

وقوله: الربا لفظ هو الذي يرتبط بالحكمة، وغيره يرتبط بالعلة. قول عجيب غريب، فمن أين جاء بهذه التفرقة التي لم يقل بها أحد من المفتا الأعلام، أو تلاميذهم. أو أي أحد ممن يعد من علماء الأمة؟ ثم إننا نتحدث عن موضوع لا تحتاج إليه إلى البحث عن الحكمة أو العلة، لأننا نتحدث عن حكم ما يدفع إن يضمن مع زيادة مشروطة في مقابل الزمن. وهذا هو الربا الذي كل يعرفه الحرب ولا يعرفون غيره كما قل الجصاص وغيره.

وكيف يأتي أحد ويقول: الربا حرام وهذه الفوائد حلال؟ في الربا إذن يا دكتور؟ تقول للفقيه المسكين لفظ كما قل الدكتور الفخر. والقول: يثبت في مقالاتي أن ربا الجاهلية لم يكن للقرءاء والمساكين بل كان استثماريا للجار الموليين الكبار. وقائلة أبي سليمان كان تمويلها من أهل مكة، والعيس الذي كان يطعم الحجاج ويقرى الضيف، وكان ربا أول ربا وضعه الرسول صلى الله عليه وسلم. كان يدفع أمواله لمن يستثمرها لا للقرءاء. ونكرت أن هذا القول الخاطيء يخالف فقه النصوص. فالاحتاج المضطر يرتفع عنه الإثم إذا القرض بالربا على قدر ضرورته، فلو كان هذا لفظ هو الربا المحرم فكيف جعل الرسول صلى الله عليه وسلم المقرض يستوى مع المقرض في الإثم واللعنة؟ «فمن زاد أو استزاد فقد الربا» الأخذ والمحطى سواء. ولعن أهل الربا وموكله وكاتبه وشامديه. وقال: هم سواء.

(ماذا نسمة.. يا دكتور؟)

فأقول: بأن حكمة التحريم هي الاستغلال والحاجة، وحيث لا استغلال فلا ربا، قول يدل على عدم معرفة بالربا الذي كان في الجاهلية، كما يدل على عدم فقه النصوص. وإذا كان الدكتور الفخري يقول أنه يتزعج عندما يقل: بنوك ربوية، فلما أن سألته، وهو مسلم - بماذا نسمة؟ والفوائد المركبة التي تأخذها من المقرضين، المحتاجين والقرءاء، وغير المحتاجين، بماذا نسمة هذه الفوائد يا دكتور؟ البيوت التي خربت نتيجة الاقتراض بطلادة من البنوك، بماذا نسمة هذه البطلادة؟ تسأل أن تعال الهداية.

والدكتور الفخري ذكر كلا ما فرح به الدكتور الفخر فريده وهو أن هيئة النقل الجماعي بالسعودية حصدت نسبة 15٪ للمستثمرين في هذه الشركة، وكذلك شركة الكهرباء، وأن هيئة كبار العلماء بالسعودية لم تعترض على هذا التحديد.



المصدر: المنور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

يا دكتور اتق الله أنت والدكتور النمر. ودم هذا المنهج الذي يتقاف مع الأمانة العلمية، وأصول البحث، فحين نتحدث عن فوائد البنوك، وهيئة كبار علماء السعودية أصدرت فتوى بالإجماع بأن هذه الفوائد من الربا المحرم، ومحكم السعودية لا تحكم لأحد بهذه الفوائد. فكيف تتخذ مما ذكرت دليلا على أنهم يبيعون الفوائد؟ والمصلحة من يكون هذا المسلك؟ وما أدراك أنهم لم يفترضوا؟ أقرت فتوى لهم تنبئ هذا؟ ثم أترى الظل الجماعي والكهرياء مثل المنشأة التي تنتج في الديون وهي البنك كما عرفه الاقتصاديون؟

وبالنسبة لشهادات الاستئجار، ومثلها السندات الحكومية، ذات الفوائد الربوية، بحث أكثر من مؤتمر عن البديل الإسلامي، وقدمت الأردن سندات المقارضة لأعمار أرض الولف، وقدم بنك التنمية الإسلامي

مشروعا للأوراق المالية الإسلامية، ونوقش المشروعان في مجمع الفقه المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وعقدت ندوة خاصة لبحث المشروعين. وانتهينا في الندوة من وضع الضوابط الشرعية للأوراق المالية الإسلامية، وأقرها المجمع في مؤتمره الرابع، واللايين حلقا يا دكتور تستلزم خارج مصر في هذه الأوراق المالية الإسلامية، أو صندوق المقارضة، والضوابط الشرعية عامة بحيث تصلح للتطبيق في كل بلد إسلامي تبعا لظروفه.

لماذا نتقدم كما تقدم غيرنا ونأخذ بالمنهج الإسلامي بدلا من الجرة على الفلما التي يسلط صاحبها، ولا تؤثر في المستفيدين بينهم؟ وتسلمية مصر والقضائرها من الممارات التي يملكها هؤلاء داخل مصر وخارجها، ويريدون الاستئجار الحلال وأن قل عن الفوائد الربوية.

(البديل الإسلامي للقروض)

وقال الدكتور المنجوي أيضا في كلمته: إن البديل الشرعي للقروض الربوي هو القرض الحسن وليس المشاركة. وكان الدكتور لا يدري أن الاستئجار في الجاهلية كان عن طريقين هما القرض الربوي وشركة المضاربة، فصرم الأول، وأحل الثاني، وإن العباس ابن عبدالمطلب كان هو وشريكه يسلفان في الربا، وكان يستثمر جزءا آخر من أمواله عن طريق القراض أي شركة المضاربة. وأن القوافل التجارية كان أصحابها من التجار الدوايين ييمضون عن تمويل هذه القوافل ممن يقبل القراض الربوي أو المشاركة.

لذلك أخذت البنوك الربوية أسوا ما في الجاهلية، ثم حولته إلى ما هو أسوأ سوما، حيث كانت القروض الربوية في الجاهلية تستخدم في الاستثمار الفعلي وليس في إعادة الأقراس بملكية ربوية أكبر كما كانت القروض كذلك لتقوم موجودة فعلا، وليس لتقوم لا وجود لها، كما فعلت البنوك بعد مرحلة خلق النقود. ولذلك ألبت في أكثر من كتاب من كتبى أن ربا الجاهلية أقل سوما من فوائد البنوك الربوية.

ولما جاءت دعوة مجمع البحوث للبحث عن البديل الإسلامي للبنوك الربوية، ولديت أبحاث للمؤتمر الثاني لوزاء خارجية الدول الإسلامية، قامت البنوك الإسلامية على أسس شركة المضاربة الإسلامية، فكانت هذه الشركة بديلا عن القرض الربوي. ولا يمكن أن تقوم شركة للاستئجار على أسس القرض الحسن، لهذا من وجه الصلة، وله لوابه المعروف، حيث يكون أساسا للقرض والمحتجين، وهو البديل الإسلامي للقرض الاستهلاكي الربوي الذي يملكه المرابون والبنوك الربوية، وليس بديلا في مجال الإنتاج والاستئجار.



العدد: ٢٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٨٩

نسأل الله تعالى أن يلقيننا في ديننا . وأن يعلمنا ما ينفعنا . وأن يجعل
علمنا حجة لنا لا حجة علينا .
« ربنا لا تزح قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنت
الودود » ..
« ربنا لا تخذلنا إن نسينا أو إخطانا » ..
« سيحان ربك رب الهزة عما يعصفون . وسلام على المرسلين . والحمد
لله رب العالمين » .



المصدر: الذم رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

إعلان الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية :

شهادات الاستشهاد بمقالة حديثة نافعة

للأفراد والأمة

وليس فيها استغلال من أحد طرفي

التعامل الآخر ..



د. محمد سيد طنطاوي

المفتي يناشد المواطنين

شراء هذه الشهادات

لتنفيذ مشروعات التنمية في كافة المجالات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ من شهر ربيع ١٣٨٩

المصدر: الأذرع

على الكلام في هذه الأيام . من
العمليات في البنوك والمصارف .
وعما يترتب على ذلك من أرباح .
وعل هي حال أي حرام .
وقد رأت دار الإفتاء المصرية
أن تقول كلمتها في بعض هذه
العمليات . بعد أن خاض فيها من
يضمن الكلام عنها ومن
لا يضمن

وبينما قبل أن نقول كلمتنا أن
نستق الحقائق الآتية :-

أولاً : إن من شأن الغلاء في كل زمان
ويمكن . أنهم بتحسين الحال الطيب . في
جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم امتثالاً لقوله
سبحانه : « يا أيها الناس كلوا مما في
الأرض حلالاً طيباً . ولا تتبعوا خطوات
الشيطان » . إنه لكم هو دين . [سورة
البقرة الآية ١٦٨] .

وإستجابة لقول الرسول - صلى الله
عليه وسلم - في حديثه الصحيح : « إن
الحلال بين وإن الحرام بين . وبينهما
أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس .
فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه
وعرضه . ومن وقع في الشبهات وقع في
الحرام »

أي لعن إبتدع من الأمور التي للناس
فيها الحق والباطل . فقد ذك نفسه ودينه
وعرضه عن كل سوء وأبوح . وإن حديث آخر
يقول - صلى الله عليه وسلم - « دعه ما
يريبك إني ما لأبرئوك » . « دعه ما
أشرك ما تشك في كبره حراماً . نهك ما
لا تشك في كبره حلالاً .

ثانياً : إن من شأن الغلاء - أيضاً - أنهم
إذا تأخروا مسألة فيها مجال للإعتدال . بنوا
مناقضاتهم على التية الخبيثة . والكلمة

المهذبة . وعلى تحريم الحق . والإبتعاد عن
التصيب ومن الحكم بالهوى . ومن سوء
الظن بلا دليل .. وقد بشر النبي - صلى الله
عليه وسلم - الذين يجهلون - أيضاً - بأهل
الإعتدال - بجنة خالية . بالأجر الجزيل . فقال
في حديثه الصحيح : « إذا حكم الحاكم
فلهفته فاصطبه فله الأجران » . وإذا حكم
للجهل فاشكأ له الأجران . وألهم السجدة
الرشيدة . هي التي يكفل فيها عدد الأفراد
الذين يتعاونون على البر والتقوى . على كل
الأمم والدعوان ..

ثالثاً : إن الكلام في الأحكام الشرعية بسطة
خاصة . وفي غيرها بصمة عامة . يجب أن
يكون موجهاً على العلم الصحيح . والفهم
السليم . والدراسة الراسخة السوية .
لأصول الدين وأصوله . ولقاصده وإعداده ..
ويجب أن يكون للبحث في هذه الأمور غاية
الاعتناء إلى الحق والصواب . وإذا خشي
عليه شيء . سأل أهل العلم والخبرة .
إستجابة لقوله تعالى : « اسألو أهل الذكر
إن كنتم لاتعلمون » [سورة الأنبياء :
الآية ٧] .

والمراد بأهل الذكر هنا هم أهل
الاختصاص والشهرة في كل علم وإن . فلي
سأل الطب يسأل الأطباء . وإن سأل الله

يسأل الفقهاء . وإن سأل الاقتصاد يسأل
الاقتصاديين . وإذا في كل علم يسأل
الخبراء فيه . وإن الحديث الصحيح : « إن
الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من
قلوب الناس . وإن يقبض العلم يقبض
الطعام » . حتى إذا لم يبق علم . اتخذ
الناس عوضاً جهلاً فسكواً فافترى بغير
علم . ففسدوا - أي : في أنفسهم -
وعلموا - أي : فيهم - .

رابعاً : إن كل ما يصدر عن دار الإفتاء
المصرية من فتاوى وأحكام هي مسئولة
عنه قبل كل شيء . أمام الله - تعالى - وهي
والصدق لله يشجع صحتها للمؤمنين
والمخالفين . إلا أنها لا تشك أن تكتم العلم
الذي أمرها الله - تعالى - بإظهاره .

وهي على إستعداد تام لتجابه على
أسئلة السائلين . مخبرية في إيجابها ما
تراد حقاً وعدلاً .. ومن شاء بعد ذلك أخذ
بما تراد . وهي لمسئولة أمام الله -
تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك . وهو
المسئول عن مخالفته .

إذ من المعروف بين أهل العلم . أن وظيفة
الفتى : بيان الحكم الشرعي . وليس من
وظيفته الإتيان به في عامة الأحوال .



لكل مسألة حكم

بعد هذه الملاحظات الأولى: إن دار الافتاء تعتمد أن الكلام من الممات في البنوك والصرف لا يؤخذ جملة واحدة، بل يقال: إن الممات التي تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال، وإنما يؤخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة أو على الأقل يؤتى بالمسائل المشبهة، لا يسد بابها بالحكم الشرعي بالنسب لها... وذلك لأن الممات التي تجريها البنوك والصرف، متعددة الجوانب، مختلفة الأفراس، مختلفة الوسائل والغايات... ومع ذلك لنا نستطيع أن نقول بمسألة معينة: إن هذه الممات حلال، وعلى ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعا وهي أن الإرباح التي تأتي من طرفها حلال.

□ ومنها ما اتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعا، وهي أن الإرباح التي تأتي من طرفها حرام.

□ ومنها ما يختلف العلماء في شأنها وفي شأن إرباحها.

أما الممات التي اتفقا على أنها حلال، وهي أن إرباحها حلال، فهي كل مسألة إرباحها شرعية بالإسلام، كالبيع، والشراء، والمضاربة، والمصارعة والأجرة... إلخ غير ذلك من الممات التي تقوم على تبادل المنفعة بين الناس، وبطريقة لا تلتصق بغيره الله تعالى، والنسب، لذلك يعتبر الإطلاء - وهو الإرباح - حلالا.

ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يقرض فيها ممتلكات، أنها تقوم على المصارعة، أي على غير ما في الممات التي أطلعوا الله - تعالى - والتي تخضع فيها الإرباح للزيادة والنقص، بدون تحديد سابق لها في الزمان أو المقدار، وبالتالي يتنوع جميع الأرباح بإرباحها، ويتنوعون جميعا خصائصها بغيرها، ويتنوع معها العمل... أقول: هذه الممات هي وإرباحها حلال وجائزة شرعا.

ويخضع هذا الحكم - أيضا - على هذه الممات، سواء أكان الذي أرباحها من البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية، أم من البنوك التي لا تصف نفسها بذلك، لأن الجهرية في الممات بصورتها وبمحتوياتها وأين يطلعها وأين يملكها.

ما تقوم به شركات تخليق الأموال التي يقرض فيها - أيضا - أنها تسع أموالها بالقرض المصطنع والسليمة من كل جوانبها، وتستعملها في أي شيء أرباحها التي تعود للمقرض والتابع في الألة، وتتضاعف بتدويرها القوي على أيدي فرق العمل بين الأصل له، وتتضاعف في الشروعات التي تنهض بالألة، وتتضاعف رأيا، وهي: وإنما... أقول: هذه الشركات - مستغلة في جائزة شرعا، وإرباحها حلال... ودان الإلقاء المصرية تزدها، وتدعو لها بتقليد البنحاج.

أما الشركات التي يأتى إنحراقها عن هذا الطريق المصطنع، بأي نوع من أنواع الانحراف، فدور الافتاء تزدها، بل تبالغ بمصائبها، ويمنان العقوبة العادلة عليها.

ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يقرض فيها كذا، إن قلت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين - كيك لنصر الإجمالي - مثلا - هذه البنوك التي تقدم للمحتاجين ما هم في حاجة إليه من أموال، ثم تأخذ منهم ما يقلل ذلك مبلغ معتك، ويقدمها للشراء العدل، تكون للمفلسين والضعفاء، وأبعد لك ما تتعك هذه البنوك من أموال مالية... أقول: هذه المبالغ التي تتأخذها تلك البنوك على أنها أجور أو مصروفات إدارية جائزة شرعا ولا حرج فيها، لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنوك للمحتاجين... وما لك في شأن البنوك الاجتماعية، لقوله بشأن ما يوصف بالبنوك الخيرية، كالبنوك الاجتماعية أو الزاوية أو الخيرية أو ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات الخيرية النافعة، ما هم في حاجة إليه من أموال، لتتبع مشروعاتهم ثم تأخذ منهم ما يقلل ذلك مبلغ مناسب، ويقدمها للشراء العدل على أنها أجور أو مصروفات إدارية...

أقول: ما تأخذ هذه البنوك من المصالحين معها بلكه الصغيرة، جائزة شرعا ولا بأس به، لأنه - أيضا - في مقابل خدمات معينة، تقدمها تلك البنوك للمحتاجين... هذه مبالغ الممات والإرباح، التي أطلع المعلقين من القضاء على أنها حلال وجائزة شرعا.

أما الممات التي اتفقا على أنها حرام وغير جائزة شرعا، فهي كل مسألة يوجبها الغنى، أو الاستغلال أو الضيق، أو الظلم، أو غير ذلك من المبادئ التي تتنازل مع ضريبة الله - تعالى - وكل ربح يأتي من طريق هذه الممات فهو حرام لأن ما يأتي على الرام فهو حرام حرام... أمثلة ذلك أن يبيع إنسان بضاعة معينة على أنها سليمة، فهذا أين من الغنى، ول الضيق الضيق، ومن غشنا ليس ولا الضيق الضيق، فيبيع له البضاعة، أو أن يبيع أحد المتنافسين بضاعة الأخر بأسعار السبق، فيبيع له البضاعة بخصم، أو يقرض السلفة بنفسه شيئا على سبيل الاستغلال والنجس - وهذا أين من الغنى الضيق الآخر مبلغ مائة حبة - مثلا - لمدة معينة، فإذا حل موعد هذا المبيع وأخذها الدافع، انتزع الدافع هذا المبيع وقال للمدين على سبيل الاستغلال - وهذا أين من الغنى، وإنما إن تدفع له هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلا - فهذا هو الربا الجلي الذي اعتك شرعية الإسلام حبه الله ورسوله على من يملك ذلك.

حوار بين دار الافتاء والبنك الأهلي

وأما الممات التي أعطف عليها في شأنها وفي شأن إرباحها، نستطيع في الممات المستعك، ونأخذ على سبيل المثال شهادات الاستثمار الصادرة من البنك الأهلي المصري والتي يملك أن يحتيا حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩ م. ف هل يملك

أربعة مليارات من الربويات وقد رأت دار الافتاء، إن الأمانة العلمية تقتضي عدم الفتوى في مثل هذه الأمور، إلا بعد سؤال المفتين على أمرها، والفتوى في شأنها، إلا الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولعلنا إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، استعانة من هذه الشهادات، فأجاب عليها بآراءه مشكور بما يلي:

الأستاذ الكبير - محمد سيد خطاري مفتي الجمهورية:

أولاً أن الأمر في خلاف فضيلكم المبرع في الإفتاء وأقره على - ١٩٨٩ - ولها على استعانة دار

□ ما طبيعة شهادات الاستثمار وما الدافع إلى إصدارها؟

□ شهادات الاستثمار فرع من أنواع الإفراجات بحيث تمكنك تلك الأموال المصرية وإصدارها - لمصلحة في العمل الوحي الإسلامي، وتكون خطة التنمية، أي، إن العلاقة الطبيعية بين الدولة والأفراد، ولا حرج من خطة التفتين رغم أن استعانة

□ في أي أوجه تستخدم شهادات الاستثمار؟

□ تستخدم الضريبة في تمويل مشروعات التنمية الضريبة في الميزانية، بآلية وزارة المالية، أي، إن الضريبة تدرى الدولة لتتولى خطة التنمية.

□ في الذي يقوم ببيع الإرباح التي شرها شهادات الاستثمار؟

□ تتولى وزارة المالية المرات التي شرها شهادات الاستثمار، بالإضافة إلى كافة التكليفات الضريبة.

□ في شهادات الاستثمار تعتبر إرباحاً هي وضعية أن ممتلكها يستثمر أموالها؟

□ شهادات الاستثمار تعتبر ردية لمن ممتلكها باستثمارها هذا هو الربو الرسمى من الأستاذ / محمد ليل إبراهيم رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، على استعانة دار الافتاء.

فإذا ما أطلعنا بعد ذلك إلى كلام الفقه، من الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وإرباحها، وجدنا كلاماً غريباً لم يفته إلى الخلق على أي واحد، وتعالى هذا بغير ضريبة أو ربحية الجيوب الضريبة - بحيث لم يفت هذه الضريبة - التي يجمع لم يفت هذه الضريبة سنة ١٩٧٦، برئاسة فخرية الشيخ محمد أربع المشهور وعكفت لتفتين من أربعة على فقها يفتون الدعا الأربعة -

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفي وهم: امصطفى الفقيه الإسلامي: محمد عبد الله الفتنة، ومحمد الحسيني فاضلته، وعبد الحكيم رفوان، ومحمد سلام مفتون، وبكرى الربو.

وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم: امصطفى الفقيه الإسلامي: يس سويلم، وعبد الجليل عيسى، والمصطفى خليل الجرامى، وسليمان رمضان.



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر: الأذهام

التاريخ: ١٩٨٩

ولذلك يطلقون الذهب العالمي وهم اصحاب الفسيلة الاسلطة: محمد جيرة الله ومظفرى مصطفي، وجده الربى رمضان.

وواحد يطلق الذهب الحثري وهو فسيلة الشيخ عبد العظيم بركة. وكانت افراوات هذه الفسلة كالآتي: اربعة منهم ذهبوا إلى فن هذه الشهادات وارباعها غير جائزة شرعا. لقد قال فسيلة الذهب محمد جيرة الله: إنه لا يوجد لهذه الفسلة أصل في الذهب الحثري، وإنما مملكة فريية من القراض أي: الفسرية - لأن المال من جانب والمسل من جانب الآخر.

وفي الربى ما تكفى إلى القراض الفاسد، لا اشتراط جزء محدد من الربى وإيداه في ذلك - مع اختلاف في المبالغة - فسيلة الشيخ مظفرى مصطفي والقاضي جاد الربى رمضان والقاضي سليمان رمضان.

وتسعة منهم ذهبوا إلى فن هذه الشهادات وارباعها جائزة شرعا فقد قال فسيلة الذهب بسى سويلم: لا بد كبريت رأيا في الفروع.

مظفرى مصطفي مع الجمع البيوت الاسلامي في البيوت القبطي ومخالصته.

أ - إن المصلحة في شهادات الاستثمار مصلحة جارية لم تكن موجودة عند الظهور السابقين ب - إن المصلحة في شهادات الاستثمار يلزم الافراد فيها بدفع الأموال، وتقوم الدولة باستثمارها ج - كل مصلحة استثمارية هذا

بالطريق يطلق عليها الأصل للتدريسي العام وهو أن الأصل في النافع الإباحة، وإن الحرام التحريم.

د - وجه تطبيق الأصل التدريسي السابق على المصلحة في شهادات الاستثمار: أنها مصلحة نافعة للأفراد الذين يدفعون الأموال، ونافعة للدولة - أيضا - التي تقوم باستثمار هذه الأموال، وأبسط فيها خسر أو استفاد.

من أحد الطرفين للآخر.

هـ - بناء على ذلك تكون المصلحة في شهادات الاستثمار بأنها مصلحة نافعة للآلة الثلاثة مباشرة شرعا.

و - وفي فسيلة الشيخ عبد العظيم بركة: إن الشهادة ذات الجوازات - حرف أ - ب - ج - المال المدفوع فيها قرض - حيث أن المال المدفوع فيها إلى ملك البنك، وأنها جائزة شرعا، بل هي مدوية، وإن الجائزات فإن

شكره لا تكفى ويحتر أخذا خلا، لأنها فيه من البك أو الدولة، لصالح رأس المال، ويؤمل الوجه مشوب، ودعا مكيه.

و أما الشهادة ج - حرف أ - ب - ج - فالصالح فيها من باب المضاربة الصحيحة، لأن الفائدة في كل منها مشتركة بين صاحب المال والمامل، والمتعامل في هذين الطرفين حلال

بجائز شرعا، حيث أن الصالح فيه متشعبة، والمصلحة مشتملة، والأحكام لا تنطبق على الأموال وإن ما اشترطه الفقهاء لصحة المضاربة من أن لا يكتفى بالجزء

المخصص من الربح لكلا الطرفين مشاعا كالتمسك بالثالث مثلا - كان من أجل ألا

يحم أحد الطرفين من الربح إذا تمت البركة الذي يأخذها لاحدا بنسبة أو مرة مثلا - لقد لا يربح المال غيره، فيرجع إلى

الآخر.

والأمر هنا يختلف من ذلك، لأن هذه المشروعات، مبنية على فوائد اقتصادية مضمونة النتائج، وما يأخذ صاحب المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال، قدر شغل بقائيتها لنموذج الربح الذي كثره المشروعات التي استثمرت فيها هذه الأموال، فعلا الطرفين استهلك، وانتفى الاستهلاك والحرمان.

وقال فسيلة الدكتور محمد سلام مذكور ما خلاصته: - إن التعامل في شهادات الاستثمار بأنها مبالغة للثالث، مبالغة حدية، ولا تشبه لأي نوع من العطف المسماة، وهي مصلحة نافعة للأفراد والشعب، وأبسط فيها استقلال من أحد طرف التعامل للآخر، والأرباح التي يخصصها البنك ليست من قبل الربا، لا انتفاع جانب الاستهلاك، وانتفاع

إحتسا للفسار.

ومن قبل هؤلاء جميعا أعلن فسيلة الأنام الأكبر الشيخ محمد فطنت - رحمه الله - رأيه في شأن أرباح صندوق القاريين فقال في كتابه: القاري، ص ٢٢٢ - صفحة

الآخر.

والذي أراد فسيلة للاحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة أن أرباح صندوق القاريين حلال، ولا حرام فيها، وذلك لأن المال المدفوع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق القاريين، ولم يكتسبه صندوق القاريين منه.

وإنما تاد به صاحبه إلى مصلحة البر من تلقاء نفسه طامعا مختارا، فطامعا منها أن

تقبل منه، وهو يعرف أن المصلحة تستغل بأموال الفوعة ادبها في مملعات تجارية.

يضر فيها - إن لم يخدم - الكساد أو الضياع ...

ولذلك أن أرباح شهادات الاستثمار، تتألف من كل البركة أرباح صندوق القاريين التي قال فسيلة بأنها حلال ولا حرام فيها.

ومن كل ما سبق يتبين لنا: أن الدافع إلى إنشاء شهادات الاستثمار - كما ساء في خطاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك الأمي - هو حيلة المولة إلى المال للثوول

خطة التنمية، ودعم الوعي الاستثماري، وإن الدولة هي التي تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات وإن شهادات الاستثمار تعطي ربيعة لأن صاحبها يستثمرها فيعطيا، وأبسط أفرضا منه

للهيكة ...

كما يتبين لنا من خلال مراجعة أراء

بعض البيوت الفقهية، أن الذين يرون أن المصلحة في شهادات الاستثمار غير جائزة

فرقا من أهم وجههم: أن تحديد الربح مقدما زائفا ومغالفا يسلبه طابعه

فقدوة، لأنه لا تحدث بغيره حقيقة الله. وه أجاب الذين قالوا بأن المصلحة في

شهادات الاستثمار جائزة شرعا، وإن أرباعها حلال، بأن تحديد الربح مقدما هو لمصلحة صاحب المال، وأنشع التزاح

بينه وبين البنك، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما يمنع هذا التحديد، فكماد كم كم

بالتراض بين الطرفين.

١ - في الفسريات - كما يقول فسيلة الشيخ عبد الوهب خلاف - تكون مسبب التعلق الفرادة، ونحن الآن في زمان

ضغعت فيه دم النفس، ولو لم يكن لصالح بل لتعصب معين من الربح لأكفه

شريعة.

وقلنا عن كل ذلك فلهذا لا يوجد تحديد

بالعنى الدقيق للربح، بل يدل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهادات

بنسبة ٢ % وصارت الآن تزيد على ٢ ١٦ %، واليك ما حدد نسبة الربح مقدما، إلا

بعد حسابات دقيقة هو المستول منها وما

أجبره أحد عليها.

وإذا ما حدثت له خسارة خارجة عن

إرادته، فيحصل المصالحون معه

تصيبهم من هذه الخسارة، ما في ذلك

شك.

وه خلاصة إيراد العلماء في شأن

العمل القرصي للمصلحة في شأن شهادات

الاستثمار في شأن الأرباح الفقهية عنها، ومجلس جلسات لجنة البحوث الفقهية

التي أقرتها بأنها موجودة بذات الإفتاء في

بيروت الإطلاع عليها.

وه يسأل عنقول: وما رأى دار

الإفتاء الحصرية في شأن التعامل في

شهادات الاستثمار، وإن شأن أرباعها بعد

هذا العرض الخويل؟

والجواب: إن دار الإفتاء قد أقرحت

على المسؤولين بمقتضى العمل، أن يتخذوا الإجراءات اللازمة، لتسمية الأرباح التي

تخصص لأصحاب شهادات الاستثمار، بـعقود الاستثمار، أو بقرصين

استثماري، وإن وطشوا كلمة الفائدة لأرباعها في الأمان بأهمية البرا، مع

اعترافها بأن العبرة في الأعمال بغيرها

ومضمونها، وأبسط وبالمقابل وبأسوأها

وإن يتطشوا شهادة أرباعها بسمونها

بـعقود ذات العائد الخويل، أو غير

القيت ولا يرض فيها مقدما في ربح

معين، وإنما تخضع الأرباح فيها لزيادة

والنقص.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٨٩

وبذلك يكونون قد فتحوا الأبواب أمام جميع المصالحات التي تضرب النفوس إذ سألناها وقد أيدى المسئولون عن هذه الشهادات - مشكورين - أرواحهم لهدم الأتراكمن ووهوا يفتقدنهما في الحرب وقت.

ويأتى على كل ما سبق . فإن دار الإفتاء المصرية ، ترى أن المصالحات في شهادات الاستعمار - وفيما يشبهها كاستغلال الذوئير - جائزة شرعا . وإن أرياسها كذلك حلال وجائزة شرعا .

إما لأنها مضارية شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة وغيره - وإما لأنها معاملة حديثة نكفها للأفراد ولولاها ، وأيس فيها استغلال من أحد طرق العمل للأخر - كما قال فضيلة الدكتور محمد سلام مكيو وغيره - ومن الكثير أن يشترى الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النكفمة لكافة أفراد المجتمع .. وإن يقول ما نكفحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك - على أنها لون من التشجيع له على مساعدته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالمفادة .

وفي الحديث الشريف : « من أسدى إليك مفعولا فاعطوه » .

ولأنه أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النكفمة المحال يكون له قدم لها مفعولا ولأنه - أيضا - أن الدولة مطلوب منها أن تكافئه ابتداء الملاء الأكار .

ولمنا بذلك نخرج من خلالات المشتغلين ، ومن نصير المصريين ، « فإن الأعمال بالنيات . وإنك أمرىء ما نوى » - كما جاء في الحديث الصحيح .

وبعد : فهذه كلمة عن بعض المصالحات المصرية . ونذكر فيها على بيان الحكم الشرعي لشهادات الاستعمار وأرياسها من وجهة نظر دار الإفتاء المصرية . وقد أرى أن تبدأ بها نظرة الأسئلة عنها .

ويشهد الله أنى قد راجعت هذه الكلمة مع الكثيرين من رجال الفقه والاقتصاد وغيرهم . وانتقلت بأرائهم والتكريم .. وعما قريب - بإذن الله - سننشد - بعد الرجوع إلى الخبراء من الاقتصاديين والعلماء - من جوانب أخرى من المصالحات التي تضرى في البيوت والمصارف ، لأنها - كما سبق أن أشرنا - متعددة المسالك . متوعدة المصالح ..

ونسال الله تعالى أن يهتينا جميعا الزمان في القبول والعمل . ولا يؤاخذنا إن شينا أو أخطأنا . إنه خير مأول . ولكرم سؤل .

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . □



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأذخار

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

بيان هام لدار الافتاء ..
**أرباح التوفير وشهادات
الاستثمار .. خلال
معاملات البنوك القائمة على المضاربة
والربح والخسارة .. شرعية**



المصدر : الأذخار

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدسات الصحفية والمعلومات

أعلنت دار الإفتاء أن أرباح صندوق التوفير حلال ، ولا حرج فيها ، وإن شهادات الاستثمار وأرباحها حلال وجائزة شرعا .
وطالبت دار الإفتاء ، في بيان أصدرته أمس بإشراء شهادات الاستثمار ، بتبعية مساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع ، وأن يتقبل مشروها ما تشهده له الدولة من أرباح نظير ذلك ، باعتبارها تشجيعا على مساهمة الدولة فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة .



الدكتور محمد سيد طنطاوي

وأكدت دار الإفتاء برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحلال يكون قد قدم لها مرفعا ، وإن الدولة مطلوب منها أن تكافئه ابتداءا بالمقابلة الأخير .

ولفت : إن الدافع إلى إنشاء شهادات الاستثمار هو حاجة الدولة إلى المال لتمويل خطة التنمية ، ودعم الوعي الإيجابي ، وإن الدولة هي التي تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات ، وإن شهادات الاستثمار تعتبر وسيلة سمح صاحبها باستثمار قيمتها ، وليس فرضا منه للملك .
وأوضحت دار الإفتاء أن الذين يرون أن المعاملة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعا من أهم حججهم : أن تحديد الربح مقدما ، يجعلها مضاربة لمصلحة ، لأنه قد تحدث خسارة للملك .

واجاب الذين قالوا بأن المعاملة في شهادات الاستثمار جائزة شرعا ، وإن أرباحها حلال ، بأن تحديد الربح مقدما هو لمصلحة صاحب المال ، وإدفع النزاع بينه وبين الملك ، ولم يرد في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما يمنع هذا التحديد ، ما دام قد تم بالتراضي بين الطرفين .

وقد اقترحت دار الإفتاء على المسؤولين بالملك الأعلى أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتضمين الأرباح التي تخصي لأصحاب شهادات الاستثمار ، بإعطاء الاستثمار ، أو قريح الاستثمار ، وأن يدخلوا كلمة الفائدة إرثيا لها في الأذهان بتسمية الربح ، وأن يتخذوا شهادة رابعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ، أو غير الثابت ، ولا يخص فيها مقدما على ربح معين ، وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص ، وبذلك يكونون قد فتحوا الأبواب أمام جميع المعاملات التي تعلقن النفوس إلى سلاسلها .

وباختصاص لصناديق التوفير ، فإن المال المودع بها لم يكن ديناً لصاحبه على الصندوق ، ولم يلتزمه الصندوق منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه ملتصقا أن تقلبه منه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات تجارية ، بشر فيها ، إن لم يقدم ، الكساد أو الخسران ، ولهذا كتلت أرباحها حلالا .

ولفت دار الإفتاء : أن المعاملات التي تقوم على المضاربة الشرعية ، أو المعاملات التي أحلها الله تعالى ، والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص ، أرباحها حلال وجائزة شرعا .



المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

بيان هام لدار الافتاء

أغلبية علماء وفقهاء الإسلام

أكدوا شرعية التوفير

وشهادات الاستثمار

أصدرت دار الافتاء برئاسة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية. بيانا هاما أمس عن المعاملات في البنوك والأرباح التي تصرفها على الودائع، وهل هي حلال أم حرام. وكذلك أرباح صناديق التوفير بالبريد، وأرباح شهادات الاستثمار. وقد اشتمل البيان على الحجج الشرعية وآراء الفقهاء، واستغرق اعناده أكثر من شهر، أجريت خلاله مناقشات علمية حول هذا الموضوع. وفيما يلي بيان دار الافتاء.

البنوك الصناعية والزراعية

والعقارية

لا حرمة في معاملاتها



عدم شرعية المعاملات التي يشوبها الغش أو الاستغلال أو الخديعة

كثر الكلام في هذه الأيام، عن المعاملات في البنوك والمصارف، وعما يترتب على ذلك من أرباح، وهل هي حلال أو حرام، وقد رأت دار الافتاء المصرية، أن نقول كلمتها في بعض هذه المعاملات، بعد أن خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن..

ويمعنا قبل أن نقول كلمتنا أن نسوق الحقائق الآتية:

رأى أهل العلم

إن الكلام في الأحكام الشرعية بصفة خاصة، وفي غيرها بصفة عامة، يجب أن يتكلم فيها على العلم الصحيح، والفهم السليم، والدراسة الواسعة، والسواحية، لأصول الدين وقروعه، والمصداق، وإدراكه، ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور على علم الإهداء إلى الحق والصواب، فإذا خفي عليه شيء، سأل أهل العلم والخبرة، استجابه لقوله تعالى:

«فاستأخوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» [سورة الأنبياء: الآية ٧]

والمراد بأهل الذكر هنا: هم أهل الاختصاص والخبرة في كل علم، وفن، ففي مجال الطب يسأل الأطباء، وفي مجال اللغة يسأل اللغويين، وفي مجال الاقتصاد يسأل الاقتصاديين، وهكذا في كل علم يسأل الخبراء فيه.

وفي الحديث الصحيح: «إن الله لا يقضي العلم أنزاعاً» ينزعه من قلوب الناس، ولكن يقضي العلم ببعض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤسا جهلا استولوا، فقلوا: بلغ علم، فقلوا: أي: في أنفسهم - وأصلوا - أي: في عهدهم.

مسئولية دار الافتاء

إن كل ما يصدر عن دار الافتاء المصرية من فتاوى وأحكام هي مسئولة قبل كل شيء، أمام الله - تعالى - وهي للجمهور والمخالفين، إلا أنها

إن من شأن العلماء في كل زمان ومكان، أنهم يمشرون الحال الطيب، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم، امتثالاً لقوله - سبحانه -: «يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً، ولا تتبعوا خطوات الشيطان، إنه لكم عدو مبين» [سورة البقرة: الآية ١٦٨]. واستجابة لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديثه الصحيح: «إن الحال بين وإن الحرام بين، وبينها أمور متشابهاً لا يظن بها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات لم يأسر لدينه وعرشه، ومن واه في الشبهات وقع في الحرام».. أي: فمن ابتعد عن الأمور التي التمس فيها الحق، وبالطبع، لم يره نفسه وبينه وعرشه عن كل سوء والبيع، وفي حديث آخر يقول - صلى الله عليه وسلم -: «دع ما يريبك إلى ما يبريك».. أي: أترك ما يشك في كونه حراماً، وخذ ما لا تشك في كونه حلالاً.

أنية الطيبة

إن من شأن العلماء - أيضاً - أنهم إذا تناقشوا مسألة فيها مجال لسلاختها، بنوا مناقشتهم على أنية الطيبة، والتمكة (الهدية)، وعلى تفرق الحق، والابتعاد عن التعميم، وعن الحكم بغيري، وعن سوء الظن بلا مبرر.

وقد بشر النبي - صلى الله عليه وسلم - الذين يجتهدون - فيما بآل الأجر - بينة طيبة، بالآجر الجزيل، فقل في حديثه الصحيح: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فله أجر واحد».. والأم السعيدة الرشيدة، هي التي يكثر فيها عدد الأفراد الذين يتقنون على البر والتقوى - لا على الإثم والعدوان.

لاشك أن تكم العلم الذي أمرنا الله - تعالى - به، يظهره، وهي على استعداد تام لأجله على أسئلة السائلين، متجربة في أجابها ما تراه حقاً وعدلاً، ومن شاء بعد ذلك أخذ ما تراه، وهي المسؤولة أمام الله - تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك، وهو المسئول عن مخالفتها.

إن من المعروف بين أهل العلم، أن وظيفة المفتي: بيان الحكم الشرعي، وليس من وظيفته الإقرار به في علمه الآحاد.

معاملات البنوك

بعد هذه الحقائق أقول: أن دار الافتاء تعتقد: أن الكلام عن المعاملات في البنوك والمصارف لا يؤخذ بجملة واحدة، بل إن المعاملات التي تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال، وأما يؤخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة أو على الأقال يؤول بالمسائل المتشابهة، لم يصدر بشأنها الحكم الشرعي المناسب لها.

ولذلك لأن المعاملات التي تجريها البنوك، والمصارف، متعددة الجوانب، متنوعة الأغراض، مختلفة الوسائل والمقاصد، ومع ذلك فلما نستطيع أن نقول بصفة مجملة: أن هذه المعاملات:

- منها ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعاً، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حلال.
- ومنها ما اتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعاً، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حرام.
- ومنها ما اختلف العلماء في شأنها وفي شأن ربحها.



المعاملات الحلال

أما المعاملات التي تنقوا على أنها حلال، وعلى أن أربابها حلال، فهي كل معاملة أبحثها شريعة الإسلام، كالبيع، والشراء، والمشاركة، أو الإجارة، أو غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنفعة بين الناس، بطريقة لا تخالف شريعة الله - تعالى - ولا تخرب لذلك بعض الأمثلة:

● ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يفترض في معاملاتها، أنها تقوم على أخلاقيات الشريعة، وعلى أن فيها من المعاملات التي أصلها الله - تعالى - والتي تخصف فيها الأرباح الزائدة والنقص، بدون تحديد سابق لها في الزمان أو المكان، والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها، ويضطلعون جميع حساباتها بطريقة يتوافر منها العدل.

أول: هذه المعاملات هي وظيفتها حلال وجائزة شرعا.

وينطبق هذا الحكم - أيضا - على هذه المعاملات، سواء أكان الذي أجراها من البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية، أم من البنوك التي لا تصف نفسها بذلك، لأن المبررة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها، وليس باللفظ والأسلوب.

شركات توظيف الأموال

● ما تقوم به شركات توظيف الأموال التي يفترض فيها - أيضا - أنها تجمع أموالها بأفضل الصيغ الصحيحة والسليمة من كل جوانبها، وتستثمرها في الوجهة الحلال، التي تعود بالنفع والتمتع على الأمة، وتساعد بمصرقاتها القومية على إيجاد فرص العمل لأهل البلاد، وتساهم في المشروعات التي تنهض بآلاتها، وتزيد بها ريعا.

وعلى أساسه - واستنادا - إلى هذه الشركات - معاملاتها جائزة شرعا، وأربابها حلال...
وإدار الأئمة المصرية ذويها، وتدعو لها بالتوفيق والنجاح.
أما الشركات التي يبتدأ تجارتها عن هذا الطريق المستقيم، بأي لون من ألوان الترافف، فإن الأئمة لا تؤيدها، بل تنقلب محسبتها، ويأبزال العلوية العادلة عليها.

بنك ناصر

ما تقوم به البنوك الاجتماعية التي يفترض فيها كذلك، أنها قدمت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين - كبنك ناصر الاجتماعي - مثلا: هذه البنوك التي تقدم للمحتاجين ما هم في حاجة إليه من أموال، ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبلغ معتدلة، يدفعها انخراطهم في العمل كاجور للموظفين وللمعامل، ولغير ذلك مما تتحمله هذه البنوك من أعباء مالية.

أول: هذه المبالغ التي تأخذها تلك البنوك على أنها اجور أو مصروفات إدارية جائزة شرعا ولا حرج فيها. لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها البنك للمعاملين معه.

البنوك المتخصصة

وما قلناه في شأن البنوك الاجتماعية، نقوله بشأن البنوك المتخصصة، كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات أنواعها المختلفة، ما هم في حاجة إليه من أموال، لتتمتع مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة يدفعها للخبراء المدول على أنها اجور أو مصروفات إدارية.

أول: ما تأخذ هذه البنوك من المعاملين معها بذلك الصورة، جائزة شرعا ولا بأس به، لأنه - أيضا - في مقابل خدمات معينة، تقدمه تلك البنوك للمعاملين معها.

المعاملات الحرام

هذه تلاج للمعاملات والأرباح، التي تلقى للمحققين من العلماء على أنها حلال وجائزة شرعا.

أما للمعاملات التي تنقوا على أنها حرام وغير جائزة شرعا، فهي كل معاملة يشوبها الفسق، أو الاستغلال أو الخديعة، أو الظلم، أو غير ذلك من الرذائل التي تتناقض مع شريعة الله - تعالى -

وكل ربح يأتي عن طريق هذه المعاملات فهو حرام، لأن ما يربح على الحرام فهو حرام.

ومن أمثلة ذلك أن يبيع انسان بضاعة معينة على أنها ساتين، فهذا لئون من الفسق، وفي الحديث الصحيح، من غشنا فليس منا، أو أن يشتري أحد المتعدين جعلة الآخر بأسعار السوق، فيبيع له السلعة بضعف ثمنها، أو يشتري السلعة بضعف ثمنها على سبيل الاستغلال والجشع.

أو أن يفرض الصان آخر مبلغ مائة جنيه - مثلا - مائة معينة، فلا حل موعد السداد، ويجوز للمدين أن يدفع، أو أن يدفع ما عليه، أو أن يدفع ل هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلا - فهذا هو الربح الجلي الذي أعلنت شريعة الإسلام حرباً أنه ورسوله على من يفعل ذلك.

اختلاف الفقهاء

وأما المعاملات التي اختلف الفقهاء في شأنها وفي شأن

أربابها، فمعظمها من المعاملات المستعملة، ولناخذ على سبيل المثال شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الأهلي المصري والتي لل البنك أن حصلتها حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩ م. قد بلغت أربعة مليارات من الجنيهات.

وكذلك دار الإفتاء، أن الأمعة العلمية تقضي عدم القنوى في مثل هذه الأمور، إلا بعد سؤال القائلين على أربابها، والخبراء في شؤونها، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره... فأرسلت إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أسئلة معينة من هذه الشهادات، فأجاب عليها سيادته بشكوى بما يلي: الأستاذ الدكتور / محمد منظر مطلقى الجمهورية

أود أن ألقى إلى خطيب لميلكم المؤرخ في ١٣/٨/١٩٨٩.

ولمّا لي أسئلة دار الإفتاء والرب عليها:

س. ما طبيعة شهادات الاستثمار وما الدافع إلى اشتراكها؟

ج. شهادات الاستثمار نوع من أنواع المدخرات، عهدت الحكومة للبنك الأهلي المصري بإصدارها، للمساهمة في دعم الوعي الأخرى،



لماذا هي حلال

وقال فضيلة الشيخ عبدالمعظم بركة: إن الشهادة ذات الجواز، حرف ج، المثل المدعوى فيها فرض، حيث انتقل المثل المدعوى فيها إلى ملك اليك، وإنها جائزة شرعا، بل هي متبوية، وإن الجائزة من خروج له التهمة يعتبر أخذها حلالا، لأنها هبة من اليك أو الدولة، لصالح رأس المال، وقبول الهبة مشروع، وبهذا معذور.

وأما الشهادات، حرف أ، ب، فلتعلم فيها من باب المضاربة الصحيحة، لأن العقد في كل منهما مشروط بين صاحب المال والمضارب، والتعامل في هذين النوعين حلال وجاز شرعا، حيث إن المضارب فيه متخلف، والمضاربة مشروعة، والإحكام لا يضي على أموالهم، وإن ما للشروطه الظاهر لصحة المضاربة من أن يكون الجزء المخصص من الربح لكلا الطرفين متساويا كقصور أو الثلث - مثلا - كل من أجل ألا يحرم أحد الطرفين من الربح إذا تجدد الجزء الذي يأخذه أحدهما فيفسد أو يهدر، - مثلا - فقد لا يربح المال غيره، فيحرم الطرف الآخر.

والأمر هنا يختلف عن ذلك، لأن هذه المضاربات، مبينة على قواعد اقتصادية مشروطة بالتنكح. وما يأخذه صاحب المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال فمضارب، بالنسبة لمجموع الربح الذي تدره المضاربات التي استثمرت فيها هذه الأموال، فلا الطرفين استغنى، وانكسرت المضاربات والحرام.

وقال فضيلة المكون محمد سلام مذكور ما خلاصته: إن التعامل في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة، معاملة خبيثة، ولا تخضع لأي نوع من العقود الصالحة، وهي معاملة نافعة للأفراد والمجتمع، وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل لأخر، والأرباح التي يجمعها البنك ليست من قبيل الربا، لأنشاء جانب

وثلاثة يمثلون المذهب الشافعي. وهم أصحاب فضيلة الأستاذة: محمد جبر الله وفتنطوي مصطفى، وجده الرب رمضان. وواحد يمثل المذهب الحنبل وهو فضيلة الشيخ عبدالمعظم بركة.

قرارات اللجنة

وكانت قرارات هذه اللجنة كالآتي: أربعة منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وإياها غير جائزة شرعا.

فقد قال فضيلة الشيخ محمد جبر الله: إنه لا يوجد لهذه المعاملة أصل في المذهب الشافعي، وإنها معاملة قريبة من الغرار - أي: المضاربة - لأن المال من جانب والصل من جانب آخر.

وهي الرب ما تكون إلى الغرار في الفساد، لأشراط جزء معد من الربح، وإباده في ذلك مع اختلاف في المعالجة - فضيلة الشيخ فتنطوي مصطفى، والشيخ جبر السرب رمضان، والشيخ سليمان رمضان. وتضمنه منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وإياها غير جائزة شرعا. فقد قال فضيلة الشيخ يس سويلم: لقد كنت رأيا في الموضوع، ملتزما بفضيلة جميع المحققين الإسلاميين في البحث الفقهي وخلاصة:

● أن المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة خبيثة لم تكن موجودة عند الفقهاء المسلمين.

● أن المعاملة في شهادات الاستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الأموال، وتقوم الدولة باستثمارها.

● كل معاملة استثمارية هذا شأنها يطبق عليها الأصل الشرعي العام وهو: أن الأصل في المنافع الإباحة، وفي المنافع الحريم.

● وجه تطبيق الأصل الشرعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار: أنها معاملة نافعة للأفراد الذين يملكون الأموال، وتنافعة للدولة - أيضا - التي تقوم باستثمار هذه الأموال، وليس فيها ضرر أو استغلال من أحد الطرفين لأخر.

● بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بأنواعها الثلاثة مباحة شرعا..

وتحويل خطة التنمية، أي: أن العلاقة الحقيقية بين الدولة والأفراد، وقد صدرت طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥. من في أي الوجود تستخدم حصيلة شهادات الاستثمار؟ - تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية المدرجة في الميزانية، ولإحدى لوزارة المالية، أي: أن الحصيلة تؤدي الدولة لتحويل خطة التنمية.

س: من أي يوم بدفع الأرباح التي تدبرها شهادات الاستثمار لأصحابها؟

ج: تتمتع وزارة المالية الموافاة التي تدبرها شهادات الاستثمار، بالإضافة إلى علكة التكليف للمعولة بها.

س: هل شهادات الاستثمار تعتبر كرشا أو هي وبيعة إذن صاحبها يستثمر فيها؟

ج: شهادات الاستثمار تعتبر وبيعة لأن صاحبها يستثمر فيها. هذا هو الرد الرسمي من الأستاذ / محمد شميل إبراهيم - رئيس مجلس إدارة - البنك الأهلي، على أسئلة دار الإفتاء لسيلافته.

شهادات الاستثمار

لماذا ما نلتفتا بعد ذلك إلى

كلام الفقهاء، عن الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وإربابها، وجدنا كلاما طويلا لم ينته إلى اتفاق على رأي واحد.

ونكتفي هنا بذكر خلاصة لآراء لجنة البحوث الفقهية - بجميع أبحاث الإسلاميات التي عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٦٦، برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من أربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة:

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفي وهم أصحاب فضيلة الأستاذة: عبدالله الخضر، ومحمد الحسيني، وتخلقه، وعبدالحكيم رضوان، ومحمد سلام مذكور، وتكري البري، وأربعة يمثلون المذهب المالكي وهم أصحاب فضيلة الأستاذة: يس سويلم، وعبدالجليل عيسى، والسيد خليل الجراحي، وسليمان رمضان.



الاستقلال، وانتقاء لخصلة

أرباح صندوق التوفير

ومن قبل هؤلاء جميعا أعلن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله - رايه ان شأن أرباح صندوق التوفير، فضل في كتابة «الفتاوى» ص ٢٢٢ - مطبعة الأزهر: «والذي نراه تطبيقا للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة ان أرباح صندوق التوفير حلال، ولا حرمه فيها، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير، ولم يقرضه صندوق التوفير منه، وإنما تقدم به لصاحبه أو لمصلحة البريد من ثلثه نفسه طلقاً مطلقاً، ملتصقاً منها ان ثقله منه، وهو يعرف ان المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات تجارية، بشر فيها ان لم يمسد - كصفوف الخسائر - ...»

ولذلك ان أرباح شهادات الاستثمار، تطلق في كل الوجوه أرباح صندوق التوفير التي قال فضيلة بانها حلال ولا حرمه فيها.

إبلاغ شهادات الاستثمار

ومن كل ما سبق يتبين لنا: ان الدوام ان إنشاء شهادات الاستثمار - كما جاء في خطاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي - هو حيلة الدولة الى المال لتحويل خطة التنمية، ودعم الوعي الإغري، وأن الدولة هي التي تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات وأن شهادات الاستثمار تفتح وبمعة لأن صاحبها يستثمر قيمته، وليس قرصاً منه ليملك، كما يتبين لنا من خلال مراجعة أراء لجنة البحوث الفقهية، ان الذين يرون ان المصلحة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعاً من أهم حججهم، ان تحديد الربح مقدماً زماناً ومقداراً يجعلها مقابلة فاسدة، لأنه قد تحدث خسارة للدين... والد اجاب الذين قالوا ان المصلحة في شهادات الاستثمار جائزة شرعاً، وان أرباحها حلال، بأن تحديد "رج مقدماً هو لحصيلة صاحب المال، لم الزجاء بينه وبين الله، ولم ي

كتب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - كما يمنع هذا التحديد، فمادم ان لم يقرض بين الطرفين.

ان المضاربات - كما يقول فضيلة الشيخ عبدالوهاب خفاف - تكون حسب اتفاق الشركاء، ونحن الآن في زمان شجعت فيه ذم الناس، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لكانه شريكه. وفشلاً عن كل ذلك فإنه لا يوجد تحديد للمعنى الدقيق للربح، بدليل ان نسبة الربح بدلت عند إنشاء هذه الشهادات بنسبة ٤:١ وصارت الآن تزيد على ٧١:١. واليك ما حدد نسبة الربح مقدماً، إلا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما أجبره أحد عليها. وإذا ما حدث له خسارة خارجة عن إرادته، فيستحيل المتعاملون معه تصحيح من هذه الفسادة، ما في ذلك شبه.

اقتراحان لنار الافتاء

هذه خلاصة آراء العلماء في شأن الحكم الشرعي للمصلحة في شأن شهادات الاستثمار وفي شأن الأرباح الناتجة عنها، ومحاضرات جلسات لجنة البحوث الفقهية التي أقرتها اليها موجودة بدار الافتاء لمن يريد الاطلاع عليها.

وقد يسأل سائل يقول: وما رأى دار الافتاء المصرية في شأن التعامل في شهادات الاستثمار، وفي شأن أرباحها بعد هذا العرض الطويل؟ والجواب: ان دار الافتاء قد اقرحت على المسئولين ببيتنا الأهلي، ان يتخذوا الاجراءات اللازمة، لتسمية الأرباح التي تعطى لأصحاب شهادات الاستثمار، بالمعتمد الاستثماري، أو بالربح الاستثماري، وأن يمدوا كلمة الفائدة لارتباطها في الأذهان بشبهة الربا، مع اعترافنا بأن المعركة في المصطلحات جارية، وضوضوتها، وليس بالقليتها واستلها.

وان ينشأ شهادة رابحة بمسئولها لشهادة ذات العائد القفر، أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدماً على ربح معين، وإنما تخضع الأرباح فيها للزيادة والنقص.

وبذلك يكونون قد تخطوا الأيوان

امام جميع المعاملات التي تطلبن التماس إلى سلامتها. وقد أبدى المسئولون عن هذه الشهادات - مفكروين - ارتياحهم لمبدأين الاقتراحين وودعا بتفصيلهما في أقرب وقت.

المطلوب مساعدة الدولة

وبناء على كل ما سبق، فإن دار الافتاء المصرية، ترى ان المعاملات في شهادات الاستثمار - وفيما يشبهها كصناديق التوفير - جائزة شرعاً، وان أرباحها كذلك حلال وجائز شرعاً. إما لأنها مضاربة شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبدالعظيم بركة وغيره - وأما لأنها معاملة حديثة تلتحق بالأفراد وللملاء، وليس فيها استغلال من أحد طرفيها - كما عمل الأخير - كما قال فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور وغيره. ومن الخير ان يشتري الانسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها الخلقية كالملاحة افراد المجتمع.. وان يتقبل ما تمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك، على أنها تكون من التشجيع له على مساندتها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة.

وفي الحديث الشريف: «من أسدى إليك معروفًا فكلوه».

ولذلك ان من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة للحال، يكون قد قدم لها معروفًا ولائق - ايضاً - ان الدولة مطلوب منها ان تكافأ ابتسامها بالملاء الأخيار.



المصدر: الأنوار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

ولعلنا بذلك نخرج من
خلالات المخطئين . ومن
تصغير المعصيرين . فلان
الأعمال بالنيات . وكل
أمرى ما نوى . كما جاء في
الحديث الصحيح .

وبعد : فهذه كلمة عن
بعض المعاملات
المصرفية . ركزنا فيها على
بيان الحكم الشرعي
لشهادات الاستثمار
وأرباحها من وجهة نظر
دار الائتاء المصرفية . وقد
أثرنا أن نبدا بها لكثرة
الاستئلة عنها .

ويشهد الله أني قد
راجعت هذه الكلمة مع
الكثيرين من رجال الفقه
والاقتصاد وغيرهم .
وانتفعت بإرائهم
والفكارهم ..

وعما قريب - بإذن
الله - سنتحدث - بعد
الرجوع إلى الخبراء من
الاقتصاديين والفهاء -
عن جوانب أخرى من
المعاملات التي تجرى في
البنوك والمصارف . فإنها
- كما سبق أن أشرنا -
متعددة المسلك . متنوعة
المقاصد ..

ونسأل الله - تعالى -
أن يجنبنا جميعا الذلل في
القول والعمل . وأن
لا يؤاخذنا إن نسينا أو
أخطانا . إنه خير مأمول .
وأكرم مسئول وصل الله
على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .



المصدر: الجمهورية العربية السورية

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفتى الجمهورية : شهادات الاستثمار وصناديق التوفير .. حلال مطلوب شهادة جديدة ذات عائد متغير

كتب - مجاهد خلف

المفتي فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية بحل ومشروعية المعاملات في شهادات الاستثمار بجميع فئاتها الثلاث وما يشبهها كصناديق التوفير . قال إن أرباحها حلال وجائزة شرعا لأنها إما مضاربة شرعية أو لأنها حديثة نافعة للأفراد وللأمة وأبى فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للآخر .

اضاب المفتي أنه من الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع . وعلى الفرد أن يتقبل ما

تضمنه له الدولة من أرباح في نظير ذلك على أنها لون من التشجيع له على مساندته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة ..

وأوضح فضيلة المفتي أن دار الافتاء توصلت إلى هذه الفتوى بعد

دراسات مستفيضة لموضوع « شهادات الاستثمار » وتم استطلاع رأي الخبراء والمتخصصين المعمرين



النشر والخدعات الصحية والمعلومات

التاريخ:

٨ سبتمبر ١٩٨٩

المصدر: الجمهورية الإسلامية

على شهادات الاستشمار بالبنك الأهلي. بالإضافة إلى الاستفادة براءه أكثر من أربعين عالما في الفقه والاقتصاد وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ محمد الخوالي. والشيخ أحمد أبو سنة. والدكتور أحمد كمال أبو المجد. والدكتور أحمد عمر هاشم وغيرهم والمستشارون بوزارة العدل ودار الائتماء المصرية.

وقال المفتي أنه تم أيضا الاستفادة ببراءه لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية عام ١٩٧٦ والتي ضمت أربعة عشر فقهيا يمكنون المذاهب الفقهية الأربعة. حيث تقرر تسعة من أعضائها أن هذه الشهادات وأرباحها جائزة شرعا.

شهادة جديدة

وطالب فضيلة المفتي القامدين على أمر شهادات الاستثمار بضرورة إصدار شهادة رابعة يطلق عليها «الشهادة ذات العائد المستقر» أو غير الثابت ولا ينص فيها مقدما على ربح معين. وتضمن الأرباح نسبة الزيادة والنقص كما طالب بتغيير تسمية «الفائدة» أو الأرباح التي تعطى لأصحاب هذه الشهادات. وتسميتها بالعائد الاستثماري وخلف كلمة الفائدة لإرتباطها في الأذهان بالربا مع الإقرار بأن البيرة في المعاملات بعقوبتها ومضمونها وليست بألفاظها وإسمائها.

وقال المفتي إن المسؤولين عن شهادات الاستثمار أبدوا ارتياحهم لهذه المطالب وودعوا بتفليحها في أقرب وقت. وظهر فضيلة من خطورة التحدث في الموضوعات الاقتصادية ومعاملات البنوك والمصارف بصفة عامة. ووصف المعاملات في البنوك بأنها متاهات وليست أشياء محددة. ويوجد بها ما يقرب من أربعين فرعاً مختلفاً فيها ما هو حلال وما هو حرام.

وأوضح المفتي قائلا إن من يقل بأن جميع المعاملات في البنوك حرام فهو مخطيء. ومن يقل بأنها حلال كلها فهو مخطيء أيضاً. ويجب أن تؤخذ هذه المسائل بصفة جزئية. أو على الأقل المسائل المتشابهة. مع بعضها للحكم عليها.

وأشار إلى أن دار الائتماء ستوالى بيان الأحكام الشرعية في المعاملات الأخرى كل منها على حدة في الأيام القادمة.

وكذلك المفتي إن كل ما يصدر عن دار الائتماء من فتاوى وأحكام هي مسئولة عنه أمام الله. وأن صهرها يتسع للموافقين والمخالفين. وأنها لا تمكن أن تكتم العلم الذي امرها الله بالظاهرة. وأنها على استعداد تام للاستجابة على أسئلة السائلين متحررة في إجاباتها ما تراه حقا وعدلا. وأضاف المفتي: إن دار الائتماء رأت أن تقول كلمتها في بعض المعاملات في البنوك والمصارف بعد أن خاض الكلام في هذه الموضوعات من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسنه.

الحلال الطيب

وقال: «إن من شأن هؤلاء في كل زمان ومكان أن يتحرروا الحلال الطيب في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم. ومن شأنهم أيضا إذا كانوا مسلمة لها مجال للاجتهاد بدوا من حيثهم على التوبة الطيبة والكلمة المهيبة. وعلى تحري الحق والابتعاد عن التصيب وعن الحكم بالهوى وعن سوء الظن بلا مورد ولد بشر النبي صلى الله عليه وسلم الذين يجتهدون فيما يقبل الاجتهاد بنية طيبة بالأجر الجزيل. والأهم الرشيدة هي التي يكثر فيها عدد الأفراد الذين يتعاونون على البر والتقوى. وأوضح المفتي: إن الكلام في الأحكام الشرعية بصفة خاصة يجب أن يكون مبنيا على العلم الصحيح والفهم السليم والدراسة الواسعة الواعية لأصول الدين وفروعه. ولمقاصده وأهدافه. وأن يكون المتحدث بقصد الاعتناء إلى الحق والصواب فإذا خفى عليه شيء سأل أهل العلم والخبرة استجابة لقوله تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون».

الإمامة الطمعية

وأشار إلى أن هذا هو المسلك الذي اتبعته دار الائتماء في موضوع شهادات الاستثمار. حيث رأت دار الائتماء أن الأسئلة الطمعية تقتضي عدم الفتوى فيها إلا بعد سؤال القامدين

على امرها والخبراء في شؤونها لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وقال له [أي المفتي] (رسل إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أسئلة محددة عن هذه الشهادات وأجاب عنها أجابة شافية أوضح فيها طبيعة هذه الشهادات وما تقدمه للدولة من خدمات حيث تستخدم حصصها التي بلغت أكثر من أربعة مليارات جنيه في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المدرجة في الميزانية وإن وزارة المالية تتحمل

المخاطر التي تكرها شهادات الاستثمار بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بها. وهذه الشهادات تعتبر ربيعة لدى البنك لأن صاحبها باستثمار يمتنها.

أراء الفقهاء

- ١ وعن أراء الفقهاء حول حكمه
- ٢ شرعي في شهادات الاستثمار.
- ٣ وأرباحها كالأرباح الشرعية: أنه بعد بحث الموضوع بدقة وجدنا كلاما غويلا له ينهيه أن يتأقلى على رأي واحد.. ولكن
- ٤ المفتي ما انتهت فيه لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السمنهوري عام ١٩٧٦.. وكانت
- ٥ غرارات هذه اللجنة المكونة من أربعة عشر فقهيا كالآتي:
- ٦ أربعة منهم ذهبوا إلى أن هذه
- ٧ الشهادات وأرباحها غير جائزة شرعا
- ٨ وبسبب منهم ذهبوا إلى أنها حلال
- ٩ وأرباحها جائزة شرعا
- ١٠ وقال الشيخ ياسين سويلم في هذا الموضوع: إن المعاملة في شهادات الاستثمار معاملة خبيثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين وأن
- ١١ الأفراد يقومون فيها بدفع الأموال لتستثمرها الدولة وكل معاملة استثمارية هذا شأنها يطلق عليها
- ١٢ الأصل التتبعي العام وهو أن الأصل في المنافع العامة. وفي المضار
- ١٣ التحريم. ويتبين هذا الأصل على شهادات الاستثمار وجد أنها معاملة نافعة للأفراد الذين يدفعون الأموال
- ١٤ ونافعة للدولة أيضا التي تقوم
- ١٥ باستثمار هذه الأموال وليس لها
- ١٦ ضرر أو استقلال من أحد الطرفين
- ١٧ لتأخر. بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بأوضاعها
- ١٨ الثلاثة مباحة شرعا.



المصدر: الجمعية الوطنية

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكانت المقتضى في نهاية المؤتمر :
أن من يحين الدولة على تنفيذ
المشروعات النافعة الحائل يكون يتم
تتم لها مبروفا . ولأنك أيضا أن
الدولة مطلوب منها أن تكافىء أبناءها
الطلاب الآخرين .



المصدر: **المساء**

التاريخ: **٨ سبتمبر ١٩٨٩** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكثر من فتوى في

الموضوع الواحد.. لماذا؟

اجماع الفقهاء

على رأى

.. صعب

تعددت الفتاوى والموضوع واحد .. هذا القول ينطبق حالياً على كل الموضوعات والقضايا المثارة التي يشاهد المسلمون عن موقف الإسلام منها ..

لقد أثارت قضية الفوائد المصرفية وشهادات الاستثمار .. فوجدنا من يؤكد حرمتها وطلع علينا من ينهى بفتوى تلغى عدم حرمتها !!

كما أثارت قضية موقف مريض الأيدز .. فخرج علينا من أباح قتله للتخلص .. رحمة به من المرض القاتل ومن عذاه في الوقت الذي

هاجم الكثيرون هذا الرأى ووصفوا أصحابه بأنهم لا يقهون شينا في الدين !

فيضا كان هناك أكثر من فتوى في موضوعات أخرى عديدة حتى أصبحت ظاهرة تعدد الفتاوى أمراً طبيعياً وتلقائياً في أي قضية تثار سواء كبيرة أو صغيرة .. والسؤال الذي يطرح نفسه هذا الأيام .. هل هذه الظاهرة .. طيبة .. أم غير ذلك وماهى العواقب التي تترتب على وجودها ؟!



المصدر : ..

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منذ عهد الصحفية في عهد الإمام
المجاهدين.. فقد كان يحدث أن يرى
عمر رضي الله عنه رأيا ويرى على
بن أبي طالب رأيا لفر.. وكذلك
حدث مع غيره مما.. خاصة في
المسائل الاجتهادية التي ليس فيها
نص قطعي لدلالة وثبوت..

اضاف انه في حالة تردد الفتوى فإن
الفضل ينطلق في الرأي الذي يراه
وهذا امر طبيعي في كل امر يجتهد
فيه المجتهد لأن الطول ليست كلها
طيمة واحدة ومن الطبيعي أن تختلف
في القوم ما دام لا يوجد هناك نص
قطعي..

أكد د. عبد المنعم القمير.. أن الذي
يرجع إلى اراء الصحابة والكتبين
والإمامة وكتب القصة بهذا
الاختلاف.. حتى أننا نرى اختلاف
الرأي في كون الصلاة صحيحة أو
غير صحيحة.. ولذلك نرى كثير من
الامور.. تكسوت المذاهب..

الثاني والمثلث وفي حنية واحمد
.. وغيرها من المذاهب التي عرفت
في القرنين الثالث والرابع الهجريين
..

وقال د. التمر أن تعدد الرأي في
المسألة الواحدة الاجتهادية امر
طبيعي.. ولكن على المسائلين أن
يأخذوا برأي من هذه الآراء دون
غضاضة عليهم ودون أن ينتظروا
اجماعا في مسألة وهم في سعة من
امرهم..

ولما ذكر الدكتور القمير.. إلى انه من
الخطأ الكبير أن ينتظر الناس من
العلماء أن يجمعوا على رأي
اجتهادي لأن هذا لا يحدث.. لأن
كلا منهم له وجهة نظره القلقة على
الدين والخلق..

وأكد الدكتور القمير أن حق الفتوى
مباح لكل انسان يعرف مسألة من

وقبل ذلك.. فالآن كما.. و..

واجبة..

لدينا على المستوى الرسمي دار
الافتاء.. وعلى لسانها لفتوى
الفتوى..

لجنة الفتوى.. القائمة للازهر
الشرعي..

ولكن من الجاهل.. رأي.. وإن
قلنا.. ولكن.. كل جهة منهما..

بعد بما تقول..

* ثم لدينا ما هو الخطي في مجال
الفتوى خطباء المساجد.. ورجال
الازهر..

والمقصود بالفتوى هنا.. ليس الامر
بالمجمع عليه.. واعلام الآخرين به
.. فضلا لظهور ركعات..

وهيام رمضان من القجر السي
غروب الشمس.. هذه حيلة..

لا خلاف عليها..

ولكن لتتابع امثال هذه الفتوى التي
اعطتها بعض (الائمة) من فوق
(المبلين)..

* اسم مسود - يعني بأن المرأة
التي تخرج من بينها ومنعطرة..

فقد
وجب عليها أن تظهر وتقتل قبل
أن تصل إلى مسك بالمصنف

* و.. أن عمل المرأة (حرام)
* و.. أن ليس للمرأة أن تخرج من
منزلها اطلاقا..

* و.. أن نشر اعلان عن وفات ميت
حرام..

* و.. ما أكثر الفتاوى.. التي
يقتدى لها كل خطيب جمعة.. وكل
من التقى إلى العلماء..

واختلفت الاراء..

قال د. عبد المنعم القمير رئيس
اللجنة الدينية بمجلس الشورى.. أن

تعدد الفتاوى في الموضوع الواحد
شئ موجود في الساحة الإسلامية

المسائل الفقهية يستطيع أن يقيدها
غوره.. ولكن في المسائل التي
تحتاج إلى بحث العلماء لا يجوز
لغيرهم الخوض فيها والاجتهاد !!

من له حق الافتاء

ولما كان الدكتور عبد المنعم القمير
يرى أن حق الفتوى مباح لكل انسان
يعرف مسألة من المسائل الفقهية
وترك المسائل التي تحتاج إلى بحث
للعلماء المتخصصين لأن الدكتور
عبد الفتاح محمد عبد الكريم يرى أنه
حتى في الأمور الفقهية لا يمكن أن
ينبغي لأي فرد أن يفتي فيها لأنه من
الطبيعي أن شخصا لا يكتفي بمسئله
كما سمعه بالضبط بل تدخل عوامل
كثيرة في تعريف هذا لدى السمع..
وقال أن هناك شروطا معينة لمن
يتصدى للفتوى في موضوع ما منها
الاجادة الكاملة لكتاب الله من ناحية



تحقيق :

سيد جاد

يتم بطريقه امهنا ان يكون بايع
الاطلاع وله معية صبية بالقران
كثير ونسبوا والاخبار النبوية
لقريشة وراه علماء الاسلام
السابقين وله معية بطريقه الحاضر
بالاضافة الى كونه يتصف بالاحكام
الصحة والافراض الطبية .

الجمهور .. له حق الاختيار
وقال د . احمد شلي ان الجمهور
في هذه الحالة وامام تعدد الفتوى
يكون له حق الاختيار لواحدة من
هذه الفتاوى حسب مايرى فيها



د . احمد شلي

حتى لايقع الفرد في حيرة من امره
في المسئلة التي وسال فيها ..

وحذر المسلمين من عدم تثريث في
اختيار من يفهم في امور دينهم لان
ليس كل من ارادى الذي الاخرى
ولان اطلق لحيته او ليس جلبيها
يمكن ان يلقى الفتوى كثيرا من هؤلاء
الافقيون كثيرا من الامور !!

الاختلاف .. جائل

لما الدكتور احمد شلي الأستاذ بكلية
دار العلوم فقال ان الفتوى غير
مؤمنة مايلمت لها من تطور الفتوى
وعلى هذا يمكن ان تتعارض الفتوى
لانها نتيجة الاجتهاد .. والاجتهاد
يختلف من شخص لآخر ..

اضاف ان عمر رضي الله عنه قد
اختلف في الرأي مع علي بن ابي
طالب ، كما اختلف زيد بن ثابت مع
عبد الله بن العباس في الميراث حيث
كان رأى زيد انه اذ مات رجل وليس
له اولاد وتركه زوجة وابا واما خالام
تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوجة
لكن ابن عباس كان يرى ان الام لها
ثلث مائة مائة عند القران .. فقال
له زيد لك رأيك ولي رأيي ..

واكد د . احمد شلي ان ظاهرة
تعدد الفتاوى في المجتمع المصري
ظاهرة صحيحة مايلمت معقدة على
اثة قوية ومادان من يقدم الفتوى

حفظه بالكامل وفهم المعنى بقدر
مايستطيع والدراسة الوافية للامور
القهية واحاديث الرسول عليه
الصلاة والسلام والامثلة والصديق
ومطابقة القول للعمل والقدرة الكاملة
على فهم من تتوصل .

واكد د . عبد الفتاح ان تعدد الفتاوى
اثير خطر على عقول الناس وبينة
المفاهيم وبلدك فمن المبروض
الانصدى للفتوى اي فرد يلاذ من
تحديد جهة مخصوصة من اولي
العلم والامور القهية والعلم بالقران
لان الفتوى تحتاج درجة من درجات
الاجتهاد .. ولايبلغ هذه الدرجة الا
من فهم مقاصد شريعة وتمكن من
الاستنباط واخذ القواعد من القران
لكريم ومن اختلف في اصل من
اصول الشريعة ولايسرع من
اروعها . وطلب د . عبد الفتاح
لمسلمين من المسلمين بعدم اللجوء
لاكثر من شخص الشرائع الواحد



المصدر :

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في امر من الامور بما هو لا يتناسب
حالة السائل ويوجد حالة اخرى
تناسبه .. ومن هنا فلما ان تأخذ
بالجانب الآخر .

تحذير

وحذر الدكتور احمد عبد الرحيم
من اللجوء الى مثل الشباب الذين
يتكلمون من الدين كشوره
فيتمسكون للفقوى وقال ان على
المسلمين ان يرجعوا الى معاهد
العلم المتخصصة في الفتوى
كمساجد الامر وإدارة الفتوى
والمختصين لا لاهل غيرهم
لأنهم الجهات الرسمية الشرعية
ومعادما لا يصح الرجوع اليها لان
هؤلاء الذين يلقون الناس ربما
لأنهم العلم الصحيح بل يمكن
الايكون عندهم فكرة .

والحاصل

ان لا يتحول كل عالم الى (مفت)
.. يبحث في الرأي ويصره
للمناقشة .. ثم يتم الاتفاق على
الصلاب من الآراء .. حتى لا يفتح
الباب للغير .. فنجعلون الى الفتوى
تحت رعاية الاجتهاد .. وهو
ماتمناه اليوم .

* ان توجد جهات الفتوى الرسمية
.. في دار الافتاء فقط ..
* ان تتوفر شروط المفتي في كل
من يتصدى للافتاء .. وبالتالي
يطلق عليه (الاجتهاد)
والمجتهد .

وصلى الله العظيم الامر بهضم
الاختلاف حتى لا يفتل (لا يفتلوا)
ففتشوا) .

ورحم الله الامام مالك الذي قال
(من قال لا اعرف لله اعترى) .

مصلحته وان يكون هناك غير
على هذا الاختيار ما دام انه اخذها
من شخص يسم بالصلاب
الصابغة !!

ظاهرة .. صحية

وقال الدكتور احمد عبد الرحيم
الصابغ الأستاذ بكلية أصول الدين
ان تعدد الفتاوى ظاهرة صحية تدل
فيما تدل على سعة افق المذاهب
الاسلامية وبمناهضة الاسلام ..
ومن هنا فلما تعددت الفتاوى في
الموضوع الواحد فإن تلك يعود
الى الاختلاف عن علماء المذاهب
الفقهية الاسلامية الذين اجتهدوا
فيما جاز لهم الاجتهاد فيه فوصلوا
الى مادم عليه .

اضاف ان المفتي قد يطلق على
ارائهم فيأخذ عن احدهم وآخر يأخذ
عن ثان ولذلك تعددت الفتاوى الا انه
لا يجوز ان يتصدى للفتوى الا اولئك
العلماء المتخصصون فلا يجوز ان
يلتقي كل من هب وبه وانما
يتصدى لها الذي يكون ضليعا في
اللغة العربية عالما بعلم الأصول
والفقه ومطلعا على مآثره العلماء
السابقون ومن هنا فلا يصح
لأحد ان يلجم نفسه فيما هو من
اختصاص الآخرين ..

اشار الى ان الاسلام علمنا ان هناك
تخصصات اخرى وكل متخصص
يسأل في تخصصه .. فالتكويري
لا يسأل في قضايا الفقه والمهندس
لا يسأل في قضايا التصدير أكد ان
العلماء المتخصصين في الفتاوى
الفنية من اولئك الذين تصفوا في
علم الأصول والحديث والتفسير
واللغة .. وجملة ما يقال انه لا مانع
شرعا من تعدد الفتوى من جانب
المتخصصين وهذا في جملة بين
مناهضة الاسلام .. فقد يلتقي البعض



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: ألفريد

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٨٩

« شُبّه المعارضين لفوائد المذّوك »

وإنما عدى.. فإريادة التي تأخذ من الفلق تطلع عجزه حرام،
ويمنع أرباب، وليس البنت فقيرا. ولتوضيح ذلك أحيل رجل
القولن على الفلسفة التي تنسب عليها التعويض الفلكنسي،
والانطلاق فلهمما بينان في أمر ضمي هو عدم الفلكنسي، أما
التعويض الفلكنسي، فلنه مبني على وجوده. ولذا اشترط فيه
المطالبة الفلكنسية المأخوذة من البنت تطلع فيه صاحب المال قبله
أفي البنت يستمره له، ولو طلقه أو أعطاه، فليس البنت فقيرا
مما لا فلا فقرا، عزاء، في هو مستمر.

• - قلوا . ألبك مجرد وسيط.. والجواب: إنه يفرس
المشروعات، ويحاول إعمالا يستحق عليها أجر. فما من عمل حتى
النفوة إلا وعليه أجر. إن أجرى إلا على الله.

٦- قالوا: الزيادة مستحقة... والجواب: إن تحديد هذا الحق في
نقد التنازع، وسواء كان المثلثي منها، ويوم بغير الدين،
ويثبت ذلك، يقدم للتعليق نظرية الإسلام في وضع الجوانب،
وقصرها على المال جُزئ، وخلاصتها (إن من يعطيه في حال
مكسبه تعطيه أنت في حال خسارته).

٧ - قلوا: «اللَّهُ فِي الْبَيْتِ مَقْمُونٌ... والجواب: حتى لا يهرّب به من يفسد الناس، مستتراً بقطعة مزيف على الإسلام، وسابح ذلك في المعاملات الإسلامية.. إنها ما خلت من الضمان».

وإليه تعالى يرجع، بحق أنه الربا ويبري الصدقات، لم يترفع فيه أحد. فإني أكثر التزاماً بخصوص الشرع، ولواعد الفقه الطبية التي أربها للفقه، وأتمل العلاقة بين المجتمع. فهناك معرفتان: معرفة بالإنشياء، مبنية للاستيعاب ومعرفة بالمخالفات. مبنية للمفاهيم. والعلاقة هنا ليست تقسيم (إلا يجعلها) (مزيداً أخذت

أ- قالوا: «البنك يستخدم المال لبقاء الملاهي، وشرب الخمر... والجنون... أنه ما للعمل ولهذا» وهل جعل البنك وكبلا يلزم بتعليمات موكله؟ أم هو مفوض؟ أم هو مستشار لا ينفذه صاحب بنك يعمل؟. اعرافوا الظلم الإسلامي حتى لا تختلط

عليكم شعوبه
٩- قاتلوا: المصلون لغوائل البنوك (أهل ثنيا، والجواب: -أهروا
الرجال بالحق، ولا تعرفوا الحق بالرجال... أين نحن في مكان

العمل واين هم ؟ وه نر من قل -

فانسان

أعتبر المعارضين في لي فوند البيوت أرواحاً لا على الشر، والذى
أفاده عليهم أنهم على موضعين، وتكلمهم بذلك ما رآه
التأخرين من لي الفاعل العلوي، في صلب نطقاً ما ياتهم
وموضوع. ويستبدون لي الفاعل في الفاعل في الفاعل في الفاعل
نطقاً من الاستبداد، اقترى المعارضين نطقاً واحدًا
أكثر من صيغة تكرار نطقه ومعناه، مما جعل البعض يترن من
تكرارها وموضوعها أن لا خلاف من رآه زمن التشتت في
وتكلم في العمل الذي لا من الفاعل الوحي الذي أجوف.
والله الحديقة تعمل بذور نطقاً في نفسها، وسل الحروب
ومناجدة.

١ - قالوا: ما يُعْمَدُ للبند فهو قرض.. والجواب: ليس بقرض لأنه لا يطلبه إلا الفاعل، وتسمية الفقهاء الإجملاء الشيء لا يعني أنه هو. فمقدم البيع بمقتضى العلم المطلوبه على الصرف الإجماء، ومقدم البيع الخاص المطلوبه على العدة شيء الخاصة به.

٢ - قالوا: الصمير غير الراضع الجواب أن رضاءه خلا من عيوب الرضاء كخلطه فلم يفسده فلم يهلك، والتدليس فلم يفسد هو، والينك والإبراء فلم يكره أحدا بل ذهب إليه الصمير مطلقا، وأنظروا فلم يفتن البنت بل التزم بالسياسة التقديرية هي أن هذه العيوب مفسدة للرضاء إن وجدت، وليست ممتدة له كما هو رأي

٣ - قالوا : يا جميل منقوم نلقه البتة عندما اعطاه الله ما يستحق.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا تَسْلِيمٌ بِصَحَّةِ عَمَلِ الْبَنكِ، وَأَنَّ وَقْعَ مَنْ تَقَرَّرَ
الْمُعْتَمَرُ مِنْ تَأْثَرِ ذِي الْحَقِّ عَنْ بَعْضِ حَقِّهِ، وَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ.

والجواب: قولوا لنا ما هي حقيقة الزمن، وهل لأي إنسان الحق في أن يذهب إلى البتة، يطالبه بأن يعطيه شيئاً في مقابل الزمن؟
جواب ذلك، وسنعالج الأمر مستطلي الجانبين...

على اني احثكم، والذكر بما مرسته اعيما في علم النحو، حيث
قال علماء: الفعل: ما دل على حدث بالعطفة، وعلى زمن
بالالزام، مع انه يستلزم المكان ايضا، فإن دل على الزمان فقط او

الملك فقط كل اسم ونيس فعلا. كالقوم اسم زمن، والدار اسم
مكان... ولذا كانت الفعل الله دالة على الحدث، لأنها فوق الزمن،
لأن ما لاحظته الفحاة اللغويين بين ملحق ومضارع وأمر.

وَأَحْبِلُهُمْ أَيْضًا عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي يَفْرُقُ بَيْنَ أَمْرٍ وَجُودِي،



المصدر: الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

المفتى في مؤتمر صحفى شهادات الاستثمار وصناديق التوفير.. حلال اطالب بشهادة استثمار رابعة متغيرة العائد

كتب - محمود الشاذلى :

أعلن فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية في مؤتمر صحفي أمس ان المعاملات في شهادات الاستثمار، وصناديق التوفير جائزة شرعا، وإن أرباحها حلال . واستند مفتى الجمهورية في فتواه أن أنها تعتبر مشروعية شرعية كما قال بعض الفقهاء، أو لأنها معاملة حديثة نابعة للأفراد، وللاية، وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للآخرين كما ذكر فقهاء آخرون .

وقال فضيلة المفتى انه من الشير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية مساعدة الدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع، ومن يتقبل ما تنصحه له الدولة من أرباح نظير ذلك يعتبر نوعا من التشجيع على مساندته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة .

وأضاف انه لا شك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحلال يكون قد قدم لها معروفا، ولا شك أيضا أن الدولة مطلوب منها أن تكافئه ايتامها المعلاء الأخيار، ولعلنا بذلك نخرج من خلالات المختلفين ومن تمسيع المصريين، وإن الاعمال بالائتمات ولعل امره ما نوى كما جاء في الحديث

الشريف ..

وأكد فضيلة المفتى ان الفقهاء اختلفوا في شأن شهادات استثمار البنك الأهلي وطلب إنشاء شهادة استثمارية رابعة ذات عائد متغير ولا ينص فيها مقدما على ربح معين وإنما تقسم الأرباح فيها للزيادة والنقصان لحضي نسبة الربا، كما طلب الصلوكين بالبنك الأهلي أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتسمية الأرباح التي تعطي لأصحاب شهادات الاستثمار بالمعائد الاستثمارى أو بالفروج الاستثمارى، وأن يحذفوا كلمة لفظة الارتباطها في الأمان بشبهة الربا، مع اعترافها بأن العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها وليست بالقائظها واسمائها . وأضاف فضيلة المفتى ان معاملات البنوك الإسلامية حلال .



المصدر: الوقف

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفتى الجمهورية يعلن رأى الدين فى شهادات الاستثمار:
اختلف الفقهاء فى شأن شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى
ولذلك أقرح إنشاء شهادة رابعة ذات مائد متغير لخفض شبهة الربا
معاملات البنوك الإسلامية والبنوك القومية
التي تحدو حدودها فى المضاربة الشرعية .. حلال



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

أعلن فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس إن المعاملات التي اتفق الفقهاء على أنها حلال، وإن أرباحها حلال هي كل معاملة أرباحها شريعة شرعية الإسلام كبيع والشراء والمضاربة والمشاركة وكافة المعاملات التي تقوم على تبادل المصالح بين الناس بطريقة لا تخالف شريعة الله تعالى وأوضح أن المعاملات المحللة هي متلوق به البنوك الإسلامية والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص بدون تحديد سابق لها في الزمان والمكان والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها ويتحملون جميعا خسائرها. وأشار المفتي إلى أن هذا الحكم ينطبق على البنوك سواء التي تصف نفسها بالإسلامية أو البنوك التي لا تصف نفسها بذلك لأن العبرة بمضمونها وحقيقتها وليس باللقب أو اسمها. وفيما يلي نص بيان فضيلة المفتي حول شبهات الاستعمار:

عز الكلام في هذه الأيام، عن المعاملات في البنوك والمصارف، وما يترتب على ذلك من أرباح، وهل هي حلال أم حرام. وقد رأت دار الافتاء المصرية، أن تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات، بعد أن طُعن فيها من بعض النقاد عنها وعن لا يحسن... ويحسن...
وبما قبل أن نقول كلمتنا إن نسوق الحقائق الآتية:
١- إن من شأن الملاحة في كل زمان ومكان، أنهم يبحرون الحال الطيب، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم...
٢- امتلاك لقوله - سبحانه - ما فيها الناس قلوبا ما في الأرض حلالا طيبا، ولا تلتصقوا غشوات الشيطان، إنه لك عمو مبين، [سورة البقرة: الآية ١٦٨].
والسجالية لقول الرسول - ﷺ - في حديثه الصحيح، «إن الحال بين وإن الأكرام بين، وبينهما أمور متشابهة لا يطمعن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام...» أي فمن ابتعد عن الأمور التي تشبه فيها الحرام، فقد نزه نفسه ودينه وعرضه عن كل سوء وبيع...
٣- وفي حديث آخر يقول - ﷺ - ما يريبك إلا ما لا يريبك...
٤- إن ما تشك في كونه حراما، وخذ ما لا تشك في كونه حلالا...
٥- إن شأن الملاحة - أيضا - أنهم إذا تفاقوا مسألة فيها مجال للاجتهاد، بنوا مغلطاتهم على التمسك بالجملة والكلمة الملهمة، وعلى تحري الحق، والابتعاد عن التصعب وعن الحكم بالهوى، وعن سوء الظن بلا مبرر...
ولقد بشر النبي - ﷺ - الذين يتقون - فيما يقابل الاجتهاد - بنية طيبة بالأجر الجزيل قلل في حديثه الصحيح، «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصلب، وإذا أجزأ، وإذا حكم فاجتهد فله أجر واحد»...
والأمر السعيدة الزميمة، هي التي يكثر فيها بعد الأفراد الذين يتعاملون على البر والتقوى، لا على الإثم والحشون ٣- إن الكلام في الاحتكام الشرعية بمصلحة خاصة، وفي غيرها بمصلحة عامة، يجب أن

يكون مبنيا على العلم الصحيح، والفهم السليم، والدراسة الواسعة الواعية، لأصول الدين وقروعه، ولقاصده وأهدافه...
ويجب أن يكون المتحدث في هذه الأمور غيظه الإهداء إلى الحق والصواب، لذا خفي عليه شيء، مثل أهل العلم والخبرة، استجابة لقوله تعالى -
فما قالوا أهل الذكر إن كنا لم نعلمون، [سورة الأنبياء: الآية ٧].
والمراد بأهل الذكر هنا هم أهل الاختصاص والخبرة في كل علم وفي مجال العلم، مجال الطب يسأل الأطباء، وفي مجال الفقه يسأل الفقهاء، وفي مجال الاقتصاد يسأل الاقتصاديين، وهكذا في كل علم يسأل الخبراء فيه...
وفي الحديث الصحيح: «إن الله لا يهدي العلم انتزاعا ينتزعه من قلوب الناس، ولكن يهدي العلم بفرض العلماء، حتى إذا لم يبق علم، اتخذ الناس رؤسا جهلا فاستلوا فافلتوا بغير علم، فسلوا - أي في الناسهم - وأضلوا - أي بغيرهم»...
١- إن كل ما يصدر عن دار الافتاء المصرية من فتاوى وأحكام هي مسئولة عنه قبل كل شيء، أمام الله - تعالى - وهي والحمد لله يتبع صحتها للموافقين والمخالفين إلا أنها لا تملك أن تكتم العلم الذي أمرها الله - تعالى - بالظهور...
وهي على استعداد تام للاجتهاد على أسئلة المسائل، متحررة في إجاباتها ما تراء حقا وعدلا...
ومن شاء بعد ذلك أخذ بما قرأه، وهي المسئولة أمام الله - تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك، وهو المسئول عن مخالفته...
إن من المعروف بين أهل العلم، أن وتقليد المفتي: بيان الحكم الشرعي، وليس من وظيفة المفتي به في عامة الأحوال...
٥- بعد هذه الحقائق الأول: أن دار الافتاء تعتقد أن الكلام عن المعاملات في

البنوك والمصارف لا يُلحَظ جلة واحدة، وإن قال: إن المعاملات التي تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال، وإنما يُلحَظ الكلام عنها في صورة كل مسألة من حدة أو على الأقل يُلحَظ بالتصنيف للمعاملات، ثم يصدر بشأنها الحكم الفرعي المناسب لها...
ونك أن المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف، متعددة الجوانب، متقنة الأغراض، مختلفة الوسائل والمقاصد...
ومع ذلك فلذا نستطيع أن نقول بمصلحة معاملة - إن هذه المعاملات - منها ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعا، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حلال، ومنها ما اتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعا، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حرام ومنها ما اختلف العلماء في شأنها وفي شأن أرباحها...
٦- أما المعاملات التي تقابل على أنها حلال، وعلى أن أرباحها حلال، فهي كل معاملة أرباحها شريعة الإسلام، كالبيع والشراء والمضاربة والمشاركة...
والاجابة: إن كل ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المصالح بين الناس، بطريقة لا تخالف شريعة الله - تعالى - ولخصيرب لذلك بعض الأمثلة -
١- ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يفرش في معاملاتها، أنها تقوم على المضاربة الشرعية، أو على غيرها من المعاملات التي أملاها الله - تعالى - والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص، بدون تحديد سابق لها في الزمان أو المكان، والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها، ويتحملون جميعا خسائرها بطريقة يتواءم معها العمل - القول - هذه المعاملات هي وأرباحها حلال وجائزة شرعا...
ويتضح هذا الحكم - أيضا - على هذه المعاملات، سواء تلك التي أبرمها من البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية، أم من البنوك التي لا تصف نفسها بذلك، لأن العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها، وليس باللقب أو اسمها...
٢- إن الكلام في هذه الأيام، عن المعاملات في البنوك والمصارف، وما يترتب على ذلك من أرباح، وهل هي حلال أم حرام. وقد رأت دار الافتاء المصرية، أن تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات، بعد أن طُعن فيها من بعض النقاد عنها وعن لا يحسن... ويحسن...
وبما قبل أن نقول كلمتنا إن نسوق الحقائق الآتية:
١- إن من شأن الملاحة في كل زمان ومكان، أنهم يبحرون الحال الطيب، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم...
٢- امتلاك لقوله - سبحانه - ما فيها الناس قلوبا ما في الأرض حلالا طيبا، ولا تلتصقوا غشوات الشيطان، إنه لك عمو مبين، [سورة البقرة: الآية ١٦٨].
والسجالية لقول الرسول - ﷺ - في حديثه الصحيح، «إن الحال بين وإن الأكرام بين، وبينهما أمور متشابهة لا يطمعن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام...» أي فمن ابتعد عن الأمور التي تشبه فيها الحرام، فقد نزه نفسه ودينه وعرضه عن كل سوء وبيع...
٣- وفي حديث آخر يقول - ﷺ - ما يريبك إلا ما لا يريبك...
٤- إن ما تشك في كونه حراما، وخذ ما لا تشك في كونه حلالا...
٥- إن شأن الملاحة - أيضا - أنهم إذا تفاقوا مسألة فيها مجال للاجتهاد، بنوا مغلطاتهم على التمسك بالجملة والكلمة الملهمة، وعلى تحري الحق، والابتعاد عن التصعب وعن الحكم بالهوى، وعن سوء الظن بلا مبرر...
ولقد بشر النبي - ﷺ - الذين يتقون - فيما يقابل الاجتهاد - بنية طيبة بالأجر الجزيل قلل في حديثه الصحيح، «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصلب، وإذا أجزأ، وإذا حكم فاجتهد فله أجر واحد»...
والأمر السعيدة الزميمة، هي التي يكثر فيها بعد الأفراد الذين يتعاملون على البر والتقوى، لا على الإثم والحشون ٣- إن الكلام في الاحتكام الشرعية بمصلحة خاصة، وفي غيرها بمصلحة عامة، يجب أن



تابع المؤتمر: محمود الشاذلي

التعامل مع البنوك الاجتماعية والصناعية والزراعية التي تخدم المجتمع لا شيء فيها

٨ والإقرار. وقد صدرت بطلب للمقرر رقم ٨ لسنة ١٩٦٥...
س ٢. في أي الأوجه تستخدم حصيلة شهادات الاستثمار؟
جـ. تستخدم الحصيلة في تمويل مشروعات التنمية الفرجية في الجزائرية، وإدارة لوزارة المالية، أي: أن الحصيلة تؤدي للدولة لتمويل خطة التنمية.
س ٣. من الذي يقوم بدفع الأرباح التي تفرها شهادات الاستثمار؟
جـ. تتحمل وزارة المالية العوائد التي تفرها شهادات الاستثمار. بالإضافة إلى كافة التكليفات المتعلقة بها.
س ٤. هل شهادات الاستثمار تعتبر فرضاً أم هي وديعة أين صاحبها باستثمر. فيمتها؟

جـ. شهادات الاستثمار تعتبر وديعة أين صاحبها باستثمر فيمتها.
هذا هو الرد الرسمي من الأستاذ / محمد شبيب إبراهيم، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي، في أسئلة دار الإفتاء.
٩. فإذا ما انتقنا بعد ذلك إلى كلام الفقهاء، فإن الحكم الشرعي لشهادات الاستثمار وأرباحها، وجدنا كلاماً موزعاً لم ينته إلى اتفاق على رأي واحد.
ونكتلي هنا بذكر خلاصة آراء لجنة البحوث الفقهية - بمجمع البحوث الإسلامية - التي عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٦٦، برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهوري وكانت تتكون من أربعة عشر فقيهاً يمثلون المذاهب الأربعة -

خمس منهم يمثلون المذهب الحنفي وهم أصحاب الفقهية المالكية: عبدالله الفقيه، ومحمد الصنعيني لشمالته.

الأول: ما تأخذ هذه البنوك من المتعاملين معها بتلك الصورة، فإن شراً ولا بأس به، لأنه - أيضاً - في مقابل خدمات معينة، تقدمها تلك البنوك للمتعاملين معها.
٧. هذه نماذج للمعاملات والأرباح، التي اتفق المحققون من العلماء على أنها حلال وجائزة شرعاً. أما المعاملات التي انتقوا على أنها حرام، وغير جائزة شرعاً، فهي على معاملة يطويناها القطر، أو الاستغلال أو الخديعة، أو الظلم، أو غير ذلك من الرذائل التي تتفادى مع شريعة الله - تعالى - وكل ربح يأتي من طريق هذه المعاملات فهو حرام. لأن ما يبي على الحرام فهو حرام.

ومن أمثلة ذلك أن يبيع انسان بضائلاً معينة على أنها سليمة، هذه لؤن من القطر، وفي الحديث الصحيح من فلتنا، فليس منه. أو أن يبتز أحد المتعاملين جهالة الآخر بأسفل السوق، فيبيع له السلعة بضعف قيمتها، أو يشتري السلعة بنصف قيمتها على سبيل الاستغلال والظلم أو أن يقرض انسان لشر مبلغ مائة جنيه مثلاً كدعة معينة فلا يأخذ موعده السداد ويحين الدين عن الدفع، انتهن الدائن هذا العجز وقل للدين على سبيل الاستغلال. إما أن نلغى ما عليه، وإما أن نلغى في هذا المبلغ زيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلاً - فهذا هو أقرب إلى الحل الذي اعتمدت شريعة الإسلام حربه الله.

ورسوله على من يفعل ذلك.
٨. وأما للمعاملات التي اختلف الفقهاء في شأنها وفي شأن أرباحها، فمنعناها من المعاملات المستحقة. ولتأخذ على سبيل المثال شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الأهلي المصري والتي قل البنك أن حصيلتها حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩ م - قد بلغت أربعة مليارات من الجنيهات. وقد رأت دار الإفتاء، إن الإئتمنة الطبيعية تلقى عدم الفتوى في حال هذه الأمور، إلا بعد سؤال الفاضلين في أمرها، والخبراء في شأنها، لا الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فأرسلت إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أسئلة معينة عن هذه الشهادات، فأجاب عليها سيادته مشكوراً بما يلي:

الاستثمار / الدكتور / محمد سيد خطاوي
مفتي الجمهورية
أود أن أثير إلى خطاب فضيلتكم
لأمر ١٣/٨/١٩٨٩
وإلياً على أسئلة دار الإفتاء والرء عليها -

١. ما طبيعة شهادات الاستثمار وما الدافع إلى انشائها؟
جـ. شهادات الاستثمار نوع من أنواع المدخرات، عيبت الحكومة للبنك الأهلي المصري بإصدارها، لتساعده في دعم الوعي الإخاري، وتوفير خطة التنمية، أي أن العلاقة الحقيقية بين الدولة

ب - ما تقوم به شركة توظيف الأموال التي يقرض فيها - أيضاً - أنها جميع أموالها بالقرض المصرفية والسليمة من كل جوانبها، وتستثمرها في الأوجه الحلال، التي تعود بالخير والنفع على الأمة، وتساعد بتصرفاتها القويمة على إيجاد فرص العمل عن لاءه، وتساهم في المشروعات التي تنهض بالأمة، وتزيد بها رفاهي، ونشأ...
والأول هذه الشركات - معملاتها جائزة شرعاً، وأرباحها حلال - ودار الإفتاء المصرية تؤيدها، ودعو لها بالقبول والتمسك.

أما الشركات التي يثبت انحلالها عن هذا الطريق المستقيم، بأي لؤن من لؤن الانحراف، فإن الإفتاء لا تؤيدها - بل تطالب بمحاسبة، وإزالة العلوية المتعلقة عليها.

جـ. ما تقوم به البنوك الاجتماعية التي يقرض فيها كذالك، أنها قللت من أجل تقديم المساعدة إلى المحتاجين - كبنك ناصر الاجتماعي - مثلاً.

هذه البنوك التي تقدم لمحتاجين ما هم في حاجة إليه من أموال، لم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبلغ محض، بلقرها في الخسائر العنول، كحاجو للموظفين وللعاملين، وغير ذلك مما تشهده هذه

البنوك من إعاءام مالية...
والأول: هذه المبالغ التي تأخذها تلك البنوك على أنها أجور أو مصروفات إدارية جائزة شرعاً ولا خرج فيها، لأنها في مقابل خدمات معينة يقدمها للبنك للمتعاملين -

٢. وما قلناه في شأن البنوك الاجتماعية، لنقولها بشأن ما يوصف بالبنوك المتخصصة، كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المصروفات الخسوة المتعلقة، ما هم في حاجة إليه من أموال، لتتمتع مشروعاتهم لم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ معينة يقرها الخبراء العنول على أنها أجور أو مصروفات إدارية.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٨٩

المصدر: الوقف

وعبد الحكيم رشوان، ومحمد سلام مدكور، ونزيها البري وأربعة يمثلون المذهب الملقى وهم أصحاب القبطية الاسكندرية. بين سويلم، وعبد الجليل عيسى، والسيد خليل الجراحي، وسليمان رمضان. وثلاثة يمثلون المذهب النسطوري. وهم أصحاب القبطية الاسكندرية: محمد جيرة الله وعطوفى مصطفى. وجد الرب رمضان

وواحد يمثل المذهب النسطوري. فخرية القبطية الشيخ عبد العظيم بركة. وكانت قرارات هذه اللجنة كالآتي:-

١- أربعة منهم ذهبوا الى ان هذه الشهادات ارباعيها غير جائزة شرعا. فقد قل قبطية الشيخ محمد جيرة الله - انه لا يوجد لهذه الاعمال اصل في المذهب النسطوري، وانها مصادرة فريضة من القراض - اي - المضاربة - لان لكل من جانب والعمل من جانب آخر.

وهي أقرب ما تكون الى القراض الفسدى، لا شرعاً جزء معد من الربح. وايدى في ذلك مع اختلاف في العبرة - فبطية الشيخ عطوفى مصطفى، والشيخ جاد الرب رمضان، والشيخ سليمان رمضان.

٢- وتسعة منهم ذهبوا الى ان هذه الشهادات ارباعيها جائزة شرعا. فقد قل قبطية الشيخ بين سويلم: لقد كوت رأيا في الموضوع، فلفظنا ببطية مجمع البحوث الاسكندرية في البحث الطبقي وخلاصته:-

١- ان الاعمال في شهادات الاسكندرية معاملة حديثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين.

ب- ان الاعمال في شهادات الاسكندرية يقوم الارباب فيها بدفع الأموال، وتقوم الدولة باستثمارها.

ج- كل معاملة استثمارية لها شأنها بطبق عليها الاصل التشريعي العام وهو: ان الاصل في الغالب الاباحة، وفي المصارف التحريم.

د- وجه تطبيق الاصل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الاستثمار انها معاملة تامة للأفراد الذين يملكون الأموال، وتامة للدولة - ايضا - التي تقوم باستثمار هذه الأموال، وليس فيها ضرر او استغلال من أحد الطرفين للآخر.

هـ- يتناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة مباحة شرعا.

واما الشهادات بحرف ا، ب، ج، فالتعامل فيها من باب المضاربة الصحيحة، لان العائد في كل منهما مشترك بين صاحب المال والعمل، والتعامل في هذين النوعين متعلق، والمصلحة مشتركة، والاحتكام لا يثبت على الاوامر. وان ما اشتهرته الفقهاء لصحة المضاربة من ان يكون الجزء المخصص من الربح لكلا الطرفين متساويا كالتقسيم الى الثلث - مثلا - كان من اجل الا عبرة - مثلا - فقد لا يربح المال فريضة، فيحرم الطرف الآخر. عن ذلك، لان هذه الاشروعات، مبنية على قواعد اقتصادية مدفوعة النتائج، وما يأخذ صاحب المال من الربح نسبة معينة من راس المال قدر ضليل بتقسيمه مجموع الربح الذي قدره المشروعات التي استثمرت فيها هذه الأموال، فلا الطرفين استغلال، وانما الاستغلال والحرمان.

وقل قبطية الدكتور محمد سلام مدكور ما خلاصته:- ان التعامل في شهادات الاستثمار بانواعها الثلاثة، معاملة حديثة، ولا تشفع لأي نوع من العقود المسماة، وهي معاملة تتعلق للأفراد والمجتمع، وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل للآخر، والارباب التي يمتدحها البنك ليست من قبل الربا، لانتفاء جانب الاستغلال، وانتفاء احتمال الفسادة.

١٢- ومن قبل هؤلاء جميعا أعلن قبطية الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت - رحمه الله - رأيه في شأن ارباح صندوق التوفير. قل في كتابه «الفتاوى» ص ٣٣٣ - مطبعة الزهر - - «والذي نراه تطبيقا للحكام الشرعية والقواعد القبطية الصليبية ان ارباح صندوق التوفير حال، ولا حرة فيها، وذلك لان المال اودع من بين ديناً لصاحبه على صندوق التوفير، ولم يقرضه صندوق التوفير منه، وإنما تقدم به صاحبه الى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طوعاً مستقراً، فمتسا منها ان تقبله منه، وهو يعرف ان المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها في معاملات تجارية، بغير فيها - ان كان يتم - الفساد - الخسائر -».

ولا شك في ان ارباح شهادات الاستثمار، تطابق من كل الوجوه ارباح صندوق التوفير التي قل فضيلته بانها حلال ولا حرة فيها.

١٣- ومن كل ما سبق يتبين لنا: ان الدافع الى انشاء شهادات الاستثمار - كما جاء في خطاب السيد رئيس مجلس ادارة البنك الاملى - هو حاجة الدولة الى المال لتمويل خطة التنمية، ودعم الوعي الاقتصادي، وان الدولة هي التي تقوم بدفع الارباب لصالح هذه الشهادات وان شهادات الاستثمار تعتبر وسيلة لن صحتها باستثمار قيمتها، وليست قرضا منه لبنك.

كما يتبين لنا من خلال مراجعة اراء لجنة البحوث القبطية، ان الذين يرون ان الاعمال في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعا من اهم حججهم - ان تحديد الربح مقدما زمناً ومقدراً يجعلها مضاربة للعدو، لانه قد تحدث خسارة للبنك ..

وقد اجاب الذين قلوا بان الاعمال في شهادات الاستثمار جائزة شرعا، وان ارباعيها حلال، بان تحديد الربح مقدما هو لصاحبه صاحب المال، وادفع التزامه بينه وبين البنك، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله - ﷺ - ما يمنع هذا التحديد، مادام ان كل بائعها يربح.

والذين اصرروا - كما يقول قبطية الشيخ عبد الوهاب خلاف - تكون حسب اتفاق الشراء، ونحن ان في زمان ضمنت فيه عدم الضمان، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لانه فريضة، ولما كان كل ذلك فإنه لا يوجد تحديد للربح، بل يلقى الربح، بليل ان سبه الربح بدات عند انتهاء هذه الاعمال بقيمة ١٪ وصورت ان تزيد او تنقص.

واذا ما حدثت له خسارة فخرية من ارباحه، فسيستلزم التعامل معه بتعظيم.

١٤- هذه خلاصة اراء الفقهاء في شأن الحكم الشرعي للمعاملة في شأن شهادات الاستثمار وفي شأن الارباب المتدخلة فيها، ومحاشر جملت لجنة البحوث القبطية التي اشرنا اليها موجودة بدار الافتاء ان يريد الاطلاع عليها.

وقد بسطت سابقا فيقول - وما راي دار الافتاء المصرية في شأن التعامل في شهادات الاستثمار، وفي شأن ارباعيها بعد هذا العرض الطويل.

ان الجواب ان دار الافتاء قد التزمت على المسؤولين بعقبت الاجل، ان يخطوا الاجراءات اللازمة لتسوية ارباحهم التي تعطلت لصاحب شهادات الاستثمار، بكاملها الاستثمار، او بالبربح الاستثماري، وان يدعوا علة الفاقة لارتباطها في الايمان بشهادة الربا، مع اعتقادنا بان العبرة في المعاملات بغيرها وضموها، وليس بالمال والمال، وبما سمعنا وان يخطوا شهادة رابعة يسمونها بالتشبه ذات العائد الضخم او غير الثالث ولا ينص فيها مقدما على ربح معين، وإنما تضعف الارباب فيها لزيادة والتقص.

وبذلك يكونون قد فتوا الابواب امام جميع المعاملات التي تضمن النسيب الى سلاتها.

وقد ابدي المسؤولون عن هذه الشهادات - مشكورين - ابراهيمهم لغير الاربابيين وعدوا بتطبيقها في الرب وقت وبناء على كل ما سبق قلنا ان شهادات المصرية، ترى ان المعاملات في شهادات الاستثمار مباحة، ويحبها كاستثمار.



المصدر: السوف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

التواهي - جائزة فريما، وإن أرباحها كذلك
حلالاً وجائزة فريما .
أما لأنها مشفوية شرعية - كما قال
فضيلة الشيخ عبدالمعظم بركة وغيره -
وأما لأنها معاملة حديثة نالها الأئمة
والأئمة، وليس فيها استقلال من أحد طوائف
العمل للأمر - كما قال فضيلة الدكتور
محمد سلام مذكور وغيره
ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه
الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية
مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع .
وإن يتقبل ما نضحه له الدولة من
أرباح في تنغير ذلك، على أنها لون من
التنجيع له على مساندته لها فيما يعود
عليه وعلى غيره بالفائدة ..
وفي الحديث الشريف : من أصدى
إليك معروفاً فأكفؤه .
ولا شك في أن من يعين الدولة على
تنفيذ المشروعات النافعة الأجل . يكون
له أدم لها معروفاً ولا شك - أيضاً - أن
الدولة مطلوب منها أن تكافئه ابتداءً
العلاء الأخيل .
ولعلنا بذلك نخرج من خلالات
المختلطين، ومن تعسير المسيرين، فإن
الإعمال بالنيات، ولكل أمرئ ما توى -
كما جاء في الحديث الصحيح .
١٦ - وبعد : لهذه كلمة من بعض
المعاملات المصرفية، وعرضا فيها على بيان
الحكم الشرعي لمؤسسات الاستثمار
وأرباحها من وجهة نظر دار الافتاء
المصرية، وأتم أتمنا أن نبدا بها لفترة
الاستئذان هنا ..
ويشهد الله أني قد راجعت هذه الكلمة
مع الكثيرين من رجال الفقه والاقتصاد
وغيرهم، وانتقلت بآرائهم والتأليف -
وعما قريب - يقن الله - سندحت -
بعد الرجوع إلى الخبراء من الاقتصاديين
والفقهاء - عن جوابي الأخرى من
المعاملات التي تجري في البنوك
والصارف - فلها - كما سبق أن أشرنا -
متعدد المساهم، متنوع المصالح ..
ونسأل الله - تعالى - أن يطيننا جميعاً
الزئال في القول والعمل، ولا يواخنا إن
شئنا أو أخطأنا، إنه خير مأمول، وأكرم
مسئول ، وصل الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم .



المصدر: **القبس**

النشر والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ سبتمبر ١٩٨٩

مفتسي مصر: اتهامات الاستثمار

■ تغيير كلمة «أرباح» إلى «عائد استثماري»

القاهرة - القبس:

اعلن الدكتور سيد طنطاوي مفتي الديار المصرية ان المعاملات في شهادات الاستثمار وفيما يشبهها كصناديق التوفير جائزة شرعا وان ارباحها مفتي الجمهورية في فتواه التي اعطاها في مؤتمر صحفي امس انها تعتبر مضاربة شرعية كما قال أحد الفقهاء مضاربة حديثة تالفة للأفراد والأمة وليس فيها استغلال من أحد طرفي التعامل لآخر كما ذكر فقهاء آخرون. وقال المفتي: انه من الطبيعي ان يشترى الانسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مخطوطاتها التالفة لكافة أفراد المجتمع وان يتقبل ما تمنحه له الدولة في دفتر ذلك على انه لون من التشجيع له على مساندته لها فيما يسود عليه وعلى غيره بالمخالفة.

واضاف انه لا شك ان من يعين الدولة على تنفيذ المخطوعات التالفة الحلال يكون قد قدم لها معروفا ولا شك ان الدولة مطلوب منها ان تكافئه ابتداءها بعملا وان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى. وقال المفتي ان دار الاقتاد قد اقترحت على المسؤولين بالبنك الاهلي ان يتخذوا الاجراءات اللازمة لتسمية الارباح التي تمنح لاصحاب شهادات الاستثمار بالمعائد الاستثماري او بالربح الاستثماري وان يتخذوا كلمة فائدة لارتباطها في الادمان بشبهة الربا مع اعترافا بان العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها وليست بآلفاظها واسماؤها وأشار الى انه اقترح ايضا ان ينشأ شهادة رابعة يسمونها شهادة ذات العائد الكثير او غير الثابت ولا ينص فيها مقدما على ربح معين وانما تخضع الارباح فيها للزيادة والنقص. وقال المفتي ان الدافع الى انشاء شهادات الاستثمار كما جاء في خطاب لرئيس مجلس ادارة البنك الاهلي هو حاجة الدولة الى المال لتمويل خطط التنمية ودعم الوعي الادخاري وان الدولة هي التي تقوم بدفع الارباح لهذه الشهادات وان شهادات

الاستثمار تعتبر ودية بالان صاحبها باستثمار قيمتها وليست قرضا منه لبيك.

واشار الى انه يتبين من خلال مراجعة اداء لجنة البحوث الفقهية ان الذين يرون المعاملة في شهادات الاستثمار غير جائزة شرعا من اهم حججهم ان تحديد الربح مقدما زحاما ومقدارا يجعلها مضاربة فاسدة لانه قد تحدث خسارة للبنك. واضاف ان الذين قالوا بان المعاملة في شهادات الاستثمار جائزة شرعا وان ارباحها حلال لان تحديد الربح مقدما

هو لحماية صاحب المال ولرفع النزاع بينه وبين البنك ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ما يمنع هذا التحديد في ادم قد تم بالتراضي بين الطرفين. وذكر المفتي انه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق للربح بديل ان نسبة الربح بدأت عند انشاء هذه الشهادات بقيمة ٤٪ وصارت الآن تزيد على ١٦٪ والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما الا بعد حسابات دقيقة هو المسؤول عنها وما اجبره احد عليها. واما ما حدثت خسارة خارجة عن ارادته فسيحمل المتعاملون معه نصيبهم من هذه الخسارة ما في ذلك شك.

واكد ان الكلام عن المعاملات في البنوك والمصارف لا يتخذ جملة واحدة بان يقال ان المعاملات التي تجريها البنوك كلها حلال او كلها حرام وانما يتخذ الكلام عنها في صورة كل مسألة على حدة او على الاعلى يؤتى بالمسائل المتشابهة ثم يصدر بشأنها الحكم الشرعي المناسب وذلك لان المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف متعددة الجوانب والاغراض ومختلفة الوسائل والاقنوع. وذكر ان الفقهاء الذين اتفقوا على انها حلال وعلى ان ارباحها حلال فهي كل مسألة ارباحها شرعية الاسد كالمبيع والشراء والمضاربة والمشاركة والايجار الى غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنافع بين الناس بطريقة لا تخالف شريعة الله تعالى.

واوضح ان من هذه الامثلة على المعاملات الحلال ما تقوم به البنوك الاسلامية او غير المسماة بالاسلامية والتي تقوم على المضاربة الشرعية او الله تعالى والتي تخضع فيها الارباح للزيادة والنقص دون تحديد سابق لها في الزمن والمكان والتي يتقنع جميع الأطراف بأرباحها ويتحملون جميعا خسارتها وقال ان من المعاملات الحلال ايضا ما تقوم به شركات توظيف الاموال التي يفترض فيها انها تجمع اموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جوانبها وتستثمرها في الوجود الحلال.

واضاف انه بالنسبة للشركات التي ثبت انصرفها فان دار الاقتاد لا تؤيدها بل تتعاقب بمحاسباتها ويسألون العقوبة المأدلة عليها.

وذكر ان من بين المعاملات الحلال ايضا البنوك الاجتماعية التي يطرش فيها انها تقدم المساعدة للمحتاجين حيث تقدم لهم الاموال ثم تأخذ منهم مقابل ذلك مبالغ معتدلة ومن المعاملات الحلال ايضا من هو في حكم البنوك الاجتماعية مثل البنوك الصناعية او الزراعية او العقارية وغيرها.



قراءات

● أعود مضطرا إلى الكتابة مرة أخرى عن فوائد البنوك وشهادات الاستثمار، وهل تدخل في نطاق الربا أم لا. وكنت قد ذكرت في مقال سابق أن هذه الفوائد لا يمكن أن تكون من الربا في شيء. لأن المودع والمقرض في هذه البنوك لا يملكان ذلك مرفعين، أي أنه لا أرغم على الإبداع، ولا أرغم على الاقتراض. كما أن البنوك لا تمنح فوائد مبالغ فيها مثل شركات توكيل الأموال، ولا تقدر فوائد على القروض لا يستطيع أي تاجر أو مغول سدادها.

● وهكذا ينتهي شتماً عصر الربا الذي يقوم على الإكراه، واستغلال حاجة الإنسان إلى الضروريات والضروريات هنا تضمن الطعام والبقاء والنماء إما أن يقرض لتاجر من أجل مزيد من التجارة والربح، أو يقرض مغول من أجل بناء عمارات لهذا لإيجل في عصر الضروريات، وإنما يدخل في عصر التجارة والضرورة.

● وقد تلقيت رسائل كثيرة تزد على مكتبتي من قبل، وبعض هذه الرسائل يؤيد موقفى وأشكر أصحابها على ذلك. ولكن معظمها يتصك بأن كمالات البنوك حرام وعلى رأسها فوائد الإبداع وشهادات الاستثمار، والقروض، البنوك. وقد لاحظت أن معظم أصحاب هذا الرأي هم أنفسهم الذين يبيعون الأوراق الوهمية والمبالغ فيها من شركات توكيل الأموال. وكان يجب أن نسميها شركات توكيل أموال الخسائر.

● ويمتلئ السذاجة والنظرة الضيقة يقول لك هؤلاء الخسعون للبنوك وفوائدنا أن فوائد البنوك مضمونة ولاخطرة فيها. أما التجارة فلها مخاطرة. الربح الناتج عن المخاطرة حلال. أما الربح الذي يأتيه من البنوك وأنت جالس في بيتك أو في مكتب فهو حرام. ولأنهم هؤلاء الخسعون حرام، فدار الربح الناتج من هذه التجارة والمخاطرة، ولا الطريقة التي تم بها الحصول على هذه الأرباح، المهم أن تنزل أموالك في السوق وتعرض لخطر المكسب أو الخسارة. فإذا خسرت فالمعسر عند الله. وإذا ربحته فالحال عليك حتى إذا أعطك الجنيه الواحد عشرة جنيهات.

● يسلم أيها الأخوة المثقفون !! انكم تحلقون الحرام، وتحرمون الحلال. وكله يسمي الدين، والإسلام من هذا كله براء. أننا هنا لانتمى إلى نصوص جملدة في القرآن والحديث ثم نفسرها على هوانا كما نريدون، ثم نلزم الآخرين بقول هذه النصوص. ولا نسمع لأحد أن يناقشنا أو يعاول أن يجتهد من جنيته هو الآخر.

● والأصل دائما أن نسمع أى نص إن ترجع إلى الحكمة من وراء هذا النص. وفي حالة الربا، فبماذا فإن الحكمة من وراء تحريم الربا هي منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ولأن سلوك الحرامى وشروطه المخجلة لا تتواءم مع الرحمة ولا مع الأخلاق الحميدة التي يدعو إليها الدين.

● ولكن بعض الذين يعتقدون أنهم أوصياء على الإسلام وعلى الشريعة يريدون أن نلق محكم سي بينما العلم من حوله يقول أن القضاء يريدون الاستئساج العلم أو التكنولوجيا إلا إذا قلوا لنا هل التوكيمبيوتر حلال أم حرام. وهل السفر إلى القطر حلال أم حرام. وهل استخدام تكييف الهواء يتفق مع الشريعة أم لا.

● أننا نسمع الوقت عتدا في الكلام من مثل هذه الموضوعات التي يمكن يجب أصلا أن نلزم، ولكن بعضهم يحاول إحياءها من جديد حتى يقرض وصايتهم علينا. وللأسف الشديد أن هؤلاء الذين يصرخون ضد نظام البنوك وشهادات الاستثمار هم أنفسهم الذين سكتوا على الأرباح المبالغة في شركات الأموال، وعلى السخاير والمهازل التي كانت تحدث في هذه الشركات. وعلى الزواج على طريقة ألف ليلة وأيلة وشهريل وشهريل لبعض أصحاب هذه الشركات.

● ولكن إذا عرفنا السبب بطل العجب، والسبب في رأيي أن معظم الذين يهاجمون البنوك وفوائدنا هم أنفسهم أصحاب شركات تلقي الأموال وتبيدها، أو على الأقل من الخاسمين فيها الذين يحاولون استغلالنا بقلوى التي نلزم أن الحصول على فوائد ٢٥٪ من شركات الأموال حلال. ١٠٪ فقط من البنوك حرام. كلنا عتدا وشلاعبا بالألفاظ، والربونا نلزم أن نلزم بالعالم الذي يجرى من حوله شرعا وغريبا.

كمال عبدالعروف

المصدر: الإذاعة والتلفزيون



للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩

نحن نفتح هذه القضية للمناقشة

مرة أخرى نطال علينا قضية الربا في حملة منظمة لا تدري
لمصلحة من؟ ولأي أهداف تقصد؟ هل هي محاولة لتضميد جراح
المودعين، الذين ضاعت أموالهم في شركات توظيف الأموال،
التي ترفع شعار الإسلام؟ أم هي دعوة لتخريب اقتصادنا
القومي، يبيغى أصحابها اقناع الناس بأن أرباح البنوك ربا لكي
يتهربوا من بنوكنا الوطنية؟
إنها بعض التساؤلات التي جان الوقت لتوضيحها من أجل
إيجاد حل ننقل به اقتصادنا من مخالب المراقبة؟
في هذا التحقيق نحاول الاجابة عنها.

هل القضية هي الربا؟

أم خدمة جديدة
من شركات توظيف الأموال؟



المصدر: الأمانة والتلفزيون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩

□ في انتظار مزيد من الدراسات والأبحاث حول معاملات البنوك .

د. عبد المنعم النمر

□ الفائدة ليست ربا .. لا من قريب ولا من بعيد

د. فرج فودة



تحقيق

سوسن الدويك

هل القضية الربا؟
في الربا

المصارف الإسلامية .. ١

ويضيف د. عبد المنعم النمر أنه ليس في حالة الإيداع بالمصارف أي استغلال من صاحب المال للمصرف ولا فرض نسبة من الربح عليه ، بل هو الذي يحدد ، ومتى انتقلت العلة أو الحكمة أنشئ الحكم . كما أن إعطاء المصارف مالا للمستثمرين لأقامة مشروعات تنمية لصالحهم وصالح البلد أمر تحتته ضرورات الحياة وتقدم المجتمع .

في مقال بمجلة المصور أوضح د. عبد المنعم النمر أنه لا يوجد أي خلاف بين المسلمين في تحريم الربا لقلبه وكثيره ، فالجميع متفقون على هذا المبدأ القرآني ، ولكن قد يحدث إختلاف في تطبيق هذا المبدأ على الجزئيات والمسائل الفرعية ، فيقول البعض أن هذه المسألة لا ينطبق عليها تعريف الربا فتكون جافزة ، بينما يقول البعض الآخر أنه ينطبق عليها فتكون غير جافزة ، ولم يتم أحدهم الآخر في دينه ، بأنه أحل الربا ، كما يفعل بعض العلماء الآن ، مع الأسف ، أما لغرض ومرض وإما لقصور في الفهم . وقد حاول الأئمة استخراج علة أو حكمة لهذا التحريم ، فقلل بعضهم أنها الزيادة على الدين ، وقال الآخرون أنها استغلال حاجة المحتاج ، والاستغلال محرم في الإسلام في أية معاملة من المعاملات .

لكن الزيادة ليست محرمة دائما ، فقد تكون تبرعا من المدين عند سداده الدين ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقال : " خياركم أحسنكم قضاء " . وقد ظهرت حديثا بعض المصارف الإسلامية التي لا تستغل المال ، عندها في الإفراض بربح بل تتبع وسائل مباحة شرعا للربح ، ولا تحدد ربحا للمودعين مقدما ، ولكن تحطيمهم اقرا مما تربيحه قليلا أو كثيرا ، وهذه طريقة شرعية كثيرا ما دعونا إليها ، وساعدنا على إبرازها ، لذلك نتعاضد معها . وندعو إلى المزيد منها .



المصدر: الأذاعة والتلفزيون

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩

الإنساني، وما ينطبق عليه هذه الشروط تماماً يكون ربا بما فيه من استغلال لحاجة المعوزين، وانفراد أحد طرفي للمعاملين بالفائدة دون الآخر يكون ربا.

وهذا بالتأكيد لا ينطبق على معاملات البنوك، التي هي لصالح الطرفين، بل إن الذي يودع أمواله في البنك هو على العكس تماماً.

ويمكن الرجوع إلى كتابات وبحوث العلماء والمخلصين غير المؤجرين الذين يهاقون ربحهم ويتقوت به في أفراد شعبيهم وفي الاقتصاد وطنهم سواء من مصر أو من الخارج.

الإسلام .. والمنطق

● د. فرج فودة .. هل أرباح البنوك ربا .. حرام ؟ لقد عادت النقطة مرة أخرى ؟

.. الإسلام دين المنطق، وليس دين الفهم المطلق، وبين العمل والعقل وليس دين الظلم والجهل، وبين ما يتفق المسلمون، وليس دين ما يدفع المسلمون إلى الفقر والجهل والمريض. وفيما يتعلق بمفهوم العام للفائدة، والذي يتمثل في الزيادة الثابتة المعلومة سلفاً بالنسبة للأموال المودعة، وهو ما يعتبره بعض الفقهاء ربا نتيجة هذا التعريف، الذي يتضمن عناصر الزيادة والثبات في نسبة الزيادة والظلم المسبق بنسبة القاسم المشترك في عناصر التعريف، وهي تستحق قليلاً من المناقشة وكثيراً من الضميق الذي لا نعتقده، وهو أن الفائدة وفقاً للتعريف السابق تمثل ربا محرماً، لكننا سوف نعلم مؤلفنا بذلك، ونضال هل حقاً هناك زيادة في الأموال نتيجة الإبداع في البنوك ؟ وما هو مقدار هذه الزيادة حتى نرفضها أن سلماً بالتحريم ؟ ..

إن المبتدئين في دراسة الاقتصاد يعلمون أن هناك فرقا بين القيمة التقديرية والقيمة الحقيقية للنقد، وأن الارتفاع المستمر والمنزايد في الأسعار يسمى بالتضخم، وأنه أصبح سمه عصرية في عالمنا الحاضر، ومعنى هذا أن التضخم الحديث يستتار، يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية للنقد باستمرار، ومعنى هذا على سبيل

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمستثمر مع المصرف يدرسان معا مصداق الجدوى من المشروع ولا يقلان عليه إلا إذا كان يأتي بريح، يسد منه الفجوة، ويسد جزءاً من الدين حتى ينتهي منه .. فالمسألة عندهم أقرب إلى التعاون، وليس فيها استغلال .. والمصرف لا تستطيع اتباع سبيل المشوكة مع كل المستثمرين، وخير لأخواني العلماء، ولأسيما مستشاري المصرف الإسلامية ألا يسارعوا برفض البحث فيقولون هذه مسألة محسومة، فهي ليست محسومة عند آخرين يعرضون وجهة نظرهم، ويدللون عليها، والحقيقة بنت البحث، وهم لا يقولون بحل الربا، وإنما يقولون إن هذه معاملة لا تشبه المعاملة التي حرّمها القرآن، فليساها عليه مع وجود الاختلاف الكبير في وجه الشبه فليس غير سليم، أما المانع إذن من الدراسة العلمية الهادئة ؟ وما الداعي لهذا الهيجان، ورفض الاستماع لوجهة النظر الأخرى، وانتهام أصحها بأنهم يحلون الربا زوراً وبهتاناً ؟

فلقد حدث من قبل أن اتهم بعض الفوضائيين المطلق بأنه أصدر فتوى بحل الفوائد البنكية !! لمصلحة من هذا الافتراء .. مع أن فضيلته أجل الفتوى لإجراء مزيد من البحوث والدراسات حول معاملات المصرف ؟

ربا الجاهلية .. ؟

● الربا .. هو ربا الجاهلية .. هكذا بدأ د. عبد العظيم رمضان حديثه، وأكد على أنه ليس من حق أحد على الإطلاق أن يفسر الربا بما لم يرد في القرآن، حيث يعد استغلالاً للدين، والقرآن أخذ موافقاً متشعباً من الربا لأن جوهره ظلم واستغلال للمعترض (أو للمعوزين والمحنتجين)، أما الذي يجري حالياً في البنوك فليس فيه أي شبه بربا الجاهلية الذي حرّمه القرآن، ولأنهم أن هذا الفريق من الناس الذي يشبه فوائده وأرباح البنوك بربا الجاهلية بأنه ليس مخلصاً في التفسير، وإنما هو يصلح لمصالح شركات تمويل الأموال، لخداع الناس مرة أخرى، والهدف في النهاية هو تخريب الاقتصاد البلد، لأنهم يهودون فيكربون الغربة التي تقول بأن معاملات البنوك ربا، وإذا شئتم الفن بهم كثيراً، ولا تستطيع أن اعتبرهم من العارفين بالدين، ومن واجب الدولة أن تلتف بشدة في وجه هذا الفريق الذي يريده تدمير اقتصادنا.

وقد نزل القرآن في ربا الجاهلية، بشرط معرفة تماماً لكل من يعرف مبادئ التاريخ



أما العامل الثالث : فمرتبط بظهور بعض الشركات التي استخدمت الشعارات الإسلامية والاتجار بها ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون هناك مناخ ملائم لاثارة قضية الفوائد ، والربا وبخاصة أننا أصبحنا أمام جهاز مصرفي مزدوج الهوية ، هناك البنوك تجارية الأسس (تقليدية) وهناك أيضا مجموعة البنوك التي تعمل وفقا للقواعد الإسلامية .

ومن الغريب أن بعض البنوك التجارية قامت بإنشاء فروع للمعاملات الإسلامية ، الأمر الذي يجعلنا نتساءل كيف تستطيع هذه البنوك فصل الأعمال التجارية العادية عن الأعمال المصرفية الإسلامية ، ومما يضاعف من حدة هذا السؤال أن السلطات المصرفية والقانون البنوك ليس لديها

أشيرة أو إشارات أو أدوات للقيام بأعمال الرقابة على البنوك الإسلامية وفروع المعاملات الإسلامية ، والنأكد من سلامة جميع تصرفاتها ، وإنما قد تمت وفقا للشرعية الإسلامية .

اقتصاد إسلامي ..

● على ذكر بنوك المعاملات الإسلامية .. هل هناك حقيقة علمية أسمها اقتصاد إسلامي ؟ وأن كان .. فما هي محددات ذلك الاقتصاد ؟

« أصبحت كلمة "الاقتصاد الإسلامي" موضة للاتجار بها ، ولقد وجدنا خلال العشرين عاما الماضية ، من يروج لهذه الموضة ويقدم لها تحليلا اقتصاديا هزيل لما يسمى ببعض المتغيرات الاقتصادية في الإسلام .

أما الاقتصاد الإسلامي في رأيي فيعتمد على أمرين ..

الأول : أن تكون جميع المعاملات والمعاملات بين الأفراد وفقا لما ينص عليه القرآن الكريم والسنة المشرفة .
والأمر الثاني : أن الاقتصاد الإسلامي هو أقرب في مفاهيمه إلى الاقتصاد الرأسمالي دون استغلال

المال أن الملة جنسية التي يودعها الفرد في بنك لا تصبح في نهاية العام ملة جنسية كما هي ، وإنما تصبح قيمتها الحقيقية أقل بكثير في نهاية العام وهو ما يثبت أن الفائدة البنكية بصورتها الحالية لا علاقة لها بالربا المحرم في الإسلام من قريب أو من بعيد .

جديدة وقديمة

● عصام رفعت .. رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي - ما الفرق بين الربا وفوائد البنوك ؟
- يرى البعض أن الربا هو استغلال حاجة المدين إلى المال وفرض نسبة عالية تمثل اضافة إلى أصل الدين يجب سدادها ، ومن هذا المنطلق يرى البعض أن الأرباح التي تقوم البنوك بتوزيعها هي من قبيل الربا . أما فوائد البنوك فيتم حسابها وفقا لمفاهيم عديدة أهمها معدل التضخم السلبي والعرض والطلب والأحوال الاقتصادية بشكل عام ومدى الرواج أو مدى الكساد وهذه عوامل أخرى تحدد سعر الفائدة .

● هناك حملة منظمة تتحدث عن الربا والحرام ، وفوائد البنوك ، ما تفسيرك لهذه الحملة ، ولماذا الآن بالتحديد ؟

- بين فترة وأخرى تثار قضية الفوائد والربا ، والقضية ليست جديدة على الشعب المصري ، فهناك كثير من الفتاوى التي صدرت من إمام المفتين المصريين ، حول هذه القضية ، نذكر منها على سبيل المثال قضية شهادات الاستثمار عند الأخذ بها منذ أكثر من عشرين عاما ، وصدرت فتوى بان أرباح شهادات الاستثمار حلال ، وما أن صدرت هذه الفتوى حتى انبرى البعض بهجوم نوعا آخر من شهادات الاستثمار ذات الجوائز باعتبارها حراما .

وهذا بين فترة وأخرى تظهر هذه الدعوى ، وقد بدأت هذه القضية تظهر بفصاح في هذه الفترة بالذات تحت تأثير عدة عوامل :
الأول : أن الشعب المصري متدين بطبيعته ، ولديه مصداقية عالية للأموال الدينية بغیر مناقشة العامل الثاني : يتعلق بتوالف أحجام كبيرة من التلوث لدى القاعدة العريضة من الشعب نتيجة العمل في الخارج بصورة أساسية .



المصدر: الأذاعة والتلفزيون

التاريخ: ٩ سبتمبر ١٩٨٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ من يقول بأن الفائدة ربا .. يعمل لصالح شركات توظيف الأموال ..

إد. عبد العظيم رمضان

□ الاقتصاد الإسلامي مصطلح موضة .. وللتجارة فقط .

عصام رفعت

□ البنوك الإسلامية ذات نشاط مشروع .. وشركات توظيف الأموال نصب

محمد مصطفى

بحيث تكون علاقته وفقا للقواعد الإسلامية .

البديل عن توظيف الأموال ..

● شركات توظيف الأموال التي بلغت أوضاعها ، ما السبيل للحفاظ على أموال المواطنين بها حتى لا تتكرر المأساة ؟

- يؤكد عصام رفعت على أن نشاط شركات توظيف الأموال الحالية يحتاج إلى رقابة شديدة ليس فقط من هيئة سوق المال ولكن من هيئات كثيرة في الدولة ، لأن القانون تعلق الشركات الأموال (١٤٦) لسنة (١٩٨٦) قد تعامل معها بحسن نية كاملة ، في حين تستطيع هذه الشركات وفي إطار القانون أن تقوم بزيادة من القلاعب خلال مزيد من السنوات

حيث أنها تستطيع عدم ربط إبداعات المودعين ، كما أنها تستطيع - وبإعلانات جديدة وغير دقيقة كسابق عهدها - تجميع المليارات مرة أخرى .



المصدر : الإذاعة والتلفزيون

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- هناك فرق بسيط من حيث الشكل .. والفصل هو المضمون .. فالبنوك التجارية تعطي قروضا بسعر الفائدة بمعنى ان البنك التجارى يمنح عميله ألف جنيه مثلا كقرض وفي نهاية العام يتم سدادها من جانب العميل بحوالى ألف ومائة وستين حوالى ١٦٪ فائدة ، بينما البنوك الإسلامية لا تعطي قروضا ومبالغ نقدية سائلة ، ثم ان بنك فيصل الإسلامى يشتري بضائع وبيعها لعملائه ، محققا بذلك أرباحا ، وهو فى مضمونه بيع وشراء ، فإليك هنا يقوم بدور التاجر وليس المقرض ، بالإضافة لقيام البنك الإسلامى بدور تنموى أساسى ، قل تعالى : **وَقُلُّوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** .

مجريه نصب .. ١

● ما الفرق إذن بين البنوك الإسلامية ، وشركات تمويل الأموال ؟

- البنوك الإسلامية وضعتها مختلف تماما عن شركات تمويل الأموال فالبنوك تابعة فى نشاطها لكل أجهزة الرقابة الموجودة بالدولة مثل جهاز الرقابة على البنوك التابع للبنك المركزى المصرى ، فضلا ، عن وجود الكوادر والأجهزة الرقابية الداخلية بالبنك .

أما تمويل الأموال فعملية نصب باسم الإسلام ، لا ترتكز على قوانين أو قواعد اقتصادية أو حتى تخضع لرقابة والتنشيط من المأساة التى شهدها فى الأعوام الماضية لأنها كانت تعطي الناس أرباحا من أصول رؤوس الأموال .

والمعزى هنا ان اعلانات هذه الشركات ليس من حق أى هيئة التأكد من سلامة معلوماتها ، ويختص

دورها فى الموافقة فقط على النشر وهذا امر مضحك فعلا .

● إذن ما البديل ؟
- البديل عن هذه الشركات ، هى شركات تمويل أموال حقيقية ولما لم تتفهم القوانين المختلفة مثل قانون (١٥٩ لسنة ٨١) وقانون الاستثمار ، وفى

أعلى هذه القوانين تستطيع الشركات أن تقوم بإنشاء صناعات حقيقية ، وتطرح أسهمها للاكتتاب العام .

بنك فيصل الإسلامى

● ولكى تكتمل أبعاد الصورة اتجهنا لبنك فيصل للمعاملات الإسلامية ، والتقىنا مع محمد مصطفى كامل نائب محافظ البنك الذى يقول : **إننا لا نتعامل بسعر الفائدة وإنما يتمثل نشاط البنك فى أشكال المعاملات الإسلامية ، التى وردت فى كتب الفقه ،**

والتي جددتها لنا هيئة الرقابة الشرعية كالمزايعة ، والمضاربة ، والمشاركة ، وبيع الوديعة : وهذه الهيئة يرأسها أساتذة الفاضل لهم خبرات واسعة فى الفقه والقانون .

ما الفرق ؟

● يرى البعض انه من الصعب فصل الأرباح التجارية العادية عن الأرباح للمعاملات الإسلامية ؟ وأن المسألة لا تدور أن تكون تغييرا فى المسميات ، **لما حقيقة هذا الأمر ؟**



المصدر : الأسياس

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ السياسي تناقش والاعمال يؤكدون : البيع بالتقسيط ليس محرماً .. وزيادة السعر ليس ربا

كتب إبراهيم أبو داه

أصبح البيع بالتقسيط ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية سواء على المشتري أو البائع ونظراً لانخفاض مستوى الدخل وارتفاع أسعار السلع وخاصة الأجهزة الكهربائية وأجهزة الأثاث المنزلية والمروشات وما إلى ذلك من سلع انتشرت عمليات البيع بالتقسيط ليحصل المشتري على السلعة التي يحتاجها وبالتالي يبيع التاجر ما لديه من بضاعته على أن يحصل على زيادة نسبية على السلعة .

فهل هذه الزيادة تعتبر ربا؟ وهل البيع حلال أم حرام ، أم ومتى يكون البيع بالتقسيط حلال ومتى يكون حراماً ؟

لا حرمه

يقول الدكتور محمد محمد هيد دعي استاذ الفقه الاسلامي بجامعة الأزهر ، ان البيع على القسط وزيادة في ثمن السلعة المبيعة لا حرمه فيه بشرط ان لا يستغل التاجر المشتري وحاجته الضرورية للسلعة فيبيعها له بضمن فيه مثلاً ، ويضاف سعرها فهذا استغلال حرمه الاسلام وذلك لان البائع في هذه الحالة لا يبيع وإنما يستغل حاجة المشتري للسلعة وعدم قدرته على دفع الثمن لهذا فيبيع السلعة باضاف مضاعفة فالعبرة هنا حرمه استغلال وليس حرمه ربا .

فبشرط في البيع بالتقسيط ان يخلو من الاستغلال وان تكون الزيادة على ثمن السلعة مقابل الاجل وزيادة مقبولة وان تكون السلعة حاضرة وان يكون بيعها بالاجل كبيعها على الفور



المصدر: ألميا سم

التاريخ: ١٠ سبتمبر ١٩٨٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى ذلك لشراء الماشي أو اثاث أو
أجهزة كهربائية بالتقسيط وبزيادة غير
مقابلة لها وإن يكون الشئ ليس من جنس
السلعة فإن ذلك مباح ولا حرمة فيه .

فلاصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد
نص يحرمه أو قياس أو إجماع من علماء
يحرره والبالغ أن يزهد في ثمن السلعة
التي يبيعها بالتقسيط ما لم يستقل
حاجة المشتري للسلعة وعدم قدرته على
الدفع وللمشتري أن يأخذ السلعة بزيادة
فر سعرها وبالأجل ما دام أنه سيبيع
ثمنها مغايراً لجنسها .

فلا يبيعه السلع التي بها عيوب أو السلع
التي تنقل في 'جودتها عن السلع التي
يبيعها بالتقسيط وإن تكون السلعة معلومة
الشن في البيع تقداً والبيع بالتقسيط
وكذلك أن يكون الأجل معلوماً وقد سعى
الفقهاء السابقين هذا البيع بالبيع
بالأجل ..

الزيادة مباحة

والملاءم إباحوا الزيادة على ثمن
السلعة المباحة بالتقسيط وذلك كما يقول
الدكتور عبد العليم حنفي أستاذ
التفسير والحديث بجامعة الأزهر، كما أن
الملاءم اعتبروا الزيادة في ثمن السلعة
المباحة بالتقسيط على أن البالغ يمكنه

استثمار ثمن السلع للحصول على ربح
معين ..

فالزيادة على السلعة المباحة
بالتقسيط يمكن أن يربحها البالغ في
زمن الأجل .

ليست ربا

والزيادة على سعر السلعة ليس ربا
والفرق بين الربا والبيع المقسط أن الربا
يحقق باتفاق الجنس في السلعة والشئ
فإن كانت الزيادة من أصل نوع السلعة
وجنسها وذلك ربا محرم بمعنى أن
المشتري يأخذ مثلاً ثلاثة ليرة بعد
سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً
ثلاثتين أو ثلاث ليرات وكذلك إذا أخذ
المشتري مائة جرام من الذهب ليردها
مائة وخمسون جراماً مثلاً فهذا يعتبر ربا
وذلك لاتحاد الجنس في السلعة والشئ .
أما إذا اختلف الجنس كأن أبيعك
تماشاً بنقود أو أبيعك ثلاثة بذهب أو
أبيعك تليفزيوناً بفضة أو العكس فإن
ذلك لا يعتبر ربا .



المصدر: أ. ك. قوير

التاريخ: ١٩٨٩ سبتمبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفتى: شهادان الاستثمار وأرباحها بالمال شرعاً

كتب - أحمد البلك : أكد د . محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية على أن من يقول بأن جميع المعاملات حلال ، فهو مخطئ ، ومن يقول بأن جميع المعاملات حلال ، فهو مخطئ أيضاً .
وذلك لأن المعاملات في البنوك لها طرق كثيرة .. ولابد أن تؤخذ كل مسألة على حدة .. وعلى الأهل المسائل المتشابهة يجب علينا أن نأخذها على حدة ، ويقال فيها الحكم الشرعي الخاص بها .
وقال مفتي الجمهورية إنه ذهب إلى أكثر من أربعين عللاً في منزلهم وعقد عدة لقاءات حتى يخلص إلى نتيجة محددة قزيلة وليس والمغوض حول جزئية واحدة في قضايا المعاملات التي تشمل بئس الكثيرين وهي ما يتعلق بشهادات الاستثمار وصندوق التوفير ..
وسوف تصدر دار الإفتاء عما قريب رايها الشرعي في بعض القضايا الأخرى .. وليس من المفروض أن تصدر دار الإفتاء الأحكام جملة واحدة .. كما يقول مفتي الجمهورية لأنها تحتاج إلى جهود علماء كثيرين !
وقال مفتي الجمهورية إن الحكم الشرعي لشهادات

تحديد الربح مقدماً هو لحماية صاحب المال . ولم يره في كتاب الله ولا في سنة نبيه ما يمنع هذا التحديد ، مادام قد تم بالتراضي بين الطرفين .
وقد اقترحت دار الإفتاء على المسؤولين ببيعته الأمل أن يحذفوا كلمة « فائدة » ويسمونها « بالاعلاش » الاستثماري ، وذلك لارتباطها في الأذهان بشبهة « الربا » مع اعترافها بأن العبرة في المعاملات بحقيقتها ومضمونها ، وليس باللفظ واسمائها . مع إصدار شهادة أربعة يسمونها بالشهادة ذات العائد المتغير ولا ينص فيها مقدماً على ربح معين . وبناء على ذلك فإن دار الإفتاء ترى أن المعاملات في شهادات الاستثمار وما يشبهها - كصندوق التوفير - جائزة شرعاً .. وكذلك أرباحها حلال .

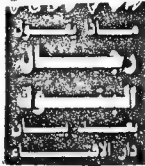
مفتى الجمهورية على أن من يقول بأن جميع المعاملات حلال ، فهو مخطئ ، ومن يقول بأن جميع المعاملات حلال ، فهو مخطئ أيضاً .
وذلك لأن المعاملات في البنوك لها طرق كثيرة .. ولابد أن تؤخذ كل مسألة على حدة .. وعلى الأهل المسائل المتشابهة يجب علينا أن نأخذها على حدة ، ويقال فيها الحكم الشرعي الخاص بها .
وقال مفتي الجمهورية إنه ذهب إلى أكثر من أربعين عللاً في منزلهم وعقد عدة لقاءات حتى يخلص إلى نتيجة محددة قزيلة وليس والمغوض حول جزئية واحدة في قضايا المعاملات التي تشمل بئس الكثيرين وهي ما يتعلق بشهادات الاستثمار وصندوق التوفير ..
وسوف تصدر دار الإفتاء عما قريب رايها الشرعي في بعض القضايا الأخرى .. وليس من المفروض أن تصدر دار الإفتاء الأحكام جملة واحدة .. كما يقول مفتي الجمهورية لأنها تحتاج إلى جهود علماء كثيرين !
وقال مفتي الجمهورية إن الحكم الشرعي لشهادات



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٨٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



البدء في تنفيذ التغييرات التي طالب بها المفتي البنوك وكيلة عن المستثمرين والحكومة في جميع المدخرات

رحب رؤساء البنوك والمسؤولون عن الجهاز المصرفي بفتوى فضيلة الشيخ الدكتور سيد طنطاوي .. قالوا أننا نلتزم بفتوى المفتي وما يصدر عن دار الإفتاء .. أوضح المسؤولون في البنوك مجالات استثمار الأموال الجارية حالياً .. وبدأ الإعداد لتنفيذ ما طلبت به الفتوى من إصدار شهادة استثمار رابعة ..

وتعديل بعض المصطلحات المصرفية في شهادات الاستثمار لتناسب الشريعة الإسلامية ..

طلب المسؤولون أيضاً أن تعيد وزارة الأوقاف مشروع « القرض الحسن » الذي يسمي المحتاجين من الاستغلال والربا ..

وأكد الجميع أن الفتوى صدرت لعدد من الأوعية وأنهم في انتظار توصيات دار الإفتاء حول باقي الأوعية الاحتياطية .. وقالوا أن هناك بعض الأنظمة الاستثمارية ترتبط بما يقابلها مع البنوك في الدول الأخرى .. وأن استثمارات المصريين تذهب غالبيتها لمشروعات التنمية في مصر ..



الاستثمار الأمموال يذهب إلى المشروعات وخطط التنمية

استطلعت « الأخبار » آراء المسؤولين في الجهاز المصرفي حول ما يتبع بعد صدور قانون دار الائتاء حول بعض الأوعية الاستثمارية .. تحدثوا عن الخطوات التي تتيج وما هو قائم فعلا ...

كان تصاف طاهون رئيس مجلس إدارة بنك ناصي : إن البنك هو أول بنك إسلامي أسس في مصر .. ويلتزم بحكم الشئون والوائج البنك بكثيرة الإسكانية أذا وعطاما وفي عمليات الإراض يعتمد على المظكرة وفي الإيداع أيضا يتنفس النظام ..

وكما أن البنك ينظم صندوقا عاما للمشروعات تحت إشراف الإدارة العامة للإزكاة .. ولهذا فإن ما تضمنه حديث فطيمة المفتي في لقاء حول بنك ناصر جاء مبررا عن الواقع .. وأنتى أرى أن الحديث حول هذه الموضوعات يجب أن يكون بصدر ودية ولا داعي لأن نخوض في جدل وجدال وتعدد آراء ..

تعديل المصطلحات

ومن البنك الأملى يعد محمد نبيل إبراهيم رئيس البنك مذكرة تفصيلية يطلب فيها تصديق بعض المصطلحات التي طالت الفتوى بها .. تقدم المذكرة إلى وزارة المالية واللجنة العليا لشهادات الاستثمار .. كلف رئيس البنك لجنة من المختصين بدراسة ذلك ..

من أهم المصطلحات أن يكون مصطلح « بنك » بدلا من « فائدة » ..

وعلمت « الأخبار » أن الحراسات تدور حول إصدار شهادة استثمار رابعة مدفوعة العائد سنويا في كل فترة تسمح لذلك ٢ أشهر أو أكثر .. وأن هناك اقتراحا بإعلان

تحقيق على المقريبي

عن حد أدنى للعائد الذي يصرف للمودع والمضطر لهذا النوع من الشهادات ومع وضع المشكلات خاصة وأن ضمان العائد مضمون ١٠٠٪ لأن المستثمر هو الدولة ..

وقال المسؤولون في البنك الأملى : إن شهادات الاستثمار لأذهب أموالها لمشروعات الدولة .. وأن البنك هو وكيل عن الحكومة في شرويع وإدارة الشهادات .. ومن هنا جاءت فتوى الدكتور سيد طنطاوى مطالبة لما هو قائم فعلا من الاستثمار والضمان .. وقالوا إن الإقبال على شهادات الاستثمار في تزايد مستمر ويرجع ذلك لزيادة العائد والضمان الدولة للشهادات .. وأن فرق الزيادة في عائدة الشهادات عن الأوعية الأخرى الآخرى روعي فيه طوال مدة الشهادة وتلك قيمة المصلحة مع مرور الزمن .. ولهذا روعي مصلحة مصلحة المستثمر الذي لصكبه من مخراته الحكومة ..

وقالوا : إن المستثمر بإيدع ويستفيد .. فهو يبيع الدولة والمجتمع وخطة التنمية والرعاة

المشروعات ويستفيد بعائد الذي يحصل عليه من تأجيل استثمار أمواله ..

ضمير المواطن

ويقول محمد زكى العربى رئيس مجلس إدارة البنك الوطنى للتنمية :

إن لمصلحة المفتى أصدر فتواه .. وعرض بصراحة ووضوح كل الآراء التي يلى على أساسها رأى دار

الائتاء .. وإشعر ما بقائه العائد للأفضل من قبل وما يتلوونه حاليا .. وتعرض لسفوف أعضائهم وآراء المسئولين .. وجهات الفتوى .. وأنت دار الائتاء ما عليها .. يعنى هنا ضمير المواطن وأن يتصل بالأسواق الأوعية التي يربح لها ضميره وما يربيه .. وكل مواطن يفتخر الحقوق الذى يربح له نفسه ..

وقال محمد زكى العربى : إن البنوك الوطنية تصدر شهادات استثمار إسلامية .. متفجرة العائد تحت مسمى « الصك الإسلامى » .. ويعد هذا النوع من الشهادات رواجيا

كبيرا .. لماذا ؟ لأن ضميم المستثمر يربح مع هذا النوع .. وعموما فإن البنوك هي وعيلة من الحكومة في جميع المقدرات الخزينة لمشروعاتها .. ويحذر محمد زكى العربى من الجدال حول هذه الموضوعات حتى لا تهاجم نفسية المواطن والاستثمارات ..

النظام المصرفى

وقال حسن فائق المصطفى المتكذب ومستشار عام بنك الاستثمار العربى أن النظام المصرفية المحلية تترابط بالنظام المصرفية .. وكل نظام له ظروفه .. والبنوك لم تكن معزولة من قبل .. ولهذا أهدم العلماء منذ فترة بضرورة تفتين وضع البنوك مع الفريعة الإسلامية .. وتفتين



المصدر :

الأخبار

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٩ سبتمبر

البنوك الإسلامية

ويقول ثروت حسن الأمين
لصنام للبنوك الوطنية
للتنمية (٢٥ بنكاً) : إن
البنوك الإسلامية تعمل
بنظام تعدد الفائدة وتغيرها
مستوياً أو كل ٦ أشهر
ويعضها كل ثلاثة أشهر ..
وقال :

إن لائحة القلي أوضح صولف
صندوق توفير البريد ومدخرات هذا
الوعاء تذهب جميعها للدولة ..
والدولة تمنح المدخر في هذا الوعاء
جائزة سنوية في شكل عائد وأموال
صندوق التوفير تذهب جميعها
للاستثمارات المحلية . وفي صندوق

النجاح ..

أشار إلى أن الفتوى تركيز على
الاستثمارات وهذا ما يهم الدولة في
هذه الفترة .. ونحن نؤيد ونلتزم
بفتوى دار الإفتاء ..

الأسواق لا تتركه ولا حدث خلل
وتنضم .. ويتم استثمار هذه الأموال
في مشروعات تصود بالفائدة على
المنتج ككل وعلى المستفيد من
المشروع وعلى المدخر .. واستثمارات
البنوك لدى الدولة تستفيد منها
الدولة في توفير الغذاء والصحة
ومشروعات البيئة الأسفلية وغيرها ..
وبعض العوائد يتم صرفها لثابت أو
متغير .. والتلف متبادل بين
الجميع .. ونحن جميعاً نتفق على أن
رأى الأموال حرام ..

الاستثمار والحرام

ويتحدث محمود يوسف
نائب رئيس مجلس إدارة بنك
القاهرة والمفوض العام
الجديد لإدارة المصرف
الإسلامي العربي عن الشطر
الخاص في الفتوى بالاستثمار
فيقول :

إن تشغيل الأموال وسرعة دورانها
من أجل الاستثمار ومضاربة البنوك
ومشاركتها في المشروعات تعلق للفائدة
وخسرة .. والبنك قبل أن يقدم على
مشروع يدرسه جيداً ويراعى حسابات
المسند المبادي والشعوى
والاجتماعي .. وقد تحدث ظروف
خارجية عن إرادة المفترض .. والبنك
يقف معه .. وإذا نظرنا في المصلحة
أنتهاية لاستثمار أي بنك نجدها
والمعنى والمعاد .. وكل بنك يحدد
نه مغاير .. ولهذا فمن حريصون
على استثمارات المدخرين .. ومستخدم
ورائع البنوك تدخل في أضرار خطط
التنمية .. فالمصلحة ليست في
الاستثمار والجميع الأموال .. ولكن ..
أين تذهب هذه الاستثمارات ؟
ويقبلون السؤال أن الاستثمارات
تذهب لمصالح المجتمع .. وأشرف
جميعها تصود أوعية إغفارة
بالتوفير مثل صندوق توفير البريد ..
وبعض الأوعية متغيرة الشكل
وغيرها ثابتة العائد مثل صندوق
توفير العملات الأجنبية .. كما تصود
شهادات ادخار استثمارية ..

الأوضاع الجديدة .. ونحن نلتزم بما
جاء في فتوى دار الإفتاء .. ونؤيد
اجتهادات فضيلة الشيخ سيد
مطلق .. والنظام الإسلامي شغل
معكم وله مصلاته الاقتصادية
السليمة والصحيحة .. وإن فتوى دار
الإفتاء تلعب النقاط فوق الحروف لأن
المستثمر المصري ليس مغشياً
بطبعه .. ويحتاج دائماً لسلامة
الرهضة والمضي ليخيل في مشروعات
ضمنية ..

ويطلب حسن سابق بضرورة
الإسراع في إصدار شهادات استثمار
متغيرة العائد لمساعد على تدفق
الأموال ..

وقال أن الاستثمارات الجارية في
البنوك تخضع للمعصب والخسارة ..
وتدخل في المعايير أخذ وعطاء ..
وتدخل في مشروعات تدفع منها

شرائب .. كما أن غالبية الاستثمارات
تذهب إلى إقامة المشروعات والتصدير
والخدمات والمراش وصرف
العوائد .. وفي النهاية يتم معالجة
لميزانية البنك .. والعمل الذي

يحرص لتتوقف تلك بجانبة وقد
ترجع هذه العوائد أو تقدم جزءاً من
بوتونه .. لأن هدفنا هو أن نخرج
الأموال من تحت البطالة
لإستثمارها في استثمار الأراضي
وبناء المستشفيات والمدارس ..

القرض الحسن

ويشير المستشار حسن
فايز إلى ما جاء في الفتوى
عن المرابين والاستغلال
والسلف المضاربة بالرأبي
لصاحبة السواطين .. أن ضرورة أن
تعود وزارة الأوقاف إلى نظام القرض
الحسن للموظفين والسواطين
المحتاجين ووضع نظام يتفق مع
الظروف الاقتصادية من ناحية حجم
القرض وفتره سداد ومضائل
أجراه .. ويبدأ تجمي المحتاجين
للاقتراض التقى من شبهة الرأبي وهو
حرام بما يتعلق عليه جمهور الفقهاء ..

أين تذهب الأموال

ويوضح حسن سابق
ما جاء في الفتوى حول
الاستثمارات قللاً : أن
المنطق عليه أن البنوك وعاء لتجميع
المخبرات يمد من الصون والنظام من
خلال أوعية سواء شهادات استثمارية
أو توفير أو مسوك .. وكل هذه

Biblioteca Alexandrina



0489581